

الدكتور مبارك حنون

# في الصوارة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

هـ ج ب أ  
ج ي أ ن ش  
ق

دار الأمان

الرباط

الدكتور مبارك حنون

# في الصوارة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

دار الأمان

الرباط



الكتاب : في الصوانة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

المؤلف : الدكتور مبارك حنون

المصدر : دار الأمان 4، ساحة المأمونية - الرباط

الهاتف: 037.72.32.76 - الفاكس: 037.20.00.55

الحقوق : جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : 1424هـ / 2003 م

المطبعة : مطبعة الكرامة - الرباط

الإيداع القانوني : 2003/0192

ردمك : 9981-941-13-1

## مقدمة<sup>(\*)</sup>

لم تغفل اللسانيات، منذ نشأتها الجديدة، على يد سوسير (1916)، عامل الزمن ومتغيراته، ولو، على الأقل، بالإقرار بتقييده للسلسلة الكلامية. إذ من المعلوم أن أغلب النظريات اللغوية تفترض أن تحويل التشكيلات الدلالية غير الزمنية (الأفكار والتصورات والقضايا والمقاصد) إلى متوالية صوتية زمنية بالضرورة يُعد من الوظائف الأساسية للغة، ذلك أن التواصل اللفظي يجري في الزمن باعتباره أفعالا متعاقبة. من هنا، إذن، تولد التصور الخطي للغة الذي اختزل الزمن واختزل معه متغيراته.

وكان من نتائج هذا التصور الخطي أن اختزلت الوحدات اللسانية في المتعاقبات على مستوى خط الزمن، وأن اعتبر زمن اللغة هو الزمن الذي يستغرقه التلفظ، أي الزمن ذو النظرة الأحادية البعد ذلك لأنه تُصور باعتباره أحيانا زمنية متعاقبة تشغلها الصوامت والمصوتات في تعاقبها، فكان أن اعتبر الحيز الزمني غير قابل سوى لحدث (فعل) واحد يشغله، وكأن الأحداث كلها تتعاقب ولا تتواكب ولا تتداخل وتتشابك. وربما لهذا السبب أيضا تصور البعض لحن اللغة هامشيا وغير ذي قيمة.

ومن جهة ثانية، وضمن نفس المنطق الذي تحكم في الأشياء اللغوية، ولأن إدراك الزمن كان من المستعصيات، فقد كانت المدة هي الوسيلة التي يُدرك بها الزمن. وكان أن اختزل القول وتنظيمه الزمني في المدة وتعداد

(\*) هذا العمل هو جزء من العمل الذي قمنا به لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات.

الأحياز الزمنية التي تشغلها الألفاظ. ولم يهتم بالحدود أو الفواصل إلا باعتبارها توقفاً للزمن مهما طالت مدته أو قصرت. وكأن ما بعد الألفاظ لا زمن أو زمن ميت أو فراغ. وقد ولد هذا المنطق في النظر تصورا للصمت باعتباره توقفاً عن الكلام لا غير، وباعتباره إلغاء للموضوعات. وموتاً وفراغاً. إنه مجرد نهاية أو علامة لشيء ذي قيمة. إنه غياب شيء ما. إنه غياب لا حضور.

وهو الزمن الوحيد البعد، الزمن الخطي، الزمن الأكثر إيفالاً في التجريد. وربما لهذا السبب، كان النظر في التنظيم الزمني للغة لا يتخطى التوحد والرتابة، وينفي التعدد والاختلاف. واعتقد أن مرد ذلك يكمن في عدم الكشف عن أن في القلب من الزمن زمن التنظيم النظري للقول، أو لنقل عدم الكشف عن البعد الإيقاعي للزمن.

كان لابد من انتظار تقدم البحث في مجال علم الأصوات التجريبي، وكسر الحاجز المنيع الذي كان يفصل، جورا، علم الأصوات والفونولوجيا (الغة) عن الموسيقى النظرية والتطبيقية، ليتم كشف الزمن باعتبار مكوناته المتعاقبة وتقطيعاته الخطية (الأفقية) والعمودية وتنظيمه أشياء تنظيمها هرميا وتراتبيا، وليتضح أن للزمن تنظيما:

- على مستوى الكم: وحدات قصار من مستويات مختلفة تسبقها أو تعقبها وحدات طوال من مستويات مختلفة.

- على مستوى القوة: وحدات قوية تسبقها أو تعقبها وحدات ضعيفة.

- على مستوى الإبراز: وحدات بارزة تسبقها أو تتلوها وحدات غير بارزة.

كما اتضح أن للزمن تأثيرا على المواقع والأحياز، أي أن المواقع لا تتماثل، وأن التماثل والتغاير يتناسقان. ومن الضروري لفت الانتباه هنا إلى أن الزمن ليس بعدا إنجازيا. وإنما هو مكون مجرد ويجب إدراجه في التمثيل الفونولوجي كذلك.

وإذا كانت بعض المتغيرات الزمنية (المقطع، النبر ...) قد نالت حظاً وافراً من البحث اللساني الرصين، وساهمت في أن تستعيد الفونولوجيا تخطئها الحقيقي، المتعدد والهرمي، والمتمثل في إدراج مكون الزمن في التمثيل الفونولوجي (الأحياز، وعلاقات البروز...) فإن متغيرات أخرى، ومنها أساساً الوقف، لم تحظ إلا بعناية تحكمت فيها أهداف نفسية واجتماعية. وذلك في أغلب الأدبيات "الوقفية". في حين لم يحظ هذا الحقل، من قبل اللسانيات، بمختلف اتجاهاتها، إلا بالقليل من العناية.

نحن نقف للبحث عن فكرة، أو للبحث عن الألفاظ المناسبة لصياغة فكرة. ونقف للإعلام بنهاية وحدة معينة من وحدات التركيب (مركب أو جملة أو جملة)، ونقف لنتنفس. وقد تقف للتشديد على أمر، أو للإيهام والتضليل. مثلما تقف للإعلام بوحدة من الوحدات الإيقاعية. بذلك يتضح أن للوقف متغيراته اللسانية وغير اللسانية.

وإذا كان قد تم الاعتراف بالزمن باعتباره منظماً للنشاط اللغوي، كفاءة وإنجازاً، ومُبتَغًى له، وإذا كان الوقف متغيراً من المتغيرات الزمنية إلى جانب التلفظ، وبما أن الزمن مفهوم تنظيمي لكل أشياء حياتنا، وأنه مقطع إلى دوريات متماثلة ومتغايرة بنوع من الاطراد، فلا شك أن الوقف سيكون عاملاً جوهرياً في التنظيم الزمني (التطريزي الإيقاعي) للغة. ومع أن بعضاً من كتابات العرب القدماء (ابن الجزري، أبو بكر بن الأنباري، العكبري، أبو البركات بن الأنباري ... إلخ) وكتابات المحدثين الأجانب (كارتشيفسكي 1931، كلاس 1939، بايك 1947، أبيركرامبي 1967، 1968، لوهيست 1970، 1972، 1973، 1977، ليبرمان وپرينس 1977، سيلكورك 1984... إلخ) قد أكدت دور الوقف المنظم للقول وتراكيبه، فقد انتهت وخاصة منها أبحاث كل من ليبرمان وپريس وسيلكورك ونيمبور وفوجل وغيرهم... إلى أن الوقف ليس سوى متغير زمني إنجازي

للتركيب، وكأن الوقف إذا كان ينظم اللغة، فهو لا يعدو أن يكون عنصراً إنجازياً أو مكوناً إنجازياً (فونولوجياً ؟) خاضعاً للتركيب. إنه مكون يتوسط بين التركيب وعلم الأصوات أو عامل تطريزي يقوم بوظيفة إنجازية أوكلها إليه التركيب. ومن البديهي القول بأن هذا التصور لا يتفك عن التصور الذي يعيد كل التنظيم إلى التركيب الذي يحدد مواضع الوقف، ومدته، وإجباريته واختياريته، والوظائف المسندة إليه. وآكاد أجزم بأنه لم يكن بالإمكان إلا أن تسود مثل هذه المقاربة وذلك بسبب هيمنة التركيب ومركزيته في النظرية اللسانية المهيمنة، أي النظرية التوليدية. وبذلك كان الوقف أثراً صوتياً للتركيب، أو ملمحاً تطريزياً تُعلم بواسطته الوقوف التركيبية.

وقد قيل عن مثل هذه المقاربة بأنها مقاربة فونولوجية للوقف باعتبارها ظاهرة تطريزية يوظفها التركيب، أو باعتباره ظاهرة تشهد على الترابط بين التركيب والفونولوجيا، أو ظاهرة تشهد على تبعية الفونولوجيا للتركيب. إلا أننا نبادر فنقول: إن مثل هذه المقاربة، على الرغم من علها، مقاربة رسمت الوضع اللساني للوقف أو صنعت إطاره وسيجته ضد كل تطاول غير لساني. إلا أننا نستدرك قائلين بل ومتسائلين وهذا هو جوهر الإشكالية التي وطدنا عزمنا المعرفي على معالجتها - ما هي طبيعة موضوع الوقف؟ أهو موضوع ذو طبيعة فونولوجية أم تركيبية أو هما معاً؟ وإذا كان موضوعاً فونولوجياً، وهذا هو الذي نذهب إليه ويذهب إليه غيرنا، فهل يُدرس بأدوات فونولوجية في المقام الأول؟ هذه الإشكالية المطروحة نوجزها على النحو التالي:

ما هو الوضع الفونولوجي للوقف؟ وما هو مكانه (موقعه) في المكون الفونولوجي للغة؟ وإذا صح أن وضعه ذو طبيعة فونولوجية، فما هي الحجج التي قد نستند إليها؟ وكيف انتهت الدراسات اللسانية للوقف إلى أن تُرسي مثل هذه الخلاصة؟ وهل بإمكان الدراسات اللسانية للوقف ولوقائع اللغة العربية أن



تساعدنا على إسناد هذا الوضع إلى الوقف؟ وإذا صح أن للوقف دوره التنظيمي للغة، وأن له بنيته الخاصة به، فكيف يتم هذا التنظيم وكيف تشتغل بنيته وما طبيعة صلاته بباقي مكونات اللغة، وخاصة المكون التركيبي؟ وهل يحق لنا أن نتحدث عن قواعد فونولوجية تُعد من صميم الدراسة الوقفية؟ وهل يستطيع مفهوم الإيقاع الناشئ في الفونولوجيا أن يجعل من الوقف موضوعا فونولوجيا قد تكون له السلطة الأولى في تنظيم القول؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، سنحاول أن نسترشد بجملة من الأمور: أولها، ما تُمدنا به الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية؛ وثانيها، ما يُوفره لنا تراثنا العربي القديم النظري من خلاصات واستنتاجات؛ وثالثها، ما تؤكد لنا وقائع اللغة العربية الحديثة والقديمة، ورابعها، ما قد تساعدنا به نظرية الموسيقى. هذه الإشكالية المصوغة في هذه الأسئلة إذا كان محورها يتجلى في كيف تأسست الدراسة اللسانية للوقف وكيف يمكن أن تتأسس الدراسة الفونولوجية الخالصة له، وفي كيف يُنظَّم، تبعاً لذلك، الوقفُ الأقوال، فإنها ستجابه عددا من الصعوبات النظرية والعملية، ونحن نصوغ أجوبتنا عما سلف من أسئلة، ويمكن أن نجمل هذه الصعوبات في ما يلي:

(1) تحديد الوقف والتعرف على ما إذا كانت مظاهره المختلفة (الفيزيائية والفيزيولوجية والإدراكية والوظيفية) تفضي بنا إلى اعتباره مفهوما مجردا (ذهنيا) شديد الصلة بالكفاءة أو إلى اعتباره مفهوما ملموسا (محسوسا) شديد الصلة بالإنجاز. ولا شك أن تعدد محدداته ينال من مدى تحديدها له. ومن جهة أخرى، هل يتأتى لقواعده، في العربية مثلا، أن تسند رأيا من هذين الرأيين، وكيف يتم لها ذلك؟

(2) تحديد المقاربات المختلفة له بالنظر إلى مظاهره المختلفة والنظر في ما إذا كان من الممكن تلمس ما يمكنه أن يطور حدسنا والمادة الخام التي



يصدر عنها نزوعنا نحو المقارنة التي نرمي إليها: وإلى جانب ذلك، ما يمكنه أن يفسر لنا نكوص الدراسة اللسانية عن التناول الصارم والشامل لظاهرة مركبة ومعقدة المظاهر.

(3) صلة الوقف باللفظ وتحديد طبيعة العلاقة المتسوجة بينهما، أهي علاقة تعارض وتباين، كما هو ظاهر، أم هي علاقة تفاعل وتداخل وتبادل للمواقع، وفي هذا السياق المنطقي، يستوجب الأمر إعمال النظر في الكتابة وعلامات الترقيم وصلتهما باللغة والوقف، لعل ذلك يكشف لنا عن طبيعة الوقف وعن مستوى مقاربيته.

(4) ما هو الإطار النظري الذي قد يكون مرجعا أساسيا للبحث صونا للصرامة والضبط ودرءا للتسيب والخواطر وطوفان العدوس؟ خاصة وأن ما نرمي إليه وما نروم اختباره ليس سوى حصيلة نظرية من مشارب مختلفة، لكننا نبادر فنقول: إن إطار "الفونولوجيا المركبية" أو "نظرية المجالات" أو "الفونولوجيا الإيقاعية" هو، في أساسياته، إطار عملنا الذي نرجو أن نبلوره وأن نحدد معالمه مع نهاية مبحثنا، إلا أننا لن نترك أنفسنا رهائن قيود "النظرية التوليدية" ومتطلباتها الحالية كلما اتضح لنا أن الوقائع اللغوية والفكرية تتطلب منا الانفلات والتحرر من أجل صياغة جديدة لفونولوجيا إيقاعية. وكلما بدا لنا أن موضوع الوقف لا يأسره التركيب إلا ليتحرر منه.

(5) ونحن نحاول مقارنة الوقف، يُعجبنا، من داخل اللغة العربية أمران خطيران هما: (1) وفرة الكتابات القديمة حول الوقف، وعناية العرب القدماء به وبأحواله ونوعية المتن الذي اعتمده العرب، وهو القرآن الكريم؛ (2) قلة إن لم نقل ندرة اهتمام العرب المحدثين بالوقف. هذان الأمران يشكلان أمام عملنا تحديا كبيرا ومتاعب في التفكير والتنظيم وربما عوائق تكبح البحث ونعقد من طموحه. لكننا، نعتقد، من جهة أخرى، إمكان فتح هذا التراث

"الوقفي" الزاخر أمام أذهاننا أبواب المغامرة الهادئة الهادفة. ويلتحق بهذين الأمرين أمر إعراب القرآن وصلته بالوقف. وهو أمر يخلق الكثير من الارتباك للنظريات اللسانية. فهل يعني ذلك إسهام العربية، مرة أخرى، في كشف أمور لسانية أخفاها العمى العقائدي؟

واعتباراً منا لنشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها، وأخذاً بعين الاعتبار لتلك الصعوبات التي كثرناها واختزلنا أبعادها، حملنا أنفسنا مسؤولية تتبع خطوات معينة مع ما يتطلبه ذلك منا من صعوبة تعقب الأبحاث المنجزة في الموضوع وزيطها ببعضها بما يحدث تناسقاً بين مختلف فقرات هذا العمل.

هكذا، إذن، تشكلت هندسة هذا البحث على الشكل التالي:

فقد ارتأينا أن نقسم هذا العمل إلى ثلاثة كتب، يكون الكتاب الأول منها مخصصاً لما قد تمكن تسميته بالتاريخ (التقويم) الفكري للدراسات الوقفية في اللسانيات الحديثة. وسنتوخى من هذا المبحث الكشف عن الوضع الذي أسندته إليه الدراسات اللسانية (علم أصوات وفونولوجيا وتركيب) وتعقب كل المظاهر، بما يلزم من تدقيق وتفصيل، حتى وإن كانت تتعارض. ولا شك أن الغاية هي تعقب موضوع الوقف وهو يُبنى، والأدوات التي يُبنى بها، والأدوات التي سيحلل بها واختبار مدى كفايتها. ولأن هذا المبحث يعرض لمختلف الاتجاهات اللسانية القديمة والحديثة، فقد جزأناه إلى فصلين يُعنى الأول منهما بحال الوقف في الأبحاث اللسانية الكلاسيكية (ومنها التوليدية الكلاسيكية) والأبحاث اللسانية الحديثة ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتصوري الفونولوجيا المركبة (تصور سيلكورك من جهة، وتصور نيسبور وفوجل وهيز من جهة أخرى).

لقد حاولنا طيلة إعدادنا لهذا البحث المتمثل في هذا الكتاب و لكسب  
 للآخفين<sup>(\*)</sup> أن نحلى بالأمانة العلمية والنزاهة الفكرية والصبر وإمعان النظر  
 لصدي المصنم ومعاودة الأمور إذا اكشف صلالنا والتوقف إذا بلغ منا الإغواء  
 أوده أو نمكن منا الكسل المكري والاحترار والاستسلام للبديهيات. وما كان  
 عزمنا على مجاهدة النفس ليبلغ مبلغه لو لم يكن علم من أعلام التسيب  
 اعربية مشرقا على البحث. ففضلا عن ملاحظاته القيمة وتصويبه  
 وإرشاداته، كانت صورته التي تمثلت في ذهني بهيئتها وسلطانها المعرفية  
 تحصرني على العمل والجهد والمتابعة، فغالبت به تكاسلي وشجعت ذهني  
 وحيالي، ولا أكاد أسترجع جلسة من الحلصات التي خصصها لي إلا وشعرت  
 بدفع معرفي وإساني أصفى على عملي الكثير من الرعاية والعناية. هشكر  
 لأستاذ الدكتور عبد القادر الماسي المهري على ما أحاطني به من رعاية  
 وتشجيع، وعلى الكلمة الطيبة الصادقة التي كانت دوماً تطرق مسمعي.

ولا يفوتني أن أقدم بالشكر العالصر والصادق إلى الأستاذ الكريم إدريس  
 لسفروشي الذي تفضل، مصعباً بوقته الثمين، فقراً قسماً من هذا البحث  
 فأفادني بملاحظاته وتوجيهاته القيمة.

أما كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار فاس فلها على فصل  
 الرعاية والسند المادي والمعنوي قيودوما وأساتذة وإداريين، وخاصة منهم من  
 صحو، بعطلتهم وراحتهم من أحل أن يخرج هذا العمل إلى النور في الوقت  
 المناسب إخراجاً طيباً. لهم مني حزيل الشكر وخالص الامتنان، وبخصوص  
 طينتي، أحل الوطن وخارجته ومن بينهم الأخ حميد العلوي، فليحدوا هي هم  
 اعمن ما يصيدهم بقدر العناء الذي تسببت فيه لهم بحثاً عن معانيه أو كتاب  
 حصه من خارج الوطن.

\* لأول يعمل عوار في الصوانة المرسنة علامات الترفيم والروابط

فيما يعمل الثاني عوار السطيم الإنعاعن لله العرسه دراسة هي الصوانة الرحمة وحسن  
 لاحصا عن دار الأمان

## الفصل الأول

**الوقوف في اللسانيات الكلاسيكية**

**(علم الأصوات والفونولوجيا والتركيب)**



## 0.1. تمهيد

نحصر هذا الفصل للوضع الذي أسند إلى الوقف في اللساناب الكلاسيكية (البنوية والتوليدية الكلاسيكية)، وبركر، في هذا المصمار، على المعالجة الصوتية والفونولوجية والتركيبية للوقف ونسستهل هذا الفصل بمحاولة حصر العوامل التي كانت وراء ضعف الدراسة اللسانية للوقف وذلك في قسم 1.1 لستقل إلى تحصيل المسم 2 1 لوضع الإدخاف في علم الأصوات وصلته بالتقطيع الرمي للغة. أما هي القسم 3.1 فسنعرض لما سمي بمقاربة الفونولوجية للوقف (المفاصل والحدود) فيما نعرض في القسم 4.1 لمقاربة التركيبية للوقف هي حقل اللساناب النعية أولا (1.4.1) وهي حقل لساناب البنوية والتوليدية القديمة (2.4.1)، وستقل هي القسم (3.4.1) إلى تناول ما آل إليه الوقف في نظريات التقطيع المركزي أما القسم 4.4.1 فنسرد له صلاب الفونولوجيا بالتركيب لإلقاء الضوء على مدى تحكم التركيب في رهاب الفونولوجيا، ولتقويم نظرية المجالات، وذلك بقصد التمهيد لتصوير الوقف عند كوبر وباكيا - كوبر وكروجان وصحبه في القسم 5.4.1 ونهي هذا الفصل بحلاصة (6.1) عن مختلف هذه التصورات للوقف.

إن هذا النوع من «النأريخ» للدراسات الوقفية نأريخ بمدى تقويمه تبع تبيان حواب النقص والصصور والابتسار الظاهرة، وإبراز حواب الصوة والصنع كامة. ولعله يستهدف، من جهة أخرى، إظهار كيف دم «تسليم» الوقف، باعتباره طهره فونولوجية في المقام الأول، إلى التركيب حاصة منه التركيب التوليدي في

صوره القديمه. ومن جهة ثالثه. فإننا نسعى. من خلال هذا الفصل إلى -  
 بعرض أمام البصائر مساهمة مختلف مستويات بيئه الوقف للغة.

وقد بحو لنا أن نقول بأننا قد ضمنا هذا الفصل جانب التمطيع ارمي  
 للغة ( لإيضاعي) وحاولنا إيلاء ما يستحق من عناية باعتبارها، هي بطريا. مكوب  
 أساسيا للفونولوجيا الإيقاعية المتعددة الأبعاد.

### 1.1. عوامل ضعف دراسة الوقف

تجدر الإشارة. بدءا. إلى أن الوقف لم يحظ لا في الرمن الماصي ولا في  
 لدراسات الفونولوجية. إلا بالقليل من العناية. ومن المعلوم أن درسته قد  
 رتبطت واندمجت، تقليديا. مع المظاهر التنغيمية وفيها. وبذلك، اندرج ضمن  
 لملامح التطريزية وحتى وإن لم يتضح وضعه النظري الصحيح وعلاقته  
 بالملامح التطريزية الأخرى<sup>(1)</sup> ويمكن عرقله دراسات الوقف، وكذا افتقاره  
 إلى وضع نظري وغموض علاقته بالظواهر التطريزية الأخرى، إلى عدة عوامل  
 نوجزها فيما يلي:

(1) **إهمال البحث اللساني، ولمدة طويلة. دراسة الأنساق غير  
 القطعية،** إذ ظلت الوقائع التطريزية وقائع هامشية لم تستطع النظريات  
 اللسانية احتواءها بمصر الصرامة العلمية التي احتوت بها الظواهر القطعية.  
 ولهذا السبب استعصى على البحث الفونولوجي أن يخصها بوضع لساني ويعود  
 هذا الإهمال. في نظرنا، إلى جملة من الأسباب التي تعود، كلها، إلى التوجيه  
 لذي هرض على اللسانيات والذي ينمثل هي :

- هيمه التحليل القطعي على الدراسات الفونولوجية واحتلاله للصدارة  
 في اهتمامات الباحثين واستقطابه لمختلف الأعمال والأبحاث النظرية



و لهيئة. وتكمّن نتجعه هذا المسلك في تقديم اللسانيين تصورا للغة انتفا  
 عود على عناصر العناصر الفونيمية أو القطعية هي القابلة، وحدها لا يفسد  
 بسبب كليا إلى التحليل اللساني. وقد يصح أن ترد كل حججهم، في لبس  
 الاعتبارات التالية فقد اعتبروا. أولا. الظواهر التطريزية (أو الموق - قطعية)  
 طوهر ثانوية وإضافية بالنظر إلى نسق المونيمات. وهكذا، فالطير، عند  
 سوميلا لا يعدو كونه تعبيرات تلحق بالعناصر الأساسية التي هي  
 موميمات. ذلك أن الحركات النموذجية لأعضاء السطح يمكن اعتبارها أساس  
 قبلا لأن يغير بسبل مختلفة مثل طول الرمر الذي يمتد خلاله الصوت، و لقوة  
 شي يصدر بها، والعلو الموسيقي للصوت الإنساني خلال إنتاج الصوت  
 (لفوي)، ووضع أعضاء السطح التي لا تتدخل مباشرة في الحركة النموذجية.  
 والطريقة التي تتحرك بها أعضاء السطح من موضع متميز إلى آخر<sup>(2)</sup>، وتشكل  
 هذه الملامح المقيمة فوميمات ثانوية فوميمات لا تشكل جزءا من الأشكال  
 لسانية البسيطة، إلا أنها تشير فقط إلى تاليفات لمثل تلك الأشكال أو، في  
 استعمال خاصة بها<sup>(3)</sup>. من الواضح، إذن أن مثل هذه الملامح التطريزية  
 (الطول والعلو والقوة والسرعة) تلعب دورا في تغيير الموميمات حينما تلحق بها،  
 وبما أن الفونيمات وحدات أساسية، فإن هذه العناصر التطريزية ثانوية علاوة  
 على أنها لا تشكل جزءا من الوحدات اللسانية وإن كانت تلعب دورا في تاليف  
 هذه لوحات وفي استعمالها استعمالا خاصا. وقد لحص هوجين هذه لسطرة  
 بقوله، "لقد استعمل مصطلح التطريزة، هي الأعمال الراهنة هي الموميمات،  
 بوصفه تنوعا أسلوبيا لملامح تطريزي وذلك لوصف مثل هذه التعبيرات ألاحقة  
 بالأصوات اللغوية الأساسية، وذلك مثل النغم والنبر والمدة<sup>(4)</sup> وفي نفس  
 سياق، نظر جوزج موان إلى الملامح التطريزة باعتبارها هامشية غير

Bloomfield, L. (1933). P 104 (2)

(3) نفس نفس الصفحة

Haugen, E. (1949). P 278 (4)

مركبة، وغير ضرورية في التحديد الحاص لأيه لغة<sup>(٩)</sup> ذلك أن تحديد لغة هي نظره يعتمد، ضرورة، على العناصر الفونيمية، هي ما يعتمد عنه، و عناصر الموبيمية عناصر أساسية لتحقيق التواصل في كل اللغات، ولا بعيد رأي لوتشمينغر وأرنولد عن مثل هذا التصور، إذ يريان أن هناك تمييزاً بين العناصر اللطية (أي العناصر الصرفية والفونيمية) وعناصر التواصل لإصافية<sup>(١٠)</sup> التي يعنيان بها "الأساس الموسيقي للغة"<sup>(١١)</sup>. ثانياً، اعتبر لساينون الظواهر التطريزية ممتدة وغير قابلة للتقطيع والتمهير بحلاف لفونيمات، هولينغر يرى أن الفونيمات القطعية متقطعة دلالياً بينما التثيم يس كذلك<sup>(١٢)</sup>، وأن العناصر التطريزية عرصة للتدرج<sup>(١٣)</sup>، هي حين يرى مارتيني أن اوحداث المميزة ضرورية لاشتغال أية لغة إن الفونيمات وحدات مميزة، بينما لا تعد الملامح التطريزية مثل ملامح التثيم [..] مميزة<sup>(١٤)</sup> و لتطير يحيل، عنده، على "كل وقائع اللغة التي لا تدرج ضمن الإطار افونيماتيكى"<sup>(١٥)</sup>، وبذلك، فإن كل ما يمكن أن يسمى تطريزا هو كل ما لا يتناسب والتقطيع المونيمي والموبيماتيكى<sup>(١٦)</sup>، وداخل نفس الإطار النظري لمارتيني، تم القول بـ "أنه من وجهة نظر لسانية صرف، وهي وجهة نظر التقطيع، قد تم وضع هوية الوقائع التطريزية واستقلالها: فهي ملامح صوتية تحقق بقطع القول ولا تتناسب بالضرورة مع الفونيمات [..] ونشير إلى أنه إذ كنت لغة ما لا يمكن أن توجد بدور وحدات التمهصل الثاني أتي هي

Mounin, G (1968) P 77-5

Luchsinger R and Arnold, Gb (1965) P 40-6

71: نفسه، ص 134

Boliager, D (1949) P 248-249-8

Boliager, D (1961) P 45-9

Martinet A (1961) P 74

نفسه ص 75

نفسه ص 79

موسمات، فإنها تستطيع أن تستغل دون استعمال الأنماط المحسنة من الوحدات التطريبية<sup>(١٣)</sup>، ومن جهة أخرى، فإن هذه العناصر التطريبية محدودة اعتماداً على التقطيع، تقوم بوظائف متنوعة بخلاف تشويصات<sup>(١٤)</sup> بيدو، إذن، أن مبدأ التقطيع أساسي بالنسبة للغة وأن استعراض الاستبدال هو الوسيلة الوحيدة والصارمة لتحديد وحدات اللغة التي تكتسب بسبب صفتها المميزة. ومن ثمة، فالوحدات المميزة ضرورية لوجود لغة وشتعالها، وإذن، فإن الفونيمات، من بين الوحدات الفونولوجية، هي التي تعطي بمثل هذا الوصف المميز أما الظواهر الفوق-قطعية فهي وحدات غير قابلة للتفكيك إلى وحدات مميزة وتتميز بالامتداد، ولا يمكن تحديدها بتعارض الاستبدال، وإنما يتم تحديد الملمح الموق-قطعي فقط بمقرنته مع صمغ آخر يسبقه ويتلوه، وذلك بواسطة التاين المركبي. ولأن لها طبيعة غير متقطعة وغير مميزة، فهي لا تخصص لقواعد موضوعية صارمة مثل صرمة بقوعد الموضوعية للفونيمات، بل إنها تمتد على امتداد قطع ما متخذة شكلاً تدريجياً، وبذلك، فهي غير ضرورية لوجود اللغة واشتعالها وتعتبر خارج الإطار الفونيماتيكي، ثالثاً، نطير إلى الوقائع التطريبية من مطور التمهصل المزدوج، فقد أكد مارتيني أنها تنمط كلياً أو جزئياً من التمهصل المزدوج للغة<sup>(١٥)</sup>، وبهذا السبب اعتبرها على هامش التمهصل المزدوج<sup>(١٦)</sup> واعتبر الدلائل التطريبية ظواهر هامشية لأن أي قول ذو طبيعة لسانية صرف مادام متمصلاً بمصلاً مزدوجاً<sup>(١٧)</sup>. واضح أن التمهصل المزدوج معيار أساسي يحدد الوظيفيون اللغة التي لا تكتسب طبيعتها اللسانية إلا به وهذا كدست

(١٣)، Ouvr. Collectif Martinet A. et al. (1969) P 311

(١٤) نفسه من 2

(١٥)، Martinet A. (1965) P 13 et (1960) P 83

(١٦)، Martinet A. (1960) P 71

(١٧)، Martinet A. (1964) P 7

موسيمات فندرج ضمن هذا التمهيد المردوح، فإن الوقائع التطورية تستعصي عليه. وإذا كانت الفونيمات مركبة وأساسية للسبب المذكور أعلاه، فإن التطوير يبقى هامشيا. رابعاً، اعتبرت الملامح التطورية وسائل من أشياء متنوعة ومخلطة مثل الانفعالات والأحوال النفسية وتلويحات السكر والإحساس. فصارت بذلك أقرب بكثير إلى الوقائع غير اللسانية مثل فيزيولوجيا وعلم النفس. فضلاً عن ذلك، فهي تتلون وتتغير بحيث يصح اعتبارها عناصر غير تعاقدية ووحدات معقدة. وفي هذا السياق أشار بلومفيلد إلى وجود فصل غير واضح بين ما يسميه بـ الموسيمات الثابتة وبين لأساق "لمعلية اجتماعيا وغير المميزة" إذ يقول: "وعلاوة على ذلك، فعند نستعمل كثيراً الملامح النغمية على عرار استعمالها للحركات، كحينما نتكلم بخشونة وبزدرء وبمظاظة وبملاطمة وبمرح وما إلى ذلك، وعلى العموم، فإن النغم، في اللغة التحليلية وفي لغات أوروبا، هو الملمح الميزيائي الذي تكون فيه انتوعات من نمط الحركي، وهي تنوعات غير مميزة لكنها فعالة اجتماعيا، وهي الأكثر قرب من التمييزات اللسانية الحقيقية"<sup>(18)</sup>. أما بايك، فالتنظيم، في رأيه، موقفي. ذلك أن المعنى التنظيمي ليس جزءاً ثابتاً متأصلاً في الكلمات، بل هو إضافة مؤقتة إلى شكلها الأساسي ومعناها"<sup>(19)</sup>. إنه فقط ظل معنى مضاف إلى المعنى المعجمي الجوهرية أو مركب عليه، بحسب موقف المتكلم"<sup>(20)</sup>. ويرى كاريل وتيفاني أن مظاهر شكل الكلام تلك تحمل معاني علاوة على المعنى المعنوي الصريح"<sup>(21)</sup>. أما بوليسغر فيرى أن الفونيمات القطعية اعتباطية، فيما يكون التنظيم مرتبطاً بالتوتر العصبي"<sup>(22)</sup>. يصح، إذن، أن الظواهر النظرية تنسج العديد من الإخبارات المتنوعة التي تتصل بمستويات جد مختلفة ونها

Bloomfield, L. (1933), P 109-118

Pick, K I. 1945, P 55-9

26- نفسه غير مصنف

Carroll, J. and Tiffany, W. R. 1960, P 26-2

Bolinger, D. (1949), P 249-7.

معدده انقيم الدلالة وهذا ما يجعل وظائفها شديدة التنوع. فهي قد تكون اسراراً تعبيرية عفوية أو ردود فعل عريضة مثل الألم والمرح والقلق، وقد تكون علامات تعسرية قصديه تمثل أنماطاً أسلوبية وانفعالية هي الأصل قد سهر بها الأمر إلى أن تندمج هي اللغة، وقد تكون مرجعية حيث تؤدي ثابيات لوحدات التطريزية وتعارضاتها، هي كل لغة، وظائف صرعية وتركيبية واحبارية...، مشكلة بذلك دلالة اعتبارية وتعاقدية<sup>(25)</sup> وهكذا تنحلي أمام بؤقة المركبة التالية والتي تتمثل في أن بعض هذه الوقائع لا تنسب إلى مجال تحليل اللساني، وأن البعض الآخر ينسب إليه انتساباً تاماً. خامساً نُظِرَ إلى التمثيل الفونولوجي، في أغلب النظريات الفونولوجية باعتباره يتكون من قطع، أو من قطع وحدود هي النظرية الفونولوجية التوليدية الكلاسيكية، هي حين عتبرت الظواهر التطريزية طواهر "فوق - قطعية"، وهكذا أقر بنوخ وتراغر، بعدما ميّرا الأصوات في انعزالها عن بعضها البعض، بأن هناك "علاوة على ذلك، تنوعات خاصة هي طول الأصوات العينية، وفي القوة، وفي انعوا الموسيقى للصوت الإنساني"<sup>(26)</sup>، وأشار تراغر إلى عناصر القيمة النسبية وانعوا الموسيقى والظواهر المماثلة التي تُركب على تعاقب المصوتات واصوامت<sup>(27)</sup> بينما مير هو كيت بير القطعي والموق - قطعي قتلاً. إن الملامح التي تعقب، بوصوح، بعضها البعض في تيار الكلام تسمى ملامح قطعية أما تلك الملامح التي تمتد، بوصوح، إلى سلاسل من المجموعات لقطعية المتعددة فهي ملامح فوق - قطعية<sup>(28)</sup>. أما ويلر فيحدد الموق - قطعيات بوصفها "فونيمات ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت"<sup>(29)</sup>، وإذا عدنا إلى هو كين وهاريس، فإننا نجد الأول يقول: "لقد نُظِرَ إلى بعض الأصوات

<sup>(25)</sup> De Criste A (1981) P 26

<sup>(26)</sup> Bloch B and Trager G L (1942) P 34

<sup>(27)</sup> Trager G.L (1941) P 15

<sup>(28)</sup> Hockett C f (1942) P 10

<sup>(29)</sup> Wells R S. (1945) P 25

باعتبارها أصواتاً ترد الواحد بعد الآخر، مثلها في ذلك مثل الآخر في حنط  
 ما. بينما يرد البعض الآخر نصفه مترامية مع هذه الأصوات وعادة ما يمتد  
 عدد من الآخر العينية هي كل مرة<sup>15</sup>؛ بينما نجد الثاني يقول: "يختلف القول من  
 قسمين متراميين. أولاً، من مكون فوق قطعي يمتد على امتداد طول القول  
 ويمثل متوالية ثابتة من درجات الملمح المعني [...]. ثانياً، من متوالية من البقي  
 القطعية التي تماثل القطع الأصلية ماعدا فيما ينصل باستخراج جميع  
 المعني<sup>16</sup>."

وقد أشار هوكيت في مكان آخر إلى إمكان مقارنة الكتابة الصوتية مع  
 التدوين الموسيقي التام لقطعة للأوركسترا ومع قطعة بيانو مدونة على  
 مدرج الموسيقى ليذكر أن ترميزاً الفونيمي المؤلف المؤلف في الجوهر من  
 متوالية خطية من الرموز مرفقة ببعض العلامات الإعجابية قابل لأن يقارن مع  
 لمقام المصور ثم يستنتج أن كونا قادرين على استعمال كتابات صوتية.  
 استعمالاً جوهرياً، بالنسبة للغة يعود بالصفت إلى العوامل التي تجعل من المقام  
 المصور ترميزاً معقولاً وصالحاً للاستعمال في وقت مبكر في تاريخ الموسيقى  
 ذلك أن التنوع التام لتأليفات الحركة النطقية، والمتواليات التي ترد فيها مختلف  
 التاليفات، يكونان في كل لغة محصورين نسبياً وقليلي العدد، وينتهي قديماً  
 "إن مقارنة الكتابة الصوتية المكونية لتدوين موسيقي تام مع تدوين موسيقي  
 أوركستري تام هي الموسيقى يخلق هي مسألة واحدة، إذا استعملنا بالنسبة  
 للأوسى مثل هذه التحليلات المكونية كذلك التي قدمت أعمالاً فني التدوين  
 لموسيقى الأوركستري هناك سطر (مدرج) بالنسبة لكل آلة وصعب عليه  
 علامات تشير في كل لحظه، إلى الآلة التي يجب تشغيلها. والآر، فإن الآلات،  
 في حالة اللغة، هي بالتأكيد الأعضاء الناطقة المتنوعة في العم والأحر،  
 متحركة من الحلق وهي المدخل الخلفي للألف. لكننا لم نوفر، في التدوينات

Haugen, E (1949) P 279-280

Hart S.Z. (1951) P 49-50

سماه المقدمة أعلاه مدرجا معصلا بالنسبة لكل آلة في هذا الانحاء بر  
ونظر لاد. العنوين الناطقين القمويين معا يشتغلان تقريبا على وجه محصر  
كر ميهما على حدة. فإبنا قد خصصنا. على اعداد "مدرج" مصر. و حد  
للندوين، اي عضو ناطق عليه أن يستغل، وخصصنا، على امتداد المدرج  
لاخرى ما هي الوظيفة التي عليه أن ينجزها<sup>(30)</sup>

إن التمثيل الفونولوجي، إذن، تمثيل فونيمي في جوهره، تمثيل يتحكم فيه  
اعويم الذي يحدد الوصع اللساني للظواهر التطريزية التي توصع فوق  
مجموعات قطعية أو فوق مقاطع أو على توالي صوامت ومصوتات هي. إن  
ظواهر تُحدد بالنظر إلى القطع. إنها تقع فوقها أو أنها فوييمات تُعرف بالضد.  
ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت لأنها لا تدرج معها ضمن نفس المتوائية  
ولأنها تمتد إلى أكثر من قطعة لكنها تنرام معها. والدليل على ذلك أن أفهم  
انقول، مثلا، قد كتبت، شكل متواتر، على سطر مفصل فوق الأصوات البغوية  
اتي تؤلف القول، وكأنها ملامح إعحامية لا تكاد تتجاوز الدور المساعد.  
ومهما يكن من أمر، فعن إراء مستويين مختلفين متوازيين يتشكر أحدهما  
من توالي الصوامت والمصوتات، ويتشكل الثاني من الظواهر فوق - قطعية .  
ومع ذلك، يُحتزل التمثيل الفونولوجي إلى تمثيل الظواهر القطعية. بر إن  
تشومسكي وهالسي (1968) يعالجان الملامح فوق - قطعية كما لو أنها ملامح  
قطعية، وإن كان تشومسكي قد شعر بضعف مثل هذا النسق التمثيلي حينما  
قال لم توحدهم بعين الاعتبار. في هذه الدراسة، الملامح فوق - قطعية ( لعلو  
لموسيقى والمبر والمفصل)، إن هذه الظواهر يجب، بطسعة الحال أن  
تسوعب في الأساس في أية نظرية تركيبية كاملة، إلا أن هذا التوسع يمكن أن  
يتطلب سقا تمثيلا أكثر تبلورا<sup>(31)</sup>



من خلال هذه النظرة الموحدة عن تصور اللسانيات السائدة للطواهر، التطورية يوضح لما الوضع الذي شغله التطور في التطورات اللسانية. فالمعلم التطوري لا يتمتع بأي وضع لساني لأنه لم يحدد تحديدا مستقلا عن تقطع و لموسمات وإذا كان قد تم التمييز، في مجال الاصطلاح، داخل المجال لساني - اللطفي، كما أشار إلى ذلك كريستل، بين الفونولوجيا القطعية والموسمات غير القطعية، فإنه قد تم تحديد الموسمات غير القطعية بوصفها ما تبقى من الموسمات القطعية - أي ما يبقى بعد أن يكون المرء قد درس النسق الصوتي المصوتي / الصامت / المقطعي.<sup>(11)</sup> إن التطور إذن - ومنه استقيم - كان عبارة عن عناصر فوق - قطعية "يصيها" المحلل في وضعه للغة بعدما يكون قد استند كل شيء، وخاصة إذا تعلق الأمر بالجمال، بالنسبة<sup>(12)</sup>.

## (2) هيمنة التحليل المجرد والمؤمل للغة وتركيز البحث على

قصديا ترتبط بالشكلنة والتميم. هناك موضوع الموسمات ينحصر في دوال لساني أو في البنيات الفونولوجية العميقة المرتبطة بالكفاءة، لذا ترتب عن ذلك اعتبار الوقائع التطورية وقائع غير لسانية أو خارج لسانية<sup>(13)</sup>. وفي هذا السياق، أشارت ميتسوروتا إلى أن التقيم، بالنسبة للسيويين قد كان ينفلت من الوصف بواسطة التمهيد المزدوج. وبالنسبة للتوليديين كان يبدو أنه يعود على لأرجح إلى الإبحار لا إلى الكفاءة<sup>(14)</sup>. وبذلك، فتجاهل التطوير يعود إلى تصور لساني سائد للغة وإلى طبيعة البحث اللساني ومتطلباته التي من بينها لعمدة للكلمة والحمل. يقول ميشال مارتان بالطار. ذلك أن دراسة اللغة قد

Crystal D. (1979) P. 47

Hazael Massieux M.C. (1983) P.99-100

Leconteva, I.T. (1979) P. 30-33

وفي سنة 1974 (Nikolaeva)

Ramat, M. (1983) P. 254-5

نقبت ولمتردة طويلاً، مركزة على الكلمة نطمعها وإمكاناتها التأليمية مع كمات أخرى (بركيب) لأجل تكوين جملة. والجملة هي الوحدة القصوى للتحليل. فم يكن المرء يدرس الفعل الكلامي، ولم يكن. على وجه التدقيق، يدرس العلامات لسانية للعلاقات بين الذات وفعل القول، وبين محاضبه والشئ اسي يتحدث عنه، ومن بين هذه العلامات يحتل التنعيم. في الغالب، مكبه متميرة<sup>(36)</sup> وتشير ميتسو رونا، في سياق حديثها عن محال التنعيم، إلى أن محال، بالنسبة للسانيات السيوية، يقتصر، في الغالب، على المكوات التي يمكنها أن تتقبل نطاقات مختلفة، أما في الإطار التوليدي الذي يحتر نحو لجملة، فإن أخذ هذه الوحدة بوصفها محالا للتنعيم يبدو شيئاً مسجعاً، إلا أنها تعقب على ذلك قائلة بأن فحص المتر يكشف بسرعة عن عدد من الاطرادات التي تنحلي منها وحدات لا تعادل الجملة، وهي الأقوال<sup>(37)</sup>، وهي حقيقة لأمر، فإن التحليل المحرد والمؤمثل للغة ووصف كفاءة المستمع - لمتكلم المثالي لا ينبغي أن يقما صد إدماج طواهر فعل القول في تصور استويدي، وذلك بغية توفير كفاية وصمية لمعطيات اللغة وكفاية تفسيرية لها، بهذا، الأسلوب وحده يستطيع مجال التطريز أن يتعقلن، وتستطيع لظرية لسانية أن تكون أكثر تبلورا وشمولية.

(3) وارتباط مع النقطة السابقة، لم تبلور نظرية لسانية تدمج التطريز هالسادج النظرية قد كانت كلها موحدة نحو أشياء أخرى غير لتضير كما لاحظ ذلك كريستال<sup>(38)</sup>. إذ جهل مطرو التركيب والموتويوي و لدالة هي الولايات المتحدة وهي أوروبا، وذلك طيلة الخمسة والعشرين سنة اسي أعقب الحرب العالمية الثانية، ملاسبات مجال التنعيم<sup>(39)</sup>، ومن جهة

Martins-Balar M (1974) P 17

Ronal M (1986) P 55 - 58

Crystal D (1975) P 8

Ronal M (1932) P 55, 254 - 59

أخرى، فقد كان دارسو التعميم كلهم قد جنبوا أنفسهم الحوص في قضايا عامة بطرية<sup>(40)</sup>، خاصة وأن التعميم قد كان يعنى، بالدرجة الأولى، علماء الأصوات ثم علماء النفس وعلماء الأسلوبيات<sup>(41)</sup>. هكذا لم يساهم التطوير في صياغة نظرية لسانية مثلما يكون عليه الأمر بالنسبة للطواهر القطعية، وإنما عمد اللسانيون، على حد تعبير هازاثيل - ماسيو، إلى إضافة التعميم - وبقول التطريز - إلى نظرية لسانية موجودة سلفاً عوض اقتراح نظرية لسانية تدمج التطريز<sup>(42)</sup>. وإذن، فإن معالجة التطوير قد عرفت مصيرين متكاملين معالجة معقدة من أي إطار نظري يحكمها، ومعالجة تطوع التعميم ليلانم نظرية لسانية موحدة سلفاً، فمثلما غابت نظرية لسانية تسند إلى الطواهر التطريزية وضعا لسانيا، غابت نظرية تطريزية علمية من شأنها أن تدفع لنظرية اللسانية إلى معاودة النظر في تصورها للوقائع التطريزية، ومن ثمة في لوقائع الفونولوجية ككل.

(4) **اعتماد الباحثين، هي الأمثلة التي يعالجونها، على اللغة المكتوبة التي كانت تعاني، في العال، من نقص في تنوع الجمل التي يجدها في لغة التخاطب<sup>(43)</sup>** ومن جهة أخرى، فإن التحليل الحقيقي للأقوال يبدو مستحيلاً ما لم يتوفر على تسجيل للغة المنطوقة<sup>(44)</sup>. وإذن، فإن الملاحظة العلمية للطواهر التطريزية، ومنها التعميم، تبدو صعبة المبال. ومن المعلوم أن أية ثقافة من الثقافات لم تبلور، أبداً، كتابة للتعميم قد تمد يد العون لكتابة لكلمات، أو أنها بلورت كتابة غير كافية (علامات الترقيم)<sup>(45)</sup>. وقد نضيف إلى كل ذلك الاعتماد الملازم لكل تحليل تطريزي، ذلك أن أغلب الباحثين لديهم

Crystal D (1975) P 46

Ronat M. (1983) P 253 4

(1983) P 100 4

Rochester R (1977) Coleman, H. O. (1974) 64

Rochester R (1977) P 22 44

Martins Baltan, M. (1977) P 6 45

هنا كل شيء، علماء نفس أو لسانيون يصيبون لم يكونوا يوفرون على كوكس مصوب فصد إمكان تأويل المعطيات التحريية<sup>١٤٦</sup> وعلاوة على ذلك، فقد كتب لأخبال الأولى من دارسي التعلم انشغالات بديله هي الترادف لأروسي لدراسات التثغيمية مثلاً، كانت الخاصيات تعلبها أدوات قائله لأن يستعمل هي سياق تعليم اللغة الأجنبية. وإذن، فالتركيب الأكبر كان على قصايا بمصير صوتية وعلى وسائل الكتابة الصوتية للتثغيم، والاهتمام الناتج بمعايير وضع المقولات المونولوجية<sup>١٤٧</sup>. ومن جهة أخرى، لا حظت روشيستر أن لسانين لأمريكيين الذين اكبوا على الخاصيات عبر اللغوية للغة، حتى بعد ظهور وسائل التسجيل، قد كانوا منشغلين بقصايا الإلقاء وأهملوا العمليات التي تشكل أساساً للغة المعوية<sup>١٤٨</sup>. وإذن، فإن بحث الظواهر التطورية قد حانت دور تقدمه عدة عوامل منها انعدام وجود آلات لتسجيل اللغة المنطوقة ونقص لثقافة الصوتية وصعوبة الملاحظة العلمية ومشاكل الكتابة الصوتية بالتثغيم ونبؤات التطورية الأخرى وحيثما ظهرت للوجود إمكانيات التسجيل، كان اندرسون منشغلين بما يطلبه تعليم اللغة الأحسية من الخوص في التفاصيل الصوتية وبالإلقاء.

##### (٥) تعدد المقاربات في دراسة الوقف. ذلك أن مجال علم الوقف

محال متعدد الاختصاصات، وإذن، فقد تعددت المقاربات بتعدد العلوم التي هبب بالوقف. ويمكننا أن نذكر من هذه العلوم الفلسفة وعلم الأصوات ولسانيات والملاحة والدراما والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الأعصاب وطب السريري واللسانيات النصيبه واللسانيات الاجتماعية والهندسة السمعية والمختصون بالإذاعات وعلم النفس الفيزيائي لأدراك الأنواع الرمسية، ومن البين أن هذه العلوم علوم متعركة ومتباينة من حيث موضوعاتها وجهة أسطر

Koropevsky G (1979) P 51-46

Crestal D (1975) P 1-47

Rochester R (1977) P 772-148

مسألة ومن حيث منهجها. وإذا كانت روشيستر قد أشارت إلى أن مطور سبب (أو علماء النفس) لم يؤثر إلا نادرا في مطور علماء النفس (أو سبب) <sup>49</sup>، فإنه يبدو لنا من الصحيح أن نعلم الحكم على محقق العلوم يقول بأن مطور أي علم من هاته العلوم لم يؤثر إلا نادرا - وربما لم يؤثر أبدا - هي مطورات العلوم الأخرى في تناولها للوقف. هكذا تعددت محددات الوقف وتوسعت بارتباط مع تعدد المقاربات. فحددت الوقف عدة عوامل يذكر منها النفس والعياء والارتباك والقلق، والالتباس، والعصب والمقاطعة ولأنهم والتعقيد التركيبي والكذب وتيمر المفردات المعجمية، والتشديد ولسام وعدد من العوامل المقامية والعضوية والتداونية والسايية ولتعاقدية <sup>50</sup> والمعرفية والانفعالية والأسلوبية الفردية. ولهذا السبب، يمكن لقول بأن أغلب الدراسات الوقفية قد فشلت بطريقة أو بأخرى في أخذ تعدد لتحديد معين الاعتبار <sup>51</sup>، ومن ثمة فإن الأعمال الساذج غير المحترس لمثل هذه لاعتبارات قد أنقص من قيمة مقدار كبير من الأبحاث هي الوقف <sup>52</sup>. ولاشك أن المجال المدروس قد كان من شأنه أن يفصل محدد أو محددات على ما تبقى من المحددات. ذلك أن المجال قد يتوسع تنوعا كبيرا. فقد يكون حوارا مع النفس أو حوارا مع الآخر أو حوارا مع ذوات متعددة. وقد يكون المجال أيضا القراءة أو القول العفوي أو الكلام اللاهني والواعي، وقد يكون كلاما حاصلا (أي التواصل الإذاعي) أو الكلام الإضماري <sup>53</sup> أو اللغة شعرية أو اللغة المقدسة.

49 نفس الصفحة

50 O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1987) P 277

51 نفس ص 272

52 نفس ص 271

53 نفس ص 27

اعتمادا على كل ذلك، نستنتج أن المقاربات قد تعددت وتتنوعت، فظل وقف من جراء ذلك مورعا ومجزءا، ولم يشكل موضوعا منسجما لعم و احد ضمن الأنساق التطريزية قد يسمى بـ "الوقفيات"، وإلى هذا أشار أوكبير وصديق فائليين. لم يكن علم الوقف لا معروفا معرفة جيدة ولا ممثلا تمثيلا جيدا وسط الدارسين. بل إن المصطلح ذاته قد استعمل فقط منذ 1965 بقدر إمكان تحديد ذلك، وذلك منذ أن أدخل في سياق هندسة التجهيزات<sup>24</sup>، وهكذا، لم تيسر الشروط لاندماج هذه المقاربات المحتملة في مقارنة واحدة منسجمة وتامة. ولم تشكل أجراء الوقف المتناثرة هنا وهناك موضوعا موحدا متلاحم الأطراف، ومن جهة ثانية، ونتيجة لتعدد هذه المقاربات، ظلت محدّدات الوقف متنوعة ومنعزلة عن بعضها البعض بحكم انعزال المقاربات التي أفرزتها، إذ لم يكشف كل علم من هذه العلوم كل المحددات. ومن جهة ثالثة، تنوعت المعاللات المدروسة وأفضت دراساتها إلى استنتاجات لم تيسر لها شروط التكامل.

(6) وبارتباط مع هذا العامل، تطرح قضية الموضوع الذي قد يكون الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية تحظى بموع من الاستقلال الذاتي دون عفال صلاته بالمكوّين التركيبي والدلالي، وقد يكون ظاهرة تطريزية تتدرج ضمن ظواهر تطريزية أخرى مثل الممصل والتنظيم والنغم والإيقاع، وإلى جانب ذلك، نُظِر إلى الوقف باعتباره ظاهرة نفسية تتدرج إما ضمن ظواهر التذكر أو ضمن موضوع أعم يشمل أخطاء اللغة، أو بوصفه موضوعا لا يكاد ينفصل عن بصرية إنتاج اللغة ونظرية إدراكها والتفاعل التحاطبي. هكذا، إذن، يتقصر الموضوع ويتمدد بحيث نستطيع الحزم بأن الوقف لا يدرس لداته وهي داته لأننا نحثون قد بطروا إليه بوصفه محالا أرحب، ويعود ذلك إلى طبيعته المركبة

ومظاهره المتعددة. واختلطت دراسة الوقف بإساح اللغة وإدراكها وبمده وقف وقواعه وأنواعه ووظائفه وتوزيعه ونظمه للقول وأثاره الموضوعية وأمدت دراسته لتشمل ظواهر أخطاء اللغة والظواهر المصاحبة للغة فهو ليس موضوع غير موحد ومتناهر المكونات. ولعل هذا السبب هو الذي جعل أعجب اللسانيين البسيويين يصنفونه بوصفه خارج - لسانيا وابن فهو خارج مجرى الأول لاهتمامهم، وجعل اللسانيين التوليديين يصنفونه ضمن ظاهرة الانعاز. ومن المعلوم أن الوقف قد عُدَّ ظاهرة غير قطعية، وقد أعاد كريستل ذلك إلى ثلاثة اعتبارات مهمة هي: صعوبة إتياده ليقطع تقطيعاً هوبيم، وندرجه في تحديد قضايا تطويرية حقيقية مثل المصطلح، وتماثله الوظيفي بموقفه والنحوي مع ملامح تطويرية أخرى<sup>١٣٦</sup>. ولأن الوقف قد نُظر إليها بوصفها خارج - لسانية وأقل عرصه لصحة ثقافي موحد، فقد ركز الباحثون لسانيون النفسيون اهتمامهم المتزايد عليها<sup>١٣٧</sup>. إلى أن صارت الوقف للفوية قضية اهتمام نفسي<sup>١٣٨</sup>.

(7) وإذا كان الوقف على هذه الحال، فمن المتوقع أن يعرف العلم لدى يدرسه مسارا متعذرا، وألا تتصح معالمه، ولا الفاية من إشائه، ومشروعيته لمعرفة له، ولا علاقاته بسائر العلوم الأخرى. لقد نشأ علم الوقف في أحضان علوم مختلفة. كما أشربا إلى ذلك أعلاه، ولم يستطع أن يلور استقلاليتته ومشروعيته النظرية. وفي هذا السياق يؤكد أوكانييل وصانين أن علم الوقف قد تأسس برفقة اللسانيات النفسية ونشأ كجزء مكون لها هي بداية لحمسين من هذا الصرح. إلا أن لاويسوري في عمله المنشور سنة ١٩٩٤، ولو به وفر عددا من المصريات للباحثين أمثال ماكلاي وأوزگود (١٩٩٩)، فإنه به

Crystal D (1969) P 266

Boeckx D S and Diriman A 1 (1962) P 5 56

Hann, R (1980) P 32 5



بأنه ليس هو إنشاء علم الموقف، ذلك أنه اعتمد، على المستوى المعهده في علوم  
لغة، لنشأة أو المحاور، كما لم يوضح أي باحث، على مستوى المصطلحات  
وضع علم الموقف ولم يبلور إلا قليلا جدا نظرية لعلم الموقف<sup>38</sup> أما سيف فقد  
كد، أن هناك مبررا طبيعيا، حينما تُدرس ظاهرة مهمة دراسة تمهيدية في  
الترجمة هي معالجتها باعتبار إمكان دراستها في ذاتها ولذاتها دون النظر إلى  
علاقاتها بطواهر أخرى. وهكذا، فقد ظل حقل اللسانيات الشامل يعاني إلى  
حد ما، من هذا النقص، بحيث إن قدرا كبيرا من الأبحاث قد حاول أن يعالج  
لغة بمعزل عن خلفياتها النفسية والاجتماعية والثقافية وأنه لتطور صحي  
كقول اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات الإثنوغرافية  
قد بدأت تقدم منطورا أوسع للدراسات اللسانية. وعلى ضوء هذا الإقرار  
بأن نفس النروع المتمثل في دراسة الظاهرة في انعزالها هو ما حدث  
في بحث حول التذكر أو علم الموقف، وينتهي إلى القول بأن الطواهر التذكيرية  
لا يمكن أن تفهم إلا بوصفها نتائج طبيعية للعمليات الحادثة خلال إنتاج  
للغة<sup>39</sup>، ويصيف أوكانييل وصايبين إلى نظرية إنتاج اللغة أيضا<sup>40</sup>.  
ومن جهة أخرى، قدم أوكانييل وصايبين تحديدا لعلم الموقف إذ يقولان: "إن علم  
لوقف هو البحث السلوكي للأبعاد الزمنية للغة الإنسانية" ثم يوضحان هذا  
لتعريف مبين أن البحث السلوكي يجزم بوجود علم إمبريقي إلا أنه بحث غير  
خاص بالإطار النظري السلوكي. إلا أن المصطلح سلوكي ينطوي على أن  
الأساس، الأولي للاهتمام بالعلم هو الإنتاج الأصيل للغة، وليس ردود أفعال على  
مشكلات كاشمة أو حمل معرولة، أو سلاسل لا معنى لها أو مقاطع، ولا أعد،  
أو أصوات لغوية، وإنما هو الخطاب الإنساني في صيغته الشمولية. كما أن  
مصطلح اللغة الإنسانية لا يؤكد أن هناك لغة عبر إنسانية حمضية وإنما

O Connell, D. C. and Kowal, S. (1980) P 5-58

Chafe, W. L. (1980) P 169-59

O'Connell, D. S. and Kowal, S. (1980) P 6-60

لمقصود به فقط المعنى الموحى لا المعنى السالب<sup>(61)</sup> وعلاوة على ذلك لاحظنا أن مصطلحات علم الوقف قد ابتليت بمعان متعددة وتلويحات بصرية ومرصيات صميه وباستعمال بسيط غير منسجم. فمصطلح الذكر، وهو مصطلح مألوف، يبطوي على وجود عجز في اللغة أو اضطرابها، بينما يمكن أن تكون الظواهر التذكيرية، بالمعل، تميمًا ضرورية للغة العفوية وبالصيغ في ما يتصل بمرامي التعبير الصالح والواضح<sup>(62)</sup>. وفيما يتصل بعلاقات علم الوقف المتنوعة بمختلف التخصصات، فقد أشارا إلى أنها كانت وستبقى دقيقة ومثيرة لنجدل والخلاف. إن علم الوقف ليس علما أفصل أو أسوأ من علم لأصوات أو اللسانيات أو علم أمراض اللغة أو علم الجهاز العصبي. بل إن لعلم نفسه عبارة عن عادة أصلية ومفتوحة وجليّة للعقل الذي يهتم، هو ذاته، وبصفة متنوعة، بقراءة الواقع الإمبريقي. إنه يحب علينا جميعا أن نهتم بقبول الوقائع الإمبريقية الملائمة، وهي نفس الآن لا يحب أن تعرنا نظريات العلوم الشقيقة التي تسهل فقط غايات هذا الحقل العلمي الخاص. إن هذا التأرجح الدقيق بين الاستقلال والتبعية ليس بالأمر السهل بالنسبة للأخ الأصغر الذي عليه أن يتصب على أكتاف شخص ما حتى يرى مركب العلم الحديث وهو يسير به. إن علم الوقف هو العصور الأحدث سنا في الفريق والذي تبقى. بالنسبة إليه، وقفة متواصلة للقراءة اعتمادا على العلوم الأخرى جد ملائمة<sup>(63)</sup>.

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن علم الوقف الذي نشأ، أساسا، في أحضان اللسانيات النفسية لم يتمكن من أن يتبلور كعلم له وضعه الخاص بحكم اعتماده على علوم ناشئة مثل اللسانيات النفسية، أو علوم مجاورة وبما أن الموقف بعدا صميه واجتماعية ونفسية<sup>(64)</sup> فإن علم الوقف لن يكون علما مستقلا. فهو علم

(61) نفسه ص 8

(62) نفسه ص 8-9

(63) نفسه ص 10

منصوح بالصبر، على علوم أخرى حاصه وأنه علم ناسي، وبحكم طموحه هذه فإنه معكوم عليه بأن يقرأ الواقع الإميريقى معمدا على ما يوهره به سمؤه من العلوم الأخرى خاصة وأنها علوم ناضحه مبرمه، وخصوصاً وأن موضوعه هو إساح اللغة وإدراكها ممثلة في الخطاب الإنساني في صيغته لشفوية، وبالحملة، فإن علم الوقف سيبقى متأرجحاً بين الاستعلاية والتبعية وأن علاقته مع العلوم الأخرى سيبقى مثيرة للجدل والخلاف وهذا ما يدفع إلى الإقرار بأن وضعه كعلم ما يرال غير محدد بما أن علاقته بالعلوم الأخرى ما تزال غير محددة، وبما أنه ما يرال عاجراً عن تحديد موضوعه الخاص به مثل رأياء ذلك أعلاه، وبالنظر إلى مصطلحاته المتسببة وفرضياتها غير لجلية واستعمالها البسيط غير المسجج، وادن، فإن مفاهيمه ومصطلحاته لم تعرف بعد الضبط والتحديد والتدقيق، وأن الفرضيات التي ترتكر عليها هذه المفاهيم والمصطلحات ما تزال في عمومها، فرضيات تتطلب الوضوح وشفافية، وبذلك يمكن القول بأن الكثير من هذه المفاهيم والمصطلحات ما يرال معتمداً على خلفيات نمسية واجتماعية بالأساس وإذا كان الأمر كذلك، فإن لجهاز المفهومى لهذا العلم ما يرال يتطلب التشكيل والبناء.

(٨) وارتباط مع ذلك، تطرح **مشكلة النظرية** التي توطف في مختلف دراسات التي أبحرت حول الوقف، وفي هذا الإطار، يرى أوكافيل وصاير أنهم لم يحددوا، في عرضهما التاريخي للدراسات الوقفية، سوى بعض المعالم المشجعة، وأقرا بأن ذلك يعود، إلى حد كبير، إلى العقم النظري، ذلك أن ما كسبت عنه نظريه ضعيفة قد كان بالأخرى ذا مستوى منحنط وأولى أو بصرية دراسة، ثم بصفتان أن البوابة النظرية لكولدمان إيسلر هو التوجه الواعد أكثر واسوخته الأكثر إثارة وكشفاً، ذلك أنهما يجدان، من جهة خصوص هذه الدراسات من حد كبير للسانيات، فنفس المصطلح **الظواهر المصاحبة للغة** يحسد

أعز له اللسانيات وأمبريالبتها بالنظر إلى الطواهر الوقفية. إذ ليس هناك أي سبب أصيل بالنسبة لوجود هذا المصطلح، إلا أنه يعكس تجريدية مئاصله في لسانيات طوال حقبة تشومسكي وقصور هذا العلم في مواحهه الطواهر لوهمية بطريقة متكاملة. ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن الاتجاه المراه لسانيات المتمثل في اللسانيات الاجتماعية الواقعية يعد واعدًا أكثر بالنسبة بمستقبل النظرية الوقفية وإدماجها في التقاليد الأخرى للبحث<sup>(١٦)</sup>. ومن جهة أخرى، اعتبروا التوجه النظري لجاف وفيلدشتاين المتمثل في "إيقاعات الحوار" (1970) غير مبشر بالنجاح ذلك أنهما يضيعان، في حضم تخبيلهما في لرياضيات، أية نظرة شاملة للوظيفة النفسية للوقوف في الحوار أو المونولوج. وعلى غرار ذلك، يمكن اعتبار دانكن وهائسك في عملهما حول النمذجة الدينامية في التخاطب<sup>(١٧)</sup> (1979) خاطئين<sup>(١٨)</sup>. وبعد ذلك يشير أوكانييل وصدين إلى ضرورة استئصال بعض الإغراط في التبسيط من النظرية الوقفية، ذلك أن تبني لمنطور الأقرب أو الأبعد يجب تغييرهما بتبني المنظورين معًا، وإذن، فمن الواضح أن تعقيد السلوك اللغوي يتطلب مثل هذه المراجعة. فأن يرجع امرء وقفًا شاغرا أماميا أو حلميا إلى كلمة (أو مركب أو جزء جملة) باعتبارها (باعتبارها) محدده الوحيد يعتبر عملا ساذجا. وينتهي المؤلفان بالقول بأنهما قد شهدا، (وربما يكونان قد أفرطتا في التشديد)، في دراستهما التاريخية لعم لوقف، على المظاهر اللسانية النفسية التجريبية لنظرية الوقف إلى درجة، هما لهما الوقف الموجه إكلينيكيًا. إلا أن اعتقاد نظرية مئاسكة ومنسجمة في بحث الإكلينيكي لا يعد أقل وضوحًا، ولا يعد من غير شك أقل أهمية<sup>(١٩)</sup>. وهي طر حديثهما عن افاق البحث في علم الوقف، أكدا، من جديد، ميلهما إلى

O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983) P 274 - 275 64

٦ نفسه ص 275

66 نفسه نفس الصفحة

عصيل الانحاء اللساني الاجتماعي لأنه قد سبق له أن أدمج اهتماما خاصا بمقاصد التمثيلية. والملاحظة الطبيعية. والمواقف الواقعية المعقدة. وعم لبيعت، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. كما أكدا، من جهة أخرى، أهمية مفهوم السباقات التداوتية في البحث باعتباره يعكس إنعاش حركة جديدة باتجاه إدماجه في بحث الوقف. وينهيان مقالهما بالأمل في أن يكون مستقبل علم الوقف مع اللسانيات الاجتماعية لا مع اللسانيات النفسية لتقليدية. فالتفاهة المودجية للعديد من التجارب التقليدية عليها أن تنتهي. ثم اندراست الشوثية فتكشف عن تبشير بالنجاح. ويمكن للملاحظة الطبيعية أن تستعمل في محالات مثل الشعر والخطابة والدراما<sup>(67)</sup>

لقد انتقد الكثير من الباحثين علم الوقف باعتباره علما غير نظري، ونذكر من بينهم، على وجه الخصوص بومر (1970) وفيلنباوم (1971) وروشيستر (1977، 1978) التي أنهت عملها الأول مؤكدة وجوب أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار مستويات جديدة لتحليل القول. فنحن لم نستغل، من جهة، قوة التحاليل اللسانية المنظورة. مثل تحليل النحو التحويلي. فالأعمال لحديثه براون ومايرون (1971) حول دراسة القراءة تحفنا نعتقد بأن مقارنة من هذا النوع يمكن أن تكون مثمرة. ومن جهة أخرى، يجب أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار التحاليل غير السببية<sup>(68)</sup>. أما في العمل اللاحق فتقول لا أعتقد أننا نحضح اليوم، مع بعض الاستثناءات، إلى الكثير من التجريب. فأنا أرى أن 'الحقل'، إذا كان بإمكان المرء أن يستعمل هذا المصطلح، يوحد في موقع صعب في هذا الوقت لأن هناك نقطة ضعف تشكل ثغرة حفيضة في مركزه، وتعلق الأمر ببساطة الضعف التي توحد فيها النظرية أو النماذج إلى. كلما قرأت مقالا حول الوهوف - حتى ولو كان التجريب ممتازا - أحس بهذه الضرورة

(67) نفس، ص 279 - 276

(68) انظر: (1977) Rochester R.

احساسا قويا، وأعتقد الآن أنه من الصحيح أن نكون، في هذا الحمل، توحه  
نطري صلب حوهريا. إلا أنني لا أعرف كيف أضع هذه النظرية<sup>(٩)</sup> إلا أن  
وكسيل وصانين حاولا تحديد بعض معالم النظرية في قولهما "إن نظرية علم  
توقف بحسب أن تكون واقعية ويكمن هدفها في فهم سلوك ما. وهو سلوك تحدده  
باعتباره نفسيا. وهذا السلوك هو اللغة الإنسانية المدروسة هي أبعادها  
الرمسية. ولا يعني ذلك أن الأبعاد الزمنية توفر أساسا ملائما بالنسبة لنظرية  
عمامة لإنتاج اللغة إلا أنه تنفي معالجتها بقدر ما من الاستقلالية العلمية  
و لتشير العلمي، أي معالجة واقعية<sup>(١٠)</sup>. ففرضية تخطيطات التناقص عند يارس  
تعد تقديمها جيدا للمركزية النظرية للزمن المفيد أو الزمن المتيسر. وبالفعل،  
هذه هناك تناوبا بين الزمن والأخطاء تحت قيود إنتاج اللغة في الزمن الواقعي.  
إن إنتاج الكلام يعد، هي الحوهر، مرتنا في تسلسلية رمسية واقعية، أما  
بوصها ردت فيرى أن اللغة الإنسانية تسير الزمن الواقعي. والمسألة المتعلقة  
هي ما إذا كانت الأبعاد الزمنية للغة تكشف عن العمليات العليا للنشاط الذهني  
لإنساني. والحجة الإمبيريقية التي توجد تحت تصرفنا تشير إلى أنها كلها  
مؤشرات مرتبطة ومشروعة لمثل هذه العمليات. وقد أدمجت، أولاً، هذه  
انقياسات الزمنية، تقليديا، تلك التي أدرجت في الأدبيات من قبل ماكلاي  
و'وزغود (1959). همقولاتهما المتمثلة في الوقوفات الصامتة أو غير المملوءة،  
و الوقوفات المملوءة والتكرارات، والبدائيات الخاطئة تبقى، مع ذلك، أساسية  
لعمم وقد وجدنا هي أبعادنا الخاصة أن نسبة الإسراع في الكلام، ونسبة  
لإسراع في النطق، وعددا من القياسات الأخرى المثبتة تعد إضافات مفيدة  
كما أن الملاحظات الاعتراضية ذات دور حاسم باعتبارها مفيدة للرمس هي  
أسعة الإنسانية وإن يجب إدماجها. ولا وجود لأي سبب يدعو إلى عدم اعتبار

(٩) عصفه ص ١١

(1980) P 10

للائمة السابقة في حاحه إلى أن تغلق في وجه أية مداحل لاحقة يمكن أن تترجم على نفعيتها<sup>17</sup>.

وإذا كتب بعض هذه الانتقادات تنحى باللائمة على هيمنه اللسانيات بعيد ليها الكثير من الضعف النظري الذي عاشته دراسات الوقف ولا ترى هي دراسة الإيقاع والحاطب والأبحاث الإكلينيكية واللسانيات النفسية التقليدية إلا ما قد يعرف بلورة نظرية في الوقف، فإنها، من جهة أخرى، تؤكد نجاعة اللسانيات النفسية، كما مثلتها أعمال كولدمان - إيسلر واللسانيات الاجتماعية ممثلة في أبحاث ليبوف وهاوكير والدراسات الشوثية وإدماج مفهوم السياقات التداوتية. ولعله من الواضح أن مثل هذا الرأي يدعو إلى الكثير من الاحترس والتحفط بسبب الحجاج العائنة في دراسة أوكايل وصابين. هذا علاوة على أن بديلهما المنشود يجمع شتاتاً من العلوم التي تحتاج إلى أداة نظرية صلبة قادرة على الجمع بينها في مجال هو مجال اللغة.

إلا أن المرء لا يسعه إلا أن يستتج من مختلف الدراسات التي هتمت بالوقف، ضعفاً واحتلالاً هي النظرية أو استنادها إلى خلفيات نظرية متباينة ومتناقضة. ومن الأكيد أن لذلك أسباباً منها. أولاً، تصور للسانيات التي رتبت بينها النظري والمهجي بتهميشها لحملة من الظواهر المصاحبة للغة - ومنها الوقف - باعتبارها ظواهر خارج - لسانية ذات صلة بالسلوك غير اللفظي أو باعتبارها هي أحسن الأحوال ترتبط بالكلام وبالإنعاز، وإذن، فهي غير مميزة أساسياً. ثانياً، تهميش النظريات اللسانية للتنظيم الإيقاعي للغة وعدم إدراجه كمعوم أساسي فيها مع الاستعانة في ذلك بما يوفره علم الموسيقى من معطيات وتصورات جد هامة ويعود السبب الثالث إلى انحلال النواحي الأساسية ودرجات تأثيرها بالعلوم الإنسانية المعاصرة والعلوم الطبيعية أشتى.



لدي سبب جعل الوقف يُعالجُ بطرق مختلفة ومتأخرة بحيث يصعب جمع مظاهره المعتمدة واستيعابها في نظرية واحدة منسجمة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح قبول أن السبب الرابع يكمن في كون اللسانيات النفسية قد نشأت على أساس النظريات النفسية الترابطية والظواهر اللسانية البوريمية، وإن كانت نشأة الرسمية لها قد قامت، فيما بعد، على أساس اللسانيات واسطريات نفسية السلوكية ثم السلوكية الجديدة. ومن المعلوم أن اللسانيات النفسية قد كانت تتشكل من فرعين. اللسانيات النفسية التحريية واللسانيات النفسية الشوئية، وإلى جانب اللسانيات النفسية كان هناك علم النفس المعرفي الذي استوعب اللسانيات النفسية التحريية والذي قدم للغة، ولأول مرة مع المدرسة التوليدية، نموذجاً نفسياً. وبالعامة، فإن اللسانيات النفسية قد تم تصورهما باعتبارهما مجال تلاقح ثلاثة مجالات هي اللسانيات ونظرية تعميم اللغة ونظرية الإعلام. هكذا، تبنت الكثير من الدراسات اللسانية النفسية النظرية اميكانيكية للإعلام في توطيها لمآذح الاحتمالات في السلوك البشري<sup>73</sup> التي كانت تشكو من اعدام تماسكها في بعض الأبحاث<sup>74</sup> كما تبنت تقنية كلور<sup>75</sup>. ويعود الاختلاف النظري أيضاً إلى عامل خامس يتمثل في اهتمام علم الأصوات النطقي والميراثي اهتماماً متزايداً ومركزاً بالوقف وما يتصل به من طواهر مستعملة العديد من الوسائل التقنية والآلية. وإلى جانب ذلك، وهذا سبب سادس. فقد ظهرت إثنوغرافيا اللغة واللسانيات الاجتماعية المتعددة الروايف النظرية لتعالج الوقف - أو الصمت - في سياق العلاقات الاجتماعية كما ظهرت اتجاهات لسانية أخرى، مثل التداوليات ونحو لتعاطب أو المقاربة التفاعلية - وهذا سبب سابع - لتعالج الوقف باعتباره

2 - أنظر على وجه الخصوص، أعمال كولمان - اسلر

Boomer D. S. (1970) P 159 (73)

Taylor W. L. (1953), P 415 - 433 (74)

مسابهما في التلمظ، ومثل النحو التوليدي الجديد، مملا على المستوى الصوتولوجي في الصوتولوجيا العروضية والمجالات المطريزية ليعالج أوقف وهذا سبب ثامن - باعتباره مواقع صامته في المدرج العروضي أو باعتباره بقرات صامته

من الملاحظ، إذن، تعدد النظريات وتبايدها عن بعضها البعض وصعوبة إيجاد صيغ لتكاملها وتآلفها، إذ هي نظريات متنافسة ومتصارعة لكن الأمر لدي لا جدال فيه هو حضور اللسانيات في كل هذه العلوم حصورا متميز، ومرد ذلك إلى أن الموضوع الذي تعالجه هذه العلوم يبقى هو اللغة أو السلوك اللفظي، إلا أننا لا نعتقد أن الضعف النظري في دراسة الوقف يعود إلى هذا لحضور المتميز للسانيات، وإن كانت النظريات اللسانية، حرصا منها على تماسكها، قد حصت موضوعها بالكثير من المسلمات والمبادئ القابلة للنقاش، وإذا كان هناك اتهام للسانيات بأنه ينبغي أن يحدد تحديدا لا يدل من ذلك الحضور المتميز، وإنما يعرره ويسنده، من هذا المنطلق، يمكننا القول بأن لضعف النظري وتعايش نظريات مختلفة هي إبعاد عن بعضها البعض يعود، في جوهره، إلى قصور اللسانيات المتمثل في عدة مظاهر نوجزها كالتالي: (1) قصورها في التعامل مع ما أفرزته تلك الدراسات، ومن ثمة بلورة نظرية أو قلب للإحاطة بمختلف ظواهر الوقف؛ (2) قصورها العاطفي لعلم الأصوات وعلاقته بالصوتولوجيا إذ ظل علم الأصوات، على العموم، علما ثانويا ومساعدا للصوتولوجيا، علما يعتنى بالواقع المادي والملموس، وعلما قائما على الملاحظة والقياس والاحتيال، في حين بقيت الصوتولوجيا علما أساسيا يعنى بالواقع الذهني للتطعيم الصوتي وقائما على التجريد والشكلاية، ولم تلور للسانيات رؤية تربط الجصور بين العلمين لتنتهي إلى القول بأن الواقعين معا هم، في حقيقة الأمر، واقع واحد مركب، وأن العلمين معا يقومان على أساس

لملاحظته والاحبار يمثل هذا التصور نستطيع الفونولوجيا اسبرداد حصها في معبحة الوقف موظفة ما بمدى بها علم الأصوات السطحي والميراث— (١) قصور اللسانيات في تحديد صلات الوقف بالتركيب والدلالة أو تصاعلاب مكونات البعوى فيما بينها، وخاصه تصاعلاب المكونات التركيبية والدلالة بالمكون الصوتي وهي وحداته النظرية المختلفة، (4) ترتب عن إسداد بموقع اعتمير للسانيات، وادر هيمنة التركيب، إقحام المقولات التركيبية في الصوتولوجيا مثل الجملة والحُملة والمركب، ولم تصرر النظرية (اب) أساسية مقولات فونولوجية - أو لم تدمجها في النظرية اللسانية - إلا مع الأعمال اربعة لكل من سيلكورك و نيمبور وفوغل، مثل المركب التعيمي و لقول بل بن يعتقد أن الدراسة الفونولوجية للوقف مارال التركيب يشد بتلايينها، ولعن ذلك هو ما تشكو منه دراسة الوقف (5) استبعاد النظرية اللسانية لمفهوم الإيقاع اللساني، ومن ثمة دوره في التنظيم اللغوي على كافة مستوياته الفونولوجية والتركيبية والدلالية وبذلك يدرج الوقف باعتباره ظاهرة بقطية - كعامل من عوامل تنظيم اللغة.

هكذا، أدى، لم تادر اللسانيات إلى وضع نظرية مسحمة وموحدة بوقف فادرة على تأطير مختلف الدراسات المنعزة في مختلف العلوم وتوحيدها. هكار لا بد من وجود مثل هذا الشتات النظري أو التنوع النظري الذي حال دون إدراك أهمية الوقف وتحديدته الدقيق، فساد التعريب في معظم ما كتب عن الوقف وصعقت النظرية والنماذج التحليلية وطعن التصميم، بل بن عم الوقف قد حرب عددا من النظريات اللسانية وغير اللسانية، ومع ذلك ظل لتفكير ملحا في وحب وضع نظرية له. وإذا كان البعض قد اعترف بصعوبة كبسه وضع مثل هذه النظرية، فإن أوكانييل وصايين، كما أثبتا ذلك اعلام قد فرا بوحوب وضع نظرية وقفة تتمثل في فهم السلوك النفسى، ممثلا هي اسعة

لإنسانية ، هي أبعاد الزمنية غير أن ما ينبغي ملاحظته، بهذا الصدد، هو توقف مثل هذه النظرية على اللسانيات النفسية وهذا في رأينا، هو الاتجاه لعالم في الدراسات الوهمية، وهذه ليست بالدراسة المبولوحيه

وعد ترتب على غياب نظرية لسانية لمعالجة الوقف الأهمال الكسر الذي فيه لمظهر الشكلي للوقف<sup>١١</sup> وتغيب اعتباره وسيلة لتشكيل<sup>١٢</sup> نفس بل عتبرت الوقوف، شأنها في ذلك شأن الأشكال غير الحوية من مثل البيات واستدكر والأقوال غير التامة تركيبيا، بوصفها حوادث سطحية فلما تسوغ فائدة واقعية بالنسبة للسانيات التقليدية التي كانت ترفض، على العموم، هذه الحوادث بوصفها غير مميزة وذلك باسم الكفاءة، والتي كان مفهومها للقول يقتصد بها عن حق<sup>١٣</sup>.

(9) ومن شأن الحديث عن النظرية أن يسلمنا إلى الحديث عن المنهج (أو المناهج) التي استعملت في دراسة الوقف، ذلك أن المنهج قد ساهم، بدوره، في تعثر الدراسات الوهمية والحيلولة دور صياغة منهج علمي مضبوط قادر على التوصل إلى نتائج علمية تقرر في الوضع النظري للوقف، وقد أشار أوكايل وصابن إلى بعض سمات هذا المنهج، مسجلين أن هذه دراسات قد وطلت المناهج الذاتية بحيث كان الحكم الذاتي على موقع الوقوف الشاعرة وتواترها واسع الانتشار. ومع أن دراسة هذه التقديرات الذاتية تعتبر محثا إدراكيا مشروعا بحكم حقها الخاص، فإن تلك التقديرات التي استعملت مثل هذه القياسات قد كانت تهتم، صراحة وبصفة نمودحية، بالأهمية الوهمية للوقوف الشاعرة مفترضة أن الحكم الذاتي هو بمثابة قياس حاد وكاف لها (ماكلاي وأورگود (1959)). كما نرى أن نفس النقد يمكن أن

Crystal D (1969) P 166-175,

LaFont R (1978) P 21-76

Berthel F (1979) P 12-17

يوجه لاستعمال إيقاف الساعة أو وسائل أخرى مساعدة للتقطيع الزمني والتي تصبح أنها تنوقف على العمليات الإدراكية للمخبر. إن العمليات الإدراكية التي ندرج ضمن تقديرات المخبر (أو الحاكم المحايد) لأبعاد الزمن هي الكلام تؤثر فيها تأثيراً عميقاً عاداته اللغوية (و/أو العادات اللغوية لبعده الاحسية). إن الأمر لا يقتصر على مجرد مسأله الاعتقاد إلى آلة قياس ذات تمثيل دقيق بما فيه الكفاية، وإنما الأمر يكمن، بصفة منتظمة، في وجود آلة منجرفة تدرك وقوا شاعرة لا توجد على المستوى الميزيائي وتهمل بعض الوقوف التي هي أطول من تلك التي تسجلها<sup>(78)</sup>. وإلى جانب ذلك، لاحظ أوكايل وصابين إفراط الدراسات الوصفية التي اقتضت كلها، تقريبا، على انقضاء اشفوية وإنتاج اللغة في سياقات مختلفة ومصطنعة، كما أثار انتباههما كون أغلب الدراسات الوصفية مازالت مفعودة في المقامات الطبيعية، وخاصة في الحوار الثنائي والحوار المتعدد اللذين توهر فيهما الوقوف الداخلية لمتكلم مورد، هاما من المعطيات لم يستغل بعد إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، فانطعية المعيارية الوصفية لا تتضمن تصنيفية ملائمة. لقد أصبحت تصنيفية علم الوقف، بالنظر، إلى حد كبير إلى التطور اللاتاريخي للحقل، مشكلا كبيرا. ذلك أن أمرها يبدو صعبا للمرء لكي يعرف ما المقصود بمصطلحات مثل التذكر أو الوقف أو المفصل أو اضطراب اللغة في دراسة معطاة. إن الاقتضاءات النظرية قد بنيت في تصنيفية بحيث إن الدراسة تنحرف لصالح تأويل أو آخر منذ البدء. والأدهى من ذلك ألا يتعرف الباحث على الانحراف النظري باعتباره كذلك، وإنما يُقدَّم، عوض ذلك، بشكل حاسم، بوصفه حانة هائلة ذات موضوعية تامة مبنية فيه. ويكفي القول بأن مثل هذا الإحراج، إما أن يكون ساذجا جدا أو بالأحرى مفتقرا إلى شمولية معرفية<sup>9</sup> كما أشارا في موضع آخر إلى تنوع المواضيع والمناهج مؤكدين أن العلم في

(1983). P 276، 278

(79) نفسه ص 274

حقيقة، المرفق بمناهج معيارية، يُعدُّ علما ثابتا إن لم يكن مختصرا، إلا أن  
يسير من المقارنة المتهاجية من تجربته إلى أخرى ومن مختبر إلى آخر يعتبر  
حد متأخر في علم الوقف، ولحد الآن، فإن الأعلمة الساجمة من أبحاث  
لوقمي قد اقتضرت على المواقف المختبرية الأساسية والتي تمثل نوعا قويا  
من الكلام هي محيط طبيعي. ومع ذلك، شكلت الدراسات المختبرية مرحلة  
ضرورية باتجاه تطوير المنهج الوقفي وعلى الرغم من أهمية الملاحظة  
الوافرة، فإن التطور المنهجي يبقى ضرورة أولية<sup>(80)</sup>.

وباختصار، فقد سادت مناهج مختلفة بعضها مستمد من السبب  
واسبابات النفسية واللسانيات الاجتماعية، والبعض الآخر مستمد من علم  
لأصوات وغيره من العلوم. إلا أنها مناهج تبقى تجريبية ومختبرية تقوم على  
الملاحظة المفرطة والأحكام والتقدير الدائية التي لا يضبطها أي منهج  
علمي، بحيث صارت الدراسات الوقعية حقا مليئا بالاختلافات والتناقضات  
الدائية للمختبرين. وإلى جانب ذلك، هيمن الوصف والنظرتان المعيارية  
والتصنيفية والزعة الإحصائية، إذا لم يعمد الباحثون، عموما، إلى تفسير  
لطبيعة المركبة للوقف اعتمادا على منهج علمي صارم غير منفتح على مختلف  
مناهج امتاحا يدويه ويذهب بتماسكه وتماسك النظرية التي تؤطره، وإذا كان  
واقع الحال على ما هو عليه، فإنه لا يرحى من البحث الوقفي إلا اليسير من  
لاستنتاجات العلمية التي قد تعمل على صياغة نظرية ومنهج ملائم لسوق  
لوقمية والوفائع المتصلة بها.

كانت تلك الأسباب العميقة لضعف دراسة الوقف، وقد ثبتت مساهمة  
لسانيات، ومن مواقع مختلفة، في نسج الإطار العام لمعالجة الوقف، وهذا ما  
سنوطد العزم لبسطه لاحقا.

## 1.2. علم الأصوات ودراسة الوقف

## 1.2.1. اللغة والزمن

بتوار مع بطور الدراسات الصوتية على وجه الخصوص، واكتسبها لقضايا لسانية طالما تم إهمالها ولعلاقات هذه القضايا بقضايا من مستويات سانية أخرى، بدا أن النظريات اللسانية تحتاج إما إلى أن تصاغ من جديد وإما أن تدمج مختلف هذه القضايا التي تم الكشف عن أهميتها وهذا يعني أن علم الأصوات التحريبي، خاصة، لا يفتأ يمد النظريات اللسانية بمقومات تصنيفها واستيعابها للطاهرة اللغوية في شموليتها ومن بين ما أعملته اللسانيات الراهنة إغمالا تاما تقريبا المظاهر الرمزية للغة المنطوقة<sup>(81)</sup>. وعلى الرغم من أن بعض الفونولوجيين الذين هم على اطلاع على علم الأصوات لتجربي قد كرسوا اهتماما ومجهودا كبيرين لدراسة المظاهر الرمزية للغة لمنطوقة، فإن هذا العمل، مع الأسف، يبدو قليل التأثير أو منعدمه على المنظرين الذين يواصلون العمل بالملاح المميّزة القطعية ليلفوا كل ما هو أكبر من لقطة. بل إن الفونولوجيين يجهلون علم الأصوات علما بحطوره التي تكمن في إمكانهم الاشتغال في مجال محتلق مجرد لاصلة له بالواقع، فتكون ابتداءات لسانية، في هذا المجال المجرد، بماءات غير زمنية. أما في انعام اواقعي هائلة المنطوقة تلف نفسها بالزمن<sup>(82)</sup>. وهذا ما يؤكد كاوتس بخصوص فونولوجيا مدرسة براغ والفونيمية التصنيفية والفونولوجيا استيريرية والفونولوجيا الفوليدية. إذ افترست كل هذه الاتجاهات، صميا، أن الرمز غير ملائم في تمثيل الأشكال المعجمية، وأن القطع تتسلسل فقط في متوازية ما<sup>(83)</sup> ولذلك بدعو إلى وجوب اعتبار الزمن بعدا مكونا للتمثيلات الفونولوجية بدل اعتباره فقط بعدا إيجاريا<sup>(84)</sup>.

Lefuste J. (1984) P 96 8.1

(82) نفسه نفس الصفحة

Coates. R (1980) P 133

(84) نفسه ص 1

وفد أخصى البحث القاضى بأن اللغة تحدث في زمن واقعي وبأنها مرسمة ومسطمة ترتبها وتنظيمها رسميين وبأن قطعها الصوتية ينمى النظر إليها وهو محدد بقطبها الزمني وإيقاعها. أخصى كل ذلك إلى العديد من مبادئ إنتاج لغة لشي تشدد على التقطيع الزمني. وفي هذا الصدد، تذكر بوردين غلوريا أن مقال كارل لاشلي المنشور سنة 1951 قد نجح في تصفيه نظريات السلسلة الترابطية في إنتاج اللغة هي عقول أغلب المنظرين الذين جاءوا بعده وتعتبر نظرية السلسلة الترابطية أن مثير حركة ما يعد مطلوباً ليتسبب في إحداث بحركة الموالية. أما لاشلي فيرى، على التقيض من ذلك، أن إنتاج اللغة يدمج أنساقاً عديدة متفاعلة إلا أنها أنساق مستقلة، وهي أنساق تُناظر قصداً المستمع ويسمىها "بالنزوع المحدد". واختزان الصور والكلمات، والتنظيم الحركي، وآلية الترتيب الزمني، وتصنيف غلوريا أن المسألة الهامة هنا هي أن الترتيب الزمني، كما يراه لاشلي، ليس ملازماً للفكرة أو الكلمة أو التنظيم الحركي، غير أنه قادر على ضبط ترتيبها جميعاً. ويعمد التركيب باعتباره خطة مدمجة وسيلة للترتيب الزمني. إذ يقدمه لاشلي بوصفه يربط الكلمات ويوصفه أيضاً بترتيب الأفعال الحركية. إن نموذج لاشلي، كما تقول غلوريا، يعتبر نموذجاً يشكل حلقة مفتوحة مصحوبة دائماً بأنساق متفاعلة<sup>(85)</sup>

ويمثل النموذج الثاني في إنتاج اللغة سقيس أوهمان الذي بنى نموذجاً رياضيًا لإنتاج المصوتات مكونة من مص ص مص - (مصوت - صامت - مصوت) ويتضمن هذا النموذج الخاصيات الثابتة للموسيمات والقواعد الدينامية التي تفرج الموسيمات في بعضها البعض في لغة متصلة. ويصطر أوهمان إلى الترتيب الزمني باعتباره ناتج انتقال المتكلم من مصوت إلى مصوت مع صوامت مريحة وموقوفة مركبه فوق التيار المصوتي. ويفسر ذلك



در لتراشق المطلق الملحوظه، كما يتضمن الباب الصبغ المفصلة بنسبه  
للمصوتات والصوامت<sup>(86)</sup>.

كما طور وليام هينك نموذجاً حاسوبياً اعتمداً على معطيات بطفية  
ويدعم النموذج آلية متقدمة للتقطيع بالنسبة للضبط الحركي. فالتعديلات  
الحركية تستهل بالنسبة للعديد من القطع بقدر ما هي غير متنافسة. ويولد  
لنموذج سلسلة من الصويمات ذات ترافق نطقي يؤدي إلى امتداد الملامح  
انطلاقاً من صوت مخصوص إلى أصوات مجاورة<sup>(87)</sup>.

وبترابط مع الترتيب الرمني هناك بعد آخر للتقطيع الرمني ويتعلق الأمر  
بالتقطيع الرمني النسبي للقطع في مركب ما. ولهذا العرص اقترح جيمس  
مارتين نموذجاً لإيقاع اللغة يخطط فيه المتكلم أولاً التقطيع الزمني للوحدات  
المنبورة ويمدها بتشديد نطقي أولي، ويصاحب ذلك تقطيع الأجزاء الأقل نبراً  
من المركب والنطق بها. وتكون آلية الإنجاء تحت ضبط مركزي. ومع أن بعض  
لغات تعد لغات ذات تقطيع زمني نبري أكثر مما يكون عليه الأمر بالنسبة  
للآخرى، فإن مارتن يعتبر أن مثل هذه النماذج للتقطيع الزمني النسبي، أو  
الإيقاعات، نماذج كلية. ذلك أن التقطيع الزمني السري هو بمثابة مزووع، النبر  
إلى أن يقع في أبعاد متساوية. ويبدو أن المستمعين يشعرون بإيقاع اللغة  
ويستعملونه كمعين على التنبؤ ببقية الرسالة. غير أن المرء حينما يشرع في  
قياس اللغة في المحنبر، فإن الإيقاع ينفلت مثله في ذلك مثل القونيم. ومن  
لممكن أن يكون الإيقاع موحوداً في دماغ المتكلم إلا أنه بصير، مؤقتاً، غير  
واضح بسبب تحويله إلى التيار الفيزيائي للغة. غير أن المستمع وفق ما  
بصرحه مارتن، يلج إيقاع المتكلم ويتعقبه على الرغم من تعبيرات تسعة سرعة  
المتكلم وعوامل أخرى تجعل من الصعب تخصيص الإيقاع موضوعياً<sup>(88)</sup>.

<sup>(86)</sup> نفسه رقم الصفحة

<sup>(87)</sup> نفسه رقم الصفحة

<sup>(88)</sup> نفسه ص 172-173

وهل مواصلة بحثنا في هذا الموضوع وبغية ضبط حدوده يؤكد مع كريسطل، أن التقطيع الزمني يطبق في علم الأصوات واللسانيات نفسه على انقيود الرمية على النطق وعلى نوالي الأصوات في إنتاج اللغة وبذلك فظواهر التقطيع الزمني ملائمة لمهم علم الأصوات والفونولوجيا المطعنين والموي - قطعيين. يستلزم التقطيع الزمني في تناسق الجهاز العضلي المطلوب لإنتاج صوت عيسى، وهي برمجة المتواليات التأليفية، وهي مفاهيم مثل مفهوم الإيقاع والتسليم<sup>(89)</sup> وهذا يعني أن هذا المصطلح يحيل على التقطيع الزمني للحركات النطقية والبعد الزمني للعلامة الميزيائية والعلاقات الرمنية بين مكونات العلامة اللغوية، والتنظيم الزمني للقطع في قول ما تنظيما متساويا. أي أن السلسلة الصوتية تتكون من متوالية رمنية من التعليمات الحركية لمواجهة إلى العضلات التي تراقب أعضاء النطق، فتترتب على ذلك متوالية من لحركات النطقية التي تنجم عنها متوالية زمنية فيزيائية يدركها المستمع إذ كانت تشكل قولا باعتبارها متساوية زميا. وهكذا، فالتقطيع الزمني يتم على مستويين: مستوى إنتاج اللغة ومستوى إدراكها.

يسلمنا هذا التحديد للتقطيع الزمني إلى القول بأن لكل صوت حيزا زمنيا أو أحيزا زمنيا بحيث تصبح المتوالية الصوتية متوالية زمنية إلى درجة يمكن أن نتحدث فيها عن البنية الزمنية للوحدات الصوتية وعن البنية الزمنية بقول ومن المعلوم أن المتوالية الصوتية لا تشكل فقط من تعاقب الأصوات، بل تشكل أيضا من وقوف فيزيائية وإدراكية (سمعية) إذ الكلام يفترض الوقوف ويتصممه. ومثلما بطول بعض الأصوات أو تقصر، تزيد مدة بعض الوقوف أو تقصر. كما أن التكلم قد يعرف درجات متنوعة من السرعة والتمهل، ومثله هي ذلك النطق وعلاوة على ذلك، فالمكلم قد يكون طليقا وفصيحا، وقد يكون غير ذلك، قد ينقطع نفسه في موضع ما من القول وقد لا ينقطع. إلح

د - حنصار . هـ - نصول بأن اللغة إبداع في الزمن ويأين للزمن متعصراه التي تعود الى عوامل لسانية وحارج - لسانية .

## 2.2.1 . البنية الزمنية للوحدات الصوتية

### 1.2.2.1 . التقطيع الزمني للحركات النطقية

نسجل . في بداية الأمر ، مع لوهيست ، أن الإوالية الفيريولوجية تعد ، في أساسها ، مسؤولة عن الظواهر الكمية وأنها هي العملية المستخدمة في لتقطيع الزمني للحركات النطقية<sup>(91)</sup> . وتقصص الأدبيات المتعلقة بهذا الجانب عن مسألتين جوهريتين تتعلق الأولى بما يسمى بـ"البرنامج النطقي" أو لتخطيط<sup>(92)</sup> . فقد سبق للاشلي (1951) أن يرهمن على أن الإنجار اللعوي يتطلب تخطيطا يرشد إلى كيفية ترتيب الحركات النطقية وتقطيعها الرسمي ويصدر الأوامر بس نوع العضلات التي ينبغي أن تتحرك ومتى يجب أن تتحرك ، وهذا التخطيط هو ما يسمى بـ"البرنامج النطقي"<sup>(93)</sup> الذي تتكون وحداته من الملامح لمهيرة ولقطع الصوتية والمقاطع والكلمات والمكونات الكبرى وما إلى ذلك<sup>(94)</sup> . كما أشار ليسرغ (1967) إلى ضرورة وجود هذا التخطيط ، وإلى أن هذه الضرورة لا تعود فقط إلى حمود الجهاز المصوت فأعضاء النطق لمختلفة تقع على بعد مسافة أكبر أو أصغر من المراكز العصبية التي ترتب لطلق باللغة ويبدو أن بعض المثيرات العصبية يجب إرسالها قبل مثيرات أخرى ذلك أنها تستغرق ربما أطول للوصول إلى الأعضاء الناطقة<sup>(95)</sup> وإذن ، فعمل الكلامي يتطلب تخطيطا مركبا ، إذ تشير المعطيات التجريبية إلى أن سمات الجهاز المصوت قد خطط لها وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار لعدد م

Lehiste I. (1970), P 6 (91)

Clark H. and Clark E. V. (1977) P 213 (92)

(93) نفس ص 25

Matthei. E. et Roepper. T. (1983) P 73 (94)

من لوفاع مثل الاحلافات الرمزية في وصول الدفقات العصبية إلى العضلات اسطقية وكذلك للزمن الضروري لكي تشغل أعصاب النطق مواضعها لمحتمة<sup>(94)</sup>. وهذا يعنى إمكان مراقبة التقطيع الزمني للحركات الططقية ومتوالياتها وهكذا ترى لوهيست، بخصوص الإسراع النطقي، أن الجزء كبير منه يتوقف، على الأرجح، على السرعة التي نقلت بها التعليمات العصبية إلى الحركات الططقية. ومن شأن ذلك أن يوحى بأن الحد الأقصى للحركة الإرادية تحدده القيود العصبية<sup>(95)</sup>. ويمكن التوصل إلى السرعة بمثل هذه الحركات مركبة التي تتفادى مراقبة حسية مباشرة. وهذا ما يعصى بالمرء إلى افتراض وجود إوالية عصبية مركزية تنشط العضلات المختلفة وفق ترتيب محدد سلفاً. ويتضح ذلك على وجه الخصوص، في حالة الحركات القذفية، إلا أن الحاجة إلى إوالية مضافية توجد أيضاً في حالة الحركات المراقبة على انفراد. إن السرعة التي ترد بها الأفعال العضلية العصبية عبر الجهاز النطقي تبلغ مقدار مئات الأحداث في الثانية. وقد شدد ليننبرغ على أن تنشيط العديد من عضلات في مثل هذا الزمن القصير لا يمكنه أن يتوقف على الإرادة وحدها؛ بل يجب أن تكون هناك سلاسل حدثية مبرمجة سلفاً تتناسب بسرعة انسياباً لها. وتعتبر هذه النماذج تشكيلات حركية مركبة تمتد إلى دورات يمكن لمدتها أن تشمل مدة مقطع أو كلمة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الهفوات التوقعية في لترتيب (القلب وتبادل الحروف لمواقعها) وجود مثل هذه النماذج. وتنتهي لوهيست إلى القول بأنه يبدو، على الأرجح، أن الحركات الططقية مبرمجة مبداً مثل المتواليات كما يبدو أن النماذج الزمنية لهذه المتواليات اسطمية تتصانف مع الوحدات اللسانية وأن هناك وحدة أساسية، من حجم المقطع، تتحقق فيها هذه النماذج الرمزية<sup>(96)</sup>.

<sup>94</sup> نفسه ص 40

Lehiste. I, (1970) P 7-8

(96) نفسه ص 9

أما المسألة الثانية فتتعلق بالتقطع الزمني للحركات الطمعية أو بالمد وصينه بالخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع. وهكذا، وبما أن الأمر يتعلق بالسرعة التي يحد بها الحركات النطقية، وإذن وجوب تعيين الحدود المصوى التي تمر عليها أعضاء النطق، فإن للنطق رمنا ينبغي بيانه والكشف عنه، وهي هذا السياق، لخصت لوهيست بعض الأعمال التي أبايت عن عدد حركات أسلة للسان في الثانية، وعدد حركات مؤخره، وعدد حركات الشفتين وغشاء الحنك لتنتهي إلى استنتاج مفاده أن أسلة اللسان هي العضو الناطق الأكثر قابلية للتحرك، وأنه كلما كانت البنيات المستخدمة أكبر كلما كانت استحداثها أبسط<sup>(٩٧)</sup>. وهكذا ترى أنه يمكن للمرء أن يسلم بأن السرعة يحددها تحديداً تما حجم أعضاء النطق وكتلتها وشكلها، وما دامت أسلة اللسان هي الصغرى فإن سكونها أقل من سكون الأعضاء الناطقة الأخرى<sup>(٩٨)</sup>. ويؤكد بيركل ثلاثة أشياء:

- (١) إمكان تأويل الآثار المدية باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع، (٢) ارتباط سرعة حركة السيات الطمعية المختلفة بعدد من العوامل المختلفة، (٣) استراتيجيات المتكلمين ودورها في مراقبة السرعة.

ففيما يتصل بالعانب الأول، يذهب بيركل إلى القول بأن المدد المتأصلة تقيد بها عوامل مثل الانرياح النطقية وخصيات الاستجابة الدينامية للأعضاء لناطقه وقدرات سق المراقبة الحركية وقدرات الإواليه السمعية على إعادة إنتاج الخاصيات الموسوعة لزمن العلامة<sup>(٩٩)</sup>. ويؤكد أنه من الممكن بالنسبة للتعلاقات الثنائية الوجهة (التفاعلات الأمامية والخلفية) أن يتم التعبير عنها برفقة البرمجة المسبقة، بواسطة التقطيع الزمني للحركات النطقية، أي أن هناك آثاراً مدية يمكن تأويلها باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالمطع "السابقة" أو اللاحقة. فالمدد العظمى للمصوتات غير المميزة

(٩٧) نفسه ص ٦ - ٧

(٩٨) نفسه ص ٧

(٩٩) Perkell, J. S. (1980, P 348-349

هو يسمياً أي تسبق صوامت مجهورة (يوصفها تعارض صوامت مهموسة) يمكن أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى الاشتغال على الضغط الهوائي الأسد راحر لهم ولدي بقرن بالوقفصة المهموسة وذلك من أجل حركات إغلاق أسرع وأقوى ويمكن للمدد الأكثر طولاً للمصوتات التي تسبق الاحتكاكيات (باعتبارها تعارض الوقفيات) أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى تشكيل بطني أكثر دقة بخصوص الاحتكاكية. ويمكن أن يتسبب في ترايد مدة المصوت مع حركة موضع النطق بالصامت اللاحق من شفوي إلى لثوي إلى حكي تريد درجة استلزام العضو الناطق بالصامت في إنتاج المصوت و/أو الإسراعات الممكنة انقصوى المختلفة لحركة العضو الناطق. وبالنظر إلى العدد الصامتية، فإن لطول الأكبر الظاهر للوقفيات الشفتانية يمكن أن يعود إلى الحرية النسبية للشفتين والفك الأسفل انطلاقاً من استلزامهما في القطع المجاورة. ويمكن لطول الأكبر للوقفيات المهموسة (باعتبارها تعارض نظائرها المجهورة) أن يكون ذات صلة بالحاجة إلى زمن كاف لإبعاد المزماري وتقريبه لمقترنين بلصوامت المهموسة. كما يشير بيركل إلى أن هناك تفاعلاً مهماً بين موضع النطق ومدة الإغلاق ومدة زمن بداية الجهر اللاحق بالنسبة لوقفيات المهموسة. مدة الإغلاق زائد زمن بداية الجهر ثابتة في الظاهر، إلا أن مدة الإغلاق تتناقص ومدة زمن بداية الجهر تتزايد بسبب تنقل انطلق لصامتي من شفوي إلى أنشافي إلى غشائي. ويمكن للمدة الإجمالية (إغلاق + زمن بداية الجهر) أن تحددها خطة الإبعاد والتقريب المزمارين. إن زمن بداية الجهر الأطول بشكل متزايد الواقع بعد الوقفيات الأسنانية والعشائية يمكن أن يكون ضرورياً للحيلولة دون الجهر حينما تكون كتلة اللسان ما تزال تنص نحو الشكل المصوتي اللاحق<sup>(100)</sup>.

كما يرى أن المعطيات المصلة بالمدد والحركات الطففيه بوحى س  
هناك قيودا مصلة بما هو فيزيائي وفيزيولوجي يؤثر في المدد المصاصة وفي  
أثار، التقطيع الزمى المتوقف على سياق المستوى القطعي وهي (1) لعلاقات  
المتبادلة بين سرعة الحركة وضبط نهاية الحركة، ومقدار الانرياح و لقوى  
لمطلوبة، (2) التفاعلات الميكانيكية والقشريحة بوصفها تؤثر في وظائف  
أعضاء النطق المستقلة في القطع المتجاوزة: (3) السرعة الممكنة انفصوى  
لحركة اعصو الناطق<sup>(101)</sup>. ومن جهة أخرى، ذكر بيركل أن للعامل غير اللساني  
في السرعة في التكلم تأثيرا على التقطيع الرمنى للتعليمات النطقية  
ومقدارها، ويبدو أن هذا التأثير يتوقف على عوامل متعددة. فقد أمانت  
الدراسات التي أجريت حول آثار السرعة في التكلم إمكان حصول قصور  
حركات اللسان عن الأهداف المصوتية في السرعة المتزايدة. وتكشف  
الشفتن عن آثار السرعة في التكلم التي تختلف بالنسبة للمصوتات  
والصوامت. ويبدو أن تنامي السرعة ينتج قصور الأهداف المصوتية. كما تبين  
أن الزيادة والنقص معا في سرعة الملك الأسفل وكذلك القصور يكونان مرفقين  
بسرعة كبيرة في التكلم، وأن آثار السرعة تعتبر وظيفة قدر مطلوب من  
الانرياح، وجعلت الزيادة في السرعة غشاء الحنك ينتج زيادة في القصور ولا  
ينتج زيادة في السرعة، ويبدو أن السلوك الدينامي للبنيات الحنجرية يعتبر  
سرعة غير مستقلة. لقد افترض أن القصور يعود إلى خاصيات الاستجابة  
لمحدودة لأعضاء النطق، وأن سرعة التكلم تتوقف على السرعة التي يمكن أن  
تترجم بها التعليمات العصبية إلى حركات نطقية. وبالفعل، فإن هذه العوامل  
يمكن استلزامها في آثار السرعة<sup>(102)</sup>. وفيما يصل بالنقطة الثانية. يلاحظ  
بيركل أن سرعة حركة البنيات النطقية المختلفة ومداها يبدو أن مرسطن بعدد  
من العوامل بما في ذلك المسافة الواجب قطعها، والصفط الداخل هموي

\* (10) بقعه من 349-350

(102) بقعه من 350

حلال، يتيح الصوامت الوقفية، والمفاعلات بين أعضاء النطق، والسر، وسرعته لتكمّل. لقد نبين أن التقطيع الزمني لبداية النشاط العضلي المعقّد للسهم، بالنسبة للوقيات الشفوية التي يعقب المصوتات في السويدية يربط بالمسافة الحرفية أي أنه كلما كان المصوت أقل استدارة كلما شرع النشاط العضلي مبكراً بخصوص انطباق الشفتين. وبالنسبة لعضلات اللسان، تبين أن لمدة الكبرى للمصوت الواقع قبل الصوامت المحهورة (في مقابل الصوامت لمهموسة) تتضايّف مع النشاط العضلي المتصل بمصوت أطول<sup>(103)</sup> كما لنقطة الثالثة المشار إليها أعلاه فتخص كون المتكلمين المحتملين يوظفون ستراتيجيات مختلفة في مراقبة السرعة، ذلك أن بعض المتكلمين يريد في سرعة الحركة في السرعة الكبرى مع أقل قصور حاصل، بينما يحتزل البعض الآخر انزياح الحركة منتجا القصور<sup>(104)</sup>.

وفيما يتصل بالعوامل الصوتية التي يمكنها أن تؤثر في مدة الأصوات الطعوية، ذكرت لوهيست أن مدة القطعة يمكن أن تحددها طبيعة القطعة ذاتها، أي موضع النطق وطريقة النطق، فعلى مستوى المصوتات، ومن وجهة نظر موضع النطق، كشفت لوهيست أن مدة المصوتات تبدو متضايّفة مع عمو اللسان، ذلك أن المصوت العالي يكون أقصر من المصوت المنخفض، ومن المحتمل جداً أن تكون الاختلافات في طول المصوت حسب درجة الانفتاح مشروطة فيزيولوجياً، وإذن تشكل كلية صوتية. إن الطول الأكبر للمصوتات المعهوسة يعود إلى المساحة الكبرى للحركات النطقية المستترمة هي إتاحتها، ويحدث في اللغة الانجليزية أن يؤثر جهر الصامت الواقع بعد لمصوت تأثيراً هويّاً في مدة المصوت السابق<sup>(105)</sup>. كما لخصت لوهيست دراسة فيشر بورغونيمون (1964) مؤكدة أن طول مصوت ما يتوقف على مساحة حركه

(103) نفسه ص 49

(104) نفسه ص 60

(105) P 18 49 105 (1970)



‘عصاء’ النطق المطلوبة من أجل أن ينشأ انطلاقاً من موقع مصوتي إلى موقع لصامت اللاحق. فكلمة كانت مساحة الحركة أكبر كلما كان المصوت ‘طول’ وهذا هو ما يفسر كون كل المصوتات تكون أقصر قبل /b/ منها قبل /d/ و /g/،<sup>(106)</sup> ومن جهة أخرى، فإن المصوتات الأمامية تكون أطول قبل ‘شمويات’ و ‘عشائيات’ منها قبل ‘الأسنانيات’، وتكون المصوتات الخلفية أشد طولا قبل ‘شمويات’ وأشد قصرا قبل ‘العشائيات’، فكلمة كان موضع النطق بجهير أبعد من موضع النطق بالصامت اللاحق، كلما كان الجهير أطول<sup>(107)</sup>. كما ذكرت لكاتبه أيضا أن فيشر يورغونسون (1964) قد كشفت أن مدة النفسية تتوقف على عاملين: موضع النطق بالصامت والنوعية الصوتية للمصوت اللاحق<sup>(108)</sup>. أم من وجهة نظر طريقة النطق، فقد أثبتت لوهيست، انطلاقاً من الدراسات التي عتمدت عليها، أن المصوتات، في اللغة الإنجليزية، تكون أكثر قصر إذا وقعت قبل الوقفيات المهموسة، وأن مدتها تتزايد حينما تنتمي الصوت الواقعة بعد المصوت إلى الأصناف الاحتكاكية المهموسة والأنفية و الوقفيات المجهورة والاحتكاكيات المجهورة<sup>(109)</sup>. وهما يتصل بلمح النبر، لاحظت كلات (1974) أن هناك فقط اختلافات مدية قليلة قد لوحظت بين القطع في المقاطع الحاملة للنبر الأولي وتلك الحاملة للنبر الثانوي مثلما أسنده نسق قواعد تشومسكي وهالي. إلا أن المصوتات المنبورة تكون ذات مدة أطول من نصر المصوتات حينما لا تكون منبورة. وتكون المصوتات غير المنبورة أقصر مدة، وذلك في اللغة الإنجليزية، سواء تم احتزالها إلى صوت أم لا<sup>(110)</sup>.

(106) نفسة ص 20

(107) نفسة ص 21

(108) نفسة ص 22

(109) نفسة ص 24 انظر أيضا: 140 Lisker, L. (1978) P 133

(110) Klatt D. H. (1975) P 131 (1.0)

وفي ما يخص هذه الصوامت، من وجهة موضع النطق، فقد اتفق أغلب الباحثين على أن الشفويات أطول من اللثويات والعشائيات، وإن كانت معطلة. الكثير من اللغات تبرز بعض الخلاف حول العلاقة بين اللثويات والعشائيات، فلماذا ثمة انعلاق أطول، بينما يكون الاختلاف بين /d/ و /g/ غير متسق<sup>(١١١)</sup> وهكذا. فإن هناك بعض الاتفاق فيما يتصل بموضع النطق بالشموي، بينما يبدو لترتيب النسبي لعدد الأسنان/اللثويات والعشائيات متنوعا سواء مع لموضع أو مع اللغة<sup>(١١٢)</sup>. أما من حيث طريقة النطق، فيبدو أن الاحتكاكية يمكن أن تكون أطول من صوت يستلزم إعلاقا، إلا أن ذلك ليس دائما هو ما يحدث. فقد وجد هينطوهت (1961) أن الاحتكاكيات غير المجهورة تكون دائما أطول من أية صوامت أخرى. وذلك في اللغة السويدية. كما انتهى إليرت (1964)، في دراسته لمدة الصوامت في اللغة السويدية وهو يقارن الانفجاريين /p/ و /t/ مع الاحتكاكيين /t/ و /s/ إلى أن /p/ و /t/ مدة أطول من الاحتكاكيين /t/ و /s/. وذلك في قائمة من الكلمات المنعزلة. أما في قائمة جمل ما، فإن الاحتكاكيات غير المجهورة إما ألا تكشف أي اختلاف دال عن الانفجاريات وإما تكون أطول منها<sup>(١١٣)</sup>. غير أن لوهيست قد لاحظت، في دراسة لها عن اللغة الأسطونية (1966)، أن /s/ الواقع بين مصوتين يكون دائما أطول من انفجارية<sup>(١١٤)</sup>.

وإذا نحن انتقلنا من القطع إلى المقاطع نبيس لنا، من حيث تقطيعها الرمزي، انقسامها إلى مقاطع قصيرة ومقاطع طويلة ومقاطع زائدة الطول وفصلا عن ذلك، فقد كشفت العديد من الدراسات أن المقاطع قد تعد طويلة

(111) Lehtse, I (1970) P 27 - 28

(112) نفسه ص. 28

(113) نفسه ص. 29

(114) نفسه نفس الصفحة

وإن لم تتشكل نواتها من مصوت طويل إذ تكون المقطع المسدود أطول من المقطع غير المنبور<sup>(115)</sup>. كما أن المقاطع الطويلة. مثلما لاحظ ذلك بوبينجر تترع إلى أن مصير ذات طول أقصى إذا كانت متلوه بمقاطع طويلة أخرى أم إذا كانت متلوة بمقطع قصير فإنه يتعذر عليها أن تكون ذات طول أقصى فس و بذلك، أقصر<sup>(116)</sup>، وهذا ما أكدته لوهيست وأثبتت صحته<sup>(117)</sup>. ومن جهة أخرى، برهنت الدراسات على أن المقاطع المغلقة القصيرة تكون أطول من المقاطع المفتوحة القصيرة<sup>(118)</sup>، أي أن المقاطع الطويلة والمقاطع المغلقة متماثلة كمياً، وأن هذين النوعين من المقاطع أطول من المقاطع الخفيفة<sup>(119)</sup>. ويشير هنا إلى أن مدد الصوامت ناتجة عن البر المسدود إلى مصوت المقطع الذي تنتمي إليه أي أن الصوامت السابقة على النبر تترع إلى أن تكون مدتها أطول من الصوامت السابقة على انعدام النبر والصوامت اللاحقة على النبر. ما عدا في المواقع التي يتوقع فيها تطويل صامتي سابق على الوقف<sup>(120)</sup>. وقد توصلت فيشر يورغونسون، في دراستها للعلاقات الرمنية في المقاطع المكونة من صامت ومصوت ذات الصوامت الوقفية في اللغة الدانيماركية، إلى أن: (1) للمقاطع من مص ذات الصوامت P, T, K فاصلة مفتوحة أطول من المقاطع من مص ذات الصوامت b, d, g ولها في نفس الآن انفلاق أقصر ومصوت لاحق أقصر (2) للصامت t فاصلة مفتوحة أطول وانفلاق أقصر من p. وهناك أيضاً تقصير للمصوت الذي يعقب t. أما g فله انفلاق أقصر وفاصلة مفتوحة أطول من b إلا أنه لا وجود لاختلافات جلية في طول المصوت، (3) ليس هناك

<sup>115</sup> نفسه من 125

Bolinger, D. (1963) P 9 - 17 (116)

Lehiste, I. (1972) P 2023 (117)

Obst, D. (1978) P 37 - 58 (118)

<sup>119</sup> نفسه من 40

Klatt, D. H. (1978) P 131 (120)

تعيض متسوق في الطول الصامت في علاقته بالطول الموبولوجي للمصوب  
بلاحق (4) الماصلة المفتوحة تكون أطول قبل المصنونات العالية مما هي  
عنه قبل المصنونات المنخفضة، وكذلك أحيانا يكون الانعلاق وتكون  
الاحتكاكيات، أيضا، أطول قبل المصنونات العالية، إلا أنه لا وجود لهذا شروع  
أو صبح في حالة h و m و l و (5) للوقميات الشموية فاصلة مفتوحة أطول قبل  
لمصنونات المستديرة مما هي عليه قبل المصنونات غير المستديرة، مع أن  
الأولى عادة ما تكون أطول ويصح نفس الشيء بالنسبة لـ t و v و h و (6).

وإذا انتقلنا إلى مستوى الكلمة، ألفيا الاختلافات المددية توجد في  
صنف المقولات الأساسية (الاسم والفعل والصمة والظروف والأحوال)، إذ  
لوحظ، على سبيل المثال، أن الأسماء أطول من الأفعال، وقد تم عادة عرو هذه  
الاحتلاف، إلى كون الأسماء تشكل صفا معجميا كبيرا، بحيث إن الحمولة  
الإخبارية التي يحملها اسم معطى تكون أكبر من الحمولة الإخبارية التي  
يحملها الفعل، وذلك وفقا للافتراض القاضى بأن مدة الكلمة تعتبر مصدرا  
موجبا للحمولة الإخبارية<sup>(122)</sup> وعلى العكس من ذلك، فإن الكلمات المنتمية  
إلى المقولات النحوية الثانوية تكون مدتها أقل من كلمات المقولات  
الأساسية<sup>(123)</sup>. كما أن الصفات تبدو، في اللغة الفرنسية، أطول في الموقع  
مبعد الاسم هي مقابل الموقع ما قبل الاسم<sup>(124)</sup>. ولوحظ أيضا تطويل الظروف  
في اللغة الانجليزية<sup>(125)</sup>. وقد أوردت لويسست أن كيتبي قد لاحظت أن  
الكلمات التي تسبق مباشرة وفما ما تنزع إلى أن تتمدد في الأقوال مهم كـ

Jorgensen, F. E. (1979), P. 63 (121).

Cooper, W. F. and Cooper, J. P. (1980) P. 54 (122).

2. نفسه ص 66

124. نفسه ص 67

2. نفسه ص 62

طولها. وحسب كيتسي، إذن، فإن الكلمة التي تكون أشد ارتباطا بالوقف هي التي تتصل طولاً أقصى. إن أصل الكلمة بصير بعاقبها أقصر بقدر ما يتم نفيه إلى موقع أبعد من نهاية الجملة. وتُقصّر الكلمة حينما بصير القول أطول<sup>(126)</sup>. ومن جهة أخرى، فإن طول القطع يثّر بموقعها في الكلمة. فالصوائع المقطعية المنبورة تكون أطول في الكلمات الثنائية المصطلح وتكون أقصر في الكلمات متعددة المقاطع، ويكون المقطع الأحادي المنبور أطول من المقطع المنبور في مواقع أخرى<sup>(127)</sup>، وتكون مدة المقطع الأخير أطول، وهذا أمر كشفه ليندبلوم و راب ( 1973 ) في اللغة السويدية، وكشفتة لوهيست (1975) في اللغة الإنجليزية<sup>(128)</sup>. وهكذا. فإن المقطع الواقع في موقع ختامي يكون أطول من نفس المقطع الواقع في موقع غير ختامي، كما أن المقطع الأخير في الكلمات الثنائية المقطع أو الثلاثية المقطع له مقدار أقصى من حيث امدة<sup>(29)</sup>. وبذلك يمكن القول بأن موقع المقطع في الكلمة يحدد مدته النسبية. أي أن هناك علاقة مدية بين القطعة وموقعها في الكلمة التي ترد فيها<sup>(130)</sup>. كما أشارت لوهيست (1960) إلى أن الصوائع الاستهلاكية في الكلمة تتميز بكونها ذات طول أكبر، وأن القطع غير الختامية في الكلمات المكونة من أكثر من مقطع واحد تكون أقصر كلما كانت أبعد عن نهاية الكلمة. ومن جهة أخرى فإن القطع الختامية في الكلمة تنزع نحو التطويل<sup>(131)</sup>. أما كلات فقد أشارت إلى أن القطع الواقعة في المقاطع الوسيطة في الكلمات المتعددة لمقاطع تكون أقصر من نفس القطع التي قد تكون في المقاطع الاستهلاكية

Lehiste I (1972) P 2023 - 2024 (126)

Lehiste. I. (1984) P 107 (127)

(128) نفس الصفحة

(129) نفس الصفحة

(130) نفس الصفحة

Lehiste I (1977) P 258 - 259 (131)

وخاصة المقاطع الحنامية وذلك في اللغة السويدية كما لوحظ نص الأثر في الكلمات العديدة المعنى الانجليزية المدمجة في إطار جملة قصيرة

كما درست المكونات الكبرى مثل الجملة وأجزائها وبسطيمها لرمي وقد درس كوير وباكيا - كوير (1980) جهدهما لدراسة التطويل على حد المستوى ليتناولوا بالبحث المخبري والنظري العديد من العمل المحتملة ويمكن القول معهما بأن التطويل يسند إلى وجود عدد كبير نسبيا من الحدود لمكونية<sup>134</sup> وهكذا، فالتطويل القطعي، بالنسبة للكلمات الواقعة في مقولات نحوية أساسية. يقع في الموقع الختامي للمكون<sup>135</sup> كما أشارا إلى أن يقطع والوقوف تطول إذا كانت تسبق مواضع حذف الإثعار الصلي والاسمي<sup>136</sup> وأن مدة لفعل تطول تطويلا محليا حينما يقع في الموقع الختامي<sup>137</sup>، وأن لتطويل لقطعي يسبق إجراء الجمل الأساسية، وأن هناك تطويلا لما قبل الجمية، فإذا تم تحديده على المستوى العميق للتسنيين، قبل تطبيق التشذيب، فإنه من يكون هناك، إذن، أي اختلاف في مدة الكلمات، لكن إذا تم تحديده على المستوى السطحي للتسنيين، بعد تطبيق التشذيب، فإن مدة الكلمة في لجمل الخالية من الحذف ستكون، إذن، أطول<sup>138</sup>. كما لاحظنا أنه من المعقول أن نتصور أن المتكلمين يتحون آثار التطويل على مستوى مواضع الإثعار لأعلى مستوى مواضع حدود أخرى لأن التطويل مقتصر على مواضع لحذف، لمفترنة محمولة إخبارية عالية، وذلك بوصفها قد تكون عوفا للمستمع<sup>139</sup>.

ومن جهة أخرى، تناول دور قواعد النقل في التقطيع الزمني للغة. هكذا، تبين

134. KLAIT D.H (1975) p 130.

Cooper W. F. and Cooper J. P (1980) P 49 (13).

135. نفسه ص 56.

136. نفسه ص 59.

137. نفسه ص 7.

138. نفسه ص 82.

139. نفسه ص 88.

أن القواعد الأمامية تحدد ما إذا كانت مدة قطعة الكلمة التي تسبق مباشرة موضع لنقل تؤثر فيها تحويلات النقل؛ وهكذا يمكن إرجاع آثار التطويل لمحوطة هي نهاية المكون الجذري المصدر إلى وجود الجملة اللاحقة<sup>139</sup>.  
 إن القواعد التركيبية للتصدير تمارس تأثيراً منتظماً على التقطيع الرمزي للغة إذ يقع أثر التصدير الأكثر جدارة بالاهتمام بالنسبة للوقف الذي يعقب مباشرة المكون المصدر<sup>140</sup>. إن الأثر الأساسي للتقطيع الرمزي الذي ينتجه التصدير يعد تطويلاً اختيارياً للوقف الذي يتلو مباشرة المكون إلا أنه تطويل جوهري<sup>141</sup>. وقد تناولنا بالدرس، أيضاً، القواعد الحلمية لنهايتها إلى الإقرار بأن التفكير الأيمن يكشف عن تطويل قطعة الكلمة والوقف بالمقارنة مع الجمل المراقبة المقترنة<sup>142</sup>، وبأن الحد الفاصل بين المكون المفكك الأيمن وبقية الجملة يكون معلماً بقدر كبير من التطويل بالنسبة لقطعة الكلمة والوقف معاً<sup>143</sup>، وأن الزحليقة لا تنتج أثراً أساسياً متسقاً على التقطيع الزمني للغة هي لحد الموجود بين المكون المقبول وبقية الجملة وذلك على خلاف الأثر الموسوم للزحليقة اليمنى... وهكذا، يستتبع أن آثار التطويل بالنسبة للقواعد الأمامية والخلفية معاً مقتصرة إلى حد كبير على تحويلات الجذر<sup>144</sup>، وعن التصعيد أشاراً إلى أن قواعد النقل التي تصعد مكوناً إلى جملة عليا يوهو مقارنة أخرى لمسألة ما إذا كان التطويل يتأثر بالتمييز بين النية السطحية والنية العميقة، كما أكدنا أن الجمل المعطوفة والصلات غير المقيدة والشرطية تعلم، هي اللغة الإنجليزية، بواسطة الفاصلة وأنها تعد بفصل تطويل مقطعي مدرك وبفضل الوقوف في الكلام العقوي؛ وعلى خلاف ذلك، فإن حمل

139) نفسه، ص. 90-91

140) نفسه، ص. 99

141) نفسه، ص. 100

142) نفسه، ص. 101-102

143) نفسه، ص. 102

144) نفسه، ص. 103

لمصطلحات لا تراقبها الفاصلة في الكتاب كما لا يرافقها التطويل الختامي في الكلام<sup>(145)</sup>. وأضاف أن المتكلمين يطولون مدة المقطعين الأخيرين من فعل ما حينما يكون هذا الفعل متبوعاً بجملة فصلة هي البنية السطحية للجملة<sup>(146)</sup> ومن جهة أخرى. أقر بأن تضمين النبر التشديدي لا يريد فقط من مدة الكلمة لمشدّد عليها. بل يمارس أيضاً بعض التأثير على مدة كلمات أخرى في الجملة. وعلى وجه الخصوص، فإن التشديد القريب من بداية القول ينتج تقصير مدة الكلمات باتجاه نهاية القول<sup>(147)</sup>. ثم يعودان ليسجلا أن التقطيع الزمني للقطع اللغوية في نهاية الجملة يتأثر بطول المادة اللاحقة وتعقيدها. ويوفر هذا الاكتشاف سندا للمفهوم القائل بأن التطويل القطعي يمكن أن يبرمج بوصفه عوناً للمتكلم في أن يخطط. على الأقل، بعض مظاهر المكون اللاحق. ويتأثر التطويل الداخلي للقول في حد الجملة بكل طول المادة اللاحقة وتعقيدها، إلا أنه لا يتأثر بطول المادة السابقة وتعقيدها<sup>(148)</sup>. وفي الحالات التي تكون فيها رتبة الكلمات ثابتة في مركب معطوف، تظهر الكلمة الأكثر طولاً في الموقع الختامي للمركب. وعلى وجه الخصوص، فإن المعطوفات التي تشتمل على مصوتات ذات مدة أطول داخليا تكون منجمدة في نهاية المركب لمعطوف. إن أثر التطويل بالنسبة للمعطوفات تبدو وكأنها تعمل باعتبارها أيضاً عوامل بنيوية. إن المعطوفات الواردة تتوفر أيضاً في الموقع الختامي للمركب على عدد أكبر من الصوامت والمقاطع مما هو موجود في المعطوفات في الموقع الاستهلاكي للمركب... ويبدو أن هذا التطويل النيوبي يوجد في عدد متوحد من اللغات لا في اللغة الانجليزية فحسب<sup>(149)</sup>.

(145) نفسه ص 106

(146) نفسه ص 124

(147) نفسه ص 188

(148) نفسه ص 302

(149) نفسه ص 256-237



وقد سبغ لفوناجي وماغديكس أن تعرضا لقضية طول القول والعلاقة بين طول الكمات وطول الحمل وصله هذا الطول بالإسراع، فكان أن أسها إلى تسجيل الأراء التالية: - بقدر ما يكون المركب أطول، بقدر ما يكون أثر تطويز سير أهل<sup>(150)</sup> - يحتل النبر والتغيم الحملة إلى المركب أو إلى وحدات أكبر عموما. من الكلمة<sup>(151)</sup> - إن الإسراع بالمركبات يتوقف على طولها. فمركبات القصيرة يتم البطاق بها بطقا أبطأ... ويكون التطويل هاما فقط في مركبات القصيرة حقا. ويمكن أن يعبر عن توقف الكلام على طول المركبات بواسطة اندالات الأسية<sup>(152)</sup>. - يمكن لطول المركب أن يؤثر فيه الإسراع<sup>(153)</sup>. - تطول صيغ التعجب، في الغالب، مقدار مدة المركبات القصيرة<sup>(154)</sup>.

أما لوهيست فقد ذهبت إلى أن الحمل يمكنها أن تشكل أجزاء من وحدات كبرى، وأن لهذه الوحدات الكبرى بنية فوق-قطعية مميزة، وتتضمن المميزات لموق-قطعية للوحدات التي هي أكبر من حملة مفردة تعديلا رمنيا للجمل المكونية وقمة تواتر أساسي عالية تؤثر لبداية الوحدة. وتسمى لوهيست هذه لوحدات الكبرى بالفقرات. وهذا يعني أن تحميمات الحمل يمكن أن تشكل وحدات كبرى<sup>(155)</sup>. تقول لوهيست عن صلة الجمل بالمقرة. لقد بدأت متسائنة عما يحدث لجمله ما حينما تقع في مواضع مختلفة في فقرة ما... لقد بدأت من الملاحظة التي مصادها أن الناس يتواصلون في شروط استثنائية بواسطة حمل المعزولة فقط. إن الرسالة تكون، في الغالب، طويلة ومعقدة إلى حد ما لتجتاح إلى أن تسبك في شكل فقرة. إن الجمل في فقرة ما يمكنها أن ترتبط

Fonagy, I. and Magdics, K. (1960) P 186 / 150

(151) نفسه ص 191

(152) نفسه ص 92

(153) نفسه ص 188

(154) نفسه نفس الصفحة

Lehiste, I. (1979) P 191 (155)

بالأكيد بواسطة استعمال مثل هذه الوسائل مثل أدوات التعريف والظروف المهمة والصمائر ومتواليات من الأرمنه. ولقد كانت فرصيتي المائله من المقربات تتوهر أيضا على بنيه فوق-قطعية هي التي تشير إلى بدانة المقرب وبهايتها وتميز كتلة فقرة ما [ ... ] إنه من الممكن أن تتميز فقرة ببنية تنعيمية تامة تكون النطاقات التنعيمية لجعلها المكونية خاضعة لها [ . ] وقد كان من أحد الاكتشافات الأساسية أن الحمل المنتجة بصفة منعزلة تكون أطول من نفس الجمل حينما تشكل جزءا من فقرة ما. وعلاوة على ذلك، الجملة الأخيرة من فقرة قد قرئت تترع إلى أن تكون مدتها أطول من نفس الجملة الواردة في الموقع الاستهلالي للفقرة أو الموقع الوسطي منها. وهذا يشبه بصفة مباشرة سلوك الكلمات في الجمل والمقاطع في الكلمات...<sup>(136)</sup>

#### 2.2.2.1. البعد الزمني الفيزيائي

نرى لوهيست، فيما يتصل بهذا البعد، أن المصايف الفيزيقي للتقطيع الزمني للمتواليات النطقية هو البعد الزمني للعلامة الفيزيائية. ومن وجهة نظر فيزيائية، تشكل اللغة تنوعات في النماذج الفيزيائية بوصفها دالة زمنية. إن البعد الزمني يمس أي وصف للغة - وصف الأصوات القطعية ووصف تنظيمها في المجال الزمني كما يمس البعد الزمني تحديد النوعية الصوتية. وبعبارة أدق، فإن المرء لا يمكنه أن يحدد النوعية الصوتية في لحظة من الزمن. نظر لأن نوعية الصوت تستلزم التواتر الذي يفترض الزمن في مدته أكثر مما يفترضه هي مظهره المؤقت. ومن ناحية ثانية، فإن المجال الذي يتحقق فيه الملمح، حينما يؤخذ الملمح الفوق قطعي للكمية بعين الاعتبار، قد يكون أكثر من قطعه صوتية مفردة، ويشغل البعد الزمني للعلامة الفيزيائية على مستويات متعددة بشكل متزامن<sup>(137)</sup>.

Lehiste, J. (1984) P 110 - 111 (56)

(1970). P 8 - 10 (15)

### 3.2 2.1. إدراك البعد الزمني

نرى لوهيست أن المصايغ الإدراكية للبعد الزمني هو إدراك المدة وهي هذا السياق نلاحظ أن بعض الحدود القطعية يمكن تعيينها بدقة كبيرة بطلاء من استسحيات الفيزيائية. فالانتقالات بين الأصوات ذات طرق أسطوي مختلفة تستلزم تغييرا أساسيا في النماذج الفيزيائية. أما الانتقالات بين الأصوات ذات طرق النطق المتماثلة، مثلا بين مصوتين، فيكون تحديدها صعبا بكثير. وعلى العموم، فالحدود يكون تعيينها أسهل نسبيا وذلك بإحالة على المؤشرات الفيزيائية لطرق النطق، بينما لا تقدم المؤشرات المتصلة بمواضع النطق أي عون عمليا. إن الضبط الذي تتحدد به بداية قطعة ما ونهايتها سيكون لها أثر على المدة المقاسة<sup>(138)</sup>. وقد عملت تجارب متنوعة على تحديد البعد الزمني الأقصر الواقع بين صوتين متعاقبين يمكن للمستمع أن يسمعهما في الواقع باعتبارهما صوتين وتشير لوهيست إلى أن بعض الدارسين قد أثبتوا أن البعد الذي يقع من خلاله الاندماج بالنسبة للأصوات المتعاقبة تعاقب وثيقا يتنوع بالنظر إلى نوع الصوت<sup>(139)</sup>. وهناك مسألة مهمة أخرى وهي لقدر الأدنى من الرمن المحتاج إليه للحسم في أي صوت من الصوتين يكون الأول - وبعبارة أخرى مسألة دور الاختلافات الحديرة بالاهتمام المضبوط في المدة هي إدراك الترتيب الزمني<sup>(140)</sup>. وتعد هذه الاختلافات مهمة أيضا في تحديد ما إذا كانت التنوعات في المدة التي تمنحها العوامل الإشرافية الصوتية تعيب، احتمالا دورا هاما. وانتهت لوهيست إلى القول بأنه يبدو أن التواتر ليس به أي أثر في إدراك المدة، بينما يريد الفوتر، إلى مستوى ما، هي الميل إلى تحسين قدرة المستمع بالنسبة للتمييز<sup>(141)</sup>.

(138) نفسه ص 11

(139) نفسه ص 14

(140) نفسه ص 15

(141) نفسه ص 16 و 7

## 4.2.2.1. المساوي الزمني

شير الأدبيات الصوتية والفونولوجية إلى أعمال رائدة في هذا المجال كل من كلاس وگرامون وأبيركرامبي. وهكذا نقول كلاما محدثا عن الجملة الانجليزية بأنها تتكون عادة من عدد من المجموعات المتفاوتة التساوي ارمسي التي تتضمن عددا متنوعا من المقاطع [ .. ] إن الأثر الإيقاعي يعد محض نتيجة آلية للملابسات اللسانية. وبعبارة أخرى، فهو يتولد توليدا عميقا بواسطة البروعات الطبيعية للغة التي تتدخل كلما تم التكلم باللغة الإنجليزية<sup>(162)</sup> ويقول بعد ذلك: «إن المجموعات الطويلة، هي اللغة، قد تنزع إلى أن تكون متساوية زمنيا، على المستوى الذاتي من قبل القارئ أو المستمع بالنظر إلى عاداته اللغوية، وذلك شريطة أن تكون الملابس الأخرى غير مواتية بما فيه الكفاية»<sup>(163)</sup> أما غرامون فيرى أن الإيقاع هو الانطباع الذي نحس به والمتمثل في اطراد عودة الأزمان الموسومة [ ] وتشكل الأزمان الموسومة دائما في اللغة بالأصوات أو بالأحرى بالصمونات [ .. ] وتوفر لأزمان الموسومة، على العموم الأصوات التي تتميز عن الأصوات الأخرى بمداها وعلاوها أو تنوترها»<sup>(164)</sup>. ويرى أبيركرامبي أن الكلام يتوقف على تنفس، وأن تدفق الهواء شبيه بالنفس. ويُسَكَّل كل انقباض عضلي والتزديد ناتج هي ضغط الهواء نبضة صدرية، وتُسَكَّل كل نبضة صدرية مقطعا. وبذلك يعد سبق النبضات الصدرية أساس اللغة الإنسانية وعلاوة على ذلك، هناك سبق الحركات العضلية الشبيهة بالتنفس، ويتألف هذا السبق من سلسلة مكونة من انقباضات أهل تواترا وأكثر للعضلات التنفسية التي تتطابق أحيانا مع نبضات صدرية والتي تقويها والتي تتعصب في تزايد أهم ومفاحي إلى بعد

Classe A (1939) P 132 (Ch 2)

[ .. ] نبضة من 13

Grammont M (1960) P 137 (164)

حد هي ضغط الهواء. وهذه الحركات المقوية تشكل سق النصات لبرية فابماع اللغة، إذن، هو إيقاع هدين التسقين من النبضات. ومن ثم، والإيقاع يوحد سلما هي التيار الهوائي قبل أن تراكب عليه الصوامت والمصنوعات الواقعية التي تُكوّن الكلمات. وهذان النسمان النبصيان موحودان في كل اللغات حالما يُتكلّم بها، إلا أن اللغات تتسق بينهما بطرق مختلفة فيشأ عن تنظيمهم نوعين مختلفين من الدورية إذ يمكن لنبضات هذا السق أو ذاك أن تتكرر في أبعاد زمنية متساوية. ويمكن للنبضات المنتجة للبر أو النبضات المنتجة للمقطع أن تكون في متوالية متساوية الزمن وهكذا يتعلق الأمر، في الحالة الأولى، بالإيقاع ذي التقطيع الزمني النبوي، وفي الحالة الثانية بالإيقاع ذي التقطيع الزمني المقطعي<sup>(165)</sup>. ومن جهة أخرى، يبدو أن الإيقاع كله عند أيركرامبي، على الأرجح، شيئاً ينتسب، أولاً، إلى المتكلم أكثر مما ينتسب إلى المستمع. إن الإيقاع اللغوي، ومن ثمة إيقاع النظم، يوجد في المتكلم، ويوجد في المستمع بقدر ما يتماهى مع المتكلم<sup>(166)</sup>. ثم يشير أيركرامبي إلى أن النبض النبوي يمكنه أن يرد دون أن يرافقه أي صوت، ومع أن هناك صمما في محل المقطع المنور، فإن المتكلم يحرك الأعضاء الناطقة مثلما يحرك لعصلات التنفسية. وهذه الظاهرة هي التي يسميها المؤلف "بالنبض النبوي الصامت"، ولا يجب على المرء أن يفترض أن السر الصامت، نظر لأنه صامت لا يوجد بالنسبة للمستمع. إذ هناك نبر، حتى وإن لم يوجد مقطع مسبور وهو سر يشعر به المتكلم و"يقمصه عاطفياً" المستمع<sup>(167)</sup>. وينتهي إلى عصار الوحدة الإيماعية للنثر والنظم معا هي التفعيلة<sup>(168)</sup>. وفي دراسه للكمية

Abercrombie D (1964 a) P 16-17 (165)

(166) نفسه ص 19

(167) نفسه ص 20-21

(168) نفسه ص 25

لمقطعية للغة الانجليزية المبطوفة وظف وحده ايقاعية سماها بالتميلة (1961).  
 أكد أن الأقوال الإنجليزية يمكن اعتبارها تتوزع إلى تفعيلات ذات طول  
 متساو (تقريباً) وذلك بواسطة نقرات النبض النبري المتساوية في الزمن  
 وسبدأ كل تميلة بنبر ويحتوي على كل ما يعقب ذلك النبر وصولاً إلى النبر  
 اللاحق دون أن تشملته. وبما أن التفعيلات ذات طول متساو، كما يجب أن تكون  
 ذات مدة محدودة بنبضات نبرية متساوية زمنياً، فإن عدد المقاطع في تميلة  
 معطاة سيكون لها أثر مباشر على طولها<sup>169</sup>. وبعد ما كشف أبيركرمبي عن  
 أنواع التفعيلات الممكنة، هي اللغة الإنجليزية، محدداً عدد المقاطع التي  
 تحتوي عليها، رأى أن التميلة مستقلة عن حدود الكلمة<sup>170</sup>، إلا أنه نص أيضاً  
 على أن نمط التميلة المكونة من مقطعين يتوقف على وجود حد الكلمة داخل  
 التميلة<sup>171</sup>. غير أن مفهوم التساوي الزمني لم يكن ليحظى بإجماع الساتيين.  
 فمن جهة، تبين انعدام وجود التساوي الزمني المطلق والتام. ومن جهة ثانية،  
 أثبت مسألة ما إذا كان هذا التساوي الزمني isochrony مفهوماً موضوعياً أم  
 مفهوماً ذاتياً. وبارتباط مع ذلك تم التساؤل عما إذا كان التساوي الزمني  
 موجوداً في الانتاج والإدراك أم فيهما معاً. ومن جهة ثالثة، وبالنظر إلى هذا  
 الاختلاف في التحديد، طُرِحَ تصوران لهذا المفهوم أحدهما ذو طبيعة صوتية  
 والثاني ذو طبيعة فونولوجية.

لقد لاحظت لوهيست أن أعمال كل من شين وبيترسون (1962)  
 ويولسجر (1965) وأوكانور (1965، 1968) وليبي (1974) وأولدال (1971)، قد  
 سبت أن الأنواع المايين - نبرية تتنوع مدتها من درجة كبرى إلى درجة صغرى.  
 وأن أغلب الباحثين قد رفضوا، على إثر ذلك، الرأي القائل بأن اللغة الإنجليزية

Abercrombie D (1964 b) P 78، 169

170 نصت نفس الصفحة

171 انظر ص 11

عة تتميز بالتساوي الزمني، أو أنهم حاولوا بأويل النتائج التجريبية لبأحد و  
بغير لأعتبار كون التساوي الزمني التام لا يمكنه أن يوجد في الإنتاج<sup>172</sup>.

عبر أن لوهيست قد ذهبت مذهباً آخر لمستنتج من القيود المعروضة  
على الإنتاج والتي يمكنها أن تؤثر على التساوي الزمني أن هناك بربوعاً نحو  
تساوي الزمني في الإنتاج. هكذا وضعت، من خلال مجموعة من الأعمال. أن  
هناك اختلافات في حجم الأبعاد المايين نيرية في الإنتاج، إلا أن هذه  
الاختلافات، مع ذلك، قليلة جداً بحيث يبدو من المعقول أن نترص أنها قد  
تكون دون العتبة الإدراكية، وإذا كانت الاختلافات دون العتبة الإدراكية، بالفعل،  
فإنها اختلافات غير مميزة على المستوى الإدراكي، وانطلاقاً من وجهة نظر  
الإدراك، فإنه من الواجب اعتبار إيقاع الحمل متساوياً تساوياً زمنياً<sup>173</sup>. كما  
أكدت، من جهة أخرى، أن للمتكلمين ميلاً إلى السعي نحو التساوي الزمني في  
الإنتاج. وأن ذلك ينشأ من الطريقة التي يعالجون بها القيود المددية في الإنتاج.  
وإذا كان المتكلمون يسمعون، بالفعل، إلى التساوي الزمني في الإنتاج، فإنه يجب  
عليهم القيام ببعض التكييفات هي مدة الأصوات اللغوية ومتوالياتها. وبهذا  
الفرض، فإن العديد من القيود المعروفة على المدة في الإنتاج يجب تعديلها  
تديلاً يسيراً في اتجاه التساوي الزمني، ويجب على مثل هذه القيود التي تم  
تعدل أن تُعوض هي الإدراك بعية الوصول إلى تساوي زمني مدرك<sup>174</sup>. إن مدة  
لتفعيلات العروضية، في الإنتاج، ستختلف، إلى حد ما، اعتماداً على البنية  
الصوتية للوحدات المعجمة التي تشمل على التفعيلات العروضية. ومن  
الديهي أن الاختلافات من مثل هذا النوع لا تُسمع بوصفها اختلافات ذلك  
للمسمع يجيرها. ويمكن لنفس الحرية التي لوحظت في إنتاج التفعيلات

Lehiste, I. (1977), p. 255.

173. نفسه ص 256.

174. نفسه ص 259.

العروضية لنفس النوع أن يتم بوقع حصولها في إدراك مدة انتميعات لعروضية لنفس النوع<sup>(175)</sup>. إن لوهيست تستنتج أن المستمعين إذا كانوا لا يمشون، في الواقع، السياسات الطويلة أو القصيرة في الحمل الإنجليز المملوكة، فإن السياسات يجب أن تبدو مدتها متساوية في أنظارهم ومن ثمه متساوي الزمن قد يكون، إذن، ظاهرة إدراكية. وحتى في الحالات التي تكون فيها لكل الأبعاد نفس المدة، فإن المستمعين يفرعون إلى أن يسمعون بعد الأول باعتباره أطول من الأبعاد الأخرى؛ وعلاوة على ذلك، فإن عدد الأحكام "الأكثر طولاً" يتزايد برفقة المدة المحال عليها<sup>(176)</sup>. وتصيف لوهيست موصحة فكرتها قائلة إنه إذا كان افتراضها صحيحا وكانت صعوبة مماثلة لأبعاد الطويلة أو القصيرة هي الواقع قائلة لأن تُؤوّل لتعني أن الأبعاد، في مثل هذه لحالات، يجب أن تتماثل مدتها (إذا لم تستطع القول بأن بعدا منها محتلف، فيجب أن تكون متماثلة على المستوى الإدراكي)، فإن الاختلافات الكبيرة، إلى حد ما، في المدة ليست، إذن، مدركة إدراكا واقعيا. وإذن فإن لنا كامل الحق في أن نعتقد بأن الاختلافات الموحودة في إنتاج الحمل قد تكون على الأرجح، أقل قابلية للإدراك<sup>(177)</sup>. وهكذا، فإن الجمل التي لا يتم إنتاجها بأبعاد بين نبرات متساوية رميا تساويا مطلقا يمكن، مع ذلك، أن تدرك كما لو أن الأبعاد الماين نبرية متماثلة<sup>(178)</sup> بذلك يبدو أن هناك ترابطا بين الإنتاج والإدراك<sup>(179)</sup>. ومما يدل أيضا على أن هناك تروعا إلى سماع اللغة الإنجليزية المملوكة بوصفها تتوهر على درجة ما من التساوي الزمني هو أن المستمعين يميلون إلى فرص سية إبقاعية على متواليات الأبعاد الماين نبرية على الرغم من أن اختلافاتها

Lehiste, I. (1973) P 1234 (175)

(1977) P 257 76

7, نفس ص 258

78, نفس ص 258

Lehiste, I. (1973) P 1234 (179)



لمدنية يكون فوق العتة الإدراكية. ويمكن تحديد مظهرين لهما صلة بهذه المسألة. أحدهما يستلزم فرض نية إيقاعية على متواليه ببصاات ممثلة بحيث تبدو بضعة من النبضات أقوى دابيا. ويستلزم الثاني اعتبارا أدنى لمدى لأبعاد الرسمية الطويلة واعتبارا أعلى للأبعاد القصيرة وذلك كنتيجة لاحتمال سماعا متواليات أبعاد زمنية متساوية على وجه التقريب فقط بوصفها أكثر تساويا مما هي عليه في الواقع. وهذا يعني أن للمستمعين ميلا عاما نحو تكييف إدراكهم لمدد الأبعاد الزمنية باتجاه مدة مركزية أو متوسطة؛ وهذا يساهم، بالإضافة إلى النزوع نحو فرض إيقاع على أية متواليه من الأبعاد، في إدراك إيقاع مطرد في اللغات النبرية<sup>(180)</sup>.

وعلى إثر الإقرار بأن هناك نزوعا نحو التساوي الزمني في الإنتاج كما في الإدراك، نظرت لوهيست في الحطوات التي أقصت بها إلى الاستنتاج انقائل بأن التساوي الزمني يُدرج في تركيب اللغة الإنجليزية. وقد بدأت النظر في لعلاقة بين التقطيع الزمني والتركيب ببحث الاستراتيجيات التي يستعملها المتكلمون لإزالة الالتباس ambiguity التركيبي للجمال الملتبسة. هكذا قامت بتحسين الوسائل التي يستعملها المتكلمون لإنجاز رفع الالتباس فقررت، بدءا أن مجموعة الجمل التي رُفِعَ التباسها بنجاح تتألف من تلك الجمل التي يتصايف احتلاها هي المعنى مع اختلاف في التعقيد التركيبي<sup>(181)</sup>. وقد تم رفع الالتباس المالح حينما زاد المتكلمون في البعد المابين - نيري الذي يحتوي على لحد المميز، وأشارت أيضا إلى أن المتكلمين قد يستعملون طرق عدة لإبحار نفس الهدف، أي بطويل البعد المابين نيري. وبطبيعة الحال، هون الطريقة الأكثر مباشرة هي إدراج وقف ما، إلا أن وسائل أخرى مثل تطويل

صوب قطعي أو أكثر يمتد الحد نكون منمائلة النجاح<sup>181</sup>. وقد أكد لو هيست أن أومالي وكوكرو ودارا - أبرامز (1973) قد حصلوا على نفس النتائج في دراسة الحمل الاعتراضية parenthetical في التعابير الجبرية المبطونة. وقد وحدوا أن المتكلمين يستعملون "المفاصل" junctures للإشارة إلى حضور الحصر الاعتراضية ويقترن المفاصل، التي يحددها المؤلفون باعتبارها وحدة لسانية مجردة تم اعتراضها لتفسير قدرة المتكلم الأصلي على تحديد موضع بعض أنواع الحدود في قول منطوق اعتمادا على مؤشرات فيزيائية مباشرة و/أو على معرفته وتوقعاته حول القيود المعجمية والتركيبية والدلالية للغة الإنجليزية، بتغيرات في العلو الموسيقي، والتطويل المصوتي، والوقوف، وبعد نصمت هو مضايفها الإدراكي الأقوى. إن هناك تضايما تاما تقريبا بين نصمت المقيس والمفصل المدرك. ويقترح المؤلفون إمكان أن تكون المؤشرات الفيزيائية التي يستعملها المتكلمون للإشارة إلى البنية التركيبية في هذا المجال المحدود للحطاب قابلة لتطبيق أعم. لقد حدد أومالي وكوكرو ودارا - أبرامز موضع علامات الحدية في مواضع ما في متواليات خطية، دون ربطها بالبنية الإيقاعية العامة للأقوال. إن الوقوف هي المؤشر الأولي، وهي مقروبة بالتطويل القطعي وتغيرات العلو الموسيقي pitch. وقد بينت دراسة لو هيست وأوليف وسترينتر (1976) أن الترايد في البعد المابين نيري يمد علامة حدية كاهية، حتى في غياب التنغيم والتطويل القطعي المخصص<sup>182</sup> لقد تم إسجاز رفع الالتباس حينما بلغ البعد المميز مدة ما، أي القيمة الفعلية التي توقعت عليها الجملة المخصوصة. وتشدد لو هيست على أن لا ندرج أية وقوف ولا ندمج تطويلا وقفيا هنا. فلقد تزايد البعد المابين نيري بمصر لزيادة في مدة كل دورة عينية بواسطة نفس العامل. فالعلاقات المددنة للقطع

182, P. 761 (1977).

181) نفسه نفس الصفحة

بعضها البعض تنقي نفس العلاقات. وهكذا، فإن رفع الالتباس قد أنتحه فقط تراند البعد المابين نبري. وتبين نتائج دراسة لوهيست وزمليها أن هذا مؤشر كاف، بالفعل، للإشارة إلى حضور حد<sup>(184)</sup>. وقد انتهت إلى تسجيل الاستنتاج الهام لنالي. يمكن لتراند البعد المابين نبري أن يستعمل للإشارة إلى حضور حد تركيبي نظرا بالضبط لأن هذا الترايد يشكل انحرافا عن النموذج المتوقع. إن المستمع يتوقع التساوي الزمني - يتوقع أن تعقب البرات بعضها البعض هي أبعاد متساوية على وجه التقريب. ولا يمكن لانحراف ما عن النموذج - زيادة في البعد المابين نبري أكبر لكي يتم إدراكها - أن يشير إلى حضور الحد ما لم يوجد النموذج في المقام الأول. ويمكن مبدئيا، بطبيعة الحال، لانحراف ما عن النموذج أن يستعمل ليشير إلى أي شيء. ويبدو أن التزايد في البعد المابين نبري الذي يشير، هي اللغة الإنجليزية. إلى حضور حد تركيبي بعد جرها من معرفة المتكلمين والمستمعين معا. وبهذا المعنى، يدمج التساوي الزمني في نحو لغة الإنجليزية وذلك في المستوى التركيبي<sup>(185)</sup>.

لقد أفضت دراسات العلاقات بين البنية التركيبية والبنية الإيقاعية للجمل في اللغة الإنجليزية إلى مسلمات حول الترابط بين الإيقاع والتركيب. إذ تعتبر لغة نشاطا إيقاعيا. فالمقاطع المنبورة تحمل القدر الأكبر من الإخبار ويدل ذلك يكون الانتباه مشدودا إلى هذه المقاطع. ويسهل هذا الأمر بتقديم توقع ما مثل متى يرد، على الأرجح. المقطع المنبور اللاحق. إن إنتاج الجمل بهذه الطريقة التي ترد فيها المقاطع المنبورة هي أبعاد مطردة يساهم في إدراك أفضل للمستمعين الذين يكون انتباههم موجهة توحيا دوريا إلى مواضع زمنية يمكن توقع وجود مقاطع منبورة فيها. وعلاوة على ذلك، فإن اقتصاص النموذج

(184) نفسه ص 261 - 262

(185) نفسه ص 262

المتوقع - أي تطويل البعد المايين نيري - يمكن أن يستعمل لنقل خبر حاسم عن  
 لسة اسركيبية: أي موضع حد تركيبى إلى البنية التركيبية لحملة إنعابيه  
 حتى أدن. في أول الأمر، هي نموذج التقطيع الرسمى tuning لتلك الحمه  
 حينما يتم إنجاحها شفوياً من قبل المتكلم الأصلي للغة. ونشير لوهيست إلى أن  
 سكوت (1980). مثلاً، قد ركزت دراستها على إدراك الحدود المركبة phrasal  
 ومن لمعلوم أن الحدود المركبة تكون مرفقة، في الغالب، بتطويل هي نهاية  
 المركب وقد سبق للوهيست (1977) أن رأت أن المستمعين يحكمزون على  
 حضور حد اعتماداً على تطويل البعد المايين نيري الذي يقع فيه الحد، ويمكن  
 لهذا التطويل أن يحدثه التطويل الختامي في المركب، أو بالوقف، أو بتأليف  
 بينهما. ولأن لوهيست قد اعتمدت في وضعها لإيقاع الجمل على التفعيلات  
 لعروضية، فقد سمت سكوت ذلك بمرضية التفعيلة. وتقتصر الفرضية لمسماة  
 بمرضية التطويل الختامي في المركب أن المستمعين يستعملون مدة المقطع  
 المنبور الختامي في المركب المطول بصفة مباشرة، وذلك قد يكون اعتماداً  
 على مقارنتها مع مدة ما مثالية يمكن توقعها إذا لم يكن أي حد مركبي  
 موجوداً<sup>(186)</sup>. وتشير النتائج التي توصلت إليها سكوت إلى أن المستمعين يدركون  
 حداً مركبياً في تفعيلة مطولة حتى حينما يكون التطويل موزعاً عبر استفعيلة  
 أكثر مما يكون مقتصرًا على مقاطع منبورة ختامية في المركب أو على وقوف  
 وفي استجابة المستمعين لصيغ الحمل المعتمدة التي تحتوي على نفس القدر  
 من التطويل الختامي في المركب إلا أنها تحتوي على نسب تفعيلية مختلفة  
 فإنهم يؤولون الحمل تأويلاً مختلفاً؛ وحسب فرضية التطويل الختامي هي  
 المركب، فإن مثل هذه الحمل سيكون لها نفس التأويل. وبذلك يرفض سكوت  
 فرضية التطويل الختامي في المركب لصالح فرضية التفعيلة<sup>(187)</sup>.

Lefstic. 1 (1984) P 116-117 (186)

و 118 بعد ص 117

لقد رأت لوهيسب أن المساوي الرمزي إدراكي إلى أقصى مدى، ذلك أن مستمعين يسمعون متواليات باعتبارها متساوية زمنياً حتى ولو كنصباً أساسيات عن تساوي رمزي دون التساوي الزمني التام. وهي ترى أن لهذا الرأي سبباً، بحريياً. فقد أوضح مورتون وماركوس وفرانكيش (1976) أنه حينما نُقدّم متواليات التناظرية إلى المستمعين مقرونة ببيانات هيرياتية متساوية لمساهة الزمنية. فإن المستمعين لا يدركونها باعتبارها متساوية زمنياً. وحينما يسمح للمستمعين بتكييف الأبعاد الواقعة بين التناظريات المتعاقبة، فإنهم يدرجون انحرافات منتظمة عن التساوي الزمني اليرياتي قبل الحكم على لجعل بالتساوي الرمزي. وقد اكتشف هاوِلر (1979) أن الذوات حينما يطلب منها إنتاج متواليات متساوية زمنياً يولدون بالضبط اللاتساويات الزمنية التي يحتاج إليها المستمعون لسماع متواليات باعتبارها متساوية زمنياً. ومن شأن هذه الملاحظة أن تمضي إلى الاقتراح القاضي بأن المستمعين يحكمون على التساوي الزمني اعتماداً على إخبار هيرياتي حول التقطيع الرمزي، النطقي أكثر مما يكون اعتماداً على أساس هيرياتي مستقل عن النطق. وقد اعتبر دالر وهاوِلر (1980)، وذلك بشكل مباشر، ما إذا كانت المتواليات المتساوية زمنياً على المستوى الإدراكي ذات مصافيات نطقية متساوية زمنياً. وقد استعملوا الراسمة العصبية الكهربائية لمصل العين الدائري بينما كان المتكلمون ينتجون لمتواليات الاختبارية المستتبطة بطريقة تقضي بأن النشاط المضطبي للشفة يرتبط بالصامت الاستهلالي هي المقطع، أو بالمصوت المنبور، أو بالمصوت المنبور والصامت الحتامي. وتشير النتائج إلى أن الذوات حينما يطلب منها توبيد متواليات متساوية الزمن، يكون نشاطها العصلي متساوي الزمن بالفعل، وذلك بعض النظر عما إذا كانت العلامة اليرياتية الناتجة متساوية الزمن أو غير متساوية الزمن. وعليه، فحصيله التحرية تسند تأويل الظاهرة الإدراكية في أوضحها مورتون ورميلاه إلى المفعول الفاصي بأن المستمعين يحكمون

على تساوي الزمنى بالإحالة على نطق الناطقين متعلما عكس ذلك العلامة  
لمبرانية<sup>(186)</sup>

ومهما نكر من أمر الجانب المبراني، فإننا لا نملك إلا القول بأن العلاقة  
بين الدرامات الفيرانية للعلامة اللغوية ومضامين إدراكها (النسبية  
المبرانية أو اللسانية) ليست علاقة عنصر بعنصر، وأن تكافؤ درامتين هي  
محل ما لا يحافظ عليه، على العموم في مجال آخر. وإذن، فقد يكون من غير  
مستغرب ألا يحتاج الاطراد (التكافؤ) المدرك إلى أن يقوم على اطراد (أو  
تكافؤ) موضوعي<sup>(187)</sup>. وهذا الهاجس هو ما أدى إلى تسجيل مجموعة من  
الاستنتاجات نذكر من بينها: (1) أن ما يدرك بوصفه متوالية مطردة من  
المقطع ليس، في أغلب الأحيان، متساويا زمنيا على المستوى الفيزيائي، (2) أن  
ما هو متساو زمنيا على المستوى المبراني يدرك بالعكس وفي حالات عديدة،  
بوصفه مطردا<sup>(188)</sup>. ومن ثمة، يمكن القول بأن الإيقاع مفهوم لا غنى عنه هي  
وصف اللغة، إلا أن طبيعته المطردة والتكرارية يجب أن يُبحث عنها وأن تُفحص  
على مستوى الإدراكي أكثر مما يُبحث عنها وتُفحص على المستوى الفيزيائي..  
وإذا كان يوجد في اللغة اطراد ما أو إيقاعية ما، فإن ذلك يوجد على المستوى  
الإدراكي، وقد يوجد على سبيل الإمكان على مستوى ما قبل الانتاج، لكنه لا يوجد  
على المستوى الفيزيائي<sup>(189)</sup>. وقد ذهب داور إلى شيء قريب من ذلك مدعما  
تساويا زمنيا عميقا حينما رأى أن الإيقاع المدرك المميز للغة ما قد يحدده  
النموذج الفونولوجي المتأصل للمصوتات والبيئات المقطعية وليس بعلوه مدرج  
تحدده الكليات الإدراكية ويحدده السلوك الحركي<sup>(190)</sup>.

(186) نفسه، ص 18

(187) Benguerel, A - P and d'Arcey J (1986) P 27

(188) نفسه، ص 244

(189) نفسه نفس الصفحة

(190) Dauer, R (1983) P 51 - 62

انظر: Fletcher, J (1991) P 208

### 1.2.3. الوقف والتفصيل الزمني للغة

يُدرج الوقف، باعتباره متغيراً زمنياً يتخبط في عملية الاشتغال الصوتي على مستوى ما قبل الإنتاج، وعلى مستوى الإنتاج والإدراك، في التنظيم الزمني للغة. فكما أن الأصوات اللغوية المعاقبة تشغل أحياراً slots رمسية محسمة ومسوعة ويُنظم القول utterance وفهماً تنظيمياً زمنياً معيماً، فكذلك الوقف يشغل أحياراً زمنية مختلفة ومختلطة ومتنوعة ويساهم في التنظيم الزمني للقول. وهذا ما جعلنا نقر بأن الصمت يشكل مكوناً داخلياً للغة تفرصه مثلما يمترضها.

سنحاول، في هذا القسم، أن نعرض لدراسة الوقف، على المستوى الصوتي، لنتناول أهم ما وقف عليه علم الأصوات من مظاهر للوقف. وهكذا سنتطرق للوقف الفيزيائي، وللوقف النطقي، والوقف السمعي. كما سنعرض لصلة الوقف ببعض الظواهر التطريزية.

#### 1.3.2.1. التعديد الفيزيائي

يشير درامل إلى أن المظهر الفيزيائي يشكل مظهراً من المظهرين الأساسيين لتحديد الوقف. وهكذا، فإن عتبة الوقف تعد متغيراً يتوقف، على الأقل، على توتر الصوت الذي يصير صفراً (اختزال مطلق للطاقة)، وعلى مدة ذلك البعد المهموس، ويتوقف، جزئياً، على النسق التحليلي أيضاً، وعلى اعدادات المتاحة إن البعد الصامت أو المدة المعطاة والمكيفة التي تحقق بعض لشروط (أساساً شروط اختزال قدر من الطاقة إلى الصفر لفترة من الزمن) يمكن أن يسمى بالوقف الفيزيائي<sup>(193)</sup>.

ومن المعلوم أن الأصوات المسماة بالوقفيات stops تآلف، على المستوى الفيزيائي، من ثلاثة أحداث: الانعلاق والانصاح والتفسية aspiration أحياء

(صوتاء إصدار الهواء). وخلال مدة الانغلاق يكون هناك صمت بالنسبة للوقميات المهموسة<sup>(194)</sup>. وهذا يعني أن حضور الصمت يشكل مؤشرا بالنسبة للوقميات<sup>(195)</sup>. وقد سبق لباستيان ودولاتر وليبرمان أن أجروا تجربة تم فيها توليد كلمة slit. وإذن تم تعديل الشكل الموجي الفيريائي وذلك بحلق ثغرة في المدة المتنامية على التوالي بين نهاية ضوضاء الاحتكاك في /s/ وبداية الجهر في [l]. وحينما تمتد مدة الصمت إلى حوالي خمسين جزء ألف ثانية ونيفاً، فإن الكلمة تسمع باعتبارها Split. ويبدو أن بداية الجهر في [l] قد انقطعت انقطاعاً كافياً لكي يسمع الصامت الوقفي إذا كان البعد الصامت السابق طويلاً بما فيه الكفاية. وقد يبدو أن حوالي خمسين جزءاً من ألف ثانية من الصمت أو من السعة المنخفضة يحتاج إلى تسبق بداية منقطعة إذا كان يجب أن تسمع البداية بوصفها صامتا منقطعاً<sup>(196)</sup>. ومن جهة أخرى ذكر بعض الباحثين أن المطياف يبين، بالإضافة إلى اختلافات العلو الموسيقي pitch والتوتر، عاملاً ثالثاً، لا على المستوى الإدراكي ويتعلق الأمر بما سماه بالفسحة التي تتخذ في تجسيدها سبيلين: فحوة أوسع أو فحوة أضيق بين المقاطع، ويتعلق الأمر هنا بأبعاد صمت نسبي، وتطويل للمقاطع أو تقصير لها<sup>(197)</sup>. كما كتب ريب، قائلاً بأن الدراسات السابقة قد اهتمت بوطيئة الصمت باعتباره مؤشراً صوتياً للحدود اللسانية، فهناك الكثير من الحجج التي تفيد بأن الفترات القصيرة من الصمت في الكلام لا ندرك باعتبارها هجوات أو انقطاعات، وإنما ندرك باعتبارها حاملة لإحبار نطقي حول انغلاق الجهاز المصوت، مثلما يرد ذلك في ترابط مع الصوامت الوقمية والمركبة affricate.. ويحتوى وصع خاص تمت

Borden, G. (1980) P 11 (194)

(195) ص 81

Bastian, J Delattre, A. and Liberman, A. M. (1959) P 1568, 146

ومطابقاً Liberman A. M. and Martingly, I. G. (1985) P 15-16

Bohinger, D. and Gerstman, L. J. (1957) P 246 (197)



معالجته في العديد من الدراسات الحديثة أثر بُعد قصير من الصمت يسبق الصوام، الاحتكاكية بوصفه مؤشرا للتعارض بين الاحتكاكية *indicatives* التي تسهل بها كلمة والصوت المركب الذي تسهل به كلمة وقد كنت أصرصيه اعمدية هي هذه الدراسات تكمن في ان إدراج انقطاع لساني مرامن يمكنه أن يحتزل فعالية الصمت، سواء لأن الصمت قد يؤول بوصفه تردد مقترنا بالانقطاع أكثر مما قد يؤول باعتباره انعلاقا نطقيا مقترنا بصامت وقفي، أو لأن، لحد اللساني دو تأثير مشوش على تماسك أحراء العلامة التي تسبق الصمت وتعقبه، بحيث إن وجود الانغلاقي ومدته الدقيقة يصيران غير مميزين على المستوى الإدراكي<sup>(198)</sup>. ويتهي ريب إلى القول بأن دور لصمت بوصفه مؤشرا على إدراك صامت وقفي دور مردوح، فإذا كان صمت الانغلاق قصيرا جدا، فإنه لا يمكن لأي صامت وقفي أن يدرك حتى ولو تيسرت مؤشرات أخرى، أما إذا كان الصمت أطول، فإن صامتا وقفيا (شفويا) سيتم إدراكه في الغالب حتى حينما لا تكون هناك أية مؤشرات أخرى<sup>(199)</sup>.

هكذا، إذن، يتضح أن هناك وقفا فيزيائيا قد يكون أطول وقد يكون أقصر، كما أن هناك وقفا يمد عنصرا مهما مكونا للقطع الانفجارية explosive التي تمثل للفونيمات الانفجارية مثل /k,t,p/ إذا وقعت بين مصوتين. ومثل هذا الوقف، كما هو ملحوظ، يرد داخل التحقيقات الفونيمية (تنوعات لمويمات). ومثل هذه الوقوف هي التي يسميها درامل بالوقوف الدخ - قطعة intrasegmental، وعلاوه على ذلك، توجد وقوف فيزيائية نرد هي حدود لمتغيرات الصوتية، وهي وقوف لها، عادة، مدة أطول من مدة الوقوف الدخ - قطعة وسميها درامل بالوقوف الما بين - قطعة intersegmental<sup>100</sup>.

Recp. B. H. (1985) P. 427, 198

(199) نفسه ص 43

Drammel R. H. 1980 P. 228, 1900

## 2.3.2.1. التحليل النطقي

علاوة على المظهر الفيزيائي للوقف الذي رأيناه أعلاه، والمظهر اسمعي (أو الإدراكي) الذي سنراه أسفله، بودنا الآن أن نتطرق لمظهر آخر هو المظهر لبطقي. فقد قدمت للوقف تحديدات نطقية نتوخى استعراض البعض منها، حتى يتمكن من استيعاب صورة تامة عن مظاهر الوقف لنوطي لما يحب استخلاصه من ذلك. وتجمع هذه التحديدات على أن الوقف هو الصمت بحيث يعتبر وقف لإصدار الصوتي<sup>(201)</sup> أو لحظة صمت متساوية القصر هي إصدار الكلام<sup>(202)</sup>. أو "صمتا أو وقفا للسلسلة الكلامية"<sup>(203)</sup> وبحيث يعتبر الوقف ذلك الناتج عن توقف شخص ما عن الكلام<sup>(204)</sup> أو أن التكلم يمثل نشاطا مجردا ومنقطعا يكمن في إصدار أصوات وصوفاات تقطعها فترات صمت دي مدة متنوعة<sup>(205)</sup>. كما أن لوقف" يحدد بوصفه صمتا يلحق انقطاعا في الإيقاع"<sup>(206)</sup>.

يتبين، إذن، أن التكلم ليس نشاطا موصولا ومتواصلا إذ تتخلله مقاطعات وفسحات يملأها الصمت. فالتكلم، إذن، يصدر سلسلة من لأصوات ويتوقف عن إصدار هذه السلسلة الصوتية. أي أن السلسلة الكلامية لتي ينتجها تقطع في مواضع ما منها بواسطة فترات صمت وسكوت. وهكذا، يمكن لقول بأن الوقف يعارض الكلام ويلفيه باعتباره صمتا وسكوتا، وكان الوقف يعني توقف أعضاء النطق عن إصدار الأصوات مثلما يعني التكلم حركة أعضاء النطق لإصدار الأصوات اللغوية. فالكلام يعني حركة أعضاء النطق، والوقف يعني سكون هذه الأعضاء. إن الكلام صوت، والوقف لا صوت.

Matasci - Galazzi. E. et Pedoya-Guimbretière. E. (1987) P. 108 (201)

Galisson, R. et Coste, D. (1976) P. 404 (202)

Dubois, J. et al. (1973), P. 365 (203)

Pike, K. L. (1945) P. 68 (204)

Delyfer M. Th. C. (1988) P. 723 (205)

Halliday, M. A. K. (1973) P. 109 (206)

واعتماداً على ذلك، يمكن القول بأن الوقف بحمد الاستراحة لأنه يرافقه حركة وموحي بها. ذلك أن الجهد العضلي التام يرافقه، في الغالب، انغلاق مرماري glottal أو تضيق مرماري وهذا يتم بعصل انقطاع الإصدار لصوتي<sup>209</sup>. وإذا كان من المعلوم أن الأصوات اللغوية تتشكل بمصل إخراج هواء من الرئتين فإنه من المعلوم أيضاً أن الرئتين لا مكنويان إلا على احتياطي محدود من الهواء. وحينما يستنفذ الهواء الاحتياطي، يكون لزاماً على المرء أن يستعيد نفسه وأن يعلاً من جديد رثته بالهواء، وخلال هذه الفترة لا يمكن أن يتكلم<sup>210</sup>. وقد سبق لحونس أن اعتبر أن الوقوف موصوعة، أساساً، بفرض التنفس أيضاً<sup>211</sup> وبذلك، فانقطاع العلامة يستعمل للتنفس<sup>212</sup>. وعليه، فإن الحاجة الميزولوجية إلى التنفس تجبر المتكلم على الوقوف من "جر إدخال الهواء"<sup>213</sup>. وبناء على ذلك، يمكن القول بأن الوقف يناسب، على المستوى اشفوي، إدخالاً للهواء (الذي يحدد مجموعة تنفسية) أو إعادة تنفسية مؤقتة أو على الأقل انقطاعاً للمنحنى اللحنى courbe mélodique<sup>(212)</sup>. مما لا شك فيه، إذن، أن التكلم يستلزم مادته الخام المتمثلة في الهواء المحتزن في الرئتين، وبدونه تنعدم قدرة الإنسان على إنتاج الأصوات إذ يحتاج الإنسان بعد استنفاده إلى جلب هواء آخر، يحتاج إلى التنفس ولكي يتنفس فهو يتوقف، بالضرورة، عن إنتاج الكلام. وبذلك يكون الوقف هنا وفقاً فيزيولوجياً. وبما أن عمية الكلام تستوجب حركة لبعض أجزاء الجهاز الصوتي، ومنه، لجهاز شمسي، فإن المتكلم يبذل جهداً عضلياً شاملاً يحتاج على إثره إلى الراحة.

François J. (1983) P. 262-263

Delyfer, M. Th. C. (1983) P. 225 Passy (1906) P. 225

Jones, D. (1918) P. 274-275

Garnan, M. (1990) P. 126-127

Grosjean, F. and Collins, M. (1979) P. 112-113

Duprez, B. (1984) P. 34-35

ومن هنا نستنتج أن التواصل الصوتي عند الإنسان، كما هو الحال عند الثدييات  
 لأخرى، مدمج في التنفس<sup>(213)</sup>. وقد دُرُس التنفس من حيثيات محتملة نود  
 من حللها، أن نكشف عن علاقة التنفس بالوقف وبعض الوحدات التطريزية  
 الأخرى، وفي هذا الإطار، أشار غارمان، في حديثه عن الرئتين، إلى أن الرئتين  
 تنمدران داخل غشاء الحجاب فيجذب الهواء داخلهما وذلك عندما تتمدد  
 لعصلات الصدرية وترفع قفص الصدر، ويتوتر الحجاب الحاجز ويخمس،  
 وعندما تتراخي العضلات الصدرية وعضلات الحجاب الحاجز، ينحدر قفص  
 الصدر وتضغط الرئتان هي الجوف فيخرج الهواء، وتصفي هذه العملية لتي  
 تتكرر سكرًا إلى تنفس عادي (أو مدي). إن الرئتين لا تخرجان أدا كل لواء  
 الموجود داخلهما حتى في حالة الرفير الأقصى. وبذلك يمكن للتنفس المدي  
 ولتنفس اللفة أن يعتبرا مقابلين للطاقة القابلة للاستعمال (أو الحيوية)  
 لمبتقية<sup>(214)</sup>. كما يلاحظ أن التنفسات ترد بنسبة تمتد من 12 إلى 20 في  
 لدقيقة، وتكون لمرحلة الرفير ولمرحلة الشهيق مدة متساوية تقريبًا. إلا أن  
 عدد من التغيرات تقع بالنسبة للفة. وفي الوقت الذي يبقى فيه عدد التنفسات  
 هي لدقيقة ثابتًا تقريبًا، فإن المظهر الحائبي التنفسي يكون مختلفًا بصورة  
 ملحوظة. ويتم الشهيق بسرعة إلى أعلى نسبة من الطاقة الحيوية. وتُطوّل  
 مرحلة الرفير، وتُحَر هذا التطويل عضلات الحجرة التي تراقب لرفير،  
 وعضلات قفص الصدر الوحيدة التي تعود بالتدريج إلى موضع راحتها أي أنها  
 تعمل ضد (أ) الارتداد المطاطي للرئتين وقفص الصدر؛ (ب) تقلص الهواء  
 لمتدفق عبر الحجرة؛ (ج) القلع الجاذبي لقفص الصدر المرتفع و لرئتين،  
 وحسب يعود الطاقة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي. يمكن لأحد  
 شئ أن يحدث: إما كلام كاف قد تم النطق به طوال نفس جديد تم حله

Fonagy I (1983) P 141 (213).

Garman M (1990) P 97, 2, 4.

وبما أن المتكلم يود الماضي قليلاً جداً إلى أبعد من ذلك. وفي هذه الحالة لأحيرة، فإن انقباض عضلات قفص الصدر يقضي إلى هواء آخر يدفع إلى الخارج إلى أسفل عند الحد المنخفض المطلق للطاقة الحيوية. وهكذا فإن مراقبة التنفس بالنسبة للغة، والتحول من عضلات قفص الصدر إلى عضلات الجوف والحجاب الحاجز، يمكن أن يحدّ كل ذلك التحطيط الذي يسبق ما يود المتكلم قوله. وكيف يود التعبير عنه<sup>(215)</sup>. كما انتهى ليدفوجد، هي دراسته لنشاط عضلات التنفس خلال عملية التكلم، إلى أن قدر النشاط ونوعه يتوقفان، في نفس الآن، على الضغط فوق - مزماري supra - glottic وعلى قدر لهواء الموجود في الرئتين، وأن هناك، خلال الكلام، تصاعداً في المستوى المتوسط للضغط تحت - مزماري infra - glottic وأن هذا الضغط تحت - مزماري يعود إلى مستوى المتوسط السابق وذلك بعد التكلم ويستمر استنفس<sup>(216)</sup>. أما فوناجي فيذكر أن التوترين الصوتيين المتقاربين، خلال الزفير، يتذبذبان ويتوقف تواتر التذبذب، في الجوهر، على الضغط تحت - مزماري. أما توتر الصوت الصادر وتواتره فيعلوان في بداية الإصدار ثم يتناقصان تدريجياً، وحيثما يساوي الضغط تحت - مزماري الضغط فوق - مزماري، فإن الصوت يقضي<sup>(217)</sup>. ومن جهة أخرى، توصل فوناجي وماغديكس إلى أن شهيق والزفير يُعدّان عمليتين إيقاعيتين<sup>(218)</sup>. فيما أكد أبيركرامبي أن الكلام نبضات دورية تقع أحياناً على بعض المقاطع وتقع أحياناً أخرى على صمت ما. وبصير النبض المطرد حركة شبيهة نبض عضلات رثني المسمع التي تراقب حرج الهواء إن الابقاع لا يوجد في الأصوات اللغوية، وإنما يوجد بالأحرى في

(215) نفسه على الصفحة

Ladefoged, P (1967): P 11 - 12 (216)

(1963) P 41 (217)

(1960) P 187 (218)

الحركات العضلية للمتكلم، وفي معرفة المسموع الوجدانية لتلك الحركات. ويعود أطراد "البصصات التشديدية" الذي لا يسج الربابة إلى تكرار الوقوف<sup>(19)</sup>.

يخلص من هذا الحديث المقتضب عن نشاط الجهاز النفسي وعن دوره في عملية إساج اللغة إلى إثبات الاستنتاجات التالية: (1) هدف يحدث الوقوف حينما تعود الطافة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي، (2) تكثر الوقوف بالعمليات النطقية الواقعة في الجهاز الفوق - مرماري<sup>(20)</sup>، (3) وقوف تنفسية أو شهيقية توحد في الجهاز تحت - مرماري<sup>(21)</sup>، (4) حين تساوي لضغطين الفوق - مرماري والتحت - مرماري ينقص الصوت فيتولد بذلك الوقوف. ومن الواضح أن كل هذه الوقوف تعتبر ضرورات فيزيولوجية. وباعتبارها وقوفا تنفسية، فهي تُعدُّ حسب غارمان، عناصر لما يسميه بمتوالية التصويت<sup>(22)</sup>. ويمكن تقسيم هذه الوقوف التنفسية إلى: (أ) بُعد قل - شهيق وهو ينزع إلى أن يكون أكثر تواترا، (ب) مرحلة الشهيق المحددة في الظاهر تحديدا فيزيولوجيا: (ج) بُعد بعد - شهيق<sup>(23)</sup>.

وعلاوة على ذلك، توقفا هذه الدراسات وغيرها على طبيعة نشاط الجهاز النطقي ذلك أن الرفير والشهيق يتعاقبان بصفة دورية ويتساويان، بحيث يمكن اعتبارهما عمليتين إيقاعيتين. بل إن الحركات العضلية ذاتها هي التي تشتعل وفق إيقاع معين لا الأصوات الناتجة عنها. وهذا ما قد يفصلي إلى نقول بأن الإيقاع ذو طبيعة بيولوجية، وهي هذا الإطار، يمكن الحديث عن البصصات الدورية التي تقع على صمت ما والتي يعيدها أثيركرامي، كما سنعلم

(19) P 9 (1965).

Berthet F (1979) P 137, 226.

(20) نفس المصدر.

Garnam M (1990) P 12, 22.

(23) نفس ص 128.

ذلك اعلام ، إلى الإيقاع التمسى. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الوقف يقترن بالبيض، وبأنه جزء لا يتجزأ من الإيقاع والاطراد<sup>(224)</sup>.

ويدعونا الحديث عن التنفس إلى الحديث عن المجموعات التنفسية فقد أشار دانييل جونز إلى أن الغاية من الوقف تكوّن لأحد أمرين مهما حدث التنفس<sup>(225)</sup>. ثم يعترف بأنه عادة ما يستعمل مصطلح مجموعة تنفسية للإشارة إلى جملة تامة يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة ، هي نفس مفرد، أو إلى الأجزاء الطولى، في حالة الجمل الشديدة الطول، التي يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة، هي أنفاس مفردة<sup>(226)</sup>. وقد عاد ليبيرمان وبلومشتاين إلى الحديث عن لمجموعة التنفسية التي عرّضها ليبيرمان سنة 1967<sup>(227)</sup>. فقد أشارا إلى أن هناك وظيفة أعم للنموذج الرسمي للنواثر الأساسي الذي تتم بنيتة بالنظر إلى انقيود انبولوجية للتنفس. نموذج النواثر الأساسي يلعب دورا في الإشارة إلى نهاية جملة ما في أغلب إن لم يكن في كل اللغات الإنسانية. ثم يلاحظان أن المحتوى التطريزي للرسالة، خلال الكلام العادي، والذي يحدده إلى أبعد حد اعلو الموسيقي المدرك بوصفه وظيفة زمنية، يشير إلى نهايات الجمل، والمدمج الصوتي الذي يستعمله المتكلمون لتقطيع سلسلة الكلمات إلى جمل هو لمجموعة التنفسية. ويتصور ليبيرمان وبلومشتاين أن للمجموعة التنفسية، بوصفها ملمحا صوتيا، تاريخا طويلا. فهي مشتقة من تحليل اللحن عند زمسترونغ وورد (1926) وجونس (1932) كما أن ستيتسن (1951) قد أدخل مفهوم العلامة التطريزية الأساسية المبنية فيزيولوجيا. إن المجموعة انفسية تعد مطهرا أساسيا ومركزيا للغة لأنها تشير، على المستوى الصوتي، إلى حدود العمل. والتركيب والجمله عاملان ضروريان لوجود اللمح

(224) انظر 17-16 (1964a) Abercrombie D

(225) Jones D (1918) P 274

(226) نفس الصفحة

(227) Lieberman Ph (1967)

والمجموعة التنفسية ملوح من الملامح الصوتية الأولية الأساسية التي سوطف بوصفها مبدأ منظما لهدير العاملين<sup>(228)</sup>. ويرى الكاسان أن هذه لظرة القاصية بالوضع الأولى والأساسي للمجموعة التنفسية تتساق مع لإوليات الميريولوجية التي تبين شكلها وتصده. ففي إنتاج الكلام العربي، تعد المؤشرات الفيزيائية التي تميز المجموعة التنفسية العادية نتيجةً لانحراف أدنى عن النشاط التنفسي الضروري للحياة. إن الوظيفة الأولية بلجهاز التنفسي الإنساني لا تكمن في توفير الهواء من أجل إنتاج الكلام. فالأوكسيجين المنقول إلى تيار الدم هو الوظيفة الوحودية الأولية بلجهاز التنفسي، بينما يعد إنتاج الكلام وظيفة ثانوية. إن النشاط التنفسي أثبت ضروري للبقاء على قيد الحياة. وفي غياب الكلام هناك نموذج سلبي متطور يكون فيه الشهيق متلوا بالزفير وذلك عندما تتمدد الرئتان وتفرغان بصفة تعاقدية، فيجبر الهواء على الدخول والحروح عبر الأنف والفم والحلق والقصبة الهوائية. وتتفرع عن الضغط الهوائي الرئوي معطيات مماثلة بالنسبة لأنواع مختلفة من الأقوال وتتبع تماثيل اشتعال الضغط الهوائي الرئوي. إلا أن عملاً يبقى حاضراً فالضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الزفير، يجب أن يكون أكبر من الضغط الهوائي الجوي. وعلى العكس من ذلك، يمين على الضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الشهيق، أن يكون أكثر انخفاصاً من الضغط الهوائي الجوي. وهي نهاية مرحلة زفير المجموعة التنفسية، يجب أن يكون هناك انتقال مباحن إلى حد ما هي الضغط الهوائي الرئوي من الضغط الهوائي الأكبر (الموجب) الضروري للزفير إلى الضغط الهوائي الأكثر انخفاصاً (السالب) الضروري للشهيق<sup>(229)</sup>. وينقل الكاتبان، بعد ذلك إلى القول بأن لممكن إذا حرك حنجرتة إلى موضع الصوت خلال زفير ما ولم يعم بأي

Lieberman, Ph. and Blumstein, E. (1988), P. 199, 228

(229) نفسه ص 200



شيء لسفير توترات العضلات الحنجريه المختلفه، فإن التواتر الأساسي للصوت سيحدد، إذن، هبوط الضغط الهوائي الماوراء - مرمازي وقد كان مولر (1848) أول من أشار إلى أن السببه التي يفتح بها الوتران الصوتيان ويعلقن، والتي تحدد التواتر الأساسي للتصويص، تؤدي وطيمه الصبغ الهوسي لمختلف عبر الوترين الصوتيين. وإذا حافظ متكلم ما على ممر هوائي فوق - حنجري supralaryngeal غير مسدود نسبيا واحتفظ بحنجرته في موضع تصويص قار، فإن التواتر الأساسي سيحدده، إذن، الضغط الهوائي الرئوي. وتوجد هذه الشروط في صراخ المواليد؛ فتشكيل الجهاز النطقي فوق - حنجري يُعْتَمَدُ به طوال الصراخ ويحدث التصويت إلى النهاية الحقيقية للمجموعة التنفسية. ويخفض التواتر الأساسي في نهاية المجموعة التنفسية في هذه الصراخات دائما، ويتعين انخفاض التواتر الأساسي لأن الضغط الهوائي الرئوي، وفي غياب نشاط مترايد للعضلات الحنجريه، يسير من قيمة موجبة إلى قيمة سالبة في نهاية المجموعة التنفسية. ويعتبر الانتقال في الضغط الهوائي الرئوي نتيجة لعمل التنفس، إن شكل المجموعة التنفسية العادية هو شرط الانطلاق الأدنى من قيود التنفس الوجودي. فعلى متكلم ما أن يولد ضغطا هوائيا سالبا هي الرئتين من أجل إدخال الهواء. وإذا عَيِّنَتْ لعضلات التي تراقب الحنجرة فقط الانضغاط الوسطي الخاص والوضع الحيدري للتصويت، فإن التواتر الأساسي سيكون، إذن، وطيفة هبوط الضغط الهوائي الماوراء - مرمازي<sup>(230)</sup>. ثم يتحدث الكاتبان عن إمكان وجود تنوعات محتملة للتواتر الأساسي عبر المجموعة التنفسية. وسيكون المظهر الوحيد الأكيد للمجموعة التنفسية هو انخفاض التواتر الأساسي في نهاية المجموعة التنفسية إذ يجب على الضغط الهوائي الرئوي أن ينخفض، سرعه، في نهاية

لتنفس انطلاقاً من الضغط الموجب للحرء غير الحتامي للمجموعة التنفسية إلى الضغط السالب للشهيق. وبذلك فإن نطاق التواتر الأساسي يجب أن يجمع ما عدا إذا كان المتكلم ينجز عمليات تعويضية بعضلاته الحشرية. وفي غياب العمليات التعويضية، فإن التواتر الأساسي يجب أن يجمع وربما سبق امتكلم بداية الشهيق وفتح حشرته بانحاء نهاية المجموعة التنفسية فإن نطاق التواتر الأساسي سينخفض، مع ذلك، بسرعة. إن الكتلة المتدبنة بلوتريين الصوتيين ستتزايد مسببة بذلك الانخفاض السريع للتواتر الأساسي. وستتخصص القوى الهوائية الدينامية والهوائية السكونية بما أن الوضع الحيادي للتصويت يصير أكثر انفتاحاً وباختصار، فإن كل ما يمكن أن يقع ليعجل ببدية الشهيق سيتسبب في انخفاض التواتر الأساسي. وهذا هو أساس المجموعة التنفسية العادية أو غير الموسومة unmarked<sup>(23)</sup>. وقد أشار الباحثان، من جهة أخرى، إلى أن العديد من التأويلات الإدراكية للتطير التي تعزى إلى تنوعات التواتر الأساسي يمكنها أن تعكس، بالمثل، تنوعات في مدد القطع. فمدة لمقطع الأخير للمجموعة التنفسية على وجه الخصوص بطول ويوفر مؤشراً ملحوظاً إدراكياً بالنسبة لنهاية المجموعة التنفسية<sup>(24)</sup>. ومع أنه يظهر أن الطريقة الأسهل و الأكثر طبيعية لإنتاج المجموعة التنفسية هي حالة لمراقبة الدنيا التي تفصي إلى انخفاض حتامي لنطاق التواتر الأساسي، فإن بعض المتكلمين ينتحون نطاقات التواتر الأساسي المنخفض حتامياً ببعض وسائل أخرى (ليسرمان 1967، أوهاالا 1970). فبعض الحمل العادية لبعض المتكلمين تنتهي، عادة، بتواتر أساسي متصاعد أو مستو. فإذا استعمل المتكلمون لغة تنتهي فيها، عادة، الجمل العادية بـ [مجموعه تنفسية] عادية فإنهم قد يستنون المهم لأن الإخبار اللساني يُشار إليه، في الغالب، بواسطة

(23) نفس ص 200 - 201

(24) نفس ص 201

سنعمل تنوع تعارضى للمجموعة التفسيرية العادية. فالتعدد من العباد  
 الإنجليزية على سبيل المثال. نستعمل علامة تنعيمية تعارضية تستلزم نطاق  
 نو بر أساسى حنامي متصاعد أو لا نستلزم نطاق تواتر أساسى حنامي  
 متناقض (ليبرمان 1967) كما تستلزم معدلا إجماليا أعلى قليلا لسو بر  
 لاساسي. ويمكن أن يستعمل الترميز [مجموعة تفسيرية] (والذي يصح صمم  
 على أن المجموعة التفسيرية العادية هي النموذج غير الموسوم) [+ مجموعة  
 تفسيرية] (والذي يصح ضمنا على أن هذه المجموعة التفسيرية هي النموذج  
 موسوم) لتمييز هذين النموذجين. وفي اللغة الإنجليزية، يتم إنتاج لحمل  
 الاستهامية نعم - لا. بصفة معطية، بواسطة [+ مجموعة تفسيرية]  
 (ليبرمان 1967). ويبدو أن [+ مجموعة تفسيرية] الذي يستعمل في الجمل  
 لاستهامية العادية نعم- لا. هي اللغة الإنجليزية، بينما تعارضها الفيريائي  
 مع [- مجموعة تفسيرية]. وبينما يمكن لطاق التواتر الأساسى أن يتنوع  
 عبر لجزء غير الحنامي ل- [+ مجموعة تفسيرية]، فإنه ينخفض في نهاية  
 المجموعة التفسيرية. وفي [+ مجموعة تفسيرية]، لا يحفز التواتر الأساسى  
 في النهاية. (بمعنى أن [+ مجموعة تفسيرية] تبينه القيود الميرولوجية - لأنه  
 يتعارض مع [- مجموعة تفسيرية]، تبينها بوصف قيود التفسير، باعتبارها  
 حالة اتصال أدنى من الوظيفة الوجودية للتفسير.) إن الطريقة التي ينتج بها  
 متكلم [+ مجموعة تفسيرية] تبدو جد معقدة. فقد برهنت العديد من  
 دراسات على أن العضلات من قبيل قُصبي العظم اللامي والذي هو عضل من  
 لعصلات التي تصبط العظم اللامي، الذي يسد الحجرة، يعمل في الغالب  
 حينما تحدث تنوعات التواتر الأساسى خلال التصويت. إنه من الممكن أن  
 يعمل هذا العضل والعصلات التي تعين الوضع الحادى للتصويت للحجرة  
 سفير الحجرة من السجل الصدرى الأكثر انخفاضاً الذى يستعمل ل- مجموعة  
 تفسيرية] إلى سجل صدرى أعلى خلال [+ مجموعة تفسيرية]. ولا يموت

سحش أن سبجلا أن حالة معرفتنا للأسس الفيرولوجية والإدركه  
مجموعة التسمية لا تختلف اختلافا كبيرا عن معرفتنا بأعلب الملامح  
لصوتية المترصة التي ناقشها الباحثان<sup>(233)</sup>.

يتحلى، من خلال عرض وجهة نظر ليبيرمان و بلومشتاين، أن المستمعين  
يمكنون سنر العلامة التسمية بمنطق العمليات النطقية العميقة ومعنى - بك  
أنهم يمكنون سننها بمنطق النموذج البدئي للنشاط النطقى وقد تم تحديد  
هذا النموذج البدئي باعتباره الحالة الأبسط والأساسية للمراقبة العسية التي  
قد تنتج العلامة التسمية. وتستلزم المجموعة التسمية العادية، لمترصة  
حالة مراقبة حنجرية دنيا عبر التنفس بحيث قد تنتج تغيرات التواتر الأساسي  
عن انتغيرات في الضغط الهوائي الما وراء-مزماري. وهكذا، فمن لتوتر  
لأساسي للتصويت قد ينخفض بسرعة في نهاية مجموعة تنفسية حينما يتعين  
تغيير لضغط الهوائي تحت-مزماري من ضغط موجب إلى آخر سالب من  
أحل حب الهواء إلى الرئتين خلال الشهيق<sup>(234)</sup>. ومن جهة أخرى، يمكننا لقول  
بأن المجموعة التسمية العادية قد تكون، وفق ما صرح به ليبيرمان و  
كاترين هاريس و ماسايوكي سواشوما، أساس النطاق التفيمي عند  
جونس (1932) وأرمستروم و وورد (1926) باعتباره اللحن ا، وعند بايك  
(1945) باعتباره الوقف //...<sup>(235)</sup> وعلاوة على ذلك، فإن هذا المرض يفصح  
عن أن الغاية من الوقف تكمن في احتلاب النفس، وأن المجموعة التسمية  
تشير إلى حملة تامة أو إلى أجزاء طويلة، وتشير إلى حدود الجملة. وهذا ما  
يجعل الوقف - وبالضبط نوعا منه - مترببا عن مفهوم المجموعة التسمية،  
وبذلك صبح الحديث عن وقف تنمسي.

(233) نفسه من 301 - 313

Lieberman, P. Harris, K. S. and Sawashuma, M. (1970) P. 38-234

(234) نفسه نفس الصفحة

### 1. 2. 3. التحليل السمي

يحدد كوو و بلوخ الوقف تحديدا إدراكيا فيذهب إلى أن مصطلح "وقف" يجب أن يفهم باعتباره يعني وفقا إدراكيا لا غير بما هي ذلك الوقوف لني ارتئي أنها موجودة مع أنها غير بيئة في النقل الفيزيائي<sup>(236)</sup>. ويؤكد الكاتبان أن "الوقف يوحد على مستوى الإدراك إذا كان خمسة ملاحظين من أصل عشرة أو أكثر من خمسة قد أقرروا به"<sup>(237)</sup>. ويتابعان قائلين "حتى في حالة تلك الوقوف التي توجد فوق معيارنا الاعتباري، تبين مقارنة إقرارات لملاحظين والتسجيل الميزيائي أن بعض هذه الوقوف الإدراكية قد وجدت، في مواضع لا وجود فيها لانقطاع فعلي للطاقة اللغوية الميزيائية، كما يبين ذلك من جهة أخرى، أن بعض الانقطاعات الطويلة سببا للطاقة الفيزيائية، لا تُستكشف باعتبارها وقفا"<sup>(238)</sup>. ولأن اهتمام الملاحظين مورع بين اكتشاف الوقف وإدراك معنى السياق، كما يقول الكاتبان، فإن العوامل المتداخلة التي تتسبب في توهم وقف ما قد تكون لسانية إلى حد كبير<sup>(239)</sup>. وهذا هو ما حد بالكاتبين إلى افتراض انعدام تناظر عنصر بعصر بين الوقوف المقرر بها والوقوف المدركة. وفي هذا الصدد، يقولان: إذا كانت الوقوف النموية تُبرر لعيان المركبات التركيبية حسب الاستعمال اللساني المقبول، مثلما تقوم بذلك هي أغلب الأوقات، فإنها لا تطرح أي مشكل بالنسبة للملاحظين. أما إذا لم يكن هناك وقف موضوعي في موضع يتنبأ به فيه سبب لساني قوي، فإن الملاحظين يمكنهم، في الواقع، أن يهتدوا إلى الإقرار بوقف إدراكي. وعلى عرر ذلك، إذا ورد وقف موضوعي في مركب لا يتنبأ به فيه سبب لساني، فإن الملاحظين قد يمشلون في ملاحظته حتى ولو كانت مدته عظيمه وهذا.

Cowan, J. M. and Bluch, B. (1946) P 96 (236),

(237) نفسه ص 98

(238) نفسه ص 97

(239) نفسه ص 90

بطبيعة الحال. تفسير حد واضح، وهو تفسير يعمل عوامل العارض الهامة  
تعلو الموسيقى والتوتر للمضاي المظروحة: إلا أنه يبدو مسيراً صحيحاً  
فيما يخصه<sup>(240)</sup>

أما غوليش فتقول: لقد مفهّمنا العناصر القطعية الواردة هي حدود  
الحسن وعلامات التذكر باعتبارها علامات المتكلم للسامع إن ما تدركه أذن  
لسامع يعد، إذن، حاسماً بالنسبة لملاحظاتنا. فيما لا يعد كذلك ما تسجده  
آلة وقد يكون من غير الملائم أن يرغب المرء في تصحيح الإدراك السمعي  
لذتي بواسطة تسجيل آلائي موضوعي<sup>(241)</sup>. ومن الملاحظ أن غوليش تفترض  
أن أذن الذات المستمعة إلى الخطاب الشفوي وأذن المُخْتَبِر التي تتوقع أوقوف  
تدرك نفس الشيء. وعلى عرار ذلك، يمكن للمرء أن يستصر أن أذن لمتكلم  
وأذن السامع تدركان نفس الشيء. وهذا يعني أن الافتراضين معا يستلزمان  
تناظر عنصر بعنصر بين إدراك الوقف والإقرار به<sup>(242)</sup>.

أما أوكايل فيميز بين طائعتين منميرتين من المتغيرات التي تُطرأ عليها  
بوصفها تؤثر على الإقرار بالوقف. وتتضمن طائفة منهما المتغيرات لفيزيائية  
( مثل المدة المقطعية والطاقة الفيزيائية والوعية المحسوتية بالإصافة من  
امدة الواقعية نفسها). وتتضمن الطائفة الأخرى المتميرات أباتعة عن  
المعرفة اللسانية (مثل التركيب والدلالة)<sup>(243)</sup>.

ويذهب درامل في تحديده للوقف السمعي إلى أنه "عبارة عن شيء  
يحظى عبة ما للإدراك.. "ف هناك" أو يجب أن يكون هناك - اتفاق عام على

(240) نفسه ص 92 وما يليها

(241) Gülich, E. (1970) P 277

بقلاص O'Connell, D. C. (1988) P 219

(242) O'Connell, D.C. (1988) P 215 - 216

(243) نفسه ص 221

كون ائنة السمعيه هي بمثابة متغير تذاوني متفرع على الأقل عن (1) سياق صوبي فوبولوجي (2) وسياق مركبيسي (3) وسياق دلالي (4) ومدة موصوعية للوقف<sup>(34)</sup>.

تكشف هذه الصوص التي أوردناها عن جملة من القصايا الشائكة لمرتبطة بتحديد الوقف وتحديد المعايير المعتمدة في الكشف عنه وصلاته بالسياقات المتنوعة. وهكذا، فإن الوقف يبدو ذا طبيعة إدراكية لا غير، وإن، فهو لا يستلزم وجودا ماديا موضوعيا (فيريائيا). ومن ثمة، يمكن القول بأن لوقف لا يشترط بالضرورة انقطاع الطاقة اللغوية، كما أن ورود هذا الانقطاع لا يستوجب الوقف. والمعيان المؤكد لهذه الطبيعة الإدراكية للوقف يعود إلى إقرار أغلبية الملاحظين به - إلا أن الإقرار بطبيعة الوقف الإدراكية لا يمكنه، مع ذلك، أن يلقي من الحسابان وجود وقف غير مدرك، ومؤدى ذلك أن هناك عوامل توهم بوجود وقف. وهذه العوامل فيما يرى كووان وبلوخ، قد تكون عوامل لسانية. وهذا يعني، فيما يعنيه، أن هناك وقفا مدركة ووقفا مقرر بها تفتقد أي تناظر بينها. وهكذا، فإنه قد يوجد سبب لساني قوي يتبأ بوجود وقف ما في موضع ما، إلا أنه لا يوجد أي وقف موصوعي. كما أنه قد يوجد وقف موصوعي في مركب يخلو من أي سبب لساني يتبأ بمثل هذا لوقف. وعليه، فإن الملاحظين، في الحالة الأولى، يدركون أن هناك وقفا - وهو وقف إدراكي - وإن لم يكن وجوده وجودا موضوعيا، بينما يفشلون، في الحالة الثانية، في ملاحظة الوقف حتى وإن كان وجوده وجودا موضوعيا. ومن ثمة أمكننا القول بأن للوقف الإدراكي صلة بالعوامل اللسانية.

ورداً على كاسر كوليش تقرر بالأصل للإدراك السمعي الداني بالتسجيل الآلاسي الموصوعي، ويؤكد أن أدن المستمع وأدن المختبر تدركان نفس الشيء.

هنا ترى أن هناك تناظراً بين إدراك الوقف والإقرار بالوقف. إلا أن الإقرار به حسب أوكايل يخضع لتأثير مجموعتين من العوامل والمتغيرات عوامل ومميزات فيزيائية، وعوامل ومتغيرات لصيفة بالمعرفة اللسانية ويحصر أوكايل إلى أن الاستنتاجات الواجب القيام بها من الدراسات الحديثة يجب أن تكون على نحو واضح كما يلي: (1) إن الأدبيات الأرشيفية التي كانت تعتمد على الإقرار الإدراكي الحاصل بوقوع الوقف و/أو مدته لا يجب قبولها دون نقاش. (2) إن الخاصيات الميزيائية واللسانية للمتن تؤثر على الإقرار بالوقف بطرق معقدة. (3) إن القدر الأكبر من الأبحاث يُحتاج إليه لعزل الآثار المركبة لهذه المتغيرات المتنوعة المستقلة<sup>(245)</sup>. ومن الجدير بالذكر، هنا، أن إقرارات المستمعين بإدراك الوقف في الخطاب المطوق قد تم استعمالها وتفضيلها على القياس الفيزيائي لوقوع الوقف ولمدته وذلك بدعوى أن الآلات لم تتيسر بعد لتحديد الوقوف وقياسها. وعلى الرغم من تيسرها، فقد استمر استعمال الإقرارات الإدراكية بصرف النظر عن صحة منتظمة للعلاقة بين الإقرارات وقياس الموضوعي. وفي هذا السياق يمكن فهم قولة غوليش المشار إليها أعلاه والتي تنص على أن الرغبة في تصحيح الإدراك السمعي الذاتي بواسطة تسجيل آلي موضوعي قد تكون غير ملائمة. وقد لحصت رويسترا لعلاقات بين إقرارات والملاحق المقيمة للوقوفات ولسياقها اللفظي، مطلقاً في ذلك من بحث كووان وبلوخ المشار إليه أعلاه وبحث مارتيمس (1970). فقالت "لقد تم دائماً اكتشاف الوقوف الطويلة ولم نحتاج، لتفسير ذلك، إلى متغيرات أخرى. بينما يعتمد اكتشاف الوقوف القصيرة على مؤشرات لسانيه"<sup>(246)</sup>. كما أشارت بوشير، في نفس الإطار، إلى أنه بينما لا تُسمع الانقطاعات بين المجموعات السمية إلا من قبل 75 ٪ من المسمعين إذا كان طولها يبلغ على وجه التقريب

O'Connell, D. (1988) P. 235 (245)

Rochester, S. R. (1975-1976) P. 3 (246)



220. حرءاً من الألف في الثانية، فإن الانقطاعات داخل المجموعات العمبه  
تسمع من قبل نفس النسبه حينما يبلغ طولها 80 حرءاً من الألف في الثانية<sup>(247)</sup>  
ما أد مس (1979) فقد عثر على موحات خاطئة وذلك حينما قد يُفسر فمط  
تنوع لمدّة المقطعية والطاقة الميزيائية أو تنوع نوعية المصوب الإقرار  
الإدراكي للوقوف<sup>(248)</sup>. وإذا صح ذلك، فإنه يصح القول بأن الاقرارات بالوقف  
تحسب عن معطيات الوقف المقيسة موضوعيا باعتبارها تعود إلى عدد من  
لمتغيرات المستقلة. وهذا ما قد يدفع المرء إلى أن يستنتج أننا نتوفر الآن  
على حجة موثوق بها إلى حد بعيد مفادها أن عددا مهما من الموجبات الخاطئة  
ولسالبات الخاطئة ونفس تقدير المدّة والمغالاة في تقديرها يُعدي مثل هذه  
لإقرارات. إن اللمة الطبيعية المعنية. والبراعة الأهلية وغير الأهلية (أو  
الافتقد التام من ذلك المصدر) للمقر، وهئة مدّة الوقف الفعلية، والتركيب،  
ولتطويل المقطعي، والارتفاع، والتنظيم، والبرامترات الزمنية مثل، الإسرع  
لنطقي والمدّة الأساسية للوقوف العملية في المتن، كل ذلك يتعاون ليؤثر على  
هذه الإقرارات. إن استعمال الإقرارات الإدراكية بالنسبة لتحديد ورود الوقف  
وتقدير مدته، مقابل إقصاء القياس الآلاتي، يمد غير مبرر. ذلك أن المدرسة  
قد أفضت إلى معطيات مثيرة للجدال وإلى تأويل مصلل للمعطيات على مدى  
عقود عديدة. وتسلمنا مثل هذه الانتقادات إلى أن الإقرار الإدراكي العالص  
بوقوع الوقف أمر قابل للنقاش وللجدال ولا تسنده أية مسوغات، إذ لابد من  
الأحد بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإقرار بالوقف، وهي  
عوامل تعود، في بهانة الأمر، إلى الخاصيات اللسانية والقيريائية للنصر  
المطوق. وبهذا الصدد، فإن تعريف درامل للوقف السمعى ذي الصلة بالعنة

Buscher A (1981) P 205 (247)

Adams C (1979) (248)

نقلا عن O'Connell, D. C (1988) P 221

السمعية يشير إلى اغترار إدراك الوقف أمراً شديداً العقيد، ذلك أن الوقوف لا تدرك إلا بقدر ما تكون سياقة. ومن ثمة وجب الإلمام بهذه السياقات لمحتمة.

وباحتصار، يمكننا القول حول المعالجة الصوتية للوقف بأن له محددات متباينة، لكنها تتضافر جميعها من أجل تيسير الوظائف الوقيمية المتعددة اللسانية وغير اللسانية. وقد بدا لنا أيضاً، من خلال ما سلف، أن لوقف علاقات متنوعة وربما علاقات اقتران مع عدد من الظواهر التطريزية، وقد كان عامل الزمن العامل الجامع بين هذه الظواهر ومن جهة ثانية، كان للإشارات المبثوثة، هنا وهناك، عن الإيقاع الدور الموحه وربما المحدد بمعالجة الوقف، فقد تبين أن الوقف جزء من بنية إيقاعية مستقلة عن التركيب بنفس القدر الذي تبين فيه أنه جزء من بنية إيقاعية خاضعة للتركيب.

وعلى العموم، فإن علم الأصوات قد ألح على أمور أساسية نذكر منها:

- العناية بمقوم الزمن في اللغة؛

- إحاطة الرمز بظواهر تطريزية مختلفة، ومن ثمة الكشف عن صلاتها

العميقة الخفية؛

- إثارة الانتباه إلى الإيقاع في اللغة وإلى مجموعة من بنياته الصرعية،

ومنها بنية الوقف.

### 1-3. الفونولوجيا والوقف

#### 1-3-1. المقاصد والوقف

يمكننا، بادئ ذي بدء، أن نقول بأن التمثيلات الصوتية باستطاعتها أن

توفر لنا مجموعة من الوسائل القادرة على أن تخبرنا بمتى ينتهي عنصر ومتى

يتبدى عنصر آخر لاحق. وهذا يعنى أننا نجد هي السلسلة الصوتية علامات سير إلى نهاية العمل. ونهاية المجموعات. ونهاية الكلمات الصوتية. وبعدة أوضح فإن أنواع العلامات هاته تكشف لنا عن حدود الوحدات المركبة اسي سميت بالمفاصل junctures. وهكذا. يتأى لنا القول بأن هناك طواهر صوتية توحد هي العديد من اللغات. تميز الحدود بين الكلمات. والصريعات morphemes. ويمكن توظيفها باعتبارها تشير إلى هذه الحدود. وقد سبق تروبتزكوي أن تحدث عن أن هناك حاصيات صوتية أخرى تؤدي وظيفة حدية هي تعيينها للحد بين وحدتين (مجموعات من الكلمات الشديدة الارتباط، والكلمات، والصريعات)<sup>(249)</sup>. كما تحدث، في مكان آخر، عن أن هذه الوسائل الفونولوجية الخاصة التي تشير إلى وجود أو عدم وجود حد صريمي. أو حد كلمة، أو حد جملة في موضع محدد من التيار الصوتي المستمر تعد وسائل مساعدة. وبذلك تمكن مقارنتها بعلامات المروز<sup>(250)</sup>. كما يشير تروبتزكوي إلى أن هذه الوسائل اللسانية الحدية لا تظهر عادة في كل المواضع المعنية. وإنما تظهر هنا وهناك، وإلى أن توريها يبدو، في أغلب اللغات. طارثا تماما<sup>(251)</sup>. ومن المعلوم أن تروبتزكوي يطلق على هذه الوسائل تسمية "الدلائل الحدية" التي يبين أنواعها ويفصل فيها القول<sup>(252)</sup>. كما يتعرض لاختلاف اللغات الكبير في استعمالها<sup>(253)</sup>. وقد أطلقت تسمية المفاصل على هذه العلامات الحدية خاصة هي المدرسة الوصفية الأمريكية (1940-1950).

فكيف تم تحديد المفصل؟ وما هو وضعه الفونيمى؟ وما طبيعة واقعه  
انفيزيائى؟ وما صلته بالوقف وصلة الوقف به؟

Troubetzkoy A. (1949) P 3, 247

(250) نفسه ص 291

(251) نفسه نفس الصفحة

(252) نفسه ص 292 - 310

(253) نفسه ص 311 - 314

## 1.1.3.1. تحديد المفصل

يبدأ مجموعة من الدارسين تحديداً للمفصل باعتباره فونيماً قطعياً هكذا يرى ستوكويل ويووين وسيلفا - فوانزاليدا أن المفصل - بمعنى ما، ليس أكثر من وسيلة ملائمة للكتابة الصوتية، إلا أنه يوحد. مثله مثل المونيمات القطعية، طائفة من المعطيات المختلفة صوتياً والمتمثلة وطيمياً<sup>(254)</sup>. كما أن المفصل زائد يشغل بوصفه قطعة أكثر مما يشغل بوصفه فوق قطعة supra - segment بحيث إنه يجتمع مع القطع الصامتية والمصوتية ودر، فهو يجتمع مع المفاصل الختامية<sup>(255)</sup>. كما يطلق هوكيت على الفونيم الذي يمثل له بالعلامة /+ / تسمية المفصل<sup>(256)</sup>. فيما يرى، في مكان آخر أن المونيمات لمفصلية حزم bundles مكونة من كل الملامح الصوتية، مهما كانت طبيعتها، مقترنة بالحدود أو الأطراف التي يجب تحليلها<sup>(257)</sup>. ومن جهة أخرى، برهن مولتون على وجود الفونيم المصلي القطعي +| لتفسير النفسية ولوقفة لحنجرية في بداية الكلمات في اللغة الجرمانية المعيارية الحديثة<sup>(258)</sup>. ويعلق بايك على هذه المقاربات التي تعالج المفاصل بوصفها فونيمات قدثلاً عنها بأنها مقاربات تبدو وكأنها تسجل فضاءات في مثل هذه المواضع وتسميها بالمفاصل [ ] في كتابتنا الصوتية تفصل الكلمات عن بعضها البعض بواسطة بياضات، إلا أن هذه البياضات تملأ من أية قيمة صوتية<sup>(259)</sup>. أما أرونوف فيستهي من هذه الدراسات إلى الإقرار بأن للحد أثراً فونيمياً، وإذا كن له هذا الأثر فإنه يجب أن يمثل له بوصفه عنصراً على المستوى الفونيمي أي بوصفه

Stockwell, R. P. Bowen J. D. Fuenzalida, S. (1956) P 407 (254).

(255) نفسه ص 410.

Hockett C. F. (1958) P 55 (256).

Hockett, C. F. (1955) P 167 - 177 (257).

Moulton, W. G. (1947) P 212 - 213 (258).

Fike, K. L. (1947) P 160 (259).

فونيميا مفصليا . ويسجل أيضا أن لا وجود لمشكل في وصف اثار المفصل على المستوى الصوتي، لكي تكون الاختلافات الصوتية بين طرفي زوج أدنى محدد مفصليا قابلة دائما لكتب كتابة صوتية. إن المشكل يطرح على المستوى الفونيمي. فمن الحاصيات الجوهرية للمستوى الفونيمي للوصفيين الأمريكيين خاصية استقلاله عن التركيب والدلالة والصرف<sup>(260)</sup>.

يتبين، إذن، أن المفاصل قطع أو وحدات تتخلل السلسلة القطعية وتقع بين القطع وتلحق بأبعاد صوتية ذات طبيعة قطعية، ومن مثل هذه الأبعاد النفسية والجهر والانسائية. كما يتضح أن المفاصل فونيمات تتكون من كل الملامح الصوتية المقترنة بالحدود أو بالأطراف. وبما أن المفاصل فونيمات، فإن لها تحقيقات مختلفة، وهذا أمر سنعود إليه أسفله.

وبجانب هذا الرأي نجد رأيا آخر يعتبر المفصل فونيميا فوق - قطعيا. وقد أدى إلى مثل هذا التصور التشكيك في التصور الأول. فالقطع هي ذلك الجزء من صوت اللغة الذي تكون علاقته بالمعنى أكثر اعتبارية، لكن المفاصل ليست ذات معنى بالطريقة ذاتها التي يكون فيها للقطع معنى؛ فهي لا تشكل دلائل، وليست لها أية قيمة صوتية. إن لها فقط آثارا صوتية. وهذا هو ما أهضى بأرونوف إلى القول بأن المفاصل، وهي غير مقيدة بمادة الصوت أو المعنى أو البنية، تصبح كيانات شكلية خالصة<sup>(261)</sup>. وقد سبق لويلز أن أقر بأن اللسانيين يحدون أنفسهم ميالين إلى وضع "المفصل" بوصفه فقط وسائل ترميزية من أجل اختزال عدد الفونيمات<sup>(262)</sup>. أما جوس فقد قال "وَحَرًا، يجب على المرء أن يُسند إلى المفصل وصفا فونيميا ففما عد ذلك فهو لا شيء، ويمكن أن يكون، على سبيل الافتراض، قطعيا، لكن لا مكان له

Aronoff, M. (1980) P. 30 (260)

(26) نفسه ص 33

Wells, R. S. (1947) P. 201 (262)

هناك. وبذلك نجد أنفسنا مجبرين على قبول حد هوكيب القائل بأن المفصل فوق - قطعي<sup>(263)</sup>. وهكذا، يرى هوكيب أن الفونيم فوق - قطعي يكون مفصليا إذا كان لكل صوت طرف بمطة انطلاق محددة (أو نقطة نهاية محددة)، وإذا كان (1) كل قول يسدئ (أو ينتهي) بطرف الفونيم، أو (2) إذا كان الفونيم و حد من المجموعة التعارضية بحيث يتدئ كل قول (أو ينهي) بصوت يكون طرفه لفونيم من فونيمات هذه المجموعة<sup>(264)</sup>. أما ويلز فيرى أن الفونيمات للغة الإنجليزية وصريمتها الخاصة بالمفصل والبر والعلو الموسيقي تسمى تطريزية أو ترنمية أو فوق - قطعية<sup>(265)</sup>، كما يرى أن المفصل يحسب بوصفه فوق - قطعيًا بدل أن يكون قطعياً. على الرغم من أنه لا يتزامن مع أي شيء، وبالنظر إلى السبب النحوي فيما يتصل بتوريعة وبمعناه، فإنه يشبه أنشبرت واملو الموسيقي أكثر مما يشبه المصوتات والصوامت<sup>(266)</sup>. وبذلك يمكن القول بأن الفونيمات المفصلية تنزع، على العموم، إلى أن تقترن بحدي الكلمة ولصريفة في الفونيمات الأمريكية، تماماً مثلما تقتصر، على العموم، لفونيمات فوق - قطعية على مجال المقطع<sup>(267)</sup>. وهكذا، وبما أن المفصل لا يتمتع بوضع فونيمي فلا يبقى له إلا أن يكون شبيهاً بالظواهر فوق - قطعية لأنه لا يقترن بفونيم وإنما يقترن بحدود الكلمة والصريفة. ومن ثمة صدر المفصل، إذن، ظاهرة فوق - قطعية أو تطريزية أو ترنمية.

#### 2.1.3.1. خاصيات المفصل

يذهب البعض إلى أن للمفصل واقعا فيزيائيا وخاصيات صوتية. وهكذا يرى مولتون أن للفونيم القطعي + المتغيرين الصوتيين التاليين. فهو يبدو في

Jong, M. (ed) (1957) P 216 (263)

Hockett, C. F. (1942) P 103 (264)

Wells, R. S. (1947) P 201 (265)

(266) نفسه نفس الصفحة

Robins, R. H. (1957) P 275 (267)

بداية قول أو نهايته بوصفه وقفا له مدة غير محددة [...]، ويبدو داخل قول ما إما بوصفه وقفا له مدة قصيرة، وإما بوصفه صمرا في حالة تنوع حر مع هذا الوقف...<sup>(268)</sup>. كما يرى ويلز أن الوقف في بداية قول ما وفي نهايته يمكن النظر إليه بوصفه متغيرا صوتيا للمفصل<sup>(269)</sup>. أما هاريس فيذكر أننا نجد، في ألعاب، أن المواضع التي تُدرج فيها المفاصل مثل # داخل أقوال هي أيضا مواضع توضع فيها أحيانا الوقوف الحاضرة بصفة متقطعة في النطق بالقول، ويضيف هاريس قائلا بأننا نوسّع، بعد ذلك، بحيث لا تصير فقط علامة نهاية قول ما، بل أيضا فونيمًا "صمرا" [...] <sup>(270)</sup>. فيما يعتقد هوكيت بأن الفونيم #+ محدد تحديدا خالصا اعتمادا على النطق<sup>(271)</sup>، وبأن لفصل الصغير عبارة عن وقف خفيف، وأن المفصل الكبير عبارة عن وقف متفاوت الطول<sup>(272)</sup>. ومن جهة أخرى، يرى ستوكويل وآخرون أن المفصل الزائد ليس له أي واقع فيزيائي سوى الواقع التوزيعي، إنه ليس ملمعا فيزيائيا لدرجة السرعة مثلما يبدو ذلك في اللغة الإنجليزية<sup>(273)</sup>. ثم يذهب ستوكويل وزملاؤه إلى معالجة هذه الخاصيات معالجة آتية. وفي هذا الصدد يقولون: "إن المفصل الختامي والمفصل الزائد، في اللغة الإنجليزية هما المنصران الأولان في دائرة التنظيم بعد الفونيمات القطعية، ذلك لأن متغيراتهما الصوتية يُعبّر عنها اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة [...] إن كون المفاصل الختامية، في اللغة الإنجليزية، على هذه الصورة، فإن ظاهرة درجة السرعة تكون مسموعة بوصفها، بحيث يكون #+ الإبطاء الأعظم، بالتقريب معدل طولي فونيم

Moulton, W. G. (1947) P 212 - 213 - 268

Wells, R. S. (1947) P 202 (269),

Harris, Z. S. (1951) P 81 - 270

Hockett, C. F. (1958) P 55 (271)

Hockett, C. F. (1947) P 218 - 272

Stockwell, R. P. and al. (1956) P 407 (273)

[ ] ، ويكون II/ حوالي طول نصف فونيم أقل إبطاء (مفترنا بتصاعد في العلو الموسيقي)، ويكون I/ البطيء حوالي معدل طول فونيم. وبمثل المفصل لرائد أيضا إبطاء، لكن مع اختلاف حاسم. فالإبطاء قبل المفصل، الحاسمي يكون على الأقل ذا معدل طول فونيم ويرد على امتداد القطع الذي تتلو السر انضوي الأخير (سواء كان أوليا أو ثانويا) ويكون إبطاء المفصل الرائد، في العذب، أقل من جزء من مائة من الثانوي. إنه لن يُسمع كما هو، بل يُسمع بالأحرى وفق آثاره على القطع السابقة بصفة مباشرة<sup>(274)</sup>. ويقولون في موضع آخر بأن #1 يعني إعاقة درجة السرعة مع انحدار العلو الموسيقي المستوي مرفقين بانقطاع تدريجي للتصويت إذا كان متلوا ب [ . ] وتعني [ . ] وقما ذا طول غير محدد، وأن I/ II/ يعني إعاقة درجة السرعة مع تصاعد حاد في العلو الموسيقي المستوي، مرفقين بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا ب [...]، وأن I/ II/ يعني إعاقة درجة السرعة دون أي تغيير في العلو الموسيقي المستوي مرفقا بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا ب [ . ]<sup>(275)</sup>.

يبدو واضحا أن هؤلاء الدارسين يسندون إلى المفصل بعض الخاصيات الصوتية مثل الوقف أو الفونيم الصفر. ويتم التفسير عن هذين المتغيرين (أو هذه امتغيرات إذا اعتبرنا الوقف وقوفا بالنظر إلى مدته) اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة التي قد تكون مرفقة بخاصيات صوتية أخرى مثل بحدار العلو الموسيقي أو تصاعده أو استقراره، والانبساط التدريجي أو غير المتوقع للتصويت. إلا أن مثل هذا التصور يثير بعض التدقيقات، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار وحدات التصميم النطقي والظواهر الصوتية المتنوعة التي مثلها مثل التنظيم الزمني والتجميع الإيقاعي والتوافق النطقي والتي تعد جميعها، بطبيعة الحال، نتائج عمليات فونولوجية. وفي هذا السياق 'شدر

(274) نفسه نفس الصفحة

(275) نفسه ص 411-412



دوقس وسنيمنز إلى أن القواعد الفونولوجية تحيل (بصفة غير مباشرة أحيانا) على بدايات هذه الوحدات ونهاياتها، وأن وحدات مثل الكلمة لمونولوجية والمركب الفونولوجي تتوقف، بصفة أكثر مباشرة، على الإحبار المعمي والتركبي<sup>(276)</sup>. كما ذكرنا، من جهة أخرى، بأن المقاطع في الموقع احتمائي للكلمة تكشف عما يبدو أنه إضافة مددية، وذلك حتى حينما لا تكون مترامية في حد مركبي تركبي مرتب أعلى. فمثل هذه الإضافة المددية قد تبدو علامة حدية<sup>(277)</sup> ومن جهة أخرى، أكد الكاتبان أن الحدود المحددة فونولوجيا يجسدها تجسيدا خطيا وقف في النهاية المنخفضة لطيف لصوتي الأسلوب، أي بالبطيء، والشديد البطء، وبذلك تكون الامتدادات معللة تعليلًا تدلّيا، إلى الحد الذي نجد فيه في الإملاء المتمهل، على نحو مألوف، لا فقط وقوها طويلة في حدود مركبية ووقوها في كل حدود الكلمات، بل نجد وقوها جد قصيرة في حدود مقطعية. ويميز هذا الاعتبار تمييزا واضحا لحدود المحددة فونولوجيا عن أشباه القطع المجردة<sup>(278)</sup>. وينتهي إلى القول بأن الأسلوب الشديد البطء إذا كان هو التمثيل اعتمادا على الإنتاج الفونولوجي الذي ينظم أولاً، ثم يمكن، بمعنى ما، أن يُنظر إلى الحدود المونولوجية لا فقط بوصفها علامات محردة لمجالات فونولوجية، بل يمكن أن ينظر إليها أيضا باعتبار أن لها تجسيدات صوتية محددة خطيا، ومن المثير أيضا أن انطواهر الصوتية المتدرجة التي تميز أحيانا الهرميات الحدية، هي اشتقاق الأسرع، إلخ، انطلاقا من التمثيل الأساسي (الشديد البطء)، تقبل تأويلا حدسيا بوصفه انعكاسا لهرمية وقف الشديد البطء<sup>(279)</sup>.

Devinc, A. M. Stephens, L. D. (1980) P 68 (276,

(277) نفسه ص 69

(278) نفسه ص 74

(279) نفسه نفس الصفحة

لعله يبدو من الواضح أن التقطيع الزمني للوحدات الصوتية قد يولد حاصيات صوتية قد تسند إلى المفصل، فهناك التطويل الذي يشكل أحيانا مادة للعلامة الحدية مثلما يحدث ذلك بالنسبة لبعض المقاطع الحسامية وهناك الوقوف الأسلوبية التي تتحكم فيها درجات السرعة. وبالنظر إلى مثل هذه التوصيفات يمكننا القول بأن للمفصل حاصيات صوتية متنوعة هي الوقف والصمر والتطويل وبأن المفصل يتخذ هذه الحاصيات باعتبارها تحقيقات ومتغيرات صوتية.

### 3.1.3.1. المفصل والوضع اللساني للوقف

من الواضح، إذن، أن نظرة البنيويين الوصفيين للمفصل وصلته بالوقف نظرة تجعل من الوقف تحققاً صوتياً للفونيم المفصلي. وبذلك يكون الوقف متغيراً صوتياً للمفصل. إنه "صمت في بداية قول ما ونهايته منظوراً إليه باعتباره متغيراً صوتياً للمفصل"<sup>(280)</sup>. وحيثما يكون المتغير الصوتي للمفصل عبارة عن وقف، فإنه يمكننا وصفه، حسب مولتون، من زاويتين: زاوية صوتية وزاوية فيزيائية. فهو، على المستوى الصوتي عبارة عن "توقف لنشاط الأعصاء الطبقية"؛ وعلى المستوى الفيزيائي عبارة عن "صمت"<sup>(281)</sup>. إلا أن ستوكويل وآخرين قد نظروا إلى الوقف، على المستوى الصوتي، باعتباره أثراً لإعاقة درجة السرعة في الكلام، فتحدثوا بذلك عن توقفين للتصويت: توقف تدريجي وتوقف مباحث كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وإذا كان الوقف ليس سوى متغير صوتي للمفصل، فإنه قد يكون، حسب هاريس، تنوعاً حراً مؤقتاً للمفصل المونيمي<sup>(282)</sup>.

Wells, R. S (1947) P 202 (280,

Moulton, W. G. (1947) P 212 (281,

Stockwell, R. P and al. (1956) P 175 (282

وهما متصل بمحددات الوقف، نجد أنها تعود إلى عوامل متعددة تنوع  
 من السبب اللسانية والإنحار. وهكذا، فقد ذكر مولتون أن المواضع التي تقع  
 فيها لموضع المصلي تتطابق دائما مع الحدود التركيبية والصرفية وأن  
 لمفصل يرد أحيانا (باعتباره وقفا قصيرا) بين الجمل، كما أشار من جهة  
 أخرى، إلى أن توزيع المتغيرات الصوتية للفونيم المصلي نحددها هي نفس  
 لأن، درجة سرعة القول والمعايير التركيبية والصرفية. وبذلك يرد الوقف  
 لقصير. هي الكلام السريع العادي، على نحو مألوف، في الحدود التركيبية، أما  
 هي الكلام الشديد البطء فإنه يمكن للوقف القصير أن يرد، أيضا، بين كلمات  
 التي لا يفصل بينها حد تركيب (عادة بين مكونات الكلمات المكونة فقط)<sup>283</sup>.  
 وبالإضافة إلى هؤلاء، ذكر هاريس أن الوقوف الحاصرة بصفة فاصلة تقع، في  
 العديد من الحالات، في المواضع التي تشتمل على مواصل فونيمية، وأنا نجد  
 في هذه المواضع في القول قطعا تقع فقط في حد القول أو في مواضع الوقف  
 لحاضر بصفة فاصلة<sup>284</sup>، وأن المواصل تستعمل أيضا بوصفها علامات لحد  
 لكلام (أي الوقف الحاضر بصفة فاصلة)<sup>285</sup>. ومن كل ذلك ننتهي إلى القول  
 بأن الوقف محددات تركيبية وصرفية ومحدد درجة سرعة القول، ومن شأن  
 هذا الأسلوب، كما رأينا ذلك أعلاه مع دوهاين وستيفر. أن يوهلنا ووقفا جد  
 قصيرة هي الحدود المقطعية. وهكذا، نصوغ مجددا هذا المحدد الأخير  
 باعتباره محددًا أسلوبيا، وبذلك نستطيع أن نعتبر الوقف المرتبط بالمفصل  
 وقم، تركيبيا وصرفيا، ووفقا أسلوبيا، بمعنى أن الوقف تحسيدا للحدود  
 لتركيبية والصرفية، وتحقيق للكفاءة الأسلوبية، وذلك انسجاما مع تصور  
 البيويين هؤلاء الذين يعتبرون الوقف متغيرا صوتيا للفونيم المصلي.

Moulton, R. S. (1947) P 214 (283)

Harris, Z. S. (1951) P 175 (284)

(285) نفسه ص. 80

إلا أن هذا الوقف الذي ناوله هؤلاء الدارسون ليس، فيما يرى بآيك وصف وقف مسجرا بالمعل، فقد استنسخ أن الرمز الفونيمي /+/ يعكس وصفا محتملا للوقف. عوض أن يكون معطيات صوتية واقعية، وأن مثل هذا الرمز لمحتملات يجب أن يعكس بدوره البنية الصرفية، وذلك لأن السمة الصرحة أو بحوية هي البنية التي تراقب مثل هذه الاختيارات<sup>(286)</sup>. وأن كتابة فونيم لوقف تكون في الوقت الذي يرد فيه بالمعل خاصة في الكلام البطيء ولا تكون حينما يكون فونيم الوقف محتملا غير محقق، وأن كل البياضات يمكن أن تكون مواضع لوقف المحتمل<sup>(287)</sup>. لعله من البين أن الوقف المتصل بالمفصل ليس وقف واقعيًا إلا في حالة الكلام البطيء، وإنما هو وقف محتمل خال، بطبيعة الحال، من أي معطى صوتي واقعي. وهذا هو ما حدا بأرونوف إلى القول بأن مكان حدوث الوقف ليس قيمة صوتية. وإنما هو بالأحرى ماسماه بآيك بالمحتمل<sup>(288)</sup>.

### 1 - 3 - 2. الحدود في النظرية التوليدية الكلاسيكية والوقف

نعرض، في هذا القسم، لنظرية الحدود عند التوليديين الكلاسيكيين وصلة لوقف بهذه النظرية. وبذلك نتيج لأنفسنا إمكانية تقويم دراسة الوقف في الفونولوجيا التوليدية المعيار.

#### 1. 2. 3. 1. مفهوم الحدود وأنواعها

يرى تشومسكي وهالي أن المتوالية الختامية التي ينتجها التركيب تتألف من وحدات من نوعين: القطع والحدود (أو المفاصل)<sup>(289)</sup>، ولذا فهي نعبر، في

Pike, K. L. (1947) P 17, 286,

(287) نفسه ص 172

Aronoff M (1980) P 3: 288

Chomsky, N and Halle M (1968) P 364, 389

تحليلهما. وحدات في متواليه متساوية بهذا المعنى مع القطع. وكل حد boundary يعد عبارة عن مركب من الملامح، مثله في ذلك مثل القطع<sup>(290)</sup>. وللتمييز بين هذين الصنفين من الوحدات، "سنستعمل ملح" قطعة" جاعلين الحدود [- قطعة] والقطع [+ قطعة]<sup>(291)</sup>. وبذلك، فملح "قطعة" يميز القطع عن الحدود. ويبدو لنا أن الطريقة الملائمة للكشف عن بنية نسق من الحدود تتم بتحليل صريح للملامح. وهكذا، فإن كل حد سيكون مجموعة من لملامح، أحدها هو ملح [- قطعة]<sup>(292)</sup>. ومن البديهي أن يعين الأنواع لمختلفة من الحدود استعمال مجموعة خاصة من الملامح. يقول تشومسكي وهالي في ذلك: "وعلى غرار القطع، يعين الأنواع المختلفة من الحدود استعمال طائفة خاصة من الملامح متميزة عن الملامح القطعية. إن الملامح الحدية، مثلها مثل الملامح القطعية، توجد في النظرية الكلية للغة؛ إلا أن الملامح الحدية، على خلاف الملامح القطعية، ليست لها تضافات صوتية كلية، ما عدا ربما بالنسبة لكون حدود الكلمات يمكن أن تنجز، اختياريًا، بوصفها وقوفًا"<sup>(293)</sup> وقد وقف المؤلفان على ثلاثة أنواع من الحدود هي:

(1) حد الصريفة: + : وهو حد "يشير إلى الموضع الذي تبتدئ منه صريفة وتنتهي فيه"<sup>(294)</sup>.

(2) حد الكلمة: # : ويمتضان أن هذا الحد يظهر في البنية السطحية لفونولوجية أولاً، إلا أنه لا يظهر فيها على وجه الحصر، بوصفه نتيجة لمواضعة العامة الفائلة بأن "الحد # يدمج، بصفة آلية، في بداية كل متواليه

(290) نفسه ص. 371.

(291) نفسه ص. 364.

(292) نفسه ص. 66.

(293) نفسه ص. 364.

(294) نفسه نفس الصفحة.

شرف عليها مقولة رئيسية ونهايتها، أي مقولة من المقولات المعجمية الاسم "والمعل" و"الصفة"، أو مقولة مثل "الجملة" و"المركب الاسمي" و"المركب الفعلي" التي تشرف على مقولة معجمية<sup>(295)</sup>.

(3) الحد = . وهو حد يكون العرض منه الجبلولة دور تطبيق بعض القواعد<sup>(296)</sup>.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحدود حداً رابعاً هو حد المركب الصوتي أو لوقف الأساسي كما يرى سامرستين<sup>(297)</sup>. يقول تشومسكي وهالي في هذا الصدد: "إنه لمن الواضح أن قواعد المكون الفونولوجي لا تطبق على المتواليات التي تتجاوز مستوى ما من التعقيد أو طولاً معيناً، وأن بعض قواعد التعديل readjustment rules، إذن، يجب أن تطبق على البنية السطحية المولدة تركيبياً وذلك بتعيين المتواليات التي تقتصر عليها القواعد، أي المتواليات التي سميناها بـ "المركبات الفونولوجية" إذ يمكننا، على سبيل المثال، أن نحول أن ندمج في النحو بعض قواعد التعديل التي تسند ملمح [+حد المركب الفونولوجي] إلى الحدود # المقترنة ببعض المكونات وبعد ذلك بفرض القيد القاضي بأن السلك التحويلي لا يمكنه أن يطبق على متوالية تحتوي على هذا الملمح... إن القواعد التي تدمج هذا الملمح يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، إلا أنها ستشتمل أيضاً على بعض الترامترات المتصلة بالإنجاز، مثل سرعة التلمظ<sup>(298)</sup>. ومن شأن هذا الحد أن يحدد الوحدات التي تشكل لمجال الأقصى للعمليات الفونولوجية؛ ويمكن لهذه الوحدات على العموم، أن تتساوى مع الأجزاء الكبرى التي يغطيها نطاق تعيمي مفرد، ولا

(295) نفسه ص 366

(296) نفسه ص 371

Sommerstein, A. H. (1977) P 147 (297)

Chomsky, N and Halle, M (1968) P 372 (298)

يمكن لأيه قاعدة أننا أن نطبق عبر حد المركب الفونولوجي<sup>(299)</sup>. ويُدمج حد المركب الفونولوجي في بداية الجمل ونهايتها، ودمج اختياريا (إلى مدى ما ناسطر إلى درجة سرعة الكلام) بعد بعض الجُميلات والمركبات الاسمية<sup>300</sup> وإذا كانت هناك مواضع كلية بمحو كل الحدود بعد تطبيق كل القواعد الفونولوجية. فإن حدود المركب الفونولوجي لا تمحى ويحتفظ بها إحصاريا وتتحقق بوصفها وقوفا<sup>(301)</sup>.

ونشير كذلك إلى أن "العناصر المفصلية تدمجها قواعد المكون التركيبي بغية تعيين المواضع التي تكون فيها للبيات الصرفية والتركيبية آثار صوتية. وبالفعل، فإنه يمكن النظر إليها بوصفها صريقات نحوية بالنسبة لمراميت<sup>(302)</sup>". ويدكر فرانسوا ديل، بعد تطرقه للمواضع التي تحذف الحدود، "أن قبول هذه المواضع يعود إلى تأكيد أن حدي الكلمة والصريفة ليس لهما بهذا الاعتبار تأويل صوتي، أي أنه لا تتاسبهما هي العلامة أمارات مادية تخصصهما هي ذاتيهما. إن الحدود ليس لها سوى أثر صوتي غير مباشر، وذلك بتقييد تحقيق الصونيمات المتجاورة، في بعض الحالات<sup>(303)</sup>".

إن الحدود، عند تشومسكي وهالي، ليست قطعا على عكس بعض البنيويين الوصفيين. ومع أنها ليست كذلك، فإن وضعها متكافئة مع القطع يكشف، في رأي أرونوف، عن معالجتها بوصفها قطعا، ويقدم، في هذا الإطار، نقدين: يتعلق الأول منهما باللامح المستعملة لتحليل الحدود. إذ يشير تشومسكي وهالي إلى أن اللامح الحدية ليست لها تضاميات صوتية كلية، إلا أنهما يعالجانها بنفس الطريقة التي يعالجان بها اللامح الصوتية. وقد كانت

Sommerstem, A. H (1977) P 147-148 (299)

(300) نفسه ص. 148

(301) نفسه ص. 149

Chomsky N and Miller, G. A (1963) P 308 (302)

Dell, F (1973) P 75 (303)

سيحة ذلك أن أقصى بهما الأمر إلى اقتراح عدد من الملامح يعتبر تعليلها ضعيفا في أحسن الأحوال. وهذه الملامح هي [ قطعة ] التي تميز الحدود عن انقطع، و[ حد الصرصة ] الذي يفصل + عن الحدين الآخرين، و [ حد الكلمة ] الذي يوصل = عن # . والملح الوحيد من هذه الملامح الذي لمي الاهتمام الأكبر هو [ قطعة ] التي يكون تعليلها الأساسي هو معالجة الحدود بوصفها وحدات متكافئة مع القطع. ويتعلق النقد الثاني باعتبار استعمال الحدود هي النسق الصوتي للغة الإنجليزية يعد استعمالا قد أنشئ لعرص خاص أحيانا. فالحد =، مثلا، ليست له في الكتاب إلا وظيفة وحيدة وهي الحيلولة دون تراجع النهر إلى ماوراء جدر بعض الأفعال اللاتينية في اللغة الإنجليزية..<sup>(304)</sup>

ومن بين التوليديين الذين ساهموا في نقاش نظرية الحدود وقدموا تصور يختلف إلى هذا الحد أو ذلك عن ذلك الذي وضعه تشومسكي وهالي نذكر ستانلي وبازبول اللذين بقيا، مع ذلك، وهيين لأسس النظرية. ويجمل بنا، هنا، أن نشير إلى أن ستانلي يرى أن الحرج النهائي للقواعد الصوتولوجية، أي التمثيلات الصوتية، يعكس بصمة غير مباشرة وجود الحدود العميقة، وليس للحدود نفسها أي مظهر صوتي مباشر (ماعداء، ربما، في حالة حد الكلمة ابذي قد يكون عبارة عن وقف اختياري). ويتم الإشارة إليها على المستوى الصوتي فقط بواسطة أثرها عن طريق القواعد الصوتولوجية على القطع المحورة<sup>(305)</sup>، كما يفترض، مع تشومسكي وهالي، أن مواضعة عامة تعده كل آثار الحدود هي التمثيلات الصوتية بعد أن تُطبق كل القواعد الصوتولوجية. وهذا الأمر يعكس كون الحدود تؤثر في تحقيق القطع الصوتولوجية في محيطها إلا أنها يعتقد هي ذاتها أي مظهر صوتي مباشر<sup>(306)</sup>. وفيما يتصل بعدد أنواع

Aronoff, M. (1980), P 36 304

Stanley, R. (1973) P 185 305

(306) نفس ص. 198



الحدود المحتملة ذكر ستانلي: "الحدود المقترنة بالزوائد الاشتقاقية، والحدود لمصرته بالروائد النصيرية، وحدود الكلمات، وحدود المركبات وحدود الحمل وهلم جرا" <sup>(317)</sup>. أما باربول فقد حصر الحدود في خمسة أنواع هي الجملة الصوتولوجية، والكلمة الفونولوجية الكبرى، والكلمة المونولوجية لصغرى، والصريمة، والمقطع <sup>(308)</sup>. وقد اقترح الترميز \* \* \* بالنسبة لحد الحمة الفونولوجية، والتميز: \* \* بالنسبة لحد الكلمة المونولوجية الكبرى، والتميز \* بالنسبة للكلمة الفونولوجية الصغرى، و+ لحد الصريفة و|| لحد المقطعي. وفيما يتعلق بتجلي الحدود، أورد باربول أن حد الكلمة المونولوجية الكبرى وحد الجملة المونولوجية قد يكونان وقوها اختيارية، وأضاف أن "هذا قد يثير السؤال التالي القاضي بما إذا كان من الممكن أن تتظاهر كل الحدود (بطريقة أكثر مباشرة مما هي عليه بواسطة تأثيرها على القواعد الفونولوجية...)، فإذا تم الحصول على علاقات كمية (وأخرى مثل التواتر الأساسي أو التوتر) فيما يتعلق بالحدود، فإن ذلك يمكن أن يعتبر (بالنسبة لمستعمل اللغة) "مظهرا (للحد)". إن هذه القضية الهامة قضية لم يفصل فيها بعد إلى حد كبير، وبذلك فإنني لا أتفق مع رأي تشومسكي وهالي وآخرين (وهو رأي غير واضح إلى حد ما) والذي مفاده أن كل الحدود النحوية يجب معوها هي نهاية المكون الفونولوجي: فإذا كان المكون الفونولوجي (في هذا السياق) يقصد به إقصاء "القواعد التفصيلية الصوتية، فإن كل الحدود، إذن، لا يمكنها أن تعنى هي نهاية المكون الفونولوجي لأن القواعد التفصيلية الصوتية تصرص. بلا شك، الحدود من أجل تخصيصها السليم للخرج الصوتي، ومن جهة أخرى، إذا أدمجت القواعد التفصيلية الصوتية في المكون المونولوجي، فإنه من الصعب أن نرى إمكان كون خرج هذا المكون هو البنية الصوتية

<sup>(307)</sup> نفسه ص 192.

<sup>(308)</sup> Basboll H. (1975) p 119-120.

وقد أعيد نشر هذا المقال سنة 1978 معديا نصري. 1 ص 1

لملائمة ذهيا، لأننا لا ندرك، على العموم، العلاقات الكمية المذكورة بما هي كذلك، بل إننا نسنعمل، بدل ذلك، هذا الإخبار لبقية السلسلة الصوتية<sup>(309)</sup>.

هكذا، يتم توسيع جرد الحدود ليشمل حدين أساسيين هما حد الحمله و الحد المقطعي. وعلاوة على هاتين الإضافتين الصريحتين والهامير، فإننا نضع عند بازبول، على إضافة جوهريّة تتمثل، على الأقل، في عدم محو كل الحدود. وهذا معناه أن لها علامات مادية ملموسة في العلامة الفيرياثية، أي أنها تتمظهر. ويعود ذلك، في رأي بازبول، إلى أن القواعد التفصيلية الصوتية تشترط وجود الحدود حتى يمكننا أن نحصل على التخصيص السليم للحرص الصوتي. وعلى الرغم من أن هذا الرأي، كما رأي بازبول أعلاه، يطرح إشكالا متصلا بطبيعة خرج المكون المونولوجي إذا أدمجت فيه القواعد التفصيلية الصوتية فإنه يشير، على الأقل، إلى إمكان وجود أثر صوتي مباشر لبعض الحدود.

وإذا انتقلنا إلى درامل وجدناه يربط بين الوقوف اللغوية والرموز الحدية. وهويبدأ حديثه في هذا الموضوع قائلا بأن كل الرموز الحدية لها تخصيص أدبي مشترك وهو:

[ - قطعة ] ويمكن إدراج رمز حدي للنص بالملحين [ + قطعة ]  
[ - مقطعي ] [ + حد النص ]

ويتم التأكد من التمييز بين أنواع الرموز الحدية بواسطة ملامح إضافية.

حد الوحدات اللغوية	حد الجملة	حد المركب الاسمي / حد المركب الفعلي	حد الصيغة	"
// +	-	-	-	-
/ +	+	-	-	-
# +	+	+	-	-
+ +	+	+	+	-

هناك

// . حد الوحدة اللفوية

/ : حد الحملة

\* : حد المركب الاسمي / المركب الفعلي

- : حد الصريفة

ثم ينتقل درامل، بعد ذلك، إلى القول بأن // له أربعة تحصيصات موجبة لأن كل حد وحدة لفظية يعد حد حملة وحد مركب اسمي / مركب فعلي في نفس الآن، ومن ناحية ثانية، فإن كل حد مركب اسمي / مركب فعلي يعتبر أيضا حد صريفة. وهكذا، وبالنظر إلى تعددية هذه العلاقة، فإن كل حد وحدة لفظية يعتبر أيضا حد صريفة<sup>(١٠)</sup>. ويحمل بنا أن نوضح هنا ما يقصد إليه درامل بمفهوم "الوحدة اللفوية". فالوحدة اللفوية عبارة عن تعاقب متماسك ودال بدلائل لفظية ترتبط بواصلات أو صمائر الصلة أو وقوف مؤقتة، دلائل لا تفصل بينها وقوف نهائية<sup>(١١)</sup>. وقد أشار إليها، مرة أخرى، لكن بوصفها مترادف لمجموعات التركيبية<sup>(١٢)</sup>. وعن صلة هذه الحدود بالوقف يرى درامل أن للوقف اللفوي [+وقف لفظي] واقعا إدراكيا وبذلك فهو يحمل، على عكس الرموز الحدية الأصلية الخاصة [+قطعة]، ولأن كل رمز حدي يمكنه أن يتوفر على قيمة إدراكية حينما يصير معلما بوقف لفظي حسب برامترات الإيجاز، فإن للمرء يحتاج إلى قاعدة صوتية متأخرة تحول مثلا [-قطعة] إلى [+قطعة]<sup>(١٣)</sup>. إلا أنه علينا أن نعلم أن درامل يرى أن موضع بعض الوقوف ينتمي إلى مجال الكفاءة، أي أنها تتوقف توقفا عميقا على البنية التركيبية (الحدود

Drummel, R. H. (1980) P 234 (3, 2)

(11) نفسه لغير الهلشي ص 23

(12) نفسه ص 229

(13) نفسه ص 235

«تركيبية»<sup>(314)</sup>، وأن الوقوف التركيبية ترد في الحدود التركيبية أو الحدود المكونة للبنية السطحية<sup>(315)</sup>.

هكذا يبدو أن تصور درامل يقترح حداً جديداً هو حد الوحدة اللغوية، وأنه تصور يعارض تصور تشومسكي وهالي أساساً. فالحد يتوفر على تشكيلات ملمعية متميزة وعلى قيمة إدراكية حينما يُعَلَّم بوقف لغوي حسب بر مترات الإبحار. لكن الحدود ذات صلة بالكفاءة، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض أنواع لوقف أي الوقف التركيبي. وإذا صح ذلك، فالحد يتوفر على قيمة إدراكية حينما يُعَلَّم بوقف لغوي على مستوى البنية التركيبية وبذلك لم يعد لوقف تصايف صوتياً للحد.

وإذا نحن انتقلنا إلى الفونولوجيا التوليدية الطبيعية أليناها تميز بين لحدود الفونولوجية الحقة (تلك التي تظهر فيما يسمى بالقواعد الفونولوجية) وبين لبيئات المحصنة، بصمة مباشرة، بمصطلحات صرفية (تلك التي تظهر فيما يسمى بالقواعد الصرفية). ويستج عن هذا التصور أن عدد الحدود لمختلفة المفترضة في المونولوجيا يتناقص تناقصاً هاماً، وأن حاصل القائمة البصرية المباشرة يتصاعد بشكل تناسبي<sup>(316)</sup>. وهكذا، فإذا كانت القواعد الصرفية-الفونيمية تتوفر على بيئات تتضايّف مع حدود أو مقولات صرفية، فإن هذه البيئات تصاغ صياغة صرفية (مثلما هو الحال في القواعد البصرية)، بينما يمكنها أن تصاغ، في الفونولوجيا المعقدة، صياغة فونولوجية (أي مع الحدود الفونولوجية)، تماماً مثل البيئات الصوتية بالصوت<sup>(317)</sup> وتتطلب المونولوجيا التوليدية الطبيعية من الحدود الفونولوجية

(314) نفسه، ص 22.

(315) نفسه، ص 229.

(316) Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1976). P 305 (316).

(317) نفسه نفس الصفحة.

أن تتوفر على تمظهر صوتي ضروري ومتناسك . ويجب أن "تحدد" وسائل صوتية " " . وهكذا، فإن الفونولوجيا التوليدية الطبيعية ترى أن الحدود الفونولوجية الحقة الوحيدة هي الحد المقطعي وحد الوقف. بينما تصف حدود كلمات (\*\*) وحدود المصطلحات (\*) وحدود المكون مع اللاحقات. في الأقسام المقولية التركيبية والصرفية والأصناف الدلالية وما إلى ذلك وتتحدد هذه الأخيرة بوسائل تركيبية ودلالية . ولا يسمح لها بالوجود في الفونولوجيا " " .

تسلمنا مثل هذه الآراء، إلى حصر الاستنتاجات التالية: إن الفونولوجيا التوليدية الطبيعية تميز بين الحدود الفونولوجية والحدود الصرفية والتركيبية. لا أن هذه الحدود الفونولوجية ذات تمظهر صوتي ضروري ومتناسك. وذلك لأن القواعد الفونولوجية قابلة لأن تفسر تفسيراً صوتياً. ومن جهة أخرى، لا تعترف هذه المدرسة إلا بعدين فونولوجيين حقيقيين هما الحد المقطعي وحد الوقف.

إذا تأملنا مختلف هذه الآراء المستندة إلى التصور التوليدي أمكن أن نقوم بمجموعة من الاستنتاجات الهامة التي بوجرها فيما يلي.

(١) إن الحدود ليست قطعاً إذ لها ملامحها الخاصة التي تميزها عن الملامح لقطعية. وفي هذا السياق. فإن الملامح [ - قطعاً ]. المشترك بين كل هذه الآراء، يكون هو الملامح المميز للحدود عن القطع. وإذا كانت الملامح لحدود مشتركة بين كل من تشومسكي وهالي وستانلي وبازبول وغيرهم ممن ذكرهم فإنها عند ذراهم. كما هو ملحوظ أعلاه. ممارسة مع طرحهم إذ يمكن أن تداحل أو بالأحرى بإمكان البعض منها أن يشمل البعض الآخر

د. فان بعض الملامح العذبة، وإن بصيرت عن الأخرى، لا تفصلها عن بعضها وبسبوعها إلا أن مفهوم الحد، ومفهوم الملامح العذبة بالبيعه مفهوم لا يكاد ينمير عن مفهوم القطع وهكذا يظل الحد مكافئاً مع القطع ومساوياً لها.

(٢) بخصوص تمظهر الحدود، وقمنا على ثلاثة آراء متعارضة فسيم يرى الرأي الأول أن التمثيلات الصوتية تعكس صفة غير مباشرة وحدود الحدود العميقة، وإن للبيات الصرفية والتركيبية أثراً صوتية بمرص دمع العناصر المفصلية. وبما أن الأمر كذلك، فإن الحدود غير ذات تضابسات صوتية كية ماعدا بالنسبة لحدود الكلمات التي يضابها الوقف، ولأنها تمع، فهي إذن، غير ذات تأويل صوتي وأثرها الصوتي أثر غير مباشر إذ يقتصر على تقييد تحقيق الفونيمات المتجاوزة ويرى الرأي الثاني أن حدود تتمظهر بطريقة أكثر مباشرة إذ يمكن لحد الكلمة الفونولوجية الكبرى وحد الحمة الفونولوجية أن يتمظها باعتبارهما وقفين اختياريين، إن المواصلة لكية التي تمعو الحدود لا يحق لها أن تمعو حد المركب الفونولوجي، ويجب لاحتفظ به احارياً ويتحقق بوصفه وقفاً، وعلى عرار ذلك، لا يجب معو حد بكمة الفونولوجية الكبرى وحد الجملة الفونولوجية، وهذا يعني أنه بالإمكان بوحده أثر صوتي مباشر لبعض الحدود. أما الرأي الثالث فيرى أن الحدود الفونولوجية الحقة تمظها صوتياً، فبما أن هذه الحدود هي محالات تطبيق بعض القواعد الفونولوجية، وبما أن القواعد الفونولوجية تصف العمليات التي تتحكم فيها الخاصيات الفيزيائية للجهاز المصوت، فلا بد أن يكون لهذه الحدود تمظهر صوتي.

(٣) تنوعت الحدود وتعددت بحسب محالات تطبيق القواعد الفونولوجية فاضفت إلى الحدود التي وضعها تشومسكي وهالي حدود أخرى

هي على اعموم حد المقطع وحد الحملة وحد الوحدة اللغوية وحد الوقف  
(4) لم نُحلّ نظرية الحدود من التقيد. هكذا أوردت بينغ أنه قد تم  
تقديم حجج حد ممنعة ضد معالجة الحدود بوصفها جزءا من المتواليات  
لحاتامية. وأن فكرة الحد بوصفه "حافة مجال" مثلما استعملها تروتر كوي  
(1939) مثلا فكرة جد مختلفة عن الفونيمات المفصلية عند تراغر وسميث  
(1951) ولحدود التي اقترحها تشومسكي وهالي (1968). وبناء على ذلك،  
اعتبرت بينغ أن النوع الأول من الحدود هو الذي يعتبر جزءا من المتواليات  
الحاتامية ولا يمكن أن يزداد فيه أو أن يحذف منه، أما النوع الثاني من الحدود  
فيمكن إيجاده عند سيلكورك (1972) حيث تحذف الحدود وعند داوينغ  
(1970) حيث تسد الحدود بوصفها جزءا من السلك التركيبي<sup>(320)</sup>.

(5) فيما اعتبرت الحدود حدودا صرفية وتركيبية هي طبيعتها ولم يُنظر  
إلى علاقتها بالفونولوجيا إلا باعتبارها تشكل مجالات تطبيق القواعد  
الفونولوجية. برز رأي آخر يميز بين الحدود الصرفية والتركيبية والحدود  
الفونولوجية. ولعل هذا التمييز يعتبر بداية جدية للتفكير في وضع حدود  
فونولوجية خالصة بعيدة عن هيمنة التركيب والصرف.

### 1. 3. 2. الحدود والوضع اللساني للوقف

حينما عولجت الحدود اتضح أنها ليست سوى مظهر آخر لعلاقة النحو  
بالفونولوجيا، ولم تعالج بوصفها حدودا فونولوجية، أو اعتمادا على أسس  
فونولوجية. وإنما نُظر إليها باعتبارها حدودا صرفية وتركيبية في الفونولوجيا.  
ذلك أن للسياق الصرفية والتركيبية أثارا صوتية غير مباشرة، كما نُظر إلى  
الملاحح الحدية باعتبارها لا تتوفر على تضافات صوتية كلية باستثناء حدود  
الكلمات عند البعض وحدود المركبات الفونولوجية وحدود الجمل عند البعض

الأخر وقد خرج عن هذا التصور رواد الصوتولوجيا التوليدية الطبيعية والصوتولوجي درامل ومجموعة أخرى محدودة من الصوتولوجيين التولديين وخاصة منهم داوونينغ. فهل يحق لنا أن نستنتج من ذلك أن هناك تصورات ثلاثة للموقف؟ وما هي طبيعة هذه "التصورات"؟ وهل اكتسب الموقف بذلك وبسبب أي مدى. وضعنا نظريا في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية؟

يبدو لنا، أولا، أن صلة الموقف بالحدود، في كتابات تشومسكي وهالي وستانلي وبيربول وفراسوا ديل، هي صلة التمثيل الصوتي بالتمثيل الفونولوجي. فالموقف ليس سوى إنجاز للحد باعتباره عنصرا فونولوجيا. وبذلك لا صلة للموقف بالكفاءة الصوتولوجية، لأنه لا يعدوان يكون تمظهما غير مباشر بلبيات الصرعية والتركيبية. ومن ثمة كان الموقف تحقيقا للحد إجباريا أو اختياريا، أو تاويلا صوتيا (إجباريا أو اختياريا) غير مباشر للحد. والموقف يكون إما اختياريا كما هو الأمر في حد الكلمة وفي حد المركب الفونولوجي الواقع بعد بعض الجُمُيلات والمركبات الاسمية، وقد يكون في حد الكلمة الفونولوجية وحد الجملة الفونولوجية. وإما يتحقق تحققا إجباريا وذلك بالنسبة لحد المركب الفونولوجي الواقع في بداية الجمل ونهايتها. كما أن للموقف قد يرد في الحد المقطعي وفي حدود أخرى. وهي هذا السياق ذكر دوكوريلياي أن الوقوف تكون أكثر أو أقل احتمالا وطبيعية وذلك حسب لكثافة التركيبية لموضع إدراجها. "فقد يكون وقف ما أكثر احتمالا بين حملتين منه بين مجموعة فاعل غير متصل والمفعول؛ وأكثر احتمالا هنا منه بين عنصر متصل سابق وما يعقبه" وأكثر احتمالا هنا منه بين متصل وما يسبقه. وأكثر احتمالا هنا منه بين صامت ومصوت يعقبه داخل صريفه عبر قابله لسفكك. وهي الحالة الأخيرة يبدو الموقف مقصي تقريبا باعتبارها تمثل وقعة هامشية وعرضية نظمية. وعلى العكس من ذلك، وعلى الرغم من التأكيدات



أسرعة لبعض السجدة فإنه يبدو من المستحيل تحديد نوع ما من الحدود تركبته الذي قد يجعل الوقف اختياراً على العموم<sup>١</sup> كما أشار من جهة أخرى إلى: الوقف في المجريء 'المقطعي' لعله يتضح لنا من خلال هذا المبدأ أن الوقف ليس اختياراً نظراً لعدم أي حد تركيبى عن أن يجعله يتسم بسبب حسنة 'الإحصائية' وإذا صح ذلك. صبح معه أن الوقف اختياري وإن بكثافته التركيبية هي وحدها التي تتحمل مسؤولية تحديد توزيع الوقوف ومساحة درجة احتمالية ودرجة طبعيتها. وعلاوة على هذه البارامترات التركيبية هي تحديد توزيع الوقوف. هناك بارامترات أخرى ذات صلة بدرجة سرعة الكلام وسهولة أخرى إنعازية حددها درامل فيما يلي: درجة العنوية والتنظيم الانفعالي، والمنفيزات الاجتماعية، والمتغيرات الأسلوبية والملائم المرادية<sup>٢</sup>.

نحصر مما سبق إلى القول بأن الوقف هنا كان ثانوياً وهامشياً لأن بحث أولاً، كان منصبا على الحدود، ولأن الوقف، ثانياً، وبسبب من الغموض الأول، قد عُدَّ ظاهرة إنعازية، والبوبولوجيا التوليدية كما هو معلوم يخصص موضوع بحثها في الكفاءة اللسانية ولهذا السبب لم يحتل الوقف موقعاً هاماً ولا وضعاً نظرياً في الإطار النظري للنحو التوليدي. وقد سبق لدرامل أن لاحظ أن الوقوف العنوية لم تشغل أبداً موقعاً هاماً داخل الإطار النظري للنحو التوسعي عموماً والبوبولوجيا التوليدية على وجه الخصوص وقد أعاد سبب ذلك إلى أن الوقوف ظواهر إنعازية إلى أبعد مدى. هباتح كل الوقوف (التي تناسب عدم إنتاج أصوات لعوية) يُعد جزءاً من الإنجاز، وموضع بعض الوقوف يسمى إلى محال الكفاءة، أي أنه يتوقف توقفاً عميقاً على البنية التركيبية (التركيبية)<sup>٣</sup>.

ثالثاً، يمكن اعتبار درامل الدارس البولندي الذي ربط بين الحدود والوقوف اللغوية، إذ معجرت دراسته حول تصنيف الحدود وتصنيف كل لوقوف بعدما عبر بين الوقف المبريائي والوقف السمعى قسم الوقوف سمعه الى وقوف تركيبية ووقوف عبر تركيبية، والوقوف التركيبية عدد بضع في حدود التركيبية او هي الحدود المكونية للبية السطحية فيما يعبر وقوف عبر التركيبية وهوفا خاصة داخل المركبات الاسمية او المركبات سميه<sup>٢٢٥</sup>، ويمكن للوقوف التركيبية أن تكون حنامية او مؤقتة والوقوف المؤقتة قد تكون مميرة او غير مميرة، وللوقوف المميرة وهي وقوف قد تم اهمها الى حد الآن، وطبعة مميرة اوقيمة مميرة على مستوى الحملة<sup>٢٢٦</sup>، ثم اسق درامل، بعد ذلك الى الحديث عن إمكان قيام المتكلمين بحدف الوقوف في لحدود التركيبية بصفة واعية ومتعمدة اي أنهم يعلمون الحد اتركيبى بواسطة ملامح فوق-قطعية لا غير وعن إمكان قيامهم، من جهة أخرى بوضع الوقوف في مواضع غير تركيبية عن وعي منهم، مثلما أشار إلى دب ابلاعيون حسب قصدهم "التواصل" وقد سبق لدرامل أن اقترح استبدال مفهوم المقصد التواصلى بـ "الإرشاد التواصلى"، ثم يرى أن نظرية التوصل يمكنها أن توفر ملمحا ملائما للتصنيف الفرعى للوقف وذلك حين استعمال مفهومي ما عبر الإخبار والتبدير<sup>٢٢٧</sup>، وعندما اعبر ما عبر الإخبار عبارة عن خبر مركري أو أساسى أو بواة، والتبدير عبارة عن إخبار عبر مرغوب فيه أو عبارة عن صوصاء من المفترض فيهما أن يرافقا كل فعل تواصلى صنف بوقوف اعنادا على هذين المفهومين، إلى وقوف ما عبر الإخبار ووقوف اسدر بالوقوف التي يقصد إليها المتكلم من أجل تقديم إرشاد إلى المسمع (وبهذا المعنى الضيق يفهم التشديد والترقب المعتمد باعتبارهما إرشادا)

<sup>٢٢٥</sup> علة ص ٧٤

<sup>٢٢٦</sup> ص ١٠٤ ع ٢٤ و ٢٥

<sup>٢٢٧</sup> ص ١٠٤ ع ٢٤

يسمى بوقوف ما عبر الإخبار. أما الوقوف التي لا يقصد إليها المتكلم فتسمى 'حيماً' الوقوف المعرفية'. ويمكن لوقوف التذکر هذه أن تكون أيضاً نتيجة لخلق نفسي [ ]، أو نتيجة كون المتكلم مشوش الانفعال، أو نتيجة لا فائدة مما حثته في التواصل ... إلخ. إن هذه الوقوف لا تسهل سيرورة اللغة لذلك يسميها درامل بوقوف التبذير. إن هناك بعض الحالات النادرة التي يقوم فيها لمتكلم بوقوف تذكيرية، وهو يبحث عن كلمة أو عن وحدة لغوية، مثلاً بعد وحدة تركيبية معقدة، وهي وقوف تعتبر أداة مساعدة للمستمع لفهم الإخبار لفظي ولو أنه لم يقصد من ورائها ذلك. ومن الأكيد أن درجة التبذير قد تكون أعظم حينما يكون وقف التبذير مملوءاً بصوت أو ببعض أصوات [1]، وتسمى عادة مثل هذه الوقوف بالوقوف المملوءة<sup>(328)</sup>. وبعد ذلك، يلاحظ درامل أن لتصنيفات الفرعية للوقوف التركيبية في مقابل الوقوف غير التركيبية ووقوف ما عبر الإخبار في مقابل وقوف التبذير تعتبر تصنيفات تامة الاستقلالية. وبذلك تعتبر التأليفات الملمحية التالية ممكنة:

	1	2	3	4
تركيبية	+	+	-	1: وقف تركيبية ما عبر الإخبار 2: وقف تركيبية تبذيري
وقف ما عبر الإخبار (ملمح)	+	-	-	3: وقف غير تركيبية ما عبر الإخبار 4: وقف غير تركيبية تبذيري <sup>(329)</sup>

ومع أن درامل قد حاول تصنيف كل الوقوف، إلا أنه أهمل. كما صرح بذلك الوقوف البطقية وملامح الشهيق والزفير، أو الوقوف التي يتسبب فيها الانفعال أو العناد أو الفصور اللفظي<sup>(330)</sup>.

<sup>(328)</sup> نفسه ص 91

<sup>(329)</sup> نفسه ص 232

<sup>(330)</sup> نفسه نفس الصفحة

لقد سبق لنا أن أوردنا لدرامل ثلاثة أنواع من الوقف. الوقف الصيربي (في القسم 1.3.2.1) والوقف التطقي (في القسم 2.3.2.1) والوقف السمعي (في القسم 3.3.2.1)، علاوة على أنواع الوقف التي ذكرناها له في هذا القسم. ومن الملاحظ أن دراسته هذه تتوخى الشمولية والتماسك والتصيل. ويمكن من جهة ثانية. الزعم بأنها تشكل أول تصنيف توليدي للوقوف ومعالجة تعيد ترتيبها. فقد عمد درامل إلى إقامة نمطية للوقوف اللغوية تضمنت (1) عادة كتابة مقولات الوقف اللغوي. (2) وصفا ضافيا للحدود وعلاقتها بالوقوف. (3) قائمة بالمتغيرات الإنجازية للمتكلم. إن الوقف السمعي قد يكون تركيبيا وغير تركيبيا، والوقف التركيبي قد يكون ختاميا أو مؤقتا، والوقف المؤقت قد يكون مميرا وغير مميز. وقد عالج الوقف التركيبي وأنواعه الفرعية اعتماد على الحدود التركيبية كما حددها محددات خمس قواعد لإعادة الكتابة (خمس قواعد للوقف). وقد عمل حامدا على توفير جهاز مفاهيمي ونظري بعية إسناد وضع نظري للوقف، فوخر لنفسه مجموعة من الملامح الثنائية التي يمكنها أن تلم بمختلف مظاهر الوقف نذكر منها. [وقف لغوي]، [ختمامي] [مميز]، [تركيبيا] [سلس] <sup>(31)</sup>. ونشير هنا إلى أن الملمح [+ وقف لغوي] يتوفر، بالنسبة لدرامل. على واقع إدراكي، وإذن، فهو يحمل صفة [+ قطعة]. وقد أوضح الكاتب أن الوقف التركيبي قد يعذف (عن وعي وتعمد) فيعوض حينئذ بملامح فوق - قطعية. وإضافة إلى هذا المظهر التركيبي للوقف، تعرض درامل إلى ما يمكن تسميته - الوقف التواصلي، إذ قد توضع وقوف (عن وعي) هي مواضع غير تركيبية. وقد اقترح ملمحا تواصليا هو [ما عبر الإخبار]. ووقف ما عبر الإخبار قد يكون تركيبيا أو غير تركيبيا، كما أن وقف التنذير قد يكون تركيبيا أو غير تركيبيا. وقد وحدت مجموعة من الوقوف المتبقية موقعها في هذا التصنيف التواصلي مثل. الوقف المعرفي.

ودقق التذكر، والوقف المملوء، والوقف الشاغر. أما على مستوى ما سمى  
خاتب بالبرامترات الإيجازية فقد عرض درامل خمس قواعد تصمم الملامح  
،عويولوجية والمونيمات القطعية والصرفيات الوظيفية ورمز حد الصريح  
وغير حد الحمل، موطما هي ذلك بعضا من الملامح النائية التي  
استحدثها<sup>١٢</sup> . وهكذا يمكننا القول بأن درامل قد نظر إلى الوقف من ثلاث  
رؤى بظرة زاوية تركيبية. وزاوية تواصلية. وزاوية انحرافية ولعل المظهر  
التواصلية للوقف هو المظهر البلاغي فما صلة هذا المظهر بالكفاءة أو  
بالانحراف؟ هل من المحق القول بأن المظهرين التركيبي والبلاغي (التواصلية)  
يرتبطان بالكفاءة اللسانية والكفاءة البلاغية (التواصلية). وهذا أمر لم يكلف  
درامل نفسه عناء توضيحه؟ وإذا كان درامل قد حاول إعطاء وضع نظري  
(ضمني) للوقف اللغوي، فإن دراسته تلك قد قامت، هي جوهرها، على أساس  
مقولات تركيبية. وتواصلية نسبية لا على أساس مقولات فونولوجية ويعود  
دست إلى استناد معالجته تلك إلى نظرية الحدود (الصرفية والتركيبية) وإلى  
وحدات تركيبية في المقام الأول.

نقد اخترلنا دراسة الوقف من زاوية فونولوجية هي ما سُمي بالمفصل  
والحدود علما بما بأن هذين المبحثين هما الكيلار بتوضيح المقاربة  
لمونولوجية الكلاسيكية للوقف. وبعثد أن هاتين المقاربتين مقاربتان تكادان  
تتكاملان وتتوحدان. إذ يُعد الوقف فيهما مجرد تحقيق وإبحار لحدود هي، إلى  
هذا الحد أو ذاك، ذات طبيعة تركيبية وصرفية، أو مجرد تعمق لملامح فوق  
قطعية. غير أن هذه المعالجة كانت فونولوجية إلى أبعد الحدود. وبذلك نؤكد  
بما أن الوقف في المونولوجيا الكلاسيكية ليس له وضع لسانی ثابت. وإذا كان  
به بعض الموقع فلأنه بجسد التركيب كما أناب المونولوجيا، من جهة ناسه

من المحددات الوظيفية للوقف، وعن الجرامرات الإنجارية التي تصاهر معه ويوحه عبر أن مثل تلك المقاربه الحصرية بقدر ما حصرت الموضوع بصير من صعفه وإحتلته وهذا يحق لنا أن نواجه ما انتهى إليه علم الأصوات phonetics بما انتهت إليه الفونولوجيا لاستخلص أن الفونولوجيا القطعية قد فشلت في معالجة الوقف لأنه ليس ظاهرة خطية Linear ولا قطعية Segmental. وادّعاء صاعته حاصيات الظاهر وما تستوحه من تحليل صاعده لظاهرة وصاع معها التحليل.

#### 4-1- التركيب والوقف أو من القيود التركيبية في الفونولوجيا إلى التركيب

من الواضح أن الوقف ظاهرة نظيرية prosodic نتحكم فيها متغيرات متنوعة بعضها لساني صرف والبعض الآخر غير لساني. ويعبر عن هذه لمتغيرات غير اللسانية ببرامترات صوتية (ندرج ضمنها القيود الفيريولوجية ولفيزيائية) وبمتغيرات نصية وتواصلية (التفاعل الاجتماعي). أما متغيرات اللسانية فقد يحملها في المتغير الفونولوجي والمتغير التركيبي ومتغير دلالي وإن كان بعض الباحثين قد أدرج ضمن المحددات اللسانية بلوقف ما سماهما بالصغير الأسلوبي (أو البلاغي أو الإيقاعي) والحققي<sup>١</sup> إلا أننا نرى أن الصنف الأسلوبي عند هذه الباحنة يتدرج، في إطار التصور سبي سمساء هي المصل لاحق. ضمن المتغير الفونولوجي، فيما ندرج بصنف النطقي ضمن البرامترات الصوتية. وقد اعتبر المستوى التركيبي في رده الوقف مستوى حاسما في فهم الوظيفة (الوظائف) المساعدة إلى الوقف وعن هذا ما بدعونا إلى الحديث عن وظيفه التركيب الوقفيه بدل الحديث عن وظيفة الوقف التركيبية.

ومن هذه الراوية، سبق لكووان وبلوخ (1948) أن لاحظا أن عددًا من الدراسات المنشورة والمتصلة بـ "المفصل" و "التعيم" لم يعن أي منها بالوظيفي النحوية للوقوف. أي بالعلاقة بين الوقف والبنية النحوية<sup>(34)</sup> وقد أشارا، علاوة على ذلك، إلى أنه قد كان من المعروف أن التقطيع إلى مركبات وتجميع عناصر الجملة في وحدات تركيبية بواسطة الوقوف هي المسألة النحوية أو بواسطة وسائل أخرى يلعب دورا مهما في نحو اللغة الإنحليزية وأبعد نقات أخرى. إلا أنه يلاحظ في ذات الوقت أننا لا نعرف حاليا إلا القليل حول هذه الوقوف. وذلك لأنها لم تكن أبدا موضوعا لمقاربة تحليلية مضبوطة انطلاقا من وجهة نظر تركيبية<sup>(35)</sup>.

وبدا أمعا النظر في الكتابات اللسانية الكلاسيكية في إطار المعالجة التركيبية للوقف، أمكننا تصنيفها إلى صنفين رئيسيين هما : (1) المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية. (2) المعالجة التركيبية الحالية للوقف، وهي معالجة نقسمها بدورها إلى المعالجة البيوية والمعالجة التويدية الكلاسيكية.

#### 1-4-1. المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية

ليس بؤنا هنا، بالنظر إلى ما نتوخاه من هذه الدراسة، أن نقدم جردا مفصلا عما كتب في هذا المضمار. بل سنحاول فقط الوقوف عند بعض العلامات البارزة لهذه المعالجة. وقد يحق لنا أن نسجل في بداية الأمر أن المقاربة التركيبية للوقف قد أطرتها مجموعة من النظريات النفسية التي عرفها علم النفس، ومجموعة من الاهتمامات التي قد تطفئ بحسب النظريات وبحسب الزمن وذلك لأن الهموم الغالبة لم تكن هموما لسانية في حد ذاتها بقدر ما كانت هموم علم النفس بالدرجة الأولى.

Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948) P. 89 note 1 (3) 4

(3) نفس ص 94

ومن هذا المنطلق، فمن نافذة القول أن يكون الوقف قد عولج في سياق معالجة إنتاج اللغة وإدراكها، ذلك أن المتكلم يقف ليُعلمَ حداً تركيبياً. كما أن لسامع يعتمد على الوقوف لتحديد مختلف الوحدات اللسانية. وفي ما يصل بالجاب التركيبي، فقد تركزت الأبحاث على التمييز بين الوقوف وتحديد لصلة بين الوقف التذكري وصعوبة التسنين، وعلى صلة التذكر بالبنية التركيبية. وقد استقطب البحث محوراً أساسياً هما التعقيد التركيبي ووحدات التصميم التركيبية. ومن الجدير بالملاحظة الإشارة إلى عمل لاونسبوري (1954) باعتباره عملاً مؤثراً وموجهاً للكثير من الأعمال اللاحقة التي تأثرت به إما سلباً وإما إيجاباً. وكان لاونسبوري قد ميز بين الوقوف التركيبية ووقف التذكر، واعتبر الوقف معلماً لبداية وحدات التسنين<sup>336</sup> وإن لم يكلف نفسه عناء البحث عن تخصيص طبيعة مثل هذه الوحدات<sup>336</sup>. وقد استنتج ذلك من ملاحظته أن وقوف التذكر ومواضع الشك الإحصائي الأعلى تناسب بديات وحدات التسنين. إلا أنه اعتقد، دون القيام بأي بحث في هذا الصدد، بأن هذا الوقف سيقع بالأحرى في الحدود الحُمليّة. وجلي أن لدراسات القائمة على هذه الفرضية قد ركزت على وحدات التسنين على مستوى الكلمة. وفيما يتعلق بما سمي بوحدات التسنين الأساسية أو وحدات التصميم الأساسية، سبق لوندت (1912) وميلر وأخريس، (1960) أن اعتبروا لعملة بمثابة وحدة تصميم أساسية. فنظروا إلى التصميم باعتباره ينسب حملة سطحية مفردة. ومع أنه ليس من البديهي أن تصاهم العملية التركيبية في رمز لوقف، فقد بدا أن التصميم الدلالي ينظم ليُعبّر عنه في جملة واحدة<sup>337</sup>. فكان أن تألف التصميم، إذن، من تمثيل فونولوجي للبنية السطحية للحملة وقد سئلوا في مبحثهم هذا من اعتبارهم التصميم النحوي يتألف من قواعد النحو

Lounsbery, F. G. (1954), P. 98, 1396

Butterworth, B. (1980), P. 164, 157



البولندي البولسكي<sup>١٦٦</sup>. أما ماكلي وأورغود (1959) فقد انتهيا إلى أن الوقوف تردد قبل كلمات المعنوي أكثر مما تردد قبل الكلمات الوظيفية. ولاحظا أن ياب العاطية لا تشمل عادة تصحيحات الكلمة غير الموسعة بالوسط من ضمن الكلمات الوظيفية المستربة بها. ومن العدير بالملاحظة هما يفرق بين الوقف والمذكر. وقد كشفا أن أغلبية الوقوف المملوءة و شاعرة تقع في حدود الكلمة، وذكرنا أنه إذا افترضنا أن المفاصل التركيبية لا تقع في مركب فمن الواضح إذن، أن العديد من الوقوف المملوءة والشاعرة لا يتم نوطيها تركيبيا<sup>١٦٧</sup> وانتهيا. في خاتمة المطاف إلى أن الوقوف المملوءة ترع نحو الوقوع في مفاصل الوحدات التركيبية الكبرى وإذن فهي تقع بشك متوتر في الحدود المركبة، فيما تقع الوقوف الشاعرة في حدود الكلمات داخل المركبات<sup>١٦٨</sup>. واستمرت الاجتهادات في تحديد مواضع الوقف وتحديد وحدات التسنين، وهكذا، اقترح بومر (1965، 1978) وحدة تركيبية أخرى سماها بالحميلة المونيمية، وهي عبارة عن وحدة تنفيمية تحتوي على نطاق تنفيمي مصدر مع مقطع بارز ومعصل حتامى واحد، وهي تناسب تقريـب "لمجموعة النغمية عند هاليداي (1968) ومجموعة المعنى عند أكسور وأرنولد (1961) و الحملة السطحية عند لاهر (1970). وقد لاحظ أن الوقوف شاعرة والوقوف المملوءة معا ترع إلى الوقوع في بدايات مثل هذه الجميلات<sup>١٦٩</sup>. وقد اعتبر هذا حجة كافية مفادها أن اللمة يتم تصميمها حملة حميلة أما غولدمان - إيسلر (1968) هنرى أن الوقوف تقع، على نحو مودحى، بين المركبات وهي الموضع الواصل بين الجميلات أو هي نهاية لحمل وباحتصار، فالوقوف تعدد دلاليا وتقع في المفاصل التركيبية<sup>١٧٠</sup>

<sup>١٦٦</sup> مقلد، ص 160

<sup>١٦٧</sup> Mackay H and Osgood C E (1959) P 232-240

<sup>١٦٨</sup> نفس المصدر الصفحة 34 و 35 و 1

<sup>١٦٩</sup> Boomer D S 1965 P 149-155

<sup>١٧٠</sup> Godmar Easter F 1968 P 133-141

سبب الوقوف النحویة تطابق المجموعات التركيبية. ومن الملاحظ أن  
 عند معايير نورعیه هانم على عدد موضع الوقف في الجملة، إلا أنها ترى  
 أن حمل برهن على أنها نسق منمير ومنفصل للتماسك الموي في الكلام  
 معنوي وغير المهم. وقد اوضحت أن الوقوف بين الوحدات التركيبية  
 وطيفتين، واحدة للفصل وتبقى حينما يتوقف النشاط المعرفي عن الاستعمال  
 وحرى لتذكر وهي اللغة النحوية يبدو أن زمن الأخيرة يضاف إلى الزمن الذي  
 تتطلبه الأولى<sup>45</sup>. وفيما يتصل بمسألة التعقيد التركيبي برهنت كودمان -  
 يسر على أن اللغة المعقدة تركيبيا لا تشمل بالضرورة زما وقصيا أكثر ومن ثمة  
 فهي لا تتطلب تصميما أكثر للإنتاج من اللغة البسيطة تركيبيا (1968)، وهي  
 نفس سياق، عالج ويلكر وكينيدي (1969) توزيع مدة الوقف باعتباره دتج  
 عن البنية النحوية لأقوال عادية عامصة ولاحظا أن قطع الموضوع-  
 محمول، وحميلات الصلة تعلم بوقوف أطول نسبيا من باقي المكونات  
 النحوية<sup>46</sup> ومن البديهي أن ذلك يشير إلى أن وظيفة الوقوف النحوية تكمن،  
 بصفة، في الإعلام بالبنية التركيبية للجملة وبذلك فالفرصية المقنعة قد  
 تكون هي أن البنية النحوية للجملة تحدد موضع الوقف<sup>47</sup>. أما زودر وحينسن  
 (1969) فقد حاولا النظر إلى مدة الوقف باعتبارها دات صلة باستقيد  
 التركيبي. وقد استخلصا أن مستوى التعقيد التركيبي عامل مهم فقط بالنسبة  
 مهمة وقف التذكر وكلما ازداد مستوى التعقيد التركيبي كلما ازدادت مدة وقف  
 التذكر<sup>48</sup> كما أنهما لم يجدوا أي اختلاف دال بين مدة وقوف التذكر والوقوف  
 سحرية<sup>49</sup>

Goldman-Eisler E (1977) P 110-111

Wilkes, A. L. and Kennedy R. A. (1969) P 241-244

45- نفس المرجع

Rader, K. F. and Jensen, R. J. (1969) P 128

Rader, K. F. and Jensen, R. J. (1969) P 128

وباحتصار، فإن القصايا التي تتوالت من هذه الراوية يمكن حصرها على  
لنألي صلة الوقوف التفضية بالوقف، وتوزيع زمن الوقف في أحاس  
خطية متنوعة وصلته بالبيئة التركيبية وينسبه الإسراع في البطون. وقد  
لأنحطى إذا حاطرنا بتلخيص ما انتهت إليه مختلف هذه الدراسات وقد  
لأنجازف إذا كانت خلاصاتها تتمثل في مايلي :

1- يعتبر التطويل القطعي ظاهرة ملازمة للوقف وكأنه لا يعدو أن يكون تحي  
من تحليته، ذلك أن تطويل المقاطع الحنامية الواقعة قبل الوقف هي المكوّنات  
تركيبية قد يكون ملازما للوقف أو مستقلا عنه، وقد يقوم بوطيعة الوقف بفعلي  
( نظر هوناجي و ماغديكس 1960، مارتين 1970، كلات 1975، .....).

2- تعتبر مدد الوقف النسبية ذات صلة بالهرمية التركيبية للجملة (انظر  
غودمان - إيسلر 1972، گروجان وديشان 1975، گروجان وگروجان ولين 1976 ..).

3- يتوقف توزيع الوقوف التفضية على نوع الخطاب وعلى نسبة الإسراع  
هي النطق، غير أن التركيب هو المتحكم الأصلي (انظر هوناجي و ماغديكس  
1960، گروجان وديشان 1972، 1975، گروجان وكولينس 1979، رودر وحينس  
1969، 1972.....).

4- تبيّن أن توزيع الوقوف متصل بالعقيد التركيبي (بياتي 1977، بومر  
وديتمان 1962...)

5- سرعة النطق وصلتها بمدة الوقف.

6- طول المكونات ودورها في توزيع الوقوف وهي مدتها (گروجان 1980)

## 2.4.1. المعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات

## 2.4.1.1. المعالجة البنيوية للوقف

لا يرمى في هذا القسم إلا إلى عرض الملامح الأساسية للمعجزة تركيبية للوقف في اللسانيات البنيوية. ومن الجدير بالملاحظة أن الوطيفة تركيبية للوقف قد عولجت من راويتين مختلفتين هما: راوية المماصل وقد حصصنا لها قسما خاصا (1. 3. 1): وراوية غير زاوية المماصل وهي التي نؤ- أن بطرقها الآن، ويندرج ضمنها التعيم والإيقاع.

ولأن الوقف عد ظاهرة تركيبية فقد تناوله بلومفيلد (1933) في الفصل المخصص للتركيب. ويقوم رأيه على أن المتكلم بإمكانه أن يوصل بواسطة الوقوف، بين مكونات المركبات التي يعتبرها أشكالا حرة. إلا أن الوقوف، عند بلومفيلد، ليست مميزة في أغلب الأحيان؛ فهي تظهر أساسا حينما تكون المكونات عبارة عن مركبات طويلة، وهي تكون في اللغة الإنجليزية مسبقة، عادة، بنغم وقف. ويظهر النغم الوقفي بين المكونات في إردف إنجليزي عادي، غير أنه أشار إلى وجود تنوع من الإرداف المغلق حال من لنغم وقفي<sup>(34)</sup>. فالجملة الاعتراضية تعد بمثابة تنوع إردافي يقاطع فيها شكر شكلا آخر. ويكون الشكل الاعتراضي، عادة، في اللغة الإنجليزية مسبوق ومتنوعا بنغم وقف. كما نجد أيضا، في اللغة الإنجليزية تعارضات مفتحة من دون نغم وقف<sup>(35)</sup>. وبحلاف بلومفيلد، تناول تروتركووي (1949) الوقف في كده، المخصص لمبادئ الفونولوجيا. وقد بدأ بتناول الخاصيات التطورية مميز بين الخاصيات التطورية التي توظف لتمييز دلالات الكلمات وخصيات التطورية التي توظف لتمييز دلالات مجموعات كامله من الكلمات

و حمل ومن بين هذه الخاصيات الأخيرة الوقوف<sup>(١٧٠)</sup> وهي معرض حديثه عن وقوف الجملة عرّف وقف الجملة بوصفه وسيلة تطريزية مثلها مثل باقي الوسائل التي يميز الجمل، ويمكن اعتباره من بين الخاصيات التطريزية سمط ابوصل وهو يرى أن وقوف الجملة توظف، في غالب الأحيان، للمصر بين مختلف الجمل أو الجُمُلات، أي أنها تؤدي، على وجه الخصوص، وظيفة فاصلة. غير أنه يلاحظ أن للتعارض بوقف-بلاوقف وظيفة مميزة أيضاً<sup>(١٧١)</sup>، وهي حديثه عن العلامات الفاصلة الفونولوجية يرى أن لكل لغة وسائل فونولوجية خاصة تشير إلى وجود حد جملة أو إلى غيابه في موضع محدد في اختيار الصوتي الممتد، إلا أن هذه الوسائل وسائل يُسترشد بها لا غير، وقد يكون من الممكن أن تقارن بعلامات المرور في الشارع.... وبالإمكان استئناف لسير بدونها<sup>(١٧٢)</sup> فنحن في حاجة فقط إلى أن نحتاط كثيراً وأن نكون شديدي الانتباه، إذ لا توجد علامات المرور في كل جهات الشارع بل توجد في بعض الجهات لا غير، وعلى غرار ذلك، فإن العناصر اللسانية الفاصلة لا تظهر، على العموم، في كل المواقع العينية...<sup>(١٧٣)</sup>، أما هي باب حديثه عن التنغيم فقد ميز بين تنغيمين: تنغيم متصاعد وهو يؤدي وظيفة استمرارية، وتنغيم متناقص وهو يؤدي وظيفة ختامية. ولا يتحقق هذان التنغيمان عادة إلا في كلمات الأخيرة، قبل وقف ما، ذلك لأنه تحب الإشارة، في هذا الموقع فقط، إلى أن الجملة قد انتهت أو لم تمته<sup>(١٧٤)</sup>، ومن جانب آخر، أشار بايك (1949) إلى أن الوقوف تفصل، في وسط الجمل، وبصفة متواترة، وحدات نحوية كبرى مثل جُمُلات أو تفصل وحدات صغرى لكي تساهم في وحدتها الداخلية<sup>(١٧٥)</sup>

<sup>(١٧٠)</sup> Troubetzkov, V. S. (1942) P. 267

<sup>(١٧١)</sup> نفسه ص 244

<sup>(١٧٢)</sup> نفسه ص 291

<sup>(١٧٣)</sup> نفسه ص 38

<sup>(١٧٤)</sup> Pike K. L. (1945) P. 177

أما أنيركرامبي فيرى أن للوقوف، في النثر المتكلم به، صلة وثيقة بأسسه النحوية للحمل، إلا أنها تلعب، فيما يبدو، دوراً مختلفاً في النحاط، فهي تقع دائماً في مواقع غير منسابة بها. وهكذا، فنهاية الجملة، على سبيل المثال، مرجحة جداً ليعززها التنعيم لا الوقف، والوقوف تقع، في الغالب، بين كلمتين بينهما تعلق وثيق<sup>(36)</sup>. وتري إ.ج.أ. هيدرسون أن تطريعات الجملة تنقسم بعمومية إلى وسائل المستعملة للإشارة إلى بدايات المركبات والحمل ونهايتها، ولإشارة إلى ربط مركب بمركب أو جملة بجملة<sup>(37)</sup>. ويميل أوكنور إلى الاعتقاد بأن الحدود النحوية تعلم دائماً بالوقف، إلا أن الوقف وحده، على العموم ليس علامة كافية لحدود المتواليات؛ إذ يجب أن يكون مرهقاً ببعض الملامح الأخرى إذا كان فعلياً، وذلك إما بالتطويل الملحوظ، وإما بتمام النسق لتنفيمي. وإذا ترابط الوقف مع هذين الملمحين ترابطاً جيداً، فذلك تعزيز لعلامات الحدية، إلا أنه إذا ورد حالياً من أي تطويل وغير مرهق بنسق تنفيمي فإنه يعد معلّم تردد<sup>(38)</sup>. ولم يفت مالمبرغ (1974) أن يشير إلى أنه قد تكون من ضروري معالجة إلى أي حد يكون من الممكن إيجاد تجليات تطريعية لوحدة أكبر من تلك التي تشكلها الجمل كما حددها هي الصفحتين 35-36. وفي كل الحالات، هناك الوقف بين الأقوال الذي يحسد، رفقة النثر الحثامي للمجموعة، الحد بين الحمل. إلا أنه يُستخدم أيضاً للفصل بين الأدوار، وبين لمصرات، ومن السهل أن نلاحظ في الخطاب كيف يمكن لسقوط لحن مهم حداً مثل ذلك الذي يفصل الجمل أن يعيّن تقسيمات مناسبة لتقسيم النص المكتوب إلى فقرات. إلا أنه سرعان ما يعترف بأنه سيكون من الصعب، في حدود الحالة الراهنة لمعارفنا، الاستمرار في البحث عن وقائع اسطرير

Abercrombie D. (1963) P 7-3 (355)

Henriksen, J. A. (1949) P 127 (356)

O'Connor J. D. (1973) P 259-260 (357)

مناسبة للوحدات الكبرى التي بشكلها عرض بأتمه أو فصل أو حطاب أو جسم. وقد دفعه ذلك إلى أن يثير انتباهها إلى أننا تقترب بهذا المنطق إلى مستويات الوقائع الصوتية التي لا صلة لها بالبنية اللسانية بما هي كذلك أو التي تسمى إلى وقائع أسلوبية أو بلاغية.. والتي تشتمل أيضا على تحديات صوتية أخرى غير المحليات المسماة بالضرورية. وهكذا تمكن المبرع من تمثيل الوقائع التالية التي تكمن وظيفتها في تحقيق البنية الإحصائية لقول ما وهي السماح للمستمع بأن يكتشف العلاقات الداخلية بين العناصر. (1) سر مجموعة أو نبر إيقاعي ويفصل كل قول ذي طول ما إلى أجزاء (2) تنعيم الجملة ويعين العلاقات بين المجموعات إما بفصلها وإما بوصلها (3) تنعيم ختامي سجع مركبة ( فقرات ) يشير إلى نهايتها. (4) وقف يمكنه باعتباره عنصر حشوي إما أن يحمل وظيفة نبر المجموعة أو وظيفة التنعيم الختامي للفقرات، وإما أن يعوضها، ويمكنه أخيرا، وعلى مستويات عليا، أن يوظف بمفرده بوصفه عنصرا حديا في الخطاب. ويلاحظ المبرع أن الوقف لا يمكنه أن يعوض التنعيم مثلما لا يمكنه أن يعززه<sup>(358)</sup>.

وقد عالجت مسألت أخرى الوقف في إطار التنعيم. ونريد هنا أن نعرض تصورات سيرج كارتشيفسكي (1931) وماريو روسي وآخرين (1981) وبمصر تناع هليدائي وقد اطلق كارتشيفسكي من اعتباره أن لكل مستوى فونولوجيا، وبذلك يحق لنا أن نتحدث عن فونولوجيا تركيبية وفي حديثه عن الجملة، يرى أنها وحدة تواصلية معينة. وأنها تتميز بكونها ذات نية صوتية خاصة هي سجعها<sup>(359)</sup>. والتنعيم يوظف لتمييز حد الجملة، وذلك بمعارضة الاستعهاام لحوب، وبتمييز الجملة العقلية عن الجملة التعبيرية. لكنه يوظف أيضا لتقسيم

Maimberg, B. (1974, P 36-37) 358

Kartevsky, S. (1931) P 189-190, 359

منحى منقسم إلى الجميلات<sup>(١٤٠)</sup>. وهي معرض حدثه عن التغيرات المتعاقبة  
 في بنسكل منها التتبع (والتي هي السمع والمدد والعنده) لاحظ أنه كلما وقف  
 لأسبب كلما كان المقطع الذي يسبق مباشرة الوقف معنفا بطريقه خاصه به  
 أشهر لي أن الوقوف في الجميلات سريع إلى حد ما. سواء بين الحمل أو داحيا  
 يمكنها لا تتحقق إن الوقف باعتباره عصباً فبولوحياً، لا يمكنه أبداً أن يكسر  
 وحدة معنوية. ومعنى ذلك أننا أمام سلسلة مركبة من وحدات معنوية تُعلم  
 وحداتها بأصناف أوزان توافقها ووقوف أو لا توافقها<sup>(١٤١)</sup>. إن كل جملة عقلية، غير  
 شديدة انقصر، تنزع إلى أن تنقسم إلى طرفين من الجملة أو حرايين منها. وبذلك  
 تتشكل فيها قمتان فبولوحياتان يفصل بينهما وقف<sup>(١٤٢)</sup>. وهكذا كلما كانت الوحدة  
 اتوصية مجردة كلما كانت سهلة الصم إلا أنه يرى أن تقسيم الجملة لا صلة له  
 بتعرض الوحدات المعنوية<sup>(١٤٣)</sup>. وهذا يعني أن تقسيم الجملة ليس عملية معنوية  
 وليس أيضاً تمييزاً منطقياً. ومؤدى هذا الكلام أن المهم هو تمييز التتبع  
 واحتلاله وليس الوسائل التي يتحقق بها. لأن هذه الوسائل تختلف من لغة إلى  
 أخرى<sup>(١٤٤)</sup>. إن الجملة عبارة عن توتر موزع في خط والتي لا تعرف حركتها سوى  
 اتجاه وحيد لا يعود إلى الخلف وذلك لأن حاصية التتبع تدريجية وساء على ذلك،  
 فتمييز الجملة يؤدي إلى التعارض بين أربعة أنماط من التتبع هي: تنعيم، تساقق  
 (السيمترية)، وتنعيم اللاساقق (اللاسيمترية)، وتنعيم التماهي وتنعيم  
 شرج<sup>(١٤٥)</sup> وبعد ذلك. تحدث عن الوقف ليعتبره لايشكل عصباً مستقلاً بل أنه  
 مادام جزءاً لا يتجزأ من التتبع، إلا أنه يؤخذ بعين الاعتبار في هذه المسائل جزء

(١٤٠) نفسه ص 192 - 193

(١٤١) نفسه ص 98 - 199

(١٤٢) نفسه ص 203

(١٤٣) نفسه ص 205

(١٤٤) نفسه ص 206 - 209

(١٤٥) نفسه ص 210 من نفس المرجع السابق ذكره من أجل المردم البوضه



بعملة الذي يتلوه. وعلى المستوى النظري، فإن الصلة المونولوجية للحملة مع مباشرة أمام وصف الانشطار، وبمجرد ما يوصل إلى ذروة التوتر يبدأ التراجع لا أن يقف جزء لا يتجزأ من الحط التنازلي، وهكذا فإن نهاية الصعود وداية السقوط لا يوصل بينهما إلا وصف الانشطار<sup>(٢٦٤)</sup>. وبمثل، بعد ذلك، إلى علاقة السمع بالبحر يجب أولاً وإطلاقاً من عرصه السابق أن التعميم يبدو متعاهلاً للبحر بينما يحو يأخذ بالحسبان التعميم<sup>(٢٦٥)</sup>. إن التعميم لا يمكنه أن يخدم البحر فبعد صير نتيجة عن التمييز المركبي وحتى تلك الناتجة عن التمييز غير المركبي ليست مماثلة بوحدات أي نظام من نظامي المستوى المعجمي (التمييز الكيفي و التمييز الكمي). إن التعميم لا صلة له بالبحر لأن العلاقات في النظامين المتداخلين تعد من طبيعة عامة جداً. بل إنه يذهب إلى الإقرار بأن العكس هو الذي يحدث: فالتعميم هو الذي يمارس تأثيراً على البحر لا العكس إن البحر يأتي ليعقل نتائج تمييز التي يقوم بها عقلنا في شموليته وليثبتها<sup>(٢٦٦)</sup>.

وكان بايك (١٩٤٥) قد قدم دراسة مفصلة للأساق غير القطعية أكد فيها أن الموقف وملاحح تطورية أخرى ليست ثانوية بل ضرورية بالنسبة للوصف اللساني. وقد رأى أن للتعميم صلة بالوقوف والإيقاع، وأن هذه الخاصيات، على الرغم من ذلك، تعتبر من جوانب عديدة، مستقلة عن بعضها البعض. وهكذا، فيوقف والإيقاع متوقف أحدهما على الآخر، بشكل وثيق. في البعض من عرصتهما واستعمالتهما، إلا أنهما مستقلان، من جوانب أخرى. عن بعضهما البعض ولهذا السبب دعا إلى وجوب تناولهما بوصفهما كيانيين دالين مستقلين (أي بوصفهما أنواعاً فونيميه وصريفية) وهي إطار الوقف، يميز بانك بين وعصير فونيميين أو صريفيين، أحدهما مؤهت والآخر حنامي. ويتميز الوقف

٢٦٥ نفسه ص ١١

٢٦٦ نفسه ص ٧٥

٢٦٧ نفسه ص ٢٦

موقت من حيث الطول. يقصره بالمقارنه مع الوقف الحنامي، إلا أنه ليس - كما يقصر<sup>(١٤٧)</sup>. ونميز الوقف المؤقت أيضا بكونه يتوفر على شكل متدوير - إما إذا يدل أن يكون عبارة عن انقطاع في الكلام، أو توقف تام. فإنه قد يكون عبارة عن تطويل للصوت الأخير أو الصوتين الأخيرين من الكلمة السابقة عليه ويكون لهذا الطول نفس الزمن مثلما قد يفعل الوقف الميريقي. وبطبيعة الحال، فهو لا يلتبس بالأصوات العادية الطويلة نسبيا ولا يلتبس بالتطويل الخاص بالتطريح وذلك لأن التطويل بالنسبة لما يماثل الوقف يرافقه إضعاف كبير بقوة الأصوات، وهذا الإضعاف للصوت مع الطول هو الذي يعوض الوقف الفيزيقي في فوهم الوقف المؤقت. أي أن هناك تطويلا للصوت على المستوى لصوتي، أما على المستوى الفونولوجي فهناك وقف<sup>(١٤٨)</sup>. إن الوقف المؤقت ووقف الحنامي يؤثران، بطرق مختلفة، هي المادة الصوتية التي تسبقهما. وهكذا ينزع الوقف المؤقت إلى (١) بقوة العلو الموسيقي الحنامي للبطاق، (٢) أن يكون، في الغالب، مؤثرا هي كمية البطاق السابق وذلك بطرق مختلفة. وهكذا فالمقطع الذي يسبق الوقف المؤقت يكون، في الغالب، أطول مما هو عادة، ومقوى على علو موسيقي مستو. وفي حالات أخرى، تكون بداية لتطيق الأولى هي الحاملة للطول، وبذلك تؤثر على حضور وقف مؤقت، ومن جهة أخرى، فالانطلاق من معيار غير محدد يمكن أن يكون في اتجاه مبالغ، ويؤدي إلى نتائج لها صلة بذلك. إذ قد تشير نهاية قصيرة حقا، في الغالب، إلى أن وقفا مؤقتا سيعقبها، ذلك أن نفس الشخص، وهو يكرر نفس الجملة، يمكنه - يستخدم وسائل مختلفة بالنسبة لنتائج متماثلة وذلك هي تكرارات متنوعة - نفس الجملة وعلى العموم، فإنه يمكن لأي انطلاق من الطول العادي لعناصر لبطاق الأولى أن يساهم في التعرف على وقف لاحق بوصفه مؤقتا. شرطه أن

بغوى العلو السام للعلو الموسيقي في نهاية النطاق<sup>١١</sup>. أما الوقف الختامي فهو عبر النطاق السابق (أو النطاقات السابقة) وذلك بتخفيض العلو العادي لنهاية لصاف ضريبة ما. وإذا كان النطاق نفسه ينتهي بالعلو أربعة فإن ماسسو لوقف ختامي سيبرع نحو التضائل التدريجي إلى الصمت حينما يسبحر في أسفل، وهذا مختلف جدا عن العلو الموسيقي لنفس النطاق الذي يتوفر على مستوى ما، وهو قد يكون مقو، ينتهي بدون وقف حينما يقع في وسط بحمة، أو حينما يقع قبل وقف مؤقت، وإذا كان النطاق متناقضا - متصاعدا، فإنه يبدو أن التصاعد لا يعلو جدا مثلما يعلو في وسط حملة ما من دور وقف أو قبل وقف مؤقت<sup>١٢</sup>. وقد يكون المرق بين الوقف المؤقت والوقف ختامي مسموعا، أحيانا، بشكل مبالغ فيه وذلك في حطبة حماسية ومن بين توقفير، ينزع الوقف المؤقت إلى أن يرد في كل المواضع وذلك حينما يكون موقف استكم مطبوعا باللايقين واللاعائية، فيكون المتكلم آنذا في وصعية متذكر، وعلى إثر أغلب الاستفهامات دون أن يتطر جوابا، أو حينما يفترض أن الجواب معروف، أما حينما يقع وقف بعد نطاق متصاعد، فإنه يوحد وقف مؤقت بعد لاستفهامات والإثباتات وأجزاء الإثباتات، وعادة ما يكون الوقف الوارد وسط حملة ما وقفا مؤقتا، لكنه لا يكون دوما كذلك<sup>١٣</sup>. ويرد الوقف الختامي حينما يكون موقف المتكلم، حال الوقف، غائيا، ولهذا السبب، يقع في أغلب الأحيان في نهاية الإثباتات ومن الملاحظ أن النطاق الغائي علامة صوتية تشير إلى نهاية وحدة تركيبية/ دلالية، ويقتصر الوقف الختامي في الوقوع. هي حسب الأحيان، على موقع بعد نطاق متناقص إلى اللحن المستوي أربعة، ولأن الوقف مؤقت يصح أيضا بتواتر في هذا الموقع، فإن الوقفين بمكنهما أن تتعارض هيا أساسا وبمصل الوهوف في وسط الجمل، وبشكل متواتر، وحداب بحونة كبرى

<sup>١١</sup> نفسه ص ١١<sup>١٢</sup> نفسه ص ١٢<sup>١٣</sup> نفسه ص ١٣

عمل أجراء الحمل، أو بفصل وحدات صغرى بطريقة ما للمساهمة في وحدتها  
لداحية ويمكن لمثل هذه الوقوف أن توجد عادة بعد النطاقات الأولى، إلا أن  
الشكال التذكر تنتهي أحيانا من دون نطاق أولى، ولا تتوهر إلا على ما قبل نطاق  
غير تام. وفي هذه الحالة، يمكن للوقف أن يقع في نهاية قول في موقع غير  
نهاية النطاق الأولي كما يقع الوقف المؤقت أحيانا في وسط نطاق أولي.<sup>٦٧</sup>

وينحدث بايك، بعد ذلك، عن مساهمة الوقف في تحديد الوحدة  
الإيقاعية، فيرى أن حملة أو حُميلة مطوقا بها بدفعة معقدة مكونة من مقاطع  
لا يعترضها وقف تعتبر وحدة إيقاعية<sup>(٦٨)</sup>. ويخلص، في النهاية، إلى أن الوقوف  
لا تعادل حدود نطاقات التنعيم لأن الوقوف يمكن أن ترد (١) في حدود  
لنطاقات، بين وحدات إيقاعية بسيطة مثلا (٢) في وسط النطاقات (بعد  
وحدة إيقاعية ضعيفة): (٣) يمكن أن تغيب عن ربط بين نطاقين (في وحدات  
إيقاعية مركبة). ومع أن حدود الوحدة الإيقاعية تتطابق مع الوقوف، فإن أي  
مهما لا يتسبب في إحداث الآخر، لأن وحدة كلامية متماثلة في التقطيع الرمزي  
يمكنها أن تنتهي بأي نوع من نوع الوقف (مؤقت أو ختامي). وبالإضافة إلى  
ذلك، فإن وحدة كلامية ما يقطعها نوع وقفي وتنتهي بنفس النوع الوقفي يمكن  
أن يطق بها. مع ذلك، نسقين إيقاعيين مختصين أو أكثر، فلاحظ، على سبيل  
المثال، أن وحدة إيقاعية بسيطة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية بسيطة، أو أن  
وحدة إيقاعية مستورة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية ضعيفة، وللاحظ أيضا أن  
نوعا لاحقا من التعارض الإيقاعي في سياق وقوف موجهة يقع بين وحدات  
إيقاعية بسيطة ومركبة، ويوجد نوع ثالث من الألفاظ التعارضية، في سياق وقف  
موجه، بين وحدات موزونة نيريا ووحدات موزونة مقطعية<sup>(٦٩)</sup>.

<sup>٦٧</sup> ص ٢٢

<sup>٦٨</sup> نفس نفس الصفحة

<sup>٦٩</sup> نفس ص ٢٤

أما براون وآخرين (1980) فينظرون من اقتراح هاليداي (1976) إلى أن الكلام ينظم كلامه إلى وحدات إحصائية تتحقق صوتياً بوصفها مجموعات نغمية. وتتوفر المجموعة النغمية على نطاق متميز صوتياً منظم حول لمقطع الذي يحتوي على حركته علو موسيقي كبرى هي المجموعة اسمية. أي المقطع المعنى الذي يشكل جزءاً من الكلمة المأثرة هي الوحدة الإحصائية. ويتبنى هؤلاء الدارسون مصطلح المجموعة النغمية عند هاليداي وذلك بالنسبة للوحدة التي يخلقها المتكلم لتنظيم قوله في وحدات لها بنية تركيبية ودلالية داخلية منسجمة. ويرون أن كريستل (1969) كان شديد توصيح في موضوع ما الذي يشكل علامات حد المجموعة النغمية. فقد رأى أن هناك حدوداً فونولوجية مطردة محددة بالنسبة للمجموعات (الوحدات) نغمية هي الكلام العادي لا هي الكلام السريع. ويرون أنه من الصحيح في كثير من الحالات أن يكون المرء قادراً على إسناد حدود المجموعة النغمية بسوء من الثقة، إلا أن المرء في عدد كبير من الحالات تواجهه مشاكل ذات طبيعة متصلة تكون المتكلم قد كان يحاول أن يصنع ما كان يرغب في قوله بالطريقة التي قالها بها، وأن ما رعب في قوله قد كان التعبير عنه شديد لصعوبة. وينتهي المؤلفون من ذلك إلى القول بأن المعايير التركيبية والدلالية لا تمكن المرء من اتخاذ قرار مبدئي بخصوص تحديد موضع إسناد حد لمجموعة النغمية<sup>(4)</sup>. كما لاحظ الباحثون أن هناك أنواعاً أخرى من المشاكل التي تطرحها حدود المجموعة النغمية والتي تنتج عن ورود الوقوف في الكلام دون أن تتطابق مع حدود الوحدات التي نود تحديدها بوصفها مجموعات نغمية اعتماداً على معايير أخرى. إلا أنهم يودون النظر إلى مجموعة النغمية بوصفها تحقيقاً لجزء إحصائي. والخلاصة هي أن

مجموعة الاعمى. هي منظورهم، يمكن النظر إليها بوصفها وحدة نظرية معقدة يمكن أن تتسج علاقة مع بعض وحدات العلو الموسيقى التي توحى في ناز الكلام<sup>١٣٧</sup>. وبالنظر إلى المشكلة الثانية التي يواجهونها هي تحديد مجموعات الاعمى في الكلام العفوي، فقد اسعدوا عن السبق "مجرد ووهرو" تحليل لا يعتمد على تحديد المجموعات الاعمى بل يعتمد على وحدات محددة على المستوى الصوتي وهي الوحدات المحددة بالموقف وعية تحديد هذه الوحدات، كشموا أن الحد التركيبي لا يطابق في النصوص المقروءة، الحد التعيمي ويطابق في العالب الوقف، أما هي الكلام العفوي ضيق، فمن المؤلف حدا ألا تتطابق هذه الحدود، ومن بين العلامات المعول عيه والملاحظة في الكلام العفوي الوقف<sup>١٣٨</sup>. ويستخلصون، من خلال در ستهم، أن سقية طول الوقف في النص المقروء تناسب، من غير ما ستفر ب تقريبا، البنية الدالية للنص. ومن حية نظر المتوالية السردية لا تبدو هذه الوقوف الطويلة معالحة، وتطابق الوقوف، هنا، انقطاعات دلالية كبرى في البنية المفهومية للسرد<sup>١٣٩</sup>. ويتحدثون عن وقوف محورية وهي تشير إلى تنظيم القارئ للنص إلى فقرات كلامية، وهناك وقوف قصيرة تشير إلى وحدات قصيرة للكلام.

وعلى إثر ذلك، انطلقوا يحاولون الربط بين الوحدة المحددة بالموقف ومجموعة الاعمى عند هاليداي، وهكذا يرون أن كل وحدة محددة بالموقف تحتوي على تواتين يجب تحليلهما باعتبارهما مجموعتين نفيتين، وبخصوص الوحدات المحددة بالموقف هي الكلام العفوي، لوحظ أن هناك ثلاثة أنواع من الوقوف "المحوري" الطويل الذي تم تحديده في النصوص المقروءة وبسيط

١٣٧ ص ٤٦ ٤٤

١٣٨ ص ١٢

١٣٩ ص ٤٦

نصف الثاني من الوقوف ارتباطاً وثيقاً بالصنف المشير إلى البطاق الذي حدده المؤلفون في النصوص المقروءة، وتقدم المجموعة الثالثة صمماً متساوفاً بشكل محفوظ مع الطول. وقد بدا لهم تسمية هذه الوقوف بـ "وقوف البحث"<sup>(٦٦)</sup>

وهي باب صلة هذه الوحدات ببعضها البعض. لاحظوا أن المؤشرات التي تعتمد عليها هي القيام بمثل هذا التحليل هي مؤشرات تركيبية إلى حد كبير لا تعميمية. إذ يتعذر تحديد الحدود بواسطة الوثبات التعميمية لأن التركيب يحظر ذلك، بينما يمكننا باللجوء إلى التركيب أن نحدد مواضع الحدود<sup>(٦٧)</sup>. إننا نجد، في أغلب، في الكلام العفوي نهاية وحدة تركيبية ولا نجد علامة حدية فونولوجية مناسبة، إلا أنهم يفترضون أن المتكلم لا يبرع في وضعه للعلامات التركيبية فونولوجياً لأن العلامات العاصلة الفونولوجية ملحقه بالتركيب لا غير، وإذن، لا ينبغي أن يفاجأ المرء إذا وجد متواليات من البنيات التركيبية يقوم فيها المتكلم بعمل إشاري اعتماداً على التركيب. وقد تكون هناك لحظات يشدد فيها المتكلم على أمر، لذا يتطلب ذلك تقطيعاً تركيبياً واضحاً، وفي هذه الحالات، يمكن للمتكلم أن يستعمل علامات هاصلة فونولوجية ليبين كيف تحب بنية المتواليات. وعلى العموم، فالمتكلم حر في أن يقرر (ما عدا في بنيات الاحتامية المتأخرة) فيما إذا كان يرغب أو لا يرغب في تقوية النية التركيبية بعلامات حدية فونولوجية، ويمكن في بعض أساليب الكلام أن تكون تلك هي الحالة التي يقسم فيها المتكلم، باطراد، تقسيمها فرعياً الوحدات المحددة بالوقف إلى وحدات مبينة تركيبياً تحدها علامات حدية فونولوجية. ويُعصرص أن تتصنع هذه العلامات الحدية، وحبوا، تلك الظواهر التعميمية المقترنة بالمقطع الأخير المعجم من نية معزولة<sup>(٦٨)</sup>.

٦٦ نفسه ص ٦٥-٦٦

٦٧ نفسه ص ٦٦-٦٧

٦٨ نفسه ص ٦٨

## 2.2.4.1. الوقف و التنظيم في ضوء التوليفة الكلاسيكية

وإد كان كارتشيمسكي قد انطلق من اعتبار مجال التنظيم هو انعمه ومكوناتها، وبذلك فهي متلعب دوراً أساسياً على مستوى التركيب وعلى مستوى لوصف. وإذا كان التنظيم عمده لا صلة له بالنحو، وإنما له وطيمه قوليه هيم ينصر بتحديد الموضوع والخبر، فإن دوكروت (1939) يرى، على البصيص من ذلك، أن التنظيم يتكامل بوطيمة مردوجة تركيبية وقولية. وإن كان التركيب وفعل لقول، عنده، بنيتين متوازيتين. وقد سبق لهوكيت (1958) أن اعتبر اشعيم مكوب مباشراً للحملة. أما ستوكويل (1960-1972) فقد كان اللساني الأول الذي وطف هذه المكرة الأساسية هي إطار النحو التوليدي التحويلي ويضع الشعيم هي ابنية العميقة. وقد عرف الوقف باعتباره الحدود الموجودة بين النطاقات لتنظيمية، تلك الحدود التي لا تتناسب مع الصمت، أو غياب التصويت، أو لمجموعات التنفسية. وإذن، فالوقوف، بالمعنى المقصود هنا، عبارة عن وقائع مدركة مطردة، غير أنه من الممكن ألا تتوفر على نطاقات فيزيائية مطردة سواء على المستوى الفيزيائي أو البطقي<sup>(364)</sup>. أما الدراسات الأخرى (دوانينغ 1970؛ بريزنان 1972، بيرمان وساموزي 1972؛ ليكوف 1972) إلى جانب ستوكويل (1972) فقد انتهت إلى أن البنيات التنظيمية لا تحددها فقط مكونات ابنية السطحية، ولذا يجب الاعتقاد بأن موضع النطاقات التنظيمية وخصياتها يوحد في البنيات العميقة والشبه العميقة. ومن المعلوم أن شومسكي وهالي قد اعتقدا بأن القواعد التي تلحق بالمؤشرات التطورية لا نطبق إلا على مستوى البنيات المشتقة<sup>(365)</sup>. غير أن أتكينسن (1973) قد رأى أن اشعيم الصحيح لا يمكن أن يحدد تحديدا مضبوطا انطلاقاً من السية سطحية، بل إنه يتطلب تقاعلاً حميمياً على مستوى أعمق. وقد سبق

Stockwell R. P., 1972, P. 86-87

(1968) P. 19-385



ليبرفيلش (1968) أن توصل إلى أن إسناد النبر في اللغة الألمانية يعبري في مستوى أكثر عمقا من مستوى البنيات التركيبية السطحية. أما بوسر (1971) فقد اعتبر أن توليد البنيات التعميمية بشكل عمليه فوبولوجية تسوق تطبق بعض لتحويلات التركيبية. وكانت بريزنان (1971) قد بينت أنه من الممكن، بل طبقت قاعدة إسناد النبر النووي في سياق السلك التحويلي، تفسير أغلب الاستثناءات التي وقف عندها تشومسكي وهالي. وهذا يعود، حسب بريزنان، إلى أن لسيات البرية لبعض التراكيب المركبة تعكس بنيات الجمل أبسيطة لدمجة في هذه التراكيب وذلك على مستوى البنية العميقة. وهكذا، فإن قاعدة إسناد السر النووي سيتم تشغيلها، حسب بريزنان، بعد مختلف لتحويلات التركيبية المتصلة بهذا السلك. وهذا ما سمته بريزنان بفرضية ترتيب<sup>(386)</sup>. أما روسي، فهو يرى أن الوقف لا يمثل سوى جزء من الملامح التي تشترك في تحديد الدرات التعميمية. أي المناغم والتي هي العناصر المكونة للصريفات التعميمية<sup>(387)</sup>. وعلاوة على ذلك، فقد اعتبر روسي أن لوقف قد لا يحققه الصمت، وفي هذه الحالة فإننا نقتصد ملمحا تنفيما<sup>(388)</sup>. كما بدا له أن الوقف يساهم في تحقيق مكورات القول وتراتبيتها<sup>(389)</sup>.

وإذا شئنا الإبحار والتكثيف غير المخلين، جاز لنا القول بأنه قد تيسر أن انوقف عادة ما تم النظر إليه انطلاقا من تصور تقسم على أساسه السلسلة الكلامية. وهكذا اقترن الوقف بالمجموعة النغمية. أو بالمجموعة المعنوية، أو بالمجموعة النغمية، أو بالمجموعة التعميمية، أو بالوحدة النغمية، أو بدمركب الموبولوجي. وبذلك قد يصح القول بأن للوقف معايير متعددة ومتنوعة، منها

(386) انظر تحديد هذه العرفية في بوسر (91-72).

(387) Rossi, M. et al. (1981) P 190

(388) نفسه نفس الصفحة

(389) عساه انظر من ص 206 إلى ص 273

ر لمعيار قد يكون مؤشرا تنغيما (نغما)، وقد يكون هزيولوجيا وقد يكون مؤشرا دلاليا وقد يكون مؤشرا تركيبيا. غير أنه بدا واضحا ألا معيار من هذه المعايير كميل وحده يحدد الوقف وموضعه، إذ قد تتساك بعض المعايير وقد تتداخل وقد تتراكب.

ومن هذه الزاوية، يُعدُّ الوقف فاصلا بين المجموعات التنغيمية أو بين مجموعات التنغيمية، وعلاوة على ذلك، فقد بدا أن الوقف يقع في المواضع التالية :

- في الحدود المكونية الأساسية (أساسا بين الحُميلات وبين الموضوع والمحمول). إن هناك تصايفا بين نوع الحد المكوني وطول الوقف، أي كلما كان الحد أساسيا أكثر كلما كان الوقف أطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوقف تنزع إلى أن تكون أطول حينما تشمل الحدود المكونية موضوعا جديدا، ويتعلق الأمر هنا عادة بالحدود بين الحمل، ويعد هذا النوع، على العموم، معلما لحد مجموعة تنغيمية. غير أن ذلك لا يعني أن لكل حد مجموعة تنغيمية مثل هذا لوقف، وهذا يعود إلى أن الوقف في حد المجموعة التنغيمية، إذا وقعت في الحدود المكونية الأساسية، قد تُلغى عوض أن تُملأ.

- قبل الكلمات ذات المحتوى المعجمي الأعلى أو، على حد تعبير لاويسوري، هي مواضع الاحتمال الانتقالي الأدنى. وهكذا، هالكلمات لمسوقة بوقف يكون تذكرها أصعب. وهذا النوع من الوقف يقع، على نحو عموم، حي، قبل الحدود المكونية الدنيا، على العموم داخل مركب اسمي أو مركب فعلي أو مركب ظرفي. ويُعدُّ هذا النوع، على العموم، مثالا عن ظاهرة الذكر، إذ يشير إلى صعوبة البحث عن كلمة.

- بعد الكلمة الأولى في مجموعة تنغيمية. ويعتبر هذا الموضع موضعاً نموذجيا بالنسبة لأخطاء الإنحاز الأخرى من قبيل التصحيحات والبدايات

حاصلة والتكرارات. ولأن هذا النوع يرد بعد الكلمة الأولى لمجموعة تعميميه فيه قد استعمل، فيما يبدو، لخدمة وظيفة التخطيط<sup>(90)</sup>.

#### 3.4.1. نظرية (ا ت) التقطيع المركبي ووضع الوقف

نقد انصح لنا أعلاه أن نظرية الحدود، بمختلف تقريعاتها وتلويحاتها، قد فتحت الباب إلى حد ما أمام التركيب الذي عمل إغراؤها على ألا يحد من أهميته. كما اتضح لنا نزوع اللسانيات التفصية واللسانيات البيوية و لتوليدية كلاسيكية إلى ربط الوقف بالتركيب ربطاً تتزايد أهميته باستمرار. كما سيتضح لنا أيضاً، ونحن نعالج نظرية (ا ت) التقطيع المركبي، أن التركيب قد بسط نفوذه على الفونولوجيا حتى باتت بعصر قضاياها مجرد قضايا إنجازية حقيقية، وكاد الوقف أن يكون ظاهرة تركيبية خالصة (هي وحدت التقطيع المركبي) تسمى بالوقف بمحرد ما تتجسد. ولعله من البين أن الوقف لم يعد سوى خرج للتركيب له مسوح (مسوح) فونولوجية، فصارت قواعد الوقف قواعد تابعة لقواعد التركيب.

نعالج في هذا القسم نظرية (ا ت) التقطيع المركبي ومدى مساهمتها في ضبط الوقف وتحديد صوابه. ونذكر، في هذا الصدد، بأن هذه النظرية (ا ت) تستند، إلى حد كبير، إلى التركيب. ولاشك أن لمركزية التركيب، هي النحو لتوليدية، أثرا على تصور هذه النظرية للوقف، مثلما كان لهذه المركزية أثر حاسم على تعالقات مستويات التحليل اللساني.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى بيان المفهوم المحور والمحدد. ولعله المفهوم لموحه لنظرية التوليدية للوقف. ويتعلق الأمر بمفهوم التقطيع المركبي. وقد نشر بيرفثيش إلى إمكان أن يفهم من التقطيع المركبي توزيع الوقوف لممكنة

في 'فعال كلامية'<sup>١٢١</sup>. ونسم تقسيم الجمل الطويلة بواسطة الرموز العددية، في وحدات التقطيع المركبي التي نشأت، قبل كل شيء، انشاق الوقوف، بمفرده ومنحى اسعهم وبالنظر إلى ان حملا قصيرة نسبيا ذات وحدة تعميمية بحدده ووحدة، فإنه قد ينقسمها باعتبارها وحدة بمطيع مركبي وتشكل هذه بوحده - والتي قد تكون لها تسميات مختلفة من قبيل 'المركب البلاغي' أو 'المجموعة التنفسية' - مكونا حاسما لكل تحليل للتعميم<sup>١٢٢</sup>. وإذا كان بيرفيس قد دعا إلى عدم الخلط بين وحدة التقطيع المركبي والظاهرة الصوتية و لطقية، فإنه قد أشار إلى ان هناك علاقة وطيدة بين التقطيع المركبي و لسمية تركيبية. ولأن وحدات التقطيع المركبي لا تتطابق مع المكونات التركيبية، فقد افترض بيرفيس رموزا حدية خاصة تكون موضعها مشروطة ببنية المكونات، لا أنها لا تتطابق معها<sup>١٢٣</sup>. وقد كان بيرفيس محبرا على التفكير في صياغة بصرية لتقطيع المركبي محاولا الكشف عن مبادئ أساسية لتشكيل وحدات تقطيع المركبي. وهكذا، أوضح ان وحدات التقطيع المركبي تتحدد بفصل عناصر الحدود التي تحدد الوقوف الممكنة ومنحى التعميم. وتدمج عناصر لحدود، جزئيا، بفصل القواعد التركيبية من جهة، وبفضل مواصفة من جهة أخرى، ومع ان أساس القيام بالتقطيع المركبي هو البنية السطحية التركيبية [..] فإن وحدات التقطيع المركبي تلعب دورا هاما في فهم البنية التركيبية<sup>١٢٤</sup>. وإحتمالا، فقد بين بيرفيس أن حدود وحدات التقطيع المركبي، والتي هي الوقوف، تحددها، على العموم، قاعدة مركبة تعيل على حجم القطع المكوني وعن طول مقاطع مركب محتمل، وعلى عدد المقاطع المسورة في مركب م وعلى عامل متغير له صلة بنوعية الاسراع في الصوت. وقد أشار بيرفيس في

Brewster, M. (1966) P. 10.

١٢١ نفسه ص ١٣٦

١٢٢ نفسه ص ١٣٦

١٢٣ نفسه ص ١٣٦

١٢٤ نفسه ص ١٣٦

إن العلاقة بين الحدود ووحدات التقطيع المركبي والوقوف ليست متعكسة بشكل دقيق فالرموز الحدية تحدد الوقوف الممكنة، إلا أن غياب الوقوف ليس مؤشر على غياب الرموز الحدية، إذ يمكن للرموز الحدية أن تتحقق بواسطة بؤوف، غير أن ذلك ليس ضرورياً. وعلى العكس من ذلك، فإن مسألة وقوع الوقوف هي الكلام المقطع الذي لا يمكن أن نتبأ فيه بأي حد لساني، تنتمي أيضاً إلى مجال الانحرافات المحددة تحديداً غير لساني<sup>(395)</sup>.

أما بايلي فقد سار على هدى عمل بييرفيس محاولاً الكشف عما يعنيه التقطيع المركبي وما يشتمل عليه. ومن جهة أخرى انصبت دراسته على العلاقة بين الإسراع في التلمظ والتقطيع المركبي. وهكذا، اعتبر الحدود مركبية حدوداً معلّمة لطاق التماذج التنظيمية، ورأى أنها تعطي نطاقات كبرى وذلك عندما تتزايد سرعة القول متصمة أكثر فأكثر مجموعات معنوية مضمومة. ويسبب تناقص في التصرف الشكلي للغة، أحياناً، تزايداً في الإسراع المرفق بتناقص في مراقبة المتكلم لما يقوله<sup>(396)</sup>. ثم انتقل بايلي، بعد ذلك، إلى طرح وجهة نظره حول التقطيع المركبي ومبادئ وصلته بالأشجار المركبية ليرى أن فهم مبادئ التقطيع المركبي قد يستلزم، فيما يبدو، النظر إلى لأشجار المركبية وتضم الشجرة المركبية أسفل العجرات العليا، على لتوازي مجموعات معنوية جد مفهومة متتالية وهي مجموعات لحملة ما<sup>(397)</sup>. وبمقدار ما يتزايد الإسراع، تحذف الحدود المركبية بحيث إن الحد المرقم - ن يُحذف هي نسبة الإسراع ن. ويرافق هذه العملية احتزال متزامن لكل نبر أولى إلا واحداً [ . ] هي المركبات الكبرى النانحة عن حذف حدود البرسة لمداسته لدرجه الإسراع المعينة<sup>(398)</sup>. إن عملية التقطيع المركبي يتكرر حدوثها

395 - نفسه ص 186، لمزيد من البحث 13.

396 - Bailey C. J. N. (1971) P 105.

397 - نفسه نفس الصفحة.

398 - نفسه ص 107 - 108.

هي دورات وصولاً إلى الشجرة المركبة بحيث إن المركبات تصير أكبر فأكثر لأن عترات عليا في الشجرة نشرف عليها تدريجياً. والسلك الأخير أنه سيُحذف الحدود على كل من جانبي جملة تامه ما لا يتم، تحديداً، الوصول به به. إن مثل هذه الحدود المركبة (التي لم تُمَح) باعتبارها تبقى هي بسبب اسراع معطاة تمثل الوقوف والإيقاعات التنغيمية<sup>(49)</sup> ثم أشار بايلي إلى أن هذه قواعد خاصة تغير مواضعة التقطيع المركبي [...]. إنها تؤثر في بداية بعض أنماط العميلات أو العمل ونهايتها. فحينما يُصدَّر ظرف أو مفعول بفعل أساسي، أو جزء آخر ما من جملة ما (يُنقل إلى بداية الجملة)، فإنه يسر معقوف فقط أسهل المعرة العليا للجملة. بل إنه، على الأصح، عجرة جديدة فوق تلك التي أضيفت، يوضع أسفلها المركب المصدر. وعلى عرار إدماج جملة نصية غير الحصرية، فإن النتيجة تكون عبارة عن حد ذي درجة أكثر علواً من أي حد في الجملة. وسيكون هذا الحد هو الأخير الذي يختزل وفق بعض لشروط. إلا أن المركب المصدر إذا كان قصيراً، فإن درجة الحد التي تعاديه يجب أن تُختزل، بحيث إن المركب يجب أن يضاف إلى ما تبقى من الجملة في سبب للإسراع أكثر بطءاً مما سيكونه حقيقة في ما عدا ذلك<sup>(49)</sup>.

والى جانب مساهمة بيرهيش وبايلي، تعد مساهمة إيمندر ذات أهمية كبرى بالنظر إلى المساهمات التي ستأسس عليها وخاصة مفهوم "الجملة لعسرية". يرى إيمندر أن حذر شجرة ما هو المعرة العليا. وهكذا فالجذر يجب أن يكون عبارة عن ج. وذلك هي اللغة الإنجليزية وربما على المستوى كئي<sup>(50)</sup>. والجذر سيعني إما ج العليا في شجرة ما، أو ج تشرف عليها إشراف مباشر أو العليا، وإما ج المفعول في الحطاب المباشر. ويرى للبيان الجذر ح

(49) نفسه ص 108 - 109

(50) نفسه ص 110

Fmonds J. P. (1970) P 5-4011

سبب تسرع عليه مباشرة في أخرى بواسطة الفواصل<sup>١٢٦</sup> وقد لاحظنا أن مصدر  
في أنواعا عديدة من الظروف والأحوال قد يصدر في جملة ما يمكن أن يصدر  
منه أساسا بين تلك الظروف والأحوال التي بعضها في موقع المصدر  
فصله الحجازية (أخباره أحيانا) أو بعضها وقع بنفسه. وبين<sup>١٢٧</sup> الظروف  
و لأحوال التي لا يعقبها شيء من ذلك<sup>١٢٨</sup>

واعتمادا على مساهمة بيرغيش وبعض أفكار إيملر سيخدمنا توزيع  
أول تصور متماسك للوقف في إطار النظرية المعيار وقد بصح القول بأن  
تصوره ذات قد تحكمت فيه مجموعة من المبادئ الموحدة التي يمكن أحكامها  
هيم يلي: ١- الإحساس بأن العلاقة المفترضة بين التركيب والتقطيع المركبي  
سأرا ما تم تخصيصها وقتما تم تبريرها وهذا هو الذي دفعه إلى أن يتبع من  
عمله المنشور سنة ١٩٧٥<sup>١٢٩</sup> معالجة بعض الآراء الشديدة الوضوح والمتصلة  
بشك علاقة. وقد أكد في هذا العمل الاعتراف عموما بتصنيف أساسي بين  
بنية تركيبية وتقطيع المركبات المبولوحية، أي موضع الوقف<sup>١٣٠</sup>؛ ٢- إسناد  
حدود بوصفها جزءا من السلك التركيبي: ٣- يحيل مصطلح الحد المركبي  
مثم يستعمله دوانينغ على الظاهرة التي تسمى إما بـ «الوقف» أو بـ «الوقف  
- الفاصلة»، أو «الموصل» أو «الحد» أو حد الوقف، أو «تعيم الفاصلة»... وهو  
في هذا الاستعمال، لا بعيد عما يريده تشومسكي و هالي (١٩٦٨) بحد  
مركبي. ٤- للحد المركبي صلة بالمحو وليس شيئا بالوقف المتصل بالاجزاء  
وهو أسس، فهو يصرح بأنه لن يهتم بالتنبؤ بوقوف التذكر المملوءة  
و شاعرة والتي هي طواهر إنجارية هامة للكلام العموي. وإنما سيهتم فقط  
بوقوف المحتوى الواردة في الإنجازات الجمالية التامة بحيثيا على المستوى

<sup>١٢٦</sup> عصب في

<sup>١٢٧</sup> عصب في

<sup>١٢٨</sup> Dictionnaire I B 1975 H ٤

<sup>١٢٩</sup> عصب في

١٠. بدوحي. كما يكون عليه الأمر في القرائد الساسية لصن مفهوم حداً<sup>١٠</sup>  
 ١١. إذا سبنا تقديم صورة موحدة عن عمله هذا. أمكننا القول أن درسه  
 ١٢. سمعنا تأسساً حول تنبؤ العلاقة بين منه الحملة وموضع الوقف.  
 ١٣. منها بددت على اختيار مجموعة من المبادئ المحددة لمواضع الوقف  
 ١٤. ويستلزم من جهة هذا، تعيين الحدود وتمييزها. وهكذا افحصنا كشمه عن  
 ١٥. عضن المركبي المتغير إلى الكشف عن الحدود المركبية المتغيرة. ثم  
 ١٦. فحصنا كشمه عن التقطيع المركبي الإحصائي إلى تمييز الحدود المركبية  
 لإجبارية (حد الحملة)<sup>١١</sup>.

وفي سياق بانه تصور من الوقف. عرض عدد من العرصيات المرتبطة  
 بموضوعة الوقف الاختياري والوقف الاحباري وهي فرصيات لم تصمد سبعة  
 منها امام عباد الوقائع اللغوية وتعددها

١٧. فقد نصر المبدأ الأول وهو المرتبط بمبدأ التقطيع المركبي المتغير  
 على أن يوقف قد يدرج، اختياريًا، في أي قطع مكوني أساسي داخل جملة ما  
 شريطة أن يقع الوقف في كل القطوع المكوية الأكثر بروزًا، وقد أشار داوود  
 إلى أن صلب القطوع المكوية الأساسية يقصى. على وجه الافتراض، ذلك  
 الوقف الواقع بين حرف الجر والمركب الاسمي اللاحق أو بين اسم ومتغير نعتي  
 : طرفي ويضمن المبدأ الهرمي المتضمن في هذه العرصية أنه إذا كان ذلك  
 وقف مجرد في حملة معقدة بسيطة، فإنه سيضع بين الموضوع والمحمول، بكر  
 ١٨. ذكر أكبر من وقف فإن الوقف الثاني سيقع بين الفعل (رفقة أفعله  
 ١٩. بسبعة المتصلة) والمفعول به اللاحق<sup>١٢</sup>. وقد لاحظ داوود أن الفصل  
 مصدق لهذا المبدأ هو بييرفبش (١٩٦٦) وبالي (١٩٧١) وقد اعتمدنا صيغته

١٠. بدوحي، ص ١٠٠.

١١. بدوحي، ص ١٠٠.

١٢. بدوحي، ص ١٠٠.



بهذا المبدأ قد تم افتراضها في العديد من الحجج التركيبية. وقد يذكر على سبيل المثال، عمل روس (1968) ولو أنه افترض أيضاً أن هذه الوقف ستصايف، بضافاً ماسراً، مع حجم القطع المكوس. وينصور داويع به بسبب هناك أية حجة لصالح هذا الافتراض الأخير<sup>(٤٠٩)</sup> أما المبدأ الثاني فقد قُدم أحياناً باعتباره بديلاً عن المبدأ الأول، إلا أنه في الحقيقة ضروري باعتباره مبدأً مكملًا للأول. وهو مبدأ مرتبط بمبدأ التقطيع المركبي الإجباري الذي تترتب عنه حدود مركبية إجبارية. ويص على أن كل البنات السطحية للجمل (واحتمالاً كل التحقيقات السطحية للبنات العميقة للجمل) تنهي، جبارياً، بنطاقات ختامية<sup>(٤١٠)</sup>. وعندما ربط الشكل القوي لهذا لمبدأ يستوكويل (1960)، والشكل الأضعف بكيم (1968) و ستوكويل (1971)، و بعدما بدأ به أن عمل غولدمان، إيسلر (1968) يدعم هذه الفرضية، باعتبار أن الوقوف لحيوية كما تراها، تنزع إلى أن تصع في الحدود الجمالية، تبين له أن هذا المبدأ مفرط القوة، ولو في شكله المقدم به علاوة على أنه عاجز عن تفسير ورود الإجباري للوقف في المواضع التي ليست بحواتم جمالية<sup>(٤١١)</sup>. إن شيئاً ما من هذا النوع يُحتاج إليه، بشكل واضح، بالإضافة إلى المرصية الأولى. وذلك ستفسر كون الوقف إجبارياً في (بعض) الحدود الجمالية، وذلك في تمارص مع الوقف المتغير الذي تتبأ به الفرضية الأولى<sup>(٤١٢)</sup>.

إن المبدأ الثاني، يتبأ، أولاً، بوقوع الوقف في حد الجملة، ويتبأ، ثانياً، بوقوع الوقف الماصلة في بعض الحدود الجمالية اليمنى بعض النظر عن حجم القطع المكوس، وفي ذلك خرق للفرضية الأولى، فحد الجملة قد لا يكون قطع

(409) نفسه من ٤٨ - ٤٩

(410) نفسه من ٤٩

(411) نفسه نفس الصفحة

(412) نفسه نفس الصفحة

مكويب، أساسيا للجملة؛ وتنمّا، ثالثًا، بإجبارية الوقف بعد الفاعل الحملّي الذي يقع في قطع مكويب أساسي وكان الفاعل ليس حُميلة، بينما يرى الفرصية الأولى أن ورود عرصّة للإسراع في الكلام وللمبدأ الهرمي، وبطبيعة الحال، فإن العديد من حدود الحُميلة تعد، هي نفس الآن، حدودا تركيبية أساسية للجمال التي ترد فيها<sup>(415)</sup>.

غير أن الفرصية الثانية تواجه العديد من الصعوبات الأساسية، وذلك باعتبارها مُتسّلاً عاماً بالوقف -الفاصلة الإجماري، ومن بين هذه الصعوبات كون الوقوف لا ترد في حدود الجملة المدمجة بنفس الاطراد مثلما يكون عليه الأمر في حالة جمال الحُميلات الأساسية غير المدمجة. وكان إيمندز (1970) قد أشار إلى هذا الاختلاف وذلك بارتباط مع تمييزه بين الجمال الجدرية والجمال غير الجدرية<sup>(416)</sup>.

وقد ذكر داووينغ نوعين من الوسائل الخاصة لتخصيص المواضع الخاصة بالوقف، وبالنظر لطبيعتهما غير التفسيرية، فإنه يجب التخلي عنهما إذ كان المرء يأمل في إيجاد مبدأ عام سيصدر الوردات الخاصة للوقف -لفصية<sup>(417)</sup>. وقد صاغ داووينغ الافتراض العميق للنوع الأول باعتباره، لفرصية (المبدأ) انثالثة (الثالث)، ويص هذا المبدأ على أنه يمكن لتحويل أن يُدرج وقف باعتباره التحقيق الفونولوجي لمقولة نحوية ما<sup>(418)</sup>. وقد اعتبر داووينغ أن مثل هذه العملية قد سبق ليانيل زيف (1973) أن طرحها حينما أكد أنه يمكن للربط أن يُحذف قبل أي رابط، ويُنتج ذلك، وفقاً مميراً باعتباره تحقيقه الفونولوجي<sup>(419)</sup>. ولا يمكن لهذه القاعدة المُدرجة للوقف أن تكون أقل عمومية

4 نفسه نفس الصفحة

(414) نفسه ص 52

(415) نفسه ص 60

(416) نفسه نفس الصفحة

(417) نفسه نفس الصفحة

د علاوة على ذلك، فإنها تسكو من فشلها في تفسير كون الوقف بوحده، على  
عموم بين المركبات المتعددة النظام سواء أكان الربط محذوفا أم عبر  
محذوف، وهكذا فالوقف بوحده، على العموم، قبل ■ ورود and .. وللأسف،  
فإنه ليس من السهل إصرار ورود وقف بين مركبات منصاه حسب المبدأين  
لأكثر عمومية مثل 'المبدأ الأول' والمبدأ الثاني، وقد لوحظ نوع مماثل لتفسير  
خاص لتفصيل المركبي وذلك في دمج الوقوف (أو الحدود المركبية المتقدمة  
وصفها وفقاً بواسطة المواعيد التكنولوجية) في القواعد التحويلية المتحركة  
في تحويلات النقل العيني، وذلك في توافق مع المبدأ الرابع<sup>١٤١</sup>.

وينص هذا **المبدأ الرابع** على أنه يمكن للوقف - الفاصلة أن يُدرج  
بوصفه عنصراً من التغيير البيوي الذي ينتجه تحويل النقل. ويرى داووينغ أن  
هذه وسيلة قد استعملت لتفسير كون حرج بعض قواعد التصدير تشمل وقف  
إخبارياً يعقب العنصر المصدر، فيما لا يشمل هذا النوع من الوقف حرج قواعد  
'أخرى مماثلة. وفيما يتصل بسؤال يدور حول كيفية نمادي تخصيص دمج  
لوقف بوصفه حسيلة للتحويل ذاته فإن داووينغ، يرى أنه ليس من المفيد جد  
مجرد الإقرار بأن بعض الظروف والأحوال تعتبر الحافاً تشومسكياً بـ ج (بحيث  
أن قطعاً مكونياً أساسياً قد تم إدراجه) بينما ظروف وأحوال أخرى تعتبر  
أحرف أحبا نماحل الحملة ومن شأن هذا أن يعوض فقط الإدراج الخاص  
لوقف - الإدراج الخاص للبنية المكونية التي يتم التمسؤ. انطلاقاً منها، ورود  
لوقف عبر أنه إذا كانت الحجة التركيبية المستعملة قد نُعثرُ عليها نصاح  
لأحرف الشومسكي في القاعدة الأولى وصدده في القاعدة الثالثة فإن  
لأحرف في المعطع المركبي: ادن. يجب أن تنتج مبادئ عامة، وحتى في  
عب تفسير مبدئي لتطبيق اللاحاق الشومسكي في بعض القواعد وعدد

نظيفة هي قواعد أخرى. وإنما نعثر على حجة مستقلة لاستعماله فقط في حالات التي يكون فيها المقطع المركبي المنفصل فقط مطلوباً<sup>(41)</sup>

نفس النوع من التمييز يوجد في لغات أخرى. فقد وصف هيل (1974) في عدد من حلقة اليسري في لغة والبيرى ذاكراً أن المركب الاسمي المرحلق يسارا يعد إلحاقاً تشومسكياً بعجزة ج - وعلى أية حال. فإنه يُنمّل من جملة منم يظهر ذلك أنه لم يعد مكوناً للجملة بالنسبة لأغراض إدراج الفعل لمساعد وإذا كان هناك تبرير مستقل لتصدير قطع مكوني أساسي في كل سبب لحالات التي يعقب فيها وقف المركب المصدر فإن المبدأ الرابع ليس ضرورياً<sup>(42)</sup>.

**ما المبدأ الخامس** فيعود في أصله إلى إيمدر (1970). هبتو فق مع ملاحظاته أمكن لداونينغ أن يعيد صياغة فرضية حد الجملة (أي الفرضية ثانية) باعتبارها الفرضية الخامسة التي تنص على أن تكون حمل الحذر سطحية مبررة (إجبارياً) - سواء كانت سابقة أو لاحقة - بواسطة وقف (أو صمت). ويتبأ هذا المبدأ بالوقف الذي يتلو الجمل الجدرية غير الختامية، مثلما يتبأ أيضاً بالوقف الذي يتلو المواضع المحورية المصدرة، وانطروف والأحوال. إلح شريطة أن يكون كل ذلك ملحقاً إلحاقاً تشومسكياً بـ ج. و لدى سبق الحمل الاستهامية الواقعة بعد إثبات والتالية لأن ما يأتي قرر وبعد سيكون دائماً جملة جذرية<sup>(43)</sup>. وقد سبق لداونينغ في عمل له سنة 1973 أن راجع ثانية تعرض إيمدر لجملة الجدر بوصفها كل جملة لا تشرف عليها جملة محموية [جملة تحتوي على محمول]. أي كل جملة لا يتحكم فيها (بمعنى

(41) نفس الشيء من 60 - 61

(42) نفس الشيء من 6

(43) نفس الشيء من 6

الذي قدمه لانكاكر (1969) أي مركب فعلي<sup>(422)</sup>. وقد حدد داوونينغ العملة المحمولة باعتبارها كل جملة تشرف فيها العجزة ج إشرافا مباشرا على المركب الفعلي<sup>(423)</sup>. وكان لانكاكر قد صاغ مفهوم التحكم على النحو التالي "تتحكم العجزة أ في العجزة ب إذا لم تشرف لا العجزة أ ولا العجزة ب على الأخرى، وإذا كانت العجزة ج المشرفة بشكل مباشر على العجزة أ تشرف أيضا على العجزة ب"<sup>(424)</sup>. وهكذا، فإن المركب الاسمي المزحلِق يمينا والذي ليس منحقا إلحاقا تشومسكيا ب ج سيُفصلُ عنه بواسطة وقف، بينما لا ج مواقع خارج التصدير والذي يعد اختلا ل ج الأعلى، وهو ج محمولة، فننُفصلُ عنه بأي وقف.

ومع أن المرضية الخامسة تعد نحسا بالمقارنة مع الفرضية الثاية، فإن هناك صنفا كاملا من مواقع الوقف الإجباري الواضح لم يتخذ، بالنسبة لها، أي من المبدأين هذين أية ترتيبات نحسا لها. وهذه المواقع هي الوقوف التي تبرز أنواعا عديدة من المركبات الاعتراضية والجميلات، والجميلات البدلية، وصيغ المنادى، إلخ. ويولد كل هذه الوقوف، افتراضا، إدراج المركب أو جمية معينة بواسطة قاعدة تحويلية متأخرة. (وتعد هذه القواعد قواعد سكية نعدية). ومرة أخرى، فإنه من الممكن توليد هذه التراكيب رفقة الوقوف الملائمة وذلك بتصميم الوقوف (أو الحدود المناسبة لها) هي العرج لذي يخصصه كل تحويل خاص. فقاعدة تكوين الجميلة الموصولة غير الحصرية قد تصيف الوقوف، في حين لا تضيفها القاعدة المناطرة، قاعدة الصلة لحصرية، وعلى غرار ذلك، قد تُخصَّص الوقوف قبل العناصر الاعتراضية في الحمل وبعدها. ومن جهة أخرى، فإن قواعد النقل الأخرى، مثل نقل سم

Downing T B (1973) P 111 (422)

Downing T B (1975) P 62 (423)

Downing T B (1970) P 197 (424)

بما عل ويقل المفعول عبر المباشر، وقواعد موقعة الظرف التي يصع المركبات هي موقع مدمج، لاتدرج الوقف<sup>425</sup>!

أما عطل هذه المقاربة، فيما يرى داوونينغ، فكمن ، بطبيعته الحال، في كونها لاتوفر أي جواب أو حتى إثارة السؤال حول ما تشترك فيه قواعد الاعتراض مع/ أو كيف تختلف عن القواعد التي لا تضع الوقف حول العنصر المقول<sup>426</sup>.

وفيما يتصل **بالفرضية السادسة**، فقد ذكر داوونينغ محاولة معروفة بمعالجة بعض وزادات الوقف داخل الحملة، ويتعلق الأمر بقواعد لتعدين لتقطيع المركبي عند تشومسكي وهالي (1968)، وقد صاغ داوونينغ فرضيتهم باعتبارها الفرضية السادسة التي تنص على أن نسق العمليات الخاصة لمسمدة بقواعد التعديل تحول البنيات السطحية (غير السليمة فونولوجيا) لنتيجة عن تطبيق القواعد التحويلية إلى البنيات المطلوبة لعملية القواعد الفونولوجية<sup>427</sup>، إن بعض قواعد التعديل تغير البنيات المركبية بطريقة تنبأ فيها لفرضية الأولى، بشكل صحيح، بكل الوقوف<sup>427</sup>، ويرى داوونينغ أن هذه وسيلة يمكن للمرء بواسطتها أن يحتمل بكفاية الفرضية الأولى وحدها لتفسير كل حالات الوقف-الماصلة، وبالنظر إلى القوة الهائلة لقواعد التعديل المقترحة (والتي لا يتطلب تبريرها حجة تركيبية)، فإن الفرضية القائلة بأن البنية لمكونية السطحية تحدد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي الفونولوجي تصير غير قابلة للتنفيذ، لأن المرء قد يجد، دائما، تعديلا ممكنا سيجعل لنية لسطحية والتقطيع المركبي "ملائم" <sup>428</sup>، وبسبب القوة المبرطة بقو معد

Downing J. B. (1975) P 62 (425)

426 نفسه ص 62

427 نفسه ص 63

428 نفسه نفس الصفحة



وعلاوة على ذلك، هناك حالات عديدة لا يمكن فيها للاعتراضيات أن يتم فيها  
 "موقع غير حذوي وسطي، إلا أنه يمكن إيجاد حالات يجب فيها على  
 الاعتراضيات أن تشتق من مثل هذا الموقع وتكمّل حجة مضادة أخرى  
 بهدف عرضية في عمل ليكوف (1974) الذي يبرهن فيه على أن عنصر  
 الاعتراضيات لا ينسحب إلى البنية المصطفية للحملة السطحية التي أدمجت فيها  
 هذه الاعتراضيات، بل يجب أن يصنعها هناك المزج الذي ينتج نوع من  
 لتحويل المزدوج الأساس<sup>١٣</sup> ويبدو أن هناك مقولة ثالثة لمادة مدمجة  
 بالإضافة إلى المعوضات والاعتراضيات .. والتي يسميها داووينغ بالعمولات  
 لرائدة وهي تعدّ حالات يكون فيها موضع بنيوي مجرد في جملة ما مملوء  
 بأكثر من عنصر ملانم. ويعتقد داووينغ هنا أن مبدأ التقطيع المركبي هو الذي  
 يسمح بمثلين أو أكثر لموضع تركيب مجرد وذلك بالصسط في حالة يرد  
 فيها وقف بينهما (بينها)<sup>١٤</sup>. كما يشير داووينغ إلى نوع القيد الشمولي على  
 كتطاط الحمل الأساسية التي اقترحها، ويرى أن هذا القيد يذكر بقيد  
 لاكتطاط الذي اقترحه كاتل لمسير القيود على بقول المركب الاسمي. وفي  
 حالات المناقشة هنا، فإن إدراج بعض المواد من خارج الجملة مسموح به  
 شريطة أن يشير إدراج الوقف إلى خرق البنية القاعدية للجملة. وهكذا قد  
 يبدو مفهوم الاكتطاط مفهوماً مفيداً، ولو أن واقعة التعميم هي هذه الحالات  
 وشكل التصحيح الذي قد يتحدده هذا المبدأ قد أسسه فهمهما لحد الآن<sup>١٥</sup>.

ومن الواضح أن كل الفرضيات السبعة السابقة المتعلقة بموضعه الوقف  
 لا حذري قد تم رفضها. ولهذا الغاية قدم داووينغ مقترحاً آخر اعتبره غير  
 مناسب ومن شأنه أن يعوض العرضيات السابقة. ويصاغ المؤجر المعرّف لها

١٣ غيبه غير معقد

١٤ ١٠ ١٢ ١٤

١٥ ١٢ ١٤



بممكنه ان يكون منتبها ملائما للوقف الاجباري باعتبارها **الفرضية الثامنة**  
 ونص هذا المبدأ على أن الجمل الحذرية بعدها وقف (أو صمت) ويجب على  
 كل عنصر يستخرج نحويًا من جملة حذرية أو يُدرج في جملة دنيا أن يُعص  
 عنها بوقف. وحيثما يفي مركبان في جملة ما يعجزه مفردة، فإن الوقف يجب  
 أن يقع بينهما<sup>44</sup>. ويلاحظ داوونينغ أنه لم يتم بعد ذكر مصدر واحد لوقف.  
 ويتعلق الأمر، عموماً، بالحالة التي لا يُدرج فيها وقف باعتباره ناتج نقل مركب  
 من داخل نخوم ج بسيطة ومفردة سواء آكبت هذه الج مدمجة أم لا. وتلك،  
 على سبيل المثال، هي حالة المبني للمجهول، ونقل المفعول غير المباشر،  
 والصلة، والوقائع الواقعة خارج التصدير، وحشد من تحويلات النقل الأخرى.  
 إلا أن لوقوف، هي بعض الحالات المادرة. خاصة حالات نقل الطرف، تبرز  
 بعض المركبات في مواقع ما داخل الج البسيطة التي تنتمي إليها دلالي.  
 وهذه الظاهرة لا يفسرها مبدأ التقطيع المركبي المتغير (المبدأ الأول) أو  
 مدئي التقطيع المركبي الإحصاري الواردة في المبدأ الثامن أعلاه<sup>45</sup>.

وكان داوونينغ قد سبق له في عمل آخر (1970) أن طور نظرية لإسناد الحد  
 المركبي، الإحصاري قامت جانبيت بينغ (1979) بعرضها على النحو التالي: تتكون  
 نظرية الحد المركبي الإحصاري من فرصيتين مختلفتين أُحيل عليهما  
 بوصفهما، على التوالي، فرضية الجملة الجذرية وفرضية المجرة الجذرية.  
 وتقوم فرضيته حول العملة الجذرية على التعميم القائل بأن الحدود المركبية  
 تقع إحصارياً، من حوالى الجمل الحذرية<sup>46</sup>. واعتماداً على تعريفى الجملة  
 الجذرية والمحكم، صاغ داوونينغ مواصفة إدراج الحد الإحصاري التي تنص على  
 أن الحدود المركبية الفونولوجية تُدرج بوصفها المكونات المباشرة السري

<sup>44</sup> لغة لغة الصفحة

<sup>45</sup> لغة ص 50

Bing, J (1979), P 5 4

ويسمى لكل عجرة جذرية يظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعدياً<sup>(438)</sup>.  
 تشتق كل المركبات المدمجة أو الحُمَيَّلات التي يبرزها الوقف، حسب فرصة  
 لحملة الحذرية، بواسطة الإدراج الاعتراضي لجملة جذرية في حملة  
 مصصوفيه، وهذا يعني أن كل اعتراضية يجب أن تكون جملة تامة في موضع ما  
 من الاشتقاق<sup>(439)</sup>. وقد لاحظت حانيت بينغ أن من بين المشاكل التي توجه  
 فرضية الحملة الحذرية عند داوونينغ كونه يرغب بحسه على اشتقاق كل  
 الاعتراضيات الوسيطة في الجملة من الجمل العميقة. إلا أن الأمر الأخطر،  
 مثلما سلم داوونينغ بذلك عن طيب خاطر، هو أن هناك عددا من الأمثلة، التي لا  
 يمكن أن تشتق من الجمل الحذرية<sup>(440)</sup>. وهكذا ذكر داوونينغ صنفا كبيرا من  
 المركبات الاعتراضية التي تعذر تبيان اشتقاقها من الجمل الجذرية، غير أن  
 الإدراج الاعتراضي في جملة جذرية لمركب واقع سابقا خارج التصدير هو  
 الذي يشتقها، وقد مثل لمثل هذه المركبات بالطرؤف غير الجمالية والمنادى  
 لاعتراضي. وما دامت الحدود المركبة تسند إلى الجمل الحذرية فقط، فإن  
 لتقطيع المركبي الاعتراضي لمثل هذه المركبات لا يمكن أن يفسر<sup>(441)</sup>. وترى  
 حانيت بينغ أن داوونينغ، نظرا لأنه لم يستطع أن يفسر بعض الاعتراضيات  
 بواسطة تحويل يشتقها من الجمل الجذرية، فقد راجع على مضض فرضيته  
 حول الحملة الجذرية بمرصية تنص على أن الحدود المركبة تُدرج  
 - اعتبارها المكونات اليمنى واليسرى لكل 'عجرة جذرية'<sup>(442)</sup>. ويفسر داوونينغ  
 لعجرة الحذرية بقوله: 'لقد سبق اقتراح البديل الثاني... ويتعلق الأمر بتوسع  
 تعريف العنصر الحذري ليشمل كل مكون لا يحتوي عليه حملة حذرية إسنادية

(438) نفسه ص 6

(439) نفسه نفس الصفحة

(440) نفسه ص 7

(441) نفسه نفس الصفحة

(442) نفسه ص 8

سعت إلى المركبات الاسمية الواقعة خارج التصدير. مثلاً، تعد مركبات اسميه حدريه وإس فإن مواضعة إدراج الحد الإجباري يمكن تعميمها كما يلي، أي فقط باستبدال عجرة ح الجذرية بـ العجرة الحدرية (2) بدرج الحدود المركبية المونولوجية بأعسارها المكوبات اليسرى واليمنى لكل عجرة حدريه. تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعدياً<sup>443</sup>. ومع أن داوونينغ يستنتج أن فرصة المعرة الجذرية يمكن أن تفسر كل المعطيات، فإنه يوصل، بوصوح تام، فرصة الحملة الجذرية، فيقول: إن نظوري من تبني (2) بوصفها الصياغة الخاصة لمواضعة إدراج الحد الإجباري في البداية قد نعم عن الرغبة في الحفاظ على التعميم القائل بأن "الجذور" عبارة عن جمل، وبأن الحدود المركبية الإجبارية هي، في الجوهر، حدود حملية. وقد دعم هذا الشعور الحدسي كون المركبات الاسمية أو العملية المقطعة تقطيعاً مفصلاً قد تبين أنها، في أغلب الحالات، تنتج عن احتزال الجمل<sup>444</sup>. وقد انتهت جانبيت بينغ إلى القول بأن الحجّة في شكلها الأشد بساطة تكمن في أن العنصر الذي هو عجرة/ جملة حدرية تسد إليه الحدود المركبية الإجبارية. وإذا كان الشكل المشتق يتضمن الحدود المركبية الإجبارية، فذلك لأنه كان عجرة/جملة حدرية هي موضع ما من الاشتقاق. وإذا لم تكن للشكل المشتق حدود مركبية حدرية فذلك إما لأنه لم يكن أبداً عجرة/جملة حدرية، وإما لأن الحدود لم تقل بوصفها جزءاً من الاشتقاق. وقد اعتبرت جانبيت بينغ أن هذه الصياغة بهذه البساطة قد كشفت عن خطر معالجة الحدود باعتبارها مماثلة لقطع وحسب. كما يمكن إدراج الحدود بقاعدة. فإن كون قاعدة إدراج الحد الإجباري، و ممثل لها بوصفها واحدة من طائفة القواعد المربعة، يجب أن تظهر هي أكثر من مكون للنحو يُضعف الحجّة فيما تتصور بينغ. فداوونينغ، مثلاً، يصطر بس

443 انظر نفس الصفحة

444 انظر نفس الصفحة

فترج شتقاق الجُمُيلات الموصولة غير الحصرية من الجمل المصنومه  
عممه وذلك لتفسير كون الجُمُيلات الموصولة غير الحصرية لها حدود  
مركبية إحصائية، بينما الجُمُيلات الموصولة الحصرية لها فقط حد مركبي  
حتياري. ويبدو أن هذا التحويل وتحويل دمج الرابط قد يكون جزءاً من السلك  
التركبي. أما التحويلات الأخرى، مثل الزحلفة إلى اليمين وإلى اليسار. وتقديم  
لمركب لحري. وتقديم الظرف. إلخ... فإنه يبدو أنها أسلوبية إلى حد كبير.  
وقد تم تقديم حجج أعادت بأن هذه التحويلات ترد بعد السلك التركيبي في  
مكون أسلوبى للسحو منفصل (وهي عند داوونينغ تحويلات سلوكية نعدية) ويبدو  
أن قواعد إدراج الحد الإجمالي يجب أن تنصهر في هذا المكون لسحو  
أيضاً<sup>(145)</sup>

قد حاولنا أن نقرب إلى الأدهان تصورا توليديا خاصا للوقف من خلال  
أعمال كن من بييرفيس ويايلي وداوونينغ ولعله يبدو واضحاً أن المجهودين  
لبرزين هما مجهود بييرفيس وداوونينغ. غير أن ذلك لا يقلل من أهمية  
مساهمة بايلي. فبييرفيس يرى أن السية السطحية التركيبية تحدد رموز  
لحدود التي تحدد، بدورها، التقطيع المركبي. ويرى أن هناك علاقة وطيدة  
بين التقطيع المركبي والسية التركيبية. وأن وحدات التقطيع المركبي تشير إلى  
لوقوف المتطردة وإلى منحنيات التسليم، وأنها، وإن كانت لا تتطابق مع  
المكونات التركيبية، فهي تلعب دوراً هاماً في فهم السية التركيبية، فإن ثبت  
لمصدمات قد تستتبع اختيار الوقف تحقيقاً للرموز الحديثة، لكنه تحقيق  
اختياري وبذلك، فالوقف قد يكون تحقيقاً فوتولوجياً (أو صوتياً بالأحرى)  
لتركيب. وعلاوة على هذا النوع من الوقف. هناك الوقوف التي تنتمي إلى  
مجال الانحرافات المحددة تحديداً غير لسانی. وهذا الوقف لايهم التوليدي

فف ففء أفا بافل؁ ففء اهم ففأفر الإسراع فف الكلام فف الففطف؁ المرفف وفف فوافف الوفف؁ ففء كفشف عفف أن لفزافد الإسراع فف الفلفط فا فعفر لففوف المرففة ففطفف فطافف كبرى؁ وفمقفار فا ففراءد الإسراع فمقفار؁ فف ففءف الففوف المرففة ففكبر المرففاف وفففس؁ وفء أفففى فف فطاف الففء فلى أن فسفففج أن وفوف الوفف وففءف فموضفف عرفضاف للإسراع فف الكلام وفمففء؁ الهرمف؁ وأن الأشعار المرففة فف المفل ففها فف ففءف مففء؁ الففطفف المرفف؁ ولعلف فف الوافف؁ ففا؁ أن الإسراع فف صلة بالففء؁ وأن الففار فففر فف موضفف الففوف؁ وافف فف موضفف الوففوف؁ وإذا كار المفا الهرمف فرفط الوفف بالففا (بالففف)؁ فاف الإسراع فف الكلام فرفطه بالففاف؁ وافف؁ فففن أمام فوففف فف الوفف؁ وفف فرففف؁ وففف فف فرففف (ففر لسانی)؁

وفمفل بففرففش وبافل؁ فف ففوف افوففف؁ الففوف الفافف فرفط الوفف بالففطفف المرفف المفففر ففوف الوفف وففا افففافا وفلك باففاف؁ الففوف المرففة افففافا؁ وفء ففف أن ففا الففوف لا فافف بففف الفففاف صلة الوفف بالففطفف المرفف الففارف الفف ففرفف عفف الوفف الففار؁ وفلك بالففر فلى أن الففوف المرففة ففوف اففارفا؁ وفمفل ففا الففوف؁ وبفرفاف؁ كل فف فسفوفل (1960) وففم (1968) وسفوفل (1971)؁ وفولفماف - فسفر (1968)؁ وسفماف فف ففوف ففوفهم أن الففاف السطففة فففف سطااف ففامفا ففمف اففارفا؁ وأن الوففوف الففوة فف فف الففوف الفففة؁ ففر أنه سففس أن ففاك وفوف اففارفا للفف فف فوافف لا ففكل ففااف فففة؁ كما أن الوففوف فف لا فرف فف ففوف المففمفة فففس الافراف الفف فرف فف فف ففالة فمف "الفففلاف الأساسفة" ففر المففمفة؁ وفء ففوف فلك فو فا وفرف فف فسوف المفسوف إلى فاففل رفف (1973) والفف فمفك الفوف عفف فافف ففوف فرف

ب. تحويل قد يدرج الوقف باعتبارها تحفيظاً لمقولة نحوية، غير أنه لوحظ أن هذه الصاعدة المُنزّحة للوقف لا تفسّر وقوع الوقف، على العموم، بين المركب - المتعددة النصاب سواء أكان الربط محذوفاً أم غير محذوف. وقد أسنمرت فكرة دمج الوقوف في القواعد التحويلية، فاقترح دمج الوقف في القواعد التحويلية المتحركة في تحويلات النقل العيني. وهكذا يدرج الوقف بوصفه عنصراً من التعبير السيوي الذي ينتجه تحويل النقل. وقد فسرت هذه الطريقة شتمال بعض قواعد التصدير على وقف إجباري عُقِبَ العنصر المصدّر، وليس هم خلاصة تمت الإشارة إليها في هذا الباب، في موضوع اعتبار ظروف إلحاقاً تشومسكياً مرة وإلحاقاً أخيراً مرة أخرى، هي تعويض الإدراج الحاص للوقف بالإدراج الحاص للبنية المكوية التي يتم، انطلاقاً منها، التنبؤ بوقوع لوقف. ومن جهة أخرى، يمكن ذكر تصور كار إيمندز (1970) هو رائده، وقد اعتمد عليه داوونينغ ليعيد صياغة حد الجملة ويرى إجبارية إبراز جمل الجذر السطحية - سواء كانت سابقة أو لاحقة - بوقف أو صمت، وإذا كان هذا التصور يؤسس استنبؤ بالوقف الذي يتلو الجمل الجذرية غير الختامية، وبالوقف الذي يتلو لمواضع المحورية المصدرة والظروف شريطة اعتبار كل ذلك ملحقاً بحاقاً تشومسكياً - ج. . فإن بعض مواقع الوقف الإحصاري (المركبات لأعترافية والجميلات، والجميلات البدلية وصيغ النداء) لم يأخذها هذا التصور بعين الاعتبار. ويتم توليد هذه الوقوف بواسطة إدراج المركب أو العُميلة المعينة وذلك عن طريق قاعدة تحويلية متأخرة (قاعدة سلكية بعدية) وإلى جانب هذه التصورات، لابد من ذكر تصور تشومسكي وهالي (1968) وخاصة ما يسميانه بمواعيد التعديل للتقطيع المركبي، (وسعود إلى هذه لقضية في القسم اللاحق) إذ بعض هذه القواعد تغير السياات المركبة بطريقة تسبب فيها الفرضية الأولى تنبؤاً صحيحاً بكل الوقوف. إلا أن داوونينغ يلاحظ أن القوة المعرطة لقواعد التعديل تجعل الفرصة الفائلة بأن أسية

مكوبة السطحية تحدد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي المبولوحي فرصة عبر قابلة للتفنيد، وتنتهي سلسلة التصورات التي ينصب صد داويع عيه، بصورة السابق والقائل بإدراج العناصر العذرية في جملة جذرية بواسطة قواعد تحويلية، وهكذا، فكل المركبات المدرجة في جملة جذرية تبررها وقوف، غير أن هذا التصور ذاته تجاوبه وقائع لعوية أشار إليها داويع ويقليل من التبصر قد نصل إلى القول بأن هذه التصورات المحتملة قد كشفت عن قصور كل تصور منها وعن جزئيته ومحدوديته:

(1) فالوقف ليس اختياريا فقط، بل هناك أيضا الوقف الإجباري، فإلى جانب التقطيع المركبي المتميز يوحد التقطيع المركبي الإجباري.

(2) لا يوجد الوقف الإجباري في نهايات الجمل بل قد يوجد في غير نهايات جمالية.

(3) قد تناط بالقواعد التحويلية مهمة إدراج الوقف، وقد يتم التنبؤ بوقوعه بالاعتماد على الإدراج الحاص للبنية المكوبة.

(4) عجز مفهوم الجملة الجذرية السطحية وقصوره عن احتواء مختلف الوقائع اللعوية.

(5) لقوة المبرطة لقواعد التعديل من شأنها أن تدعو إلى طرحها حبا

(6) قصير القول بأن القواعد التحويلية تدرج العناصر العذرية في جملة جذرية.

وجملة القول فداونينغ يعيد النظر في مجموعة من الصوراب، ومن بينها بصور له، تصورات أريد لها أن تعالج مشكل الوقف، ويعد فحصها تبين له أنها صوراب فاصرة ماقتراح تصورا بديلا يقوم على ما سميته بنظرية الحد، بمركبي الإجباري التي يتمفصل حول (1) فرصيه الجملة العذرية.

(2) وفرصية العجزة الجذرية. ويقوم بأنه حول اعتبار الوقف يعد الحمل لجذرية فكان أن صاغ مواضعه إدراج الحد الإجمالي التي تنص على أن الحدود المركبية الفونولوجية يتم إدراجها بوصفها المكونات المباشرة اليسرى واليمنى لكل عجرة ج جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعدد  $n$  ولأنه وبيع لم يستطع تفسير بعض الاعتراضات بواسطة تحويل يشتقها من لجمال الجذرية، فقد راجع فرصيته تلك لتنص على أن الحدود المركبية تُدرج باعتبارها المكونات اليسرى واليمنى لكل عجرة جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعدد  $n$ .

لقد انتهينا، مع داوونينغ، إلى أن الحدود المركبية الإجمالية تسند إلى لعنصر الذي إما أن يكون جملة جذرية أو عجرة جذرية. ولعله يبدو حلياً أن الحدود، في هذه المقاربة، مماثلة للقطع، ذلك أن الشكل المشتق يتضمن الحدود، المركبية الإجمالية للدلالة على أنه قد كانت هناك عجرة جذرية أو حملة جذرية في موضع ما من الاشتقاق، وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو، أيضاً، أن قاعدة إدراج الحدود الإجمالية والتي ليست سوى قاعدة من مجموعة من القواعد المرتبة، يجب أن تتضمن هي المكون التركيبي، أي أن لها صلة بمجموعة من القواعد التحويلية التي هي جزء من السلك التركيبي، إلا أنه يبدو، أيضاً، أن قاعدة إدراج الحد الإجمالي ذات صلة بتحويلات أخرى ترد بعد لسلك التركيبي (تحويلات سلكية بعدية)، وإذن يجب أن يتضمنها مكون مستعمل منمصل هو المكون الأسلوبى. وبذلك، أمكننا القول بأن قواعد إدراج الحدود الإجمالية عبارة عن صفين: صف يعد جزءاً لا يتجزأ من التركيب، وصف يعد جزءاً لا يتجزأ من الأسلوب أو المكون الأسلوبى. وبذلك نحصل إلى أن داوونينغ قد قرن كل الحدود الإجمالية، وإذن كل الوقوف، بالتركيب، إد لتركيب وحده هو الذي يحدد كل الوقوف الإجمالية، مع أن جاست بيع قد



لاحظ أن البعض من هذه الوقوف مرده إلى المكون الاسلوبي. ومن ثمة بحق ما يحول بأن التركيب هو الأساس. وأن الوقوف ليست سوى تحضيمات وإنحاراته، وكأن العناصر المسماه بالفوق قطعية ليست كائنات فونولوجية لها أدوار فونولوجية، وكأنه لا دور لها غير تجسيد التركيب. ويعود ذلك إلى كون الحدود قد نُظر إليها باعتبارها حدوداً تركيبية فقط.

#### 4.4.1. عن القنود التركيبية مجدداً أو زحف التركيب وتضاؤل دور الفونولوجيا

من الواضح أن الترابط بين الفونولوجيا والتركيب يثير مجموعة من الأسئلة من بينها: (1) هل هناك تفاعل بينهما؟ (2) هل هذا التفاعل مباشر أو غير مباشر إذا كان هناك تفاعل؟ وقد كانت الإجابة عن السؤال الأول محتملة، إذ أدت إلى ظهور نظريات يتشكل قطباها من تصورين حديين مصرطين. ويقوم لتصور الأول، وهو تصور المدرسة البلومفيلية الجديدة<sup>(46)</sup>، على إنكار أن تكون للتركيب قيود على الفونولوجيا فكان من الحتمي ألا يقع الاهتمام بتشكيلات التركيبية التي تشكل القطع التي يلحق بها تغيير ما جزءاً لا يتجزأ منها، وألا يتم تحديد طبيعة هذه التشكيلات وقد يكون من الجائز القول بأن هذا التصور يدعي أن العمليات الفونولوجية لا يقيد بها أبداً أي نوع من الإحبار التركيبي. فقد كان من البديهي أن تنتهي نظرية الفونيم الماعد البلومفيلية إلى أن تتجاهل تحاهلاً تاماً نوع التحليل النحوي الذي قامت بإنحاره هذه المدرسة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الوصف اللساني قد رُتب باعتباره إحراراً اكتشافياً، يبدأ مع إقامة الوحدة الصغرى أي الفونيم، ويحري انطلاقاً من "أمورقات" وعبرها (باعتبارها تأليفات من الفونيمات) إلى الصريجات، رأي "صناف" الصعرات (الصريفية)، ثم انطلاقاً من الصريجات إلى وحدات كبرى وقد كان إدراج وحدات في أي مستوى معطى. انطلاقاً من مستوى لاحق

(أي بوحدات النحوية هي التحليل المونيمي). في هذا الإجراء، خطأ قاسلاً، لأن من شأن ذلك أن يترتب عنه الدور<sup>(47)</sup>.

وبموازاة هذا التصور، تبلور تصور آخر يؤكد العلاقة الفاتمة بين التركيب والصوبولوجيا، وقد كان مصدر حججه القواعد الفونولوجية التي تعمل على امجالات المحددة تركيبياً والتي كشفت عن أن هناك في التركيب ما هو ملائم لعميات هي مكون الصوبولوجيا. وهذا يعني أن أي نموذج للنحو يعدي فيه تركيب الصوبولوجيا ستتطلب كل قواعد الفونولوجية التي لا يقصر تطبيقها دح الكلمات العينية تماعلا آليا بين المكونين. وبقدر ما يشمل محال تطبيق قاعدة فونولوجية سلسلة مكونة من كلمتين أو أكثر، فإن التركيب يجب أن يدعى بيجدد أنواع الكلمات التي تستلزم، وكيف يجب على هاته الكلمات أن ترتبط ببعضها البعض.

وقد ازدادت الدعوة إلى البحث عن نظرية ملائمة للقيود التركيبية في الصوبولوجيا وإلى الاجتهاد هي صياعتها. ولعل وراء هذا التصور الذي يحد من استقلالية الفونولوجيا أمور نذكر منها: مركزية التركيب وقدرته على شكلية معطياته والمردودية العالية لمثل هذا التوجه الشكلياني. تنامي المعطيات لتجريبية الذي ولد الحاجة إلى الأمثلة والشكلية إذ لوحظ أن هناك تناقض متر يد بين المعطيات التجريبية والبنية اللسانية الشكلية.

ومن المعلوم أنه قد تبلور داخل الإطار النظري للنحو التوليدي تصور حد دقيق حول علاقة المكونين التركيبين والصوبولوجي لنحو كل لغة طبيعية. وهي علاقة تماعل بينهما. وقد كانت الفرضية الأساسية التي تمت صياعتها هي عمل سومسكي وهالي (1968) تقضى بأن يوفر خرج القواعد التركيبية، أو لسة السطحية لحملة ما، التمثيل العميق الذي سيطبق عليه القواعد

المبولوحة. ومن المعلوم أن البنية السطحية نعتبر مؤشرا مركبا بتحدد منه مكوناته، من حيث الجوهر، من قبل القواعد المركبية الأساس.

وقد نظر إلى المبولوحيا باعتبارها لا تعكس البنية المركبية بالضرورة ومع أن خرج المكون التركيبي بشكل دخل المكون المبولوحي، فإن شومسكي و هالي يعترفان بالاختلافات التي قد تحصل بين البنيات التركيبية و لسيت المبولوحيية لحملة ما. وفي مثل هذه الحالات، فإن قاعدة التعديل تُحوّل لسيت التي تقتضيها المبولوحيية<sup>446</sup>. وقد مثل ذلك، على وجه الخصوص بالجملة التالية :

This is the cat that caught the rat that stole the cheese

ذلك أنه إذا قارنا بين تعضيضي العملتين في (أ) و (ب)، فإننا سنلاحظ أن استقيصات الواردة في (أ) تحسد التحليل المكوني التركيبي، بينما تحسد استقيصات الواردة في (ب) البنية التجميعية:

أ - This is the [ cat that caught [the rat that stole [the cheese] ] ]

ب - [ This is the cat ] [ that caught the rat ] [ that stole the cheese ]

فالقطوع المبولوحيية الأساسية تقع بعد cat و rat. إلا أن هذه الجملة تُحوّل رفقة حملها المدمجة المتعددة إلى بنية تكون فيها كل جملة مدمجة شقيقة مصمومة، بدورها، إلى الجملة التي تشرف عليها<sup>447</sup> وبذلك تتطابق لقطوع التجميعية مع بداية كل ج. إن اللاتناسب بين حدود النطاقات التجميعية واصطوع المركبية الأساسية ظاهرة طالما ذكرت في الأدبيات اللسانية. وقد لوحظ بخصوص المثال المذكور أعلاه أن الجمل المركبة المشتمل على حميلات موصولة حصرة مطرح مشكلا بالنسبة للتغيم بحيث أن القصوع

446 1968, 19

447 نفسه ص 37

لتنعيمه ندرج عادة في الموقع الخاطئ<sup>(٤٠)</sup>. ويبدو أن حلصية نشومسكي تكمن في فرصته العائلة بأن القطوع التعيمية إذا كانت في الموقع "الصحيح" فهي سيعكس بشكل مباشر، البنية التركيبية السطحية للجملة، وسيعكس على وجه الخصوص، وجهة الدمج.

وحسب تشومسكي وهالي<sup>(٤١)</sup>، فإن هذا التعارض بين كيف هي الأشياء وكيف ينبغي أن تكون يعد قضية إنجار بدل أن يكون قضية بنية نحوية. ومن هذه الراوية تم إدخال مفهوم المركب المونولوجي والقواعد التي تُدرج حدود مثل هذه المركبات عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، لكن عيبها أيضا أن تشمل بعض البرامترات التي ترتبط بالإنجار، مثلا الإسراع في انطلاق، وبما بدا واضحا أن حضور القطوع التعيمية وموقعها يرتبط، إلى حد ما بعوامل من قبيل نسبة الإسراع في التلصق وطول القول، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن ورود القطوع التعيمية لا يحصص لقواعد مثل الظواهر الإيجارية الأخرى من قبيل التذكر، وبدل ذلك، فإن تخصيص المواقع التي يمكن أن تقع فيها القطوع التعيمية ينجم عن البنية المكونية لما قد يسمى بالأشجار التطيرية، وبذلك فهو قضية كفاءة. وبناء على هذه الانتقادات وغيرها ترى بيسهور و فوغل<sup>(٤٢)</sup> أن مرونة المجالات التي تمتد إليها النطاقات التعيمية تعتبر ميدانا آخر يتيسر من خلاله أن المحالات التعيمية لا يمكن أن تحدده مباشرة البنية المكونية التركيبية. ولعله من العلي القول، مرة أخرى، بأن العلاقة بين التركيب والتطيريز ليست علاقة عنصر بعنصر، إذ قد لا يتناسب دائما المسق التطيري في بعض الجمل مع بنياتها المكونية وهذا يستلزم بالضرورة ألا يناظر توزيع الوقوف البنية المكونية للجمل وقد بدا حبا

Chomsky N (1965) P 13 (450)

(1968) P 372 (451)

(1986) P 57 (452)

تشومسكي يقلل من أهمية المعارض بين التطريز والتركيب وذلك بعزوه هذه امشككة إلى الإبحاز.

وربما يكون على الوضع الأكثر اعتيادا الذي تحدّد فيه السيه النحويه تطبيقية قاعدة فونولوجية ما أن يُتدبّر أمرٌ موصع الأصوات الوارده في الوصف البسيوي لقاعدة ذات الصلة ببداية الوحدة النحوية ونهايتها. وهذا هو ما دهم بكينستوييتس و كيسبورث (1979) إلى أن يطلقا على بداية مثل هذه الوحدات ونهايتها حدود هذه الوحدات<sup>(453)</sup>. وفي موضوع القواعد التي تطبق داخل صريفة والتي ستطبق أيضا عبر الحدود الصريفية، بدا أن هذه العلاقة الاقتضائية قد رفعت إلى وضع قيد على الطريقة التي قد تُصاغ بها لتحيل على الحدود<sup>(454)</sup>. ومن هذا المنطلق، بدا مطلب تطبيق القواعد الفونولوجية سلكيا أمرا ضروريا في بعض الحالات. وبحسب هذا النوع من التطبيق، فإن قاعدة معطاة أو طائفة من القواعد تطبق على محال ما (محدد نحويا) للحصول على خرج ما، هذه القاعدة أو هذه الطائفة من القواعد تطبق، إذن، من جديد على مجال أكبر يحتوي داخله على مجال أصغر قد سبق له أن عولج في السلك الأول<sup>(455)</sup>.

وقد كان من بين القضايا المتصلة بالتراصل بين التركيب والفونولوجيا والتي أثارَت انكثير من النقاش مسألة إذا ما كان للفونولوجيا مدخل مباشر إلى التركيب أو إذا ما كانت البنية الفونولوجية تتوسط بين المكوّنين. ولعل مسألة قواعد الوصل الخارجي كانت هي المعك الذي تُحْزِر به مثل هذه التصورات

Kenstowicz M and Kisseberth, C (1979) P 407-453,

(454) نفسه ص 408

(455) نفسه ص 421

#### 1.4.4.1. القوى النسبية للظود و نظرية المجالات

بالنظر إلى المدخل المباشر إلى المقاربه التركيبية، فإن القواعد لمؤبوحيه تقرأ مجال تطبيقها انطلاقاً من الشجرة التركيبية بطريقة من الطرق الثلاثة التالية بالإحالة إما على المروع اليسرى أو اليمى (بپولى و بيسپور 1974، كليمنتس 1978)، أو بُعد المسافة السيوية الماصلة بين كلمتين و دبت بمصطلح عدد العجرات التي تفصل بينهما (روقتبرغ 1978) أو بتحديد إد ما كبت علاقة التحكم المكوني تقع بين العجرات التي تشرف على أكلمتين لمعنييتين (كايس 1985) وقد بدا أن لمفاهيم "القوى السببية للمناصر" دوراً هاماً في تحديد القيود التركيبية على القواعد. وقد حاول كل من بيرفيس (1966) وستانلي (1973) صياغة نظرية تحشمت عناء تحديد هذا المفهوم بمنطقتين اثنتين، منطق عمق الدمج بالنسبة للأول، ومنطق عمق التفريع بالنسبة للثاني. ومن جهة ثانية، صيغت نظريات "مجالات" تطبيق القواعد، ويمكن أن يحددها، حسب كليمنتس (1978) وهو مرجعاً هي هذا الباب، هي ثلاث نظريات هي: نظرية المحالات المقولية، ونظرية الهرميات المقولية، ونظرية الهرميات غير المقولية.

#### 1.1.4.4.1. سيلكورك وترميز

وبينما كان التفاعل بين الفونولوجيا والتركيب قضية هامشية عند تشومسكي وهالي، فإنه قد احتل المركز لدى سيلكورك (1972، 1974)، بقدر غيرت سيلكورك، وهي تعمل داخل الإطار النظري للنسق الصوتي للغة لإنجليزية، المقترح الأصلي موضحة أن التفاعل بين المكونين، وذلك على الأقل في بعض أنواع الظواهر الفونولوجية، هو تفاعل غير مباشر لا غير وهكذا تحدد حدود الكلمة المُرَجَّة في سلسلة ما على أساس البنية التركيبية موضع تطبيق قواعد الوصل الخارجى. فحدود تشومسكي و هالي المحتملة

لأنواع<sup>456</sup> تُدرج هي سلسلة القطع الفونولوجية بواسطة المواضع الحرة  
 لى تسنجد بالبنية المركبية السطحية. وقد رأت سيلكورك (1972) أن  
 عدد الحدود وأنواعها التي تفصل القطع عن بعضها البعض هي التي تؤثر في  
 عملية قواعد الوصل الخارجي. ولعله من الواضح أن الطريقة التي يتسبب بها  
 لإخبار التركيبي في مصطلحات فونولوجية قد كان بمنطق التمييز بين حد  
 لكلمة لمفرد وحد الكلمة المزدوج. وبناء على ذلك، فالقواعد المونولوجية لا  
 ترى مباشرة البنية التركيبية، بل تباشر بالأحرى سلاسل القطع و لحدود  
 فحسب. وعلاوة على ذلك، برهنت سيلكورك على أن قواعد التعديل تغير  
 لبنات انفونولوجية المحصل عليها على أساس البنية السطحية اتركيبية.  
 منتجة ترابطاً أقل مباشرة بين الفونولوجيا والتركيب. وحينما تتحدث  
 سيلكورك عن البنيات السطحية فيما يتصل بالمكون المونولوجي فإنها تتحدث،  
 هي الحقيقة، عن البنيات التي يمكن أن تلحق بها بعض التعديلات بواسطة  
 عمية قواعد التعديل. وتحدث الإشارة إلى أن هذه القواعد التي شغلت انتباهها  
 هي تلك القواعد التي تحدد المركبات المونولوجية، وبعبارة أخرى، القواعد  
 التي تحدد المحال المركبي للقواعد الفونولوجية<sup>457</sup>. لقد كان جوهر أطروحتها  
 يتمثل في اختبار قواعد تعديل الحدود وذلك لتكون قادرة على تناول التغيرات  
 "الأسلوبية" لاستعمالات الوصل الاختيارية هي اللغة الفرنسية<sup>458</sup>. وقد أكدت  
 سيلكورك أننا، ينبغي ترميز ج عند تشومسكي لتوليد البنيات العميقة، نحصل  
 أيضاً على بنيات سطحية قابلة لأن تمثل في هذا الترميز. وإذن، فإنه يجب  
 اعتبار القواعد المونولوجية بوصفها تعمل على بنيات سطحية تحدد بنية  
 مكوناتها، في كل مظاهرها الجوهرية. خطاطات القواعد المجسدة - ح ومن

(456) انظر ما كتبناه في هذا الموضوع أعلاه

(457) P 5 (1974)

(458) انظر حيثما عن سيلكورك والوصل في القسم المخصص للعجالات

الملاحظ أن سيلكورك قد كانت تبحث في الوصل عما يدعم نظريته الآثار وترميز ج عمده شومسكي.

#### 2.1.4.4.1. بيرهيش و عمق الدمج

يتم تحديد قوة المفصل بقياس عمق دمج العجزة السطلى المشرفة على الوحدتين معا اللتين تقعان على جانبي المفصل المعين وهكذا، إذا اعتبر ح، مثلا، موضعا مرجعيا، فالمفصل سيكون أقوى وذلك بالنظر إلى أن القيمة المسددة إليه تتناقص. وإذن، فإنه يمكننا أن نتوقع، فيما يرى كليمنتس<sup>(459)</sup> وبالنظر إلى المفهوم النظري ل عمق الدمج أن تشترط القواعد تطبيق عملية فونولوجية معطاة، مثلا، على الوحدتين المتماقتين أ و ب شريطة أن يفصل بينهما مفصل ذو عمق دمج من ن أو أكثر، بالنسبة ل ن معينة ثابتة. ومن الملاحظ أن هذه النظرية ستمكن من إيجاد عدد محدود من درجات التمييز بين قوى المفصل، وعلاوة على هذه الخاصية فإن هذه النظرية تتميز بخاصية غريبة تقضي بأن يعرض وقوعان لنفس التماثل المقولي بمنطق بنيتهما المكونية الداخلية مفاصل داخلية من قوى مختلفة وذلك بحسب كيف تتموضع عاليا كل قوة في مؤشر مركبي ما. وقد رأى كليمنتس، في مثل هذه النظرية، قابليتها للدعم، وذلك بطبيعة الحال، إذا كانت القواعد الفونولوجية متأثرة بدرجات عمق الدمج<sup>(460)</sup>. إلا أنه لا وجود لعجة تفيد بأن هذه هي الحالة المطلوبة ومن جهة ثالثة، فإن لهذه النظرية خاصية أخرى (وهي خاصية سماسها هذه النظرية مع نظرية عمق التقريع ونظرية الهرميات المقولية) وتمثل هذه الخاصية في كون هذه النظرية لا تميز بين الفرع الأيسر والفرع الأيمن ويمكن أن تمثل لذلك بكون بنيتين، مثلا، حينما تتميزان عن بعضهما بعض (كأن تكون د فرعا أيمن ل أ، في الحالة الأولى، وفرعا أيسر ل أ، في

<sup>459</sup> انظر عمله (1975)

<sup>460</sup> Clements G N (1978) P 194



لحالة الثانية): فالقيمة المسندة إلى الممصل الواقع بين المكونين المباشرين هي نفس القيمة في الحالتين معاً: ومع اعتبارنا الموضع المرحعي، و  $S$  و  $R$  وحدات معجمية، فإن هاتين القيمتين يكون لهما معاً القيمة 1. وبدلاً من أن يكون نظرية رأي ضمنى مفاده أن المعاصل المتماثلة الواقعة داخل كل مكون من المكونين المتشاكلين لن تتغير من حيث قوتها بالنظر إلى إذا ما كانت لمكونات نفسها مكونات مباشرة يسرى أو يمتد للمكون الأعلى<sup>(461)</sup>. وقد قدم بيرهيش<sup>(462)</sup> إجراء لتحويل التمثيلات المشتملة على إشارات لقوة المفصل إلى تمثيلات مجردة إلى مجالات محدودة ومرتبطة هرمياً. ومن شأن هذا الإجراء أن يصور حاصيتين لنظرية عمق الدمج. وهاتان الحاصيتان هما (1) تيسيرهما بعدد غير محصور من التمييزات، (2) عدم تأثرهما بلا تناظرات يسار-يمين<sup>(463)</sup>.

#### 3.1.4.4.1. ستانلي وعمق التفرع

من الممكن أن تقاس قوة الممصل بمنطقة الموقع البيوي للمجرة الدنيا لمشرفة على الوجدتين معاً الواقعتين على جانبيه. غير أن الأمر، في هذه الحالة، لا يتعلق بحساب عمق دمج هذه المجرة، وإنما الذي عدّه هو مجموع عدد المعزات المقولية التي تشرف عليها (دون احتسابها) على امتداد المسكين الذين يربطانها بكل وحدة من الوحدات المتاخمة.

وقد يبدو أن هذه النظرية، مثلها مثل سابقتها، قد تيسر عدداً غير محصور من التمييزات، وهذا الأمر ملائم لتكرارية السية المركبة. إلا أنها معاًيره لسببها في كونها تستند بصر القيمة إلى المفاصل الواقعة داخل المكونات المتشكلة داخلياً وذلك بصرف النظر عن كيف يمكنها أن تكون عميقة الدمج

(461) ص 30

Bierwisch, M. (1966) P 110 s. (462)

Ternus, G. N. (1978) P 90 Note 8 (463)

إن السيات السطحية (أو التمثيلات الفونولوجية العميقة) تعالج بوصفها معقوفات موسومة، ويتم تسنين عمق التفريع مباشرة في التمثيلات وقد يبدو أن عمق تفرع أي مفصل يماثل عدد المعقوفات التي تتوسط الوحدات المعجمية التي تتألف منها. ومسرى، فيما بعد، أن نظريه عمق التفريع. مثلها مثل نظرية عمق الدمج، لا تتأثر وتتأخرات أيسر/ أيمن فالمفصل الذي يتميز بمعقوف واحد أيسر ومعقوفين أيمنين يساوي من حيث القوة مفصلاً يتميز بمعقوفين أيسرين ومعقوف أيمن.

إن مفهوم عمق التفريع يسر تمييز المفصل داخل وقوعين لنفس المقولة وذلك بحسب مقدار التفريع الداخلي لكل وقوع من الوقوعين. ومما يعتبر أبعد عن الاحتمال هو عدم تقييد عمق التفريع للقواعد الفونولوجية بهذا المعنى بالاصط. ونذكر، على سبيل المثال، أن مجرورات معطاة تُظهر، على العموم، نفس السلوك الفونولوجي بالنظر إلى الوحدة اللاحقة وذلك بغض النظر عن كيف يمكن لهذه الوحدة أن تكون عميقة الدمج. شريطة أن تقع الوحدة طرفاً من المصلة الاسمية في المركب الجري<sup>(464)</sup>.

لعله من الواضح، إذن، أن هذه الخاصية البنيوية المتمثلة في عمق التفريع توفر مقياساً أفضل. ولعله قد تبين، بوضوح، أن عمق التفريع يعيل على المدى الذي تنفرع فيه عجرة مركبية معطاة تفرعاً هرباً. ونؤكد هنا أن المؤشر الملائم بتمثل في عمق التفريع لا في عدد الفروع انطلاقاً من عجرة معطاة. وتفترض هذه الخاصية قيمة عدد صحيح، ويمكن أن تقيس بالاصط رسم لشجرة التركيب المعطاة، وبهذا التفسير، فإن الحدود التركيبية الموية تشمل عجرها المركبية المنفصلة فتم عدد صحيح أكبر لعمق التفريع. وهكذا، يُعلم بعد، إذن، بين الجمليتين الأساسيتين باعتباره حداً قوياً، مثلما يكون عليه الأمر

بالنسبة للحد بين المركب الاسمي والمركب الفعلي في حُملة أساسية. إن مفهوم عمق الصريح، مرفقا بفئة محددة حدا من قواعد إعادة الكتابة لتوليد الأوصاف الشجرية التركيبية<sup>[465]</sup>، يوفر تمسيرا طبيعيا لبعض الحدود المتعقبة بقوى الحدود، ويتسأ، بالإضافة إلى ذلك، تنوّات خصوصية بالهوى الأساسية بعض الحدود التي يكون الحدس بالنسبة إليها مرشدا ضعيفا.

#### 4.1.4.4.1. نظرية مجالات تطبيق القواعد

لم تحدث، في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية أية محاولة قصد تخصيص مجالات تطبيق قواعد الوصل التي تطبق عبر الكلمات. وقد شكر عمل سيلكورك (1972)، في هذا الحقل، عملا رياديا، وقد قام عملها هذا على اقتراحها لقاصي بأنه من الممكن تفسير مجال تطبيق القواعد الفونولوجية المطبقة عبر الكلمات بواسطة نقل التحليل المكوني التركيبي بحيث يكون توسع هذا الإخبار في موضوع التعقيد أن يُسلّم إلى القواعد الفونولوجية. ويُفدُ هذا النقل بطريقة خاصة تتمثل في إدراج حدود الكلمة في المؤشر التركيبي، وذلك تبعا للمواصفات المقترحة في النسق الصوتي للغة الإنجليزية وهي عمل سيلكورك (1972). وهي الوقت الذي لا يمكن فيه للقواعد الفونولوجية أن تمنع النظر في البنية التركيبية لحملة ما، فإنها قادرة على أن ترى مثل هذه الحدود، وبناء على ذلك، رُغم أن الوصل قابل لأن يطبق عبر حد واحد، إلا أنه يعاق إذا تحللت حدود كثيرة كلمتين. غير أن المكون التركيبي لا يمكنه أن يتماهى بالضبط ومجالات تطبيق القواعد الفونولوجية وقد كان ذلك شديد الوضوح في عمل سيلكورك نفسه حيث يحتاج المرء إلى مواصفات الخاصة بأمرين اثنين هما:

(1) حذف حد الكلمة هي بعض البنات التركيبية مع السماح بذلك لوصف هي السياقات التي يمكن أن يعاق فيها فيما عدا ذلك.

(2) إدراج حد كلمة حينما يحتاج المرء إلى معقول مقابر<sup>466</sup>

ومند أن بدا واضحاً أن المكونات التركيبية عاجرة عن مسألة تحديد محال تطبيق بعض القواعد الفونولوجية على الأقل، شرع العديد من اللسانيين في محاولة تحديد مجالات عدد من القواعد وذلك بمطلق أنواع أخرى من مفاهيم التركيبية. وهكذا اقترح زوتبرغ (1975: 1978) تحليل لمسألة تركيبية وذلك لتفسير محال تطبيق الوصل في الفرنسية، كما اقترح ديوي ونيسبور (1979) ملائمة المروع اليسرى هي الشجرة التركيبية، وقد اتخذ ذلك شكر قيد التفريع الأيسر لتفسير المحالات التي تطبق فيها قواعد raddoppiamento sintattico. وعلى غرار ذلك رأى كليمنتس (1978) أن بعض لقواعد النغمية في لغة إيوي تتأثر بالتمييز بين البنات المتفرعة يسار ويمين<sup>467</sup>.

في ضوء الانتقادات الواردة أعلاه، تمت صياغة مقارنة بديلة بقضية لعلاقة بين التركيب والفونولوجيا. وقد توخت هذه المقاربة أن تكون محاولة من محاولات التي تستهدف تحديد نظرية لـ محالات تطبيق القواعد وتحول مثل هذه المقاربة أن توفر تخصيصاً لأغلب السلاسل المتضمنة التي يمكن للقواعد أن تخصصها وذلك للحصول على الإخبار الفونولوجي الملائم لتطبيقها. وسيعرض، هنا، معنيين تمام الاعتماد على ما أتى به كيمس (1978)، ثلاث نظريات هي: المحالات المقولية، والهرميات المقولية، والهرميات عبر المقولية.

## 1.4.1.4.4.1. نظرية المجالات المقولنة

لأحد من الإشارات. أولاً، إلى أن هذه المشاركة تنظر إلى الممولات، معطاه  
التي يوهرها التركيب، مثل الاسم والفعل والمركب الاسمى والمركب المعنى  
والمركب الجري، والفعل في الزمن المستقبل. إلخ... باعتبارها تحدد المجالات  
الملائمة للوصف القونولوجي. وستكون مثل هذه النظرية ملائمة إذا كانت  
نحاة المدروسة هي الحالة التي تكون فيها القونولوجيا متعددة الأنساق  
بالمعنى الذي تطبق فيه مجموعة من القواعد القونولوجية على الأسماء  
وتطبق فيه مجموعة أخرى على الأفعال، إلخ. ومن الصحيح، بداهة أن يكون  
لعديد من اللغات هائل ذو قواعد عالية التصريف والتي تطبق تطبيقاً مضبوطاً  
(وذلك يعود إلى عوامل تاريخية مثل القياس) على بعض المقولات المعجمية.  
ولا تطبق على البعض الآخر<sup>468</sup>. غير أن المرء لا يجد لغات تُجزأ فيها، بكل ما  
هي الكلمة من معنى، القواعد العامة للقونولوجيا إلى مجموعات يقضي بعضها  
لبعض الآخر، ويُطبق بعضها على الأسماء، ويُطبق البعض الآخر على الأفعال.  
وهكذا... ولا يبدو أن هناك سبباً منطقياً يفسر لماذا تكون هذه هي  
الحالة الواردة، إن الأمر يتعلق بمجرد خاصية أخرى عالية التمييز هي الأنساق  
لقونولوجية، ويتعلق بمثال آخر من الطرق التي لا يمكن أن تختلف فيها اللغات  
بدون حدود وبطرق غير متوقعة<sup>469</sup>.

## 2.4.1.4.4.1. نظرية الهرميات المقولنة

تعد هذه النظرية جذورها في مدرسة فيرث للتحليل التطريفي. فعد  
كانت هذه المدرسة هي المدرسة الأولى التي اشتهرت بأن بعض أنواع  
لصبيغ القونولوجية يمكن أن تكون أكثر اقتصاداً لا على مستوى إعطائه أو  
الموئيم، بل تكون كذلك على مستوى وحدات كبرى تكتنف قطعاً عديدة، أو

468 انظر Jakobson R. 1949

Clements, G. N. 1978, p. 23, 46.

عبر مجموعات من مثل هذه الوحدات الكبرى، وهكذا دواليك<sup>140</sup>. ويتم بعد ذلك هذه الوحدات بمصطفى تركيبى وفونولوجى. يقول روبينس فى هذا الصدد: وهكذا يمكننا أن نتحدث عن نظريات المقطع، ونظريات المجموعات لمقطعية، والنظريات التركيبية والجميلية، ونظريات العملة ولأنه يمكن لبعض المصنفات المحددة بحوي أن تخصصها أيضا ملامح تطورية، فإنه يمكن أن تتوفر كذلك على نظرية الكلمة أو نظرية الصيغة<sup>141</sup>.

هذه المقاربة تختلف عن سابقتها فيما يتصل بإغفالها لمقولات أقسام الكلام، إنها مقاربة تعالج وحدات مقولية مجردة: الكلمة والمركب والجمية، إلخ... والتي تم تنظيمها فى وحدات أكثر إدماجية تدريجيا، وتطبق بعض عمليات الفونولوجية على مستوى الكلمة، فيما يطبق البعض الآخر على مستوى المركب، وهكذا دواليك.

وبطبيعة الحال، فإن هذه النظرية تشمل المقطع ونظرية للتركيب وتوفر معايير مستقلة لتحديد نوعية الوحدات التي تعد "مقاطع" و "مركبات" و "جملًا" و "كلمات" وما إلى ذلك، وهكذا. فإن مقاربة مسألة التقييد التركيبى هي لمونولوجيا القائمة على هرمية المقولات يجب إدماجها فى نظرية بنية لسانية تحدد هذه المقولات بشكل مستقل.

ويبدو أنه قد كان من الممكن بلورة نظرية المجالات المحصنة بمناطق هرميات المقولية بالطريقة التالية: تشكل كل الكلمات محالات على مستوى من وشكل كل المركبات (مركب اسمي ومركب فعلي ومركب بعثي) محالات على مستوى آخر، وتشكل كل الجميلات (بما فى ذلك الجميلات الأساسية) محالات على مستوى أكثر إدماجا أيضا (من الممكن الاعتراف بالوحدات

<sup>140</sup> انظر Hendersoc, J A (1949)

<sup>141</sup> Robins R H (195 ) P 179 (471)

الأخرى مثل المقطع). ويتأخم كل مجال رمزٌ حدي خاص به - رمز بعد لمجال الذي تكونه الكلمات. والرمز & . رمز يحد المجالات التي تكون من لمركبات، و / رمز بعد المجالات التي تتكون من الحمل. وفي الحالة التي يمع فيها حدان مدرجان أو حدود مدرجة بهذه الطريقة في متوالية ما، فإن الحد لأصعب يضعف، وعلاوة على ذلك، فإن كل حدين متماثلين في متوالية ما يتم حترائهما إلى حد واحد. كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، أن نعترض تشكيل لمركب الجري لمجال مستوى مركبي وعدم تشكيل المركب الاسمي الذي يشرف عليه مباشرة مجالا بذاته. وتُصنّف القواعد المونولوجية إلى مستوى =، ومستوى &، ومستوى /. وبالنسبة لكل حد ح. ر. فإن قاعدة من الدرجة ح تطبق د ح مجالات قصوى لا تحتوي على مثال ل ح (مع أنها قد تحتوي على أمثلة حدود مستوى أدنى).

وهناك خاصية مهمة أخرى لهذه النظرية وتتمثل في معالجتها للوحدات لدمجة لذاتها في مستوى معطى، مثل المركبات التي تدمج فيها مركبات أخرى. وفي مثل هذه الحالات فإن مركبا جريا، على سبيل المثال، مدمج في مركب آخر، مركب فعلي، يشكل مجالا بذاته؛ بينما تشكل "فضلة" المركب لدمج محالا آخر وهكذا، فإن مركبا معطى سيشكل محالا تاما مفردا وذلك فقط إذا لم يدمج مركبا آخر.

قد يلاحظ أن هذه النظرية لا تميز بين القوى النسبية للحدود. ومن هذه بحثية فإن هذه النظرية توفر رأيا أصلب مما وهره نظريتنا عمق الدمج وعمو بتصريح، ناطره إلى ترتيب الإخبار التركيبي الذي قد يكون ملائما، دائما، لعملية قواعد المونولوجية. وراعمة أن ثلاثة تميزات على الأكثر. & و / هي التي يسغى دائما الاعتراف بها.

إن هذه النظرية مثلها مثل سابقتها، لا تعترف باللاتقاطعات اليسرى - اليمنى في تخصيصها للمفاصل ذلك أن الحد  $\alpha$  يُدرج بين وحدتين معجمتين  $a$  و  $b$  ذات وحدتين منهما تسمى إلى مقولة مركبية لا تحتوي الأخرى ويمكن هذه الوحدة أن تكون. دون اكتراث. إما  $a$  و إما  $b$  (أوهما معا)

#### 3.4.1.4.4.1. نظرية الهرميات غير المقولية

تحتف هذه النظرية عن النظرية السابقة في كون الوحدات الهرمية ليست محددة تحديدا مباشرا بمنطق مقولات المستوى الأعلى ومقولات المستوى الأدنى مثل الكلمة والمركب، إلخ ... بل حُدِّدت، بالأحرى، بمنطق تشكيلات مقولات تعارض هذه المقولات، "المقولة الأساسية" وتُعرف كنُ محال، من جديد، بعضُ الحدود التي تتأخمه. وهي هذه الحالة، يكون لإحده الذي تدخل به الحدود على الشكل التالي: نترك الرمز  $\alpha$  يمثل "لمقولة أساسية المعرفة بوصفها مقولة معجمية (اسم أو فعل أو نعت)، أو أية مقولة مشرفة على مقولة معجمية. ويُشترط في القواعد أن تطبق، وحبوا، مرتبة أو منفصلة، بحيث إذا أدرج حد داخل معقوف  $\alpha$  بواسطة قاعدة ما، فإنه لن يقبل حد آخر بواسطة قاعدة أخرى. إن هذا النسق معادل من حيث مدلوله لنسق لحدود الذي اقترحه تشومسكي وهالي. ويمكن، في هذا الصدد، أن نعود إلى مقال سينكورك (1974) للتوفر على ملخص أمين عن ذلك. وهي التمثيلات التي توفرها هذه النظرية تُؤوِّل الحدود المربوطة للكلمة باعتبارها حدودا مفردة بكلمة. وهكذا، يكون مجال المستوى الأدنى مشكلا من وحدات، ويكون لمجال الأخرى الأعلى مكونا من سلاسل، ويكون المجال الأكثر علوا مشكلا من الحملات <sup>(47)</sup> تتمها



## 2.4.4.1. حصة وتقويم

لا شك أنه قد بدا لنا أن نظريتي عمق الدمج وعمق التفريع تصوع مسألة صيغة المود التركيبي التي تقيد عملية القواعد المونولوجية بمطو قيود الواقعة على قوة المفصل الذي يمكنه أن يتوسط بين وحدتين. ويبدو أن لاستراتيجية العامة لهاتين النظريتين تتمثل في الانطلاق من إجراءات لإسداد ثقل قابل للقياس إلى مفصل ما باعتباره وظيفة للتشكيلات التركيبية التي ترد فيها لوحداث المتاحة ويجب على مثل هذه المفاصل أن تتميز بعناية عن "محدود" التي يمكن أن تسدها. كما رأينا وكما سنرى، بعض النظريات هي مفصل وذلك بفصل قواعد مستقلة عن اللغة (أو خاصة باللغة). دست أن المفصل يدرك، هنا، باعتباره خاصية للعلاقة بين المكونات المتعاقبة في سلسلة ما، إلا أنه ليس وحدة في السلسلة. أما الحد فهو وحدة تدرج (أو نرد) بين مكونات متعاقبة في سلسلة ما.

ويبدو أن الإجراءات الواردة خطوطهما المربعة هي نظريتي الهرميات مقوية والهرميات غير المقولية يوهرا بنافح متماثلة. (إلا أنهما قد يفضيان إلى نتائج مختلفة وتشابه النظريتان من حيثيات أخرى إذ قد يلاحظ، مثلاً، أن الإجراء المقترن "الهرميات غير المقولية" يعالج المحالات المدمجة لداتها بنفس الطريقة التي عالجها بها الإجراء المقترن به الهرميات المقولية<sup>١</sup>

بما لم يقدم هنا سوى مختارات قليلة من النظريات المتصلة بالتقويم لتركيب في المونولوجيا. ويمكن أن تدرج هذه النظريات ضمن نوعين عريضين هما: تلك النظريات التي تسعى إلى أن تسد قياسات القوة إلى بمفاصل، وتلك النظريات التي تسعى إلى تحديد المحالات الشمولية لتطبيق قواعد تحديد أقصى، وبالفعل، فإن هاتين المماريتين حينما نشددان على

المظاهر المعتمدة للشيء التركيبية، إذ تميز إحداهما الشكل وبمير الأخرى لأساس، فإنه يمكن النظر إلى أن نظريات قوة المفصل ذاته يمكنها أن تصنف ضمن نظريات المجالات<sup>١١</sup>، لقد اقتصرت من قبل، والمجالات توضع، أن تحلق، ما عدا فقط على السلاسل المرعية الواقعة كلها داخل مثل هذه المجالات

ومن المفهوم أن مسألة ما إذا كانت "العلامات" (الحدود) على وجه (احتمال) معينة، هي هذه الحالات. بشخص مستقل (ملائمة لتحديد مجال تطبيق بقواعد الأخرى) مسألة لا نزاع حولها هنا، لأن هذه المسألة تنشأ أيضا لصاح نظرية قوى المفصل. ويمكن موضوع هذا النقاش في أن النحو الذي يحيل على نسق قياسات قوة المفصل يمكن أن يحول هي الغالب بالطريقة المقترحة أعلاه إلى نحو يستعمل فقط الإجراءات المعلمة للمجال. وهكذا، وفيما يتصل بتقويم مختلف مقاربات مسألة تقييد التركيب هي المبولوجيا، فإن كونا نحتاج إلى اعتبار النظريات المستعملة لقياسات قوة المفصل والإجراءات المعلمة للمجال أمر بعيد الاحتمال. بل إن الاحتمال يبقى بين النظريات التي تستعمل الوكيلين الأولى والأخيرة دون غيرها.

لكن إذا اعتبر المرء أنه إذا كان من الممكن نقل نظريات قوة المفصل إلى النظريات المستعملة للمجال فإن العكس لن يكون ممكنا في أغلب الحالات، ويرى أنه من الممكن حصر الانتباه، خصوصا، على نظريات الإجراءات المعلمة معجل (ولتي تنص على تلك النظريات التي تعد ترجمات لنظريات قوة المفصل باعتبارها صيغا فرعيا) وبعبارة أخرى، فإنه على المرء، دائما، أن يفهم الآراء لا يقره لسوق قوة المفصل، وذلك باعتبار النسق النظير المعلم للمجال

وهكذا، فإن مسألة العلاقة بين المبولوجيا والتركيب يمكن أن يصاغ من جديد بطريقه أكثر تحديدا نوعا ما، من قبيل البحث هي نوع الإحبار التركيبي

1 2 3 4 5 6

في أي موضع في الموبولوجيا، الحالة الموسومة<sup>٤٦</sup>، أما القواعد الموبولوجية، شمير، عادة، اليسار عن اليمين. ومن شأن هذه الواقعة أن تمدا بعض الأسس لتفترض إمكان احترام القواعد المحددة لموقع الحد، أيضا، للاتناظرات اليسار - اليمين<sup>(٤٧)</sup>.

وقد انتهى كليمتس الى اعتبار أن يحدد وقوع الحدود محالات تطبيق قواعد في مثل هذه المفاصل على غرار ما هو مثبت أسفله

( ز ) "المروع اليسرى" . ستطبق القواعد الفونولوجية المقيدة وفق هذه الطريقة فقط على السلاسل الفرعية الموجودة برمتها داخل السلاسل القصوى غير المحتوية على مروع يسرى. أي غير المحتوية على تشكيلات من قبيل<sup>٤٨</sup> [[، وعلى غرار ذلك، فإنه يمكن للمحالات أن تشكلها سلاسل لا تحتوي على "مروع يميني" (وعلى غرار ذلك فإن المجالات التي تحددها عجرات "غير شقيقة" ستكون محالات تحددها ورودات إما مروع يميني وأما ورودات مروع يسرى: حالة القواعد الانعكاسية).

(ب) المروع اليسرى غير الما قبل ختامية<sup>٤٩</sup> . تطبق القواعد الفونولوجية التي تقيدها المروع اليسرى غير الما قبل ختامية فقط داخل المحالات التي تحددها المروع اليسرى والتي لا تكون عجرتها الدنيا عجرة ما قبل ختامية، أي تحدها تشكيلات من قبيل<sup>٥٠</sup> [[[، والعلاقة المماثلة يمكن أن تحدد اعتمادا على مروع يميني<sup>(٥١)</sup>

ويتابع كليمتس استنتاجاته مبينا أن هناك حججا ما تفيد بأن المحالات لمصره كما هي (١) و (ب) يمكن أن تكون ملائمة في ما يصل بتطبيق القواعد الموبولوجية. لقد سبق لروشبرغ (1975، 1978) أن اقترح أن يتم تحديد الوص

<sup>٤٦</sup> نفس ع ٤

<sup>٤٨</sup> نفس نفس قصص

في لغة مرسنة الدارجة اعتماداً على المعالجات التي تعدها المقاصل بين ما سمي في الإطار النظري الذي يلزمه كليمنس (1978). بالعجرات غير المصنفة - وأسلوب آخر أكثر شكلية بمكر أن تكون الحالة هي الحالة التي مع فيها يوصل أحل محاللات تعدها هروغ يعنى وفروع يسرى غير المأفل حثامية . وقد أوضح نابولي ونيسبور (1976) أنه في الوقت الذي تكون فيه قاعدة RADDOPPIAMENTO SINATTICO ، والتي تستلزم تطويل الصامت لاستهلال في الكلمة بعد كلمة، تحكمها قيود تتغير. إلى حد ما، بحسب سبعة، هن كل اللغات تعرف ما يسمى ب قيد الصرع الأيسر

قد اقترح نابولي ونيسبور إمكان أن يلعب المفهوم التركيبي بفرع الأيسر دوراً في القواعد الصوتولوجية في لغات أخرى أيضاً، مشيرين إلى أن مثل هذه القواعد قد تؤدي وظيفة الإشارة بالنسبة إلى المستمع، إلى أن الكلمة 'معضاة تستهل مكوناً جديداً' (1976)

#### 3.4.4.1. نظرية الإعلام الحدي وتطبيق القواعد أو المعالجات التركيبية عند كليمنس

انتهى كليمنس، في مقاله حول لغة إيوي (1978)، إلى فحص الحجج التي توهف هذه اللغة لصالح نظرية المعالجات المقيدة تركيباً هي الصوتولوجيا. وقد رأى أن العمل المقيد بالنسبة لتطبيق طائفة واحدة من قواعد وصل النعم هي سبعة 'سولغة إيوي، هو حضور المروع اليسرى أو غيابها، والتي حددها كليمنس باعتبارها مقولات تركيبية ما قبل ختامية والتي هي المكونات مزخرفة (وربما تكون المكونات الوحيدة) في أفصى يسار المكون الذي يحتوي عليها مباشرة ويبدو أن مثل هذه الوحدات، مثل حدود الكلمة، لا تلعب أي دور في تقييد هذه القواعد. وبالنظر إلى مفهوم 'المقولة الأساسية غير المعحصنة' في لغة، قد يرى أن محاللات تطبيق القواعد نحتها علامات تُدرج على يسار

بمفوفة الأساسية غير المعجمية. وتنبأ هذه الصياغة تنبؤات مجنمه بالصناعة التي قدمها كليمنس سابقا. إلا أنه. بقدر ما كان مفهوم المصوفة الأساسية غير المعجمية هو المفهوم الذي لم يظهر، حتى الآن ملاحظ في موضع آخر في الفونولوجيا. فالمرء سيرغب في الاحتياط بالصياغة التي تشتمل على مفهوم الفرع الأيسر، والذي يستعمل فقط وحدات (معتقوبات يسرى) مطلوبة بصفة مستقلة في الفونولوجيا بالنسبة للعملية السيمية لسلب<sup>4٥</sup>. علاوة على ذلك، يمكننا أن نعتبر الحجج التي ناقشها كليمنس<sup>4٦</sup> بوصفها توفر أسسا قوية للاعتقاد بأن القواعد الفونولوجية تتأثر بالتمييز بين اليسار و "اليمن" هي البنية التركيبية، والاعتقاد. على وجه الخصوص، بأن علاقة لفرع الأيسر ذات أهمية خاصة في مراقبة المعالجات التي تشتمل د خبها القواعد الفونولوجية، وذلك في بحر اللغات على الأقل<sup>47</sup>.

أم في باب تخصيص نظرية تطبيق القواعد، فقد لاحظ كليمنس أن الحاجة هي الوصف الفونولوجي التام للغة ما ستكون، عادة، في اعتبار أنواع عديدة من الإحبار التركيبي ملائمة في تحديد مجالات تطبيق لقواعد. وهكذا، فإن قاعدة ما على سبيل المثال، قد تقتصر على محالات تحددها فروع يسرى، بينما تقتصر قاعدة أخرى على محالات تحددها حدود الكلمة (بالمعنى<sup>4٨</sup> ورد في تشومسكي وهالي 1968). لقد افترض أن كل نوع متميز من المجال تحده علامة خاصة لداتها. وتدرج هذه العلامات بواسطة قواعد قد تكون (حرث) قواعد خاصة باللغة، أو قواعد قد تكون معطاه بالتناوب مرة واحدة وبأسسه للجمع في النظرية الفونولوجية، ثم تكون قد أدرجت في التمثيلات فونولوجية لكل اللغات. ويتخذ إمرأح علامات موضعه قبل تطبيق أية قاعدة

4٥. ص ٩ ص 44 وما حده

4٦. غسه انظر ص 44 إلى ص 82

4٧. غسه ص 82 83

فونولوجية. ويتم إدراج كل علامة، بفضل مواضعة، وذلك في الموقع لأسهلاني والموقع الختامي في الجملة (أو الجملة) التي عولحت وعدم ينهي اسماق ما، يكون من المقروص محو كل العلامات (وعلى الرغم من أنها لا توفر على تأويل صوبي داخلي فإن الإبقاء عليها لا ضرر فيه)<sup>٨٤</sup>

الصناعة الشكبية لكل قاعدة لفونولوجيا تتضمن إشارة إلى المجال الذي تطبق فيه. ويبدو أن تخصيص المجال يعتبر، إلى حد كبير، حاصية لا تتوقع وملححية فُرادية لكل قاعدة، مع أن البحث اللاحق لهذه المسألة يعتبر، بلا شك، مطلوباً. وعلاوة على ذلك، من الممكن افتراض اختلاط استمثيلات لفونولوجية تتوع من العلامات المختلفة للمجالات، قد تكون كل علامة منها ملائمة لتطبيق قاعدة أو عدة قواعد. ويبدو أن هناك تفاعلاً قليلاً بين هذه المجالات: إذ تبدو العلامات التي تحد المجالات والتي هي ملائمة لطائفة من لقوعد غير ملائمة لتطبيق قواعد أخرى. ولهذا السبب، يأمل كليمنتس أن يصوغ امواضعات بالنسبة لتطبيق القواعد بحيث تُعالج العلامات التي تحد لمجالات ما عدا المجال الذي تطبق فيه القاعدة المعنية بوصفها "غير مرتبة" بالنظر إلى تطبيق هذه القاعدة. وهذا يعني أن السلاسل تُقَطَّع، في تطبيق دخر قاعدة ما، إلى سلاسل فرعية تجد وصفها البيوي للقاعدة دون "الأخذ بعين الاعتبار ورودات علامات المجالات فيما عدا العلامة التي تربط بالقاعدة سي تطبق"<sup>٨٥</sup>

ومن جهة أخرى، يؤكد كليمنتس أن هذه الشيعة قد يتم استكمسها بطريقة التالية لقد افترض أن تلك القاعدة قد ارتبطت بعلامة المجال م ا. كانت م تحصر كمجال ملائم لتطبيق هذه القاعدة في الصناعة الشكبية للقاعدة، أو إذا كانت م مذكورة في الوصف البيوي للقاعدة. ولنعرض، مع

٨٤ ١٤٨ نفسه ص ٨٤ - ٨٥

٨٥ ١٤٨ نفسه ص ٨٥

كليمنتس، أما تطبيق قاعدة مقترنة بعلامه محال معطى، ففى حالة قاعده مرسطة، م والتي لا تذكر على وجه التخصيص م في وصفها البيوي، فإن تطبيق القواعد بحري بقطيع المجالات القصوى التي لا تحتوي على وقوعات داخلية لـ م بالنسبة لسلاسل فرعية تلبى الوصف البيوي للقاعدة، وتبني سلسلة الفرعية من الوصف البيوي للقاعدة المعنية إذا كانت السلسلة فرعية من، المكوبة انطلاقاً من م بواسطة حذف العلامات المحصورة تبينها، وحيثما يُنصّد التعبير البيوي تعنى العواصر وينتقل الاشتقاق إلى القاعدة اللاحقة<sup>(485)</sup>.

وفي حالة القاعدة التي تذكر علامة المجال م في وصفها البيوي، فإن لتمثيل الفونولوجي الذي يوفر الدخول للقاعدة يُقَطَّع إلى سلاسل فرعية مستمرة تجد الوصف البيوي للقاعدة، وذلك بحسب مواضعه المحصورة التي سبق لكليمنتس أن ذكرها، وقد نلاحظ، على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى اعتبار وقوعات م غير محصورة، أن السلسلة الفرعية المشتمة على وقوع م ستجد الوصف البيوي للقاعدة، وذلك فقط هي الحالة التي تقع فيها م في السياق التالي :

أ ← ب

حيث تلبى أ الجزء الواقع على يسار م من الوصف البيوي للقاعدة، وحيث تلبى ب الجزء الواقع على يمينه<sup>(486)</sup>. لقد اقترح كليمنتس، وهو يحذو في ذلك حذو رونبيرغ و باولي و نيسبور، أن تلعب مثل هذه المفاهيم التركيبية (الصرع الأسر والصرع الأيمن والعجزة المأقيل - ختامية) دوراً في التقييد التركيبي لقواعد الفونولوجية. ولا داعي إلى القول بأن هذا النظام من المقولات يعد،

485 - ص 49 - 55

486 - ص 50



نقيض، غير كاف إلى حد ما لتفسير كل التأثير الذي تعرضه لقوعد الصوتية للإخبار التركيبي<sup>(٢٧)</sup>!

#### ١. ٤. ٥. تحكم التسنين التركيبي في التسنين الصوتي :

##### ١. ٥. ٤. ١. التصور وحقيقته

يطلق تصور كوبر (1980) وكوبر وياكيا - كوبر (1980) من اعتبار سعة تمييز بعدد من الخاصيات التي يبدو أن الصنن التركيبي للمتكم يتحكم فيها نسبيا، ومن بين هذه الخاصيات الوقف، ويبدو أن حلمية هذا التصور تكمن في تصور لنظرية لإنتاج اللغة تشتمل على عدد من مستويات الإخبار التي تتورع عملياتها في الرسم، هكذا يولد المتكم، هي المرحلة الأولى للتسنين، فكرة 'و طئفة من الأفكار التي يسمى إلى قولها ثم تتم ترجمة فكرة المتكم إلى شكل لسانني باعتبارها تمثيلا دلاليا، وهي المرحلة الثانية يصوغ المتكم تمثيلا نحوي جرثي لنقول، وقد يفترض أن يشتمل هذا التمثيل النحوي على قرار حول ما إذا كانت جهة القول نصريحية أو أمرية أو استمهامية، مثلما يفترض فيه أن يشتمل على قرار آخر حول هوية بعض عجات البنية المركبة ذات المستوى الأعلى وحول ترتيبها الخطي، ثم يختار المتكم، بعد ذلك، بعضا من الوحدات المعجمية الأساسية بما هي ذلك، مثلا، الاسم - الرأس لفاعل المركب الاسمي، وبحسب هذا الانتقاء، يتم افتراض بلورة أخرى للتمثيل النحوي لتشمل مغيرات الفاعل،

وبالمقابل، يتم اختيار الوحدات المعجمية لتمثل هذه المقولات التي تمت صورتها الآن، ويستعمل المعالجة النحوية - المعجمية إلى أن نحصى السلسلة المعجمية التامة، وقد افترض أن يجري عد البنية النحوية ذاتها من القمة إلى الأسفل وأن يجري، داخل كل مستوى هرمي، من اليسار إلى اليمين، وتمحرا، من يتم صياغة البنية العميقة التامة التبلور، يفترض انتمال حضور هذه البنية

بعض التحويلات التي تشمل مكونات، أو تصيغها، أو تحذفها، مماثلة هي -س-  
 صو'عد التحويلية هي النحو التوليدي. ويحتوي حرج المستوى النحوي سبه  
 سمعية ويمكن أن تطبق القواعد الصوتولوجية لإسداد السر على حرج سبه  
 سمعية وذلك خلال المرحله التحويلية إن أمكن. ونحوار القطع «صوتيه  
 عمدا<sup>1</sup> على حرج البنية السطحية. وفي الأخير يُنقل التمثيل الصوتي إلى  
 سرب مع الحركي الذي يولد التشكيلات النطقية للغة منتجا بذلك الحرج  
 فيزيائي<sup>(488)</sup>. إن الملمح الهام بالنسبة لهذا النموذج يكمن في وجهة الإحساس  
 تمثيل التركيبي للمتكلم وتمثيله الصوتي<sup>(489)</sup> وإذا كان المتكلم يصوغ على  
 لأخر، تمثيلا تركيبيا حرثيا قبل التمثيل الصوتي، كما تم افتراض ذلك فإنه  
 من الممكن جدا أن تؤثر الطبيعة الدقيقة للسنن التركيبي في اشكال  
 بصوتي لنقول، وإذن في الخرج الميريائي<sup>(490)</sup> وتبدو دراسة «من التفسير  
 لتركيب إلى التفسير الصوتي» وكأنها توفر فرصة هريدة للقيام باستدلالات  
 حول طبيعة السنن النحوي للمتكلم على أساس خاصيات الكلام المعهولة.  
 وبحسب ذلك، فقد بشر العمل بتخصيص قصيتين جوهريتين هما  
 1 - تخصيص أنواع المجالات التي تمارس تأثيرا على التفسير الصوتي.  
 2 - تخصيص الشكل الدقيق للتمثيل النحوي في الحالات التي يلاحظ فيها  
 تأثير التركيبي على الصوتي<sup>(491)</sup>.

#### 2.5.4.1. تأثير التفسير النحوي على الوقف باعتباره خاصية زمنية للغة

لاحظ كوبر وكوبر وياكيا-كوبر أن الوقف بعد موضعا من المواضع الأيسر  
 سي يسعى البحث فيها عن تأثير النحو في التقطيع الرسمي للغة وقد صنق  
 (صنف) من تأكيد احتمال الوقف لأسباب متنوعة في اللغة ولذا فمن المهم

(Cooper, W. F. and Cooper, J. P. (1980), p. 4-5 488

489 نفسه ص 6 - 5

(490) نفسه ص 6

Cooper, W. F. (1980), P. 399 (491)

أن يميز في البدايه، محدداته العميقة، وبطبيعة الحال، فإن اهتمام كوير وكوير  
وبكيا كوير لا ينصب على الوقوف التي تعكس صعوبة البحث عن كلمة، أو  
سرده العام، أو التعبيرات القوية في تصميم المحتوى الدلالي للمول، وإنما  
ينصب اهتمامه على الوقوف التي يبدو أن التركيب يحددها.

وعلاوة على هذه العوامل الخارج بحوية، فقد أكدت الأعمال الإمبيريقية  
أن بطوهر الزمنية في اللغة بإمكانها أن تُحدد تحديدا تركيبيا، ومن المهم أن  
نميز في حاة الوقف بين الوقوف التي تعود إلى صعوبة البحث عن كلمة وبين  
لوقوف التي يحددها <sup>٤٩٢</sup> . وهكذا، فإن النوع الأول من الوقف يرد بصفة  
أكثر تواترا قبل كلمات المحتوى الأساسية (انظر ماكلي وأورگود (1959))، بينما  
يرد لنوع الثاني بصفة أكثر تواترا في الحدود التركيبية الأساسية (انظر بومر  
ولاهير (1968)). وقد نضيف إلى ذلك أن آثار التقطيع الزمني للغة المدركة  
بأسر جهد تقع في الحدود المكونية الأساسية، فقد سبق لليبرمان (1963) أن  
بين أن الإدراك اللساني للمفصل تؤثر فيه اعتبارات بنيوية مستقلة، معتبر أن  
في المقترح الأسبق لتراگر وسميث (1951) دورا إذ يرمي إلى أن البنية المكونية  
قد تحددها الأحكام الإدراكية للمفصل هي القول، لقد اكتشف ليبرمان، في  
الحقيقة، أن اللسانيين ينزعون إلى "سماع" المفاصل هي الحدود المكونية  
الأساسية حتى وإن لم يكن هناك وقف هيزيائي<sup>(٤٩٣)</sup>، يبدو، إدرا، أن مثل هذه  
لوقوف تقع، على نحو نموذجي، في نهايات المكونات التركيبية الكبرى مثلما  
أكدت ذلك كتابات كل من گولدمان - إيسلر (1968-1972) ومارتن (1970)  
وگروچان وديشان (1975). أما وقوف التذكر، فهي تقع، في العالب، وعلى  
انعكس مما سبق، داخل المكونات الأساسية كما لاحظ ذلك بومر (1965)  
وبإضافة إلى هذه الخاصية، هناك خاصية ثانية للوقوف التركيبية وتتمثل في

نسبة احتمال وقوعها في مواقع دقيقة هي قول ما، إذ تكون نسبة الاحتمال بالنسبة للوقوف التركيبية أكبر منها بالنسبة لوقوف النذكر<sup>(493)</sup>.

ونفع الوقوف التركيبي اختيارياً أكثر مما تقع إجبارياً في أغلب لحسن مثلاً ذكر ذلك داوونينغ (1970)، ويتوقف مدة مثل هذه الوقوف ومواضعها على عوامل خارج-نحوية من قبيل النسبة العامة للإسراع في الكلام وطول المكون وذلك باسطر إلى عدد مقاطعه مثلاً أكد ذلك بييرفيس (966)، وگروجان وحررون (1977) وگروجان وگروجان ولين (1979) لكن، وعلى الرغم من هذه الاختيارية والمراقبة الجزئية من قبل عوامل خارج نحوية، فإن الوقوف يمكنها أن توفر مؤشرات مفيدة بخصوص شكل السنن التركيبي للمتكم<sup>(494)</sup>، وعلى العموم، فقد اقتصرت أن تقع الوقوف التركيبية هي نهاية المكونات الكبرى، وقد سبق لتشومسكي<sup>(495)</sup> أن أشار إلى أن هذه المواضع لا تتناظر مع نهايات المكونات الكبرى، ذلك أن تعقيد :

(1) هذا هو القط الذي أمسك بالصار الذي سرق الجبن

الوارد في ما يلي :

(2) [هذا هو] القط[الذي أمسك [بالفار [الذي سرق الجبن]]]]

سيتناً، بحسب فرضية نهاية المكون، بالأنا تقع أي وقوف إلا إلى ما بعد الكلمة الحتمية هي الجملة التي هي الجبن. وهذا يعني إما أن المرصية التي ترى أن يقع الوقف في نهاية المكون حاطئة، وإما أن التسنين المحوي لـ (1) يحتمل عن (2) في مرحلة معالجة المتكلم التي تتحدد فيها الوقوف. وقد دافع عن البديل الأخير تشومسكي وهالي (1968) وليبيرمان (1967) ولاخوندون

Cooper, W. E. (1980) P 300 (493)

494 نفسه نفس قصصه

Chomsky N (1965) P 13 (495)

1976) الذين اقترحوا أن ينطبق ماعده التعديل على (2) لشتق (3) بحيث تصبح  
حركات المدحة شقيقات مصمومة للحملة الأساسية.

(3) [[هذا هو [القط]] [الذي أمسك [بالمأز]] [الذي سرق الحن]]

لقد تم توصيف ماعده التعديل كـ تسوية البنية الشعرية بحيث يدل أن  
تحتوي الحملة على تسريع متعدد إلى اليمين، فإنها تحتوي على حمولات  
مصمومة متعددة ذات وضع هرمي متماثل وبالنظر إلى هذه البنية، فإن الوقف  
يسرّج بصمة ملائمة بعد القط والفار<sup>90</sup> كما ذكرنا ذلك سابقا

ومن الواضح أن هذا المثال يبين مسألة مألوفة تواجه أولئك الذين  
يرغبون في استعمال الطواهر الرمزية للوصول إلى شكل السنن البصري المتمكّن  
ولا، لقد وصفت فرصة عامة تقضي بأن تقع الوقوف في نهايات المكوّنات  
لكري، لا أنا وحدي، بعد ذلك، استثناء ظاهرا متمثلا في (1) ولشرح هذا  
لاستثناء الظاهر، يجب علينا أما تغيير البنية المعترضة للاستثناء، وإما التعليق  
عن لفرضية العامة. ويبدو أن المسلك الأول هي هذه الحالة الخاصة، هو الذي  
تم تبينه إلا أنه من غير المحدي الفحص عن إلى أين سيمضي بنا أمر اعتبر  
بديرا لأول، ومن أجل فحص الحجج التي تقوم عليها فرصة الوقف عند نهاية  
مكوّن دعا كوبر إلى تأمل جملتين تدرج فيهما الوقوف هي مواضع الفصل  
حتيريا، مناسبة في ذلك نهاية الجملة، إلا أن موضع الوقف، في هاتين  
جملتين قد يتم تخصيصه، بالتساوي، باعتبارها تقع بالصسط قبل بداية الجملة  
الثانية، وإذن، وعلى أساس هاتين الجملتين وحدهما، ليس من الواضح ما إذا  
كانت الوقوف يحددها معقوف أيمن، منهيًا جملة، أو يحددها معقوف أيسر  
مستهلًا جملة أخرى، أو أن المعقوفين معا يحدداها، والجدير بالاهمية هو أن

49/ انظر Cooper W. E. and Cooper J. P. (1980) P 8-9

وانظر أيضا Cooper W. E. (1980) P 300-301

قاعدة الوقف إذا كانت قد حددت في بدايات الجُمُيلات بدل أن تحدد في نهاياتها، فإن مواضع الوقف في (1) سيفسرهما. إذن، وبشكل إلى، الرسم (2) دون أن نحتاج إلى اختراع قاعدة تعديل لتؤد (3)<sup>197</sup>.

وليحسان كوير بين فرصتي التعقيب الأيسر والتعقب الأبعد عبر حمشير أحريش. فلاحظ أن الجُميلة الثانية في هاتين الجملتين مدمجة بسوي داخل الجُميلة الأساسية بحيث تطابق بداية الجُميلة المدمجة بنهاية الجُميلة الأساسية. وهي هاتين الحالتين، فإن نهاية الجُميلة الأساسية ترد في نهاية السلسلة الجمالية التامة [...] <sup>198</sup>. ومن الواضح أن الوقف لا يرد. في هاتين الحالتين. وعلى نحو نموذجي. في بداية الجُميلة المدمجة ويوحى ذلك بأن لوقف تحده، بالفعل. هي أول الأمر. نهايات الجُميلات بدل أن تحده بداياتها وإذا كان الأمر كذلك، فإن المقارنة التي تبناها لانجوندون (1976) وآخرون مقربة أسسها سليمة <sup>199</sup>. غير أن المشاكل تبقى عالقة، وحلها يقضي بـ قاعدة أكثر عمومية للوقف، فإذا كان من الضروري الاحتياط بمبدأ لوقف في نهاية المكون. فإنه يجب أن نوفر تفسيراً للوقف في الجُميلات الموصولة عبر العصرية [ ]. ففي مثل هذه الحمل. ترافق الوقوف. وعلى نحو نموذجي، بداية جُميلة الموصولة ونهايتها معاً. ويمكن تفسير الوقف في نهاية الجُميلة الموصولة بالوقف في نهاية المكون. إلا أن المشكل يطرح حول مسألة تفسير الوقف في بداية الجُميلة الموصولة غير العصرية. ويمتد هذا المشكل بينم استعمال الاعتراضية حيث يمكن للوقف أن يقع بالصيغ قبل بداية الاعتراضية [ ] ويمدو أن تفسير الوقف في الجُميلات الموصولة عبر العصرية و لتعبر الاعتراضية قد يقوم على مفهوم (تغله بعض الدراسات اللسانية) بمبدأ أن

Cooper W. F. 1980, P 101 49

493، منه بعض الصفح

199، عنه ص 102

الحمّلات الموصولة غير الحصرية والأعراضيات تُصم إلى الجُميلة الأساسيه على مستوى التسعين الذي تُدرج فيه الوقوف. وبالنظر إلى هذه الموصيه فإن كل الحمل المتحدث عنها يمكن أن يمسرها مبدأ واحد هو التالي :

(4) **قاعدة الوقف بالنسبة للجُميلات المضمومة** أدرج الوقوف في بدايه جُميلة ونهايتها، جُميلة تُشرف عليها مباشرة العجرة العليا هي البية المركبية. ك الوقوف المتحدث عنها هنا يمكن تفسيرها بواسطة هذه القاعدة وقد سبق لداونينغ (1970 - 1973) وإيمندر (1976) أن دعما مثل هذه القاعدة. إلا أن هذه القاعدة، مثلما لاحظ داونينغ، يمكن أن تُهدّب إلى حد ما وذلك بتفادي لوقف في بداية الجُميلات غير الحاضرة للتقديم أو التأخير<sup>(90)</sup>.

ويتناول هذا المبدأ أيضا الوقف الذي يرافق الجمل التي تُحرق فيها تحويلات الجدر (التحويلات التي تنقل مكونا وتربطه ب ج العليا هي لشجرة)<sup>(91)</sup> رتبة الكلمات التعميدية لقد افترض، مع إيمندر، ربط المكونات لمصدرية ب ج العليا هي الشجرة. وافترض، علاوة على ذلك، أن تطبق قاعدة لوقف بعد تحويل المقدم، وبذلك يمكن للوقف، في هذه الحالة، أن يفسّر بوصفه حالة للوقف هي بداية المكون وذلك بحسب القاعدة (4). ووفق هذا تصور، فإن الوقف لا يحدّد في نهاية المكون المقدم ، بل يحدّد في بداية الجُميلة الأساسية. وبطريقة عكسية، نوفر لنا القاعدة (4) أيضا تفسيراً للوقف وذلك بالنسبة قبل مكون تم نقله إلى نهاية سلسلة من قبل تحويل حذري مثل لرحلة اليمى إن كل محاولة لتوفير تفسير موحد للوقف هي حالات متنوعة سبق فحصها إلى حد الآن تصبح ممبىة. وهكذا، فإن قاعدة الوقف (4) تمثل تحمسا بالنظر إلى قاعدة نهاية المكون الأولى. إلا أن كوبر قد لاحظ

بالنظر (1972) Stockwell, R. P. - 303 - 302 Cooper, W. E. (1980)

(1976) Emonds, J. E. لغير

أن فصلة الوقف لم تنته بعد. إذ يمكن لوقف أن يدرج بين نعتين يعبران معا لاسم الرأس. ومن الواضح أن هذا النوع من الوقف التركيبي لا تساوله القاعدة (4) إذ لا يقع في الحد بين الجميلات المضمومة، ولا يقع في حد أي مكون نحوي أساسي. ومن الحدير بالملاحظة أن الوقف لا يمكنه أن يقع بين نعتين، كما معصولين برابط.

ولأن وجود رابط يلغي، على نحو نموذجي، الوقف، فإن المرء قد يتحيل أن لوقف والربط يخدم كل منهما نفس الغرض أي الفصل بين مكونين مضمومين في معجزة المتكلم والمستمع معا. وهكذا يمكن النظر إلى الوقف الواقع بين النعتين اللذين يعبران معا الاسم الرأس باعتباره تعويضا عن الرابط المفقود. ومن الممكن، على الأخص، أن يرمح المتكلم أبعاد الزمن في مستوى عميق لتسنيير التركيبي لقول أي مكون، وحينما يُحذف مكون خلال مرحلة لاحقة لتسنيير يُدرج وقف في مكانه حتى لا يُعطّل البرنامج الزمني كله الذي سبق أن وُصِفَ للقول. وإذا اعتبرنا جملة أخرى يحذف فيها فعل الجملة الثانية بطر تماثله مع الفعل الأول ودالك بالإثعار (روس 1980، جاكندوف 1977، ستيلاينغر 1979) فإن الوقف يُعوض، هنا، الفعل المحذوف مثلما عوض سابقا رابط المفقود. وبالإضافة إلى القاعدة (4)، يمكننا اقتراح قاعدة عامة ثانية لوقف التركيبي لتفسير هذين الأمرين. وستسمح هذه القاعدة الإضافية بالوقف باعتباره تعويضا لمكون محذوف. ومثلما صيغ ذلك صياغة مصبوبة فإن المساعدة يمكن أن تكون عامة كذلك لأن الوقوف لا يقع، على نحو نموذجي، بلصط قبل الكلمات الاعتراضية حينما تُحذف هذه الكلمات<sup>(40)</sup> إلا أنه يبدو أن قاعدة الوقف التي تفسر المثالين اللذين ذكرهما كوبر تنصصر على الحدود لى لا شتمل على باب ج (أي المقولتان م س و م ه اللتان تشرف عليهما ج).



إن صياغة بدله ستصون قاعدة وقف غير محصورة بالنسبة لكل موقع الحذف، إلا أنها تلغي الأمثلة التي لا يقع الوقف فيها قبل الكلمات الاعراضية حسب حذف هذه الكلمات، وهي تلغي ذلك على أساس أن تلك الحمل لا تضمن حدود حقيقية وإنما قد تكون لها بنيات عميقة وسطحية مماثلة<sup>(١٢٠)</sup>.

في تفسير الوقف اعتماداً على مفهوم الحذف، عند كوبر وكوبر وباك-كوبر، يركزان على اهتمام بنية عميقة يكون الحذف انطلاقاً منها ممكن لوفوق، ويستخلص كوبر أن دراسة الوقف، فيما يبدو يمكن أن توفر إخباراً صالحاً حول شكل السنن التركيبي للمتكلم<sup>(١٢١)</sup>.

#### 3.5.4.1. نظرية أنواع الحدود والوقف

انطلاقاً من أن قوة الحدود تعرف تدرجات، حاول كوبر وكوبر وباك-كوبر العمل على اختيار الفرص المتاحة حول القوى السببية لحدود متميزة وقد ارتأيا، قبل القيام بذلك، أن يراجعا نموذجيهما بخصوص تمييز تدفق الإخبار خلال عملية إنتاج اللغة، وذلك في ضوء الجمع التحريبية والملاحظات التي قاما بها، وهكذا، وهي المرحلة الأولى، بدا أن لتصميم لأفكار تأثيراً مباشراً على وقوع وقوف التذكر الطويلة المدة<sup>(١٢٢)</sup>، إلا أنه يبدو من المتعذر جداً تحديد ما إذا كانت وقوف التذكر هذه هي أولاً ناتجة عن تصميم الأفكار مثلما نسبت تسينا غير لسانی، أم أنها ناتجة عن تصميم لقضايا الدلالة<sup>(١٢٣)</sup>.

ما على مستوى التركيب، فلم يتبنيا سوى مرحلة وحيدة للتفسير لركن و ذلك لأن مرحلة البنية السطحية تبدو من الأكيد حامية للتأثير

<sup>(١٢٠)</sup> Huéscot, R. A. (1976) و Dougherty, R. (1970).

<sup>(١٢١)</sup> Cooper, W. F. (1956) P. 30.

<sup>(١٢٢)</sup> Goldman, E. & E. (1963).

<sup>(١٢٣)</sup> Ford, (1978).

الركيبي على التقطيع الزمني للغة<sup>٦٧</sup>، ويخصّص مكوّن التمثيل التركيبي لهذه نظرية خصوصيات البنية التركيبية التي تمارس تأثيراً على حاصات لغة هدفنا لهذا، هنا، أن الهدف الأساسي يكمن في صياغة قياس لموي الحد التركيبي وعلى هذا القياس أن يطبق على المستوى التالي على كل مظهره من الطواهر الأساسية بما في ذلك الوقف.

وهكذا، كانت، في رأيهما، نقطة انطلاق أية نظرية قابلة للتطبيق خاصة بشوئ الحدود تكمن في المعرات المركبة المشرفة التي تتطابق مع حد لكمة لمفتاح ويمكن أن تحدد العجرة المركبة المشرفة لكل جانب حدي بتحديد موضع العجرة العليا في التمثيل النيوبي الذي يشرف على الكلمة الواقعة إما على انيسار المباشر للحد أو اليمين المباشر له إلا أنه لا يشرف على هتين بكلمتين معاً، وعلى إثر حل مسأله من أين نبدأ عند العجرة في يُطرح تساؤل حول أي مقياس سيعد القوة بمنطق المعرات الواقعة فوق المعرات المشرفة التي تحيط بحد معطى أو تحتها، إننا نعرف أن النظرية ستعتبر الحد بين الجميلتين الأساسيين، مثلاً، حداً قوياً جداً - ومن الأكيد أنه الحد الأقوى، وبنّا بديلان أساسيان لأنحاز هذا الهدف، إذ تقصي الإمكانيّة الأولى باستعمال قياس يعدّ قوة الحد تصاعدياً انطلاقاً من المركبات المتاخمة للعجرة العليا في قول، ووفق هذا النوع العام من القياس، والمسمى بعلو العجرة، فإن لعجرة تعتبر قوية إلى حد أن عدداً قليلاً من المعرات يتحلل المعرات المركبة مشحمة والعجرة العليا هي الشجرة، وبعد هذا النوع من القياس سلّما سمعهموم القاصي بأن الحد بين الجميلتين هو الحد الأقوى داخل الموال<sup>٦٨</sup>.

أما الإمكانيّة الثانية فتشمل قياساً يعدّ قوة الحد تنازلياً انطلاقاً من المركب المتاخمة إلى المعرات السفلى في القول المتاخمة للحد ووفق هذا

لقياس، المسمى بعمق التصريح، يكون الحد قويا إلى حد أن عددا كبيرا من المعجرات يحتل العجرات الأكثر اشتمالا المتاخمة للحد والعجرات السطلى هي لشجرة وهذا النوع من القياس يلم بالمعهوم القائل بأن الحد الواقع بين حُمَيْتَيْن هو الحد الأقوى<sup>(٩٩)</sup>.

وقد اقتصص الكاتبان أن يعدّ القياسُ العددَ الصحيح للقوة الكاملة بضافة قوى كل مركب متاخم، كما افترضنا، علاوة على ذلك، ألا تلعب العجرات غير امتاخمة أي دور في تحديد قوة الحد بحسب عمق التصريح وأن تُتجاهل لروبط بقصد عد القوة. وقد تمكن الكاتبان، وهما مرودان بهذين الافتراضين، من الاختيار بين نوعي قياس علو المعجرة وعمق التصريح، وسينتهيان إلى تفضيل مقياس عمق التصريح على حساب مقياس المعجرة العليا<sup>(١٠٠)</sup>.

وبملاحظتهما أن قاعدة الوقف، المشار إليها أعلاه، بالنسبة للجُمَيْلات المضمومة يجب تعديلها لتسمح بالوقف في الجُمَيْلات المضمومة حينما تظهر هذه في جُمَيْلات حملية وكذا في جُمَيْلات أساسية، يكون الكاتبان قد أحدث تغييرا سيفتح آفاقا جديدة، إذ سيعملان على تبني قياس قوة الحد التي تعتمد على عمق التصريح أكثر مما تعتمد على علو المعجرة. وكانا قد افترضنا سابقا أن قياس عمق التصريح لا يعتبر إلا تلك المعجرات التي يتاخم الحد المفتاح مع أنه من المعقول أن تُعدّ المعجرات غير المتاخمة أيضا حينما يشرف على مثل هذه لمعجرات مركب المستوى الأعلى الذي يتاخم الحد<sup>(١٠١)</sup>.

وقد انتهيا إلى تثبيت قياس قوى الحد وتمتيه. وهكذا، وبعدما حاولا لإحابة عما الذي يشكل الخلاف بين الحدود التركيبية الأساسية و لتأوبة

509، نفسه ص 171

(٩٩) نفسه نفس الصفحة

(١٠١) نفسه ص 174

بطلاق من وجهة نظر تأثيرها على خاصيات اللمعة، وفي معارلاتهما معدحة هذه التهيئة كان بالإمكان تحديد عدد من العوامل العديدة التي يمكن أن يساهم في قوة حد مخصوص وإحباطها. ووهرا، على أساس حجج مبسطة ألعوريتما بأعباره مقارنة من الدرجة الأولى لتحديد قوة أي حد مركبي في قول ما، ونسمح لأنفسنا بالآ نذكر منه إلا ما له صلة بالوقف

**الخطوة الأولى** تحديد التمثيل البيزي للقول وذلك باستعمال قواعد إعادة الكتابة لنحوالبنية المركبية.

**الخطوة الثانية:** تحديد موضع الحد المفتاح.

**الخطوة الثالثة:** تحديد موضع عحرات البنية المركبية المشرفة وذلك بإيجاد المعجرات التي تشرف على الكلمة الواقعة على اليسار المباشر للحد المفتاح أو على اليمين المباشر له، لكن التي لا تشرف على هاتين الكلمتين معا.

**الخطوة الرابعة** تحديد عدد المعجرات المتاحمة الواقعة بين عحرات البنية المركبية المشرفة والمعجرات المشرفة بشكل مباشر على الكميتين الواقعتين على اليسار المباشر للحد المفتاح واليمين المباشر له، مع إسناد القيمة صصر لـ: (1) كل المعجرات التي تحيل على أطراف مقولية ثانوية (بما هي ذلك الروابط والمحددات والجارات غير المعجمة)، (2) بعد اعتبار الجهة اليسرى للحد. كل العحرات عبر الحنامية التي لا تنصرع، مثل

هذه العجرات، تتضمن تلك العجرات التي لا تنفرع، إلى عجرتين على الأقل، كل عجرة منها تشرف على وحدة مقولية أساسية

**الخطوة الخامسة:** أضف وحدة واحدة من القوة إلى كل عجرة ج متفرعة.

**الخطوة السادسة:** اضرب في إثنين عدد العجرات المحدودة بالنسبة للجهة اليسرى للحد.

**الخطوة السابعة:** أَلَف بين عدد العجرات بالنسبة للجهتين مع اليسرى واليمى للحد<sup>(١٢)</sup>.

بفضل هذا القياس، يمكن التنبؤ بدرجة التأثيرات التركيبية على حصيات اسفة في مواقع مختلفة هي قول ما، وتطبق هذه التنبؤات على حجم تطويل لقضي والوقف، وينزع هذا الأمرينم على المستوى المثالي. نعو تطبيق على مقدار درجة التأثيرات التركيبية في مواقع مختلفة هي قول معين<sup>(١٣)</sup>

إلا أن الكاتبين سرعان ما لاحظا أن هذا القياس يعتمد على عوامل تركيبية خالصة لذا وح على هذا القياس التركيبي أن يدمج هي قياس أكثر شمولية يخصص الحجم المطلق للأثار الصوتية المعتمدة على اعتبار مردوح سموم تركيبية والعوامل الخارج . تركيبية (انظر بيرفثيش 1966، روسون 19٦٦ كروجران وكروجران وليم 1979). وبكمي الهدف من هذا النموذج الشموس في اتسو معا باحتمال وزود الاثار البطريرية وحجمها المطلق بالنسبة للأفول لعسية ولهذا، صاغنا الفوريتما عاما لتحديد احتمال وزود الاثار البطريرية املاثة والتي منها الوقف، وكذا تحديد الحجم المطلق للوقف، وتطويع هذا

١٢. ص ١٢٠

١٣. ص ١٢٠ ١٢١

الاعوريسم، فإن الهدف الأول يكون هو توفير منهج كمي للتنبؤ بتلك الأثار التطريزية للأقوال العبية ولهذا السبب تمت أصاغة الخطوات التالية.

**الخطوة الأولى: قوة الحد التركيبي:** حدد قوة الحد مستعملا القياس السابق المكون من سبع خطوات، ويعتبر خرج هذه الخطوة قيمة عدد صحيح من 1 إلى 7.

**الخطوة الثانية:** التشطير (مأخوذ من غروجان وآخرين 1977معدلا) عدد مؤشرا بالنسبة لموضع تشطير، وذلك بالعدد عدا تصاعديا عدد الكلمات النحوية الأساسية في المكون الأكثر احتواء الذي تم تحليله، ثم يقسم هذا العدد على اثنين، حدد جوار حد الكلمة المصاح بحسب موضع التشطير، وذلك بعد عدد الكلمات المقولية الأساسية إما انطلاقا من بداية المكون أو من نهايته إلى الحد، مقسمة بموضع التشطير.

**الخطوة الثالثة :** (مأخوذة من غروجان وآخرين 1979)، صاعف خرجي الخطوتين 1 و 2 بالسنة لكل حد جملة)، والحد الذي يكشف عن النتاج الأكبر يمثل القطع المكوني الأساسي (في حالة حدوث تعادل، فإن القطع المكوني الأساسي سيقع في كل حد ملانم، إن كل حد يحتفظ بإتاحته).

**الخطوة الرابعة .** اذا كان المكونان معا نَعْلَمَان بِمَطَّع مكوس  
 أساسي تم الحصول عليه في الخطوة 3 يحوي  
 أكثر من سبع كلمات مقولية أساسية، كرر  
 الخطوتين 2 و3.

**الخطوة الخامسة :** طول المكون : إذا كان الحد المكوني الأساسي  
 الأكبر يُعَلِمُ بداية مكون أو نهايته وهو  
 يحتوي على أكثر أو أقل من عدد ما من  
 الكلمات المنتمية لمقولات نحوية أساسية.  
 أضف أو انقص قدر نسبة من خرج الخطوة  
 الرابعة بالنسبة لهذا الحد. وباعتبره  
 محاولة تقريبية أولى. فإن الحد الذي يُعَلِمُ  
 بداية مكون داخلي في الجملة أو نهايته إذا  
 كان يحتوي على أكثر من سبع كلمات مقولية  
 أساسية، زد في خرج الخطوة 4 بـ 5 بالمائة  
 بالنسبة لكل كلمة مضافة. ومن جهة أخرى،  
 إذا كان المكون الأكثر احتواء المتاخم للحد  
 يحتوي على أقل من أربع كلمات مقولية  
 أساسية، إذن أنقص خرج الخطوة 4 بـ 5  
 بالمائة بالنسبة لكل كلمة دنيا.

**الخطوة السادسة .** الإسراع في التلطف : افترض أن الإسراع في  
 الكلام المحدد سلفاً نسبة، من الإسراع  
 الأقصى (0 بالمائة) إلى الإنطاء الأقصى (100  
 بالمائة)...

الخطوة السابعة - صاعف خرج الخطوات 4 و 5 و 6.

الخطوة الثامنة - اقسام خرج الخطوة 7 على 10، وعمر بالنسبة

الخطوة التاسعة - تعديلات الآثار التطريزية العينه صاعف خرج

الخطوة 8 بمعامل 2,5 بالنسبة للآثار

التطريزية للوقف...<sup>(14)</sup>

إن الخطوة الأولى تمثل قياس قوى الحد التركيبي، فيما تسعى الخطوة الثانية إلى عكس الحدس القائل بأن الآثار التطريزية تقع، على الأرجح، قرب وسط السلسلة وتبدو قاعدة التشطير بوصفها تمثل حالة خاصة لمبدأ عمل أشد عمومية، وذلك بواسطة مدة عمل تُقسَّم بمطيا إلى بُعدين للعمل تفصل بينهما راحة، ومع الراحة الواقعة في حوالي منتصف المساحة خلال مدة لعمل كلها، وبالنسبة للغة، فإن مكوبا طويلا يُقسَّم بمطيا إلى مجالين حَمَلِيَّين. وفي احتمالات التي تكون فيها البنية التركيبية لا تُعَلِّم المحالين، فإن المتكلم ينزع نحو درج قطع في حوالي منتصف المساحة عبر المكور الأكبر، ويوطَّف هذا انقطع باعتباره مدة راحة جد قصيرة حصلت في حينها بالنسبة للمتكلم<sup>(15)</sup>.

إن قاعدة التشطير قد دعمتها تجارب إمبيريقية في حالة الوقف (گروجن وأخرون 1979) الذين درسوا حجم الوقف عبر الكلمات في لُجمل المصنوق بها بإسراع تلمطي لابت. فوجدوا، مثلا، أن الوقف ينزع إلى أن يكون حجمه أكبر هي الحد الماصل بين م س و م ف في قول طويل نسبيا مكور من حَمَلِيَّة ممردة وذلك حَيْثَمَا يقع هذا الحد قرب وسط السلسلة.

وتشكل الخطوتان 3 و 4 إحراعين حسابيين لمأليف آثار قوة الحد التركيبي بمؤقره في الخطوة 1 مع تأثير التشطير المعدود في الخطوة 2 وهي حالة

<sup>(14)</sup> - ص 187 - 187

<sup>(15)</sup> - ص 189 - 189



الخطوة 4 فإن التشطير يمكن أن يكرر داخل المكونات الأساسية التي تُعلم بها بعد لاوسى لمحصل عليه في الخطوة 3<sup>(١٦)</sup>. أما 'الخطوة الخامسة'، فشمّل طول المكون، وقد استمدت من بيرفيس (1966) ومارتين وكولودريج وكوني (1971) وجرس 'بدين' رححوا ترحيحاً غالباً مماكبه الوقف، على وجه الخصوص سجد 'الواقع بين المكونات الطويلة'. فيما يبدو أن الخطوة 6 تمثل حالة خاصة لمبدأ عمل عدم مصادره بقدر ما يكون العمل أطول بقدر ما يستوجب وقفاً أكبر من اراحة، ووفق هذه البصرة، فإنه يُنظر إلى آثار التطويل القطعي والوقف خاصة باعتبارهما وقفين للمراحة لا يحتاج المتكلم خلالهما إلى إنحاز إحصار قطعي. (١٧)

وإذا كانت الخطوة 6 تتعلق بنسبة الإسراع في التلفظ، وتمثل مصفاة مهمة جداً تمر من خلالها وجوباً الآثار التطريزية الكامنة، فإن الخطوة 7 تمثل تأييف هذا التأثير مع مؤشر القوة الحدية. ويعتبر الكائنات نسبة الإسراع في التلفظ وقوة البعد التركيبي العاملين الأكثر أهمية في تحديد احتمال ورود أي أثر من الآثار التطريزية. أما الخطوتان 8 و9 فتمثلان إحصاءين حسابيين لاشتقاق إشارة احتمال ورود كل واحد من الآثار التطريزية في حد كلمة معطى، ويعبر عن ذلك بواسطة نسبة ما (514).

وعلى إثر تحديدهما لاحتمال الوجود، ظهرت لهما إمكانية توسيع الألفوريثم لتحديد حجم الآثار التطريزية للتطويل القطعي والوقف، ولأن كل أثر من هذين التأثيرين التطريزيين يختلف علاقته المطلقة بين الاحتمال والحجم الماثوى، فإن الأمر يتطلب إضافة قاعدة التعديل العينية التالية

#### الخطوة العاشرة: تعديلات الآثار التطريزية العينية (الحجم)

ضاعف، بالنسبة لكل حد ترد فيه آثار

6 ١٦ غسه ص 1٥٩

7 ١٧ غسه ص 19١

8 ١٨ غسه ص ٢٠٠

نظرية. خرج الخطوة 9 بما يلي

2. 15 بالنسبة للتطويل القطعي

2. 00 بالنسبة للوقف.

وبراء من هذه التعديلات تأكيد كبر الحجم بالنسبة للوقف مع ان حصل  
وزود هو أكبر بالنسبة للتطويل القطعي منه بالنسبة للوقف<sup>(١٥)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، أقدم الكاتبان على الإتيان بخطوة أخيرة وتتمثل  
بالنسبة للوقف فيما يلي:

الخطوة العادية عشرة ٠ خرج الكلام حول الحجم المتوي إلى

قيمة عدد صحيح، وأصف هذه القيمة

إلى خرج الكلام<sup>(١٦)</sup>.

#### 4.5.4.1. الوقف والبنيات اللسانية والبنيات الإجازية

منذ 1979 وبعض اللسانيين النحويين يقومون كل أبحاثهم حول ،عند  
تواتر لوقوف ومدته مرتبطتين بالنسبة اللسانية، نذكر من بينهم كروجران وديشن  
(1975) وگولدما-إيسلر (1972) وهاوكير (1971) وبراون ومايرون (1971)  
ومرتين (1970) وهليمير وحيمنس وزيل وبراو (1976) وسوسي (1967)  
وعيرهم كثير. وقد تبين، من خلال هذه الدراسات وغيرها، أن التنوؤ بالوقف  
يتحكم فيه التركيب، وأنه علامة حدية، وأن للجمال بنيات إجازية جد مختلفة  
عن سينها اللسانية السطحية. وانطلاقاً من هذا الهم كرس كروجران وگروجران  
ويسر (1979) وحن وگروجران (1983) وگروجران (1980) جهودهم للإجابة عن  
سعيد من الأسئلة من بينها، هل البنيات المحصل عليها انطلاقاً من الوقف  
عكس لسيات الإجازية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماهي طبيعة العلاقة بين نسبه  
السطحية اللسانية والبنيات الإجازية؟

١٥. نفس المصدر ١٨٠

١٦. نفس المصدر ١٨٠ : نفس المصدر غير النصي في Dietz D ، 1991 : من ص ٢١ إلى ص ٢٤

استسج حي وگروجان أن بعض الدراسات الممندة من 1965 إلى 1972 قد كذب دور الوحدات التركيبية في معالجة اللغة وأن أصحابها قد استسجوا أن مضاع لمنكم والمستمع للغة يربط. إلى حد ما على الأقل بالوصف، مستوى له و سلسله غير أن هذا الاهتمام بالواقع النفسي للبيئة السطحية بحمه سرعان ما استبدل باهتمام أوثق وأكبر بالعلاقة المصبوطة الموجودة بين سياات لمحصل عليها انطلاقا من معطيات تحريبيه وبين تلك التي اقترحها اللسانيون. هكار أن لوحظ أن الدراسات الأولى لم تتمكن من أن تحد راثما تناظر تما بين المعطيات التحريبيه وبنيات النظرية اللسانية (مارتر (1970) وسوسي (1967)). إلا أن اللسانيات النفسية ممثلة في گروجان وصحبه، قد عرجت بنيات الحملة المحصل عليها انطلاقا من المعطيات التحريبيه لتي سموها ب "البنيات الإنجازية". وقد كشف حي وگروجان عن مجموعة من خصيات البنيات الإنجازية بمرصها لأهميتها فيما يلي :

- 1 - يبدو أن المعطيات محللة إلى وحدات أساسية صغيرة.
- 2 - يبدو أن للبنيات الإنجازية بنية هرمية شديدة الثراء. فهي ليست مسطحة، ولا تتوفر على وقف موحد الشكل نسبيا.
- 3 - البنيات الإنجازية قد تكون أكثر سيمترية أو أقلها. أي أن لقطع لوقي الأساسي يوحد بالقرب من وسط الجملة؛ وبذلك، فكل قطعة على كل جانب من حاسبي القطع تحراً هي نفسها إلى إجراء أكثر تساويا أو أقل تساوي، وهكذا دواليك<sup>(12)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية هي التي أهتت بگروجان وأخرين، وبكوير وياكيا كوير إلى دمج شيء شيه ب محس التشطير في نماذجهم في سلوك الوقف.

وانطلاقا من اعتبار الوقف يتأثر بالأهمية النسبيه للقطع المكوية الموشره بالمكون المباشر، وبالطول النسبي للمكونات؛ واعتبارا لأن المكودت،



**الخطوة الأولى** - ابدأ بالمكون الأكبر الذي لم يحل، وعد مؤشّر التعقيد بالنسبة لكل حد كتبه وذلك اعتماداً على شجرة البحث المصنّعة للمكون.

**الخطوة الثانية** : عدّ، بالنسبة لكل حد كلمة مؤشّر القرب النسبي لهذا الحد لموضع التطوير يقسم عدد الكلمات انطلاقاً من بداية (أو نهاية) المكون إلى الحد (أيها أقل) إلى نصف عدد الكلمات في المكون.

**الخطوة الثالثة** اصرب القيم المحددة إلى كل حد كمية يعتبر الحد ذو الفجاء الأكبر التقطع المكون ويحتمل متناجيه

**الخطوة الرابعة** كرر الخطوات الأولى والثانية إلى أن تصبح لحدود الكلمات قيمة.

**الخطوة الخامسة** - عد مدة الوقت الماثوية المتسا بها في كل حد كلمة<sup>١٥٢٢</sup>.

#### ١.٤.٤.٥. تقويم إجمالي للتصوير

يمكن إدراج هذين التصويرين ضمن نما تصميمية تيسير وفوكل (1986) د. امقترح التركيبي. إذ وفق هذا التصور تحدد النسبة المركبة صابداً مماضرا النسبة التطورية لصفة ما. ومفاد ذلك أن الأنماط التطورية المختلفة

<sup>١٥٢٢</sup> ١٥٢٢ Dicz, D (1991) م. ه. ٢٠ إلى م. ٢٢ Grosjean, F Grosjean, L. and Lane H (1979) P 75 ونظر ملحق م. ٢٠ م. ٢٢

Dicz, D (1991) م. ه. ٢٠ إلى م. ٢٢

تناسب لبنيات التركيبية المختلفة. أي أن العلاقة القائمة بين البنية التركيبية  
سجله وليس تطريزها هي علاقة عنصر بعنصر ومن جهة أخرى فقد اقترح  
مصوران أن نهاية المكونات التركيبية تشكل مواضع لعدد من النظائر  
لصوريه. أي أن مواضع الحدود المكونية التركيبية هو الذي يحدد إلى أقصى  
حد، المسق التطريزي لجملة ما<sup>(52)</sup>

نقد حاول التصور أن جامعين تقديم اقتراح الموريم هام لتفسير بوقف  
ويكون بمقدوره التنبؤ باحتمال وقوعه في مواضع مختلفة هي كل حد من حدود  
كلمات هي جملة ما. مثلما يكون بمقدوره التنبؤ بمدة الضلع ومدة الوقوف.  
ومن الواضح أن هذا الافتراض مشتق، هي العاليتين، من تصور الرأيين للعلاقة  
بين التركيب والمتغيرات الرسمية للغة. ولهذا كان الافتراضان يقومان على  
لجملة برمتها. ويعني ذلك أننا نحتاج إلى البنية السطحية للجملة بثمتها لكي  
متباً بالقيم الواقعة في حدود الكلمات العينية ومؤدى ذلك أن البنية السطحية  
للجملة القائمة تؤخذ بعين الاعتبار بوصفها فرعاً. وقد زاد هذان النموذجان  
أكثر من مؤثر التعقيد التركيبية (قوة الحد). ويقوم هذان النموذجان على معنى  
استيعاب بدل علو المعجزة ولا يعتبران إلا المعجرات المباشرة لحد الكلمة  
ويميز بين أنواع المعجزة (المعجرات المتفرعة يعطاهما وزن أكبر ولا تختص  
مقوية صمري أو معجرات الكلمة الوظيفية)، ويمد الحواش البصري هي حد  
المعجزة بثقل إضافي<sup>(53)</sup>. وقد أضاف جوي وغروجان إلى ذلك ملاحظات  
بوجرها فيما يلي :

١ - ليس هذان النموذجان نموذجين لإنتاج فعلي، بحيث إيهما لا يحاولان  
تفسير كيف ينتج المتكلمون، بالفعل، البنيات الإنجازية. بل إيهما يعرلان  
امتغيرات التي يبدو أنها مهمة في تفسير البنيات الإنجازية وتولعها

Nespor, M and Vogel, I (1986) P 254-255-254

Gee, J P and Grosjean, F (1983) P 426-427-429

١ - لسان هذين الاعورين ليسا مع حيدر عاز 'حرارة السر' .  
 في الغالب 'حرارة حاصر' . ويتميز هذان الاعور عنان المركبت  
 بعد ان عزل العوامل الملازمة الى حد تحديد 'الصم' التي تعبت ان يها في  
 هذه عوامل تحديدًا محسوسًا .

٢ - الاعورين معًا مكون تحديد مؤشر للثبوت 'الركبية' لكل حد كـ  
 في حمله . ومن الملاحظ ان مؤشر قوة الحد تصعب عدد بسبب ذلك ان بعض  
 معلومات غير محددة كما ان بعض المصطلحات ربما يبدو غير محددة  
 تحديدًا حيداً . بحيث ان بعض قيم مؤشر قوة الحد قد يعدها 'ناس محسوس  
 في نفس حد الكلمة' . وتحدد الاشارة هنا الى ان حي وكر وجران قد وصف في  
 تطبيقهما بصرية من نسبة المركبية اعتماداً على ثلثومسكي (١٩٧٧) .

وعلاوة على ذلك ، يمكننا ان نعتبر ان هذه الممارسة تقوم على ما يمكن ان  
 سمي به 'شدة الترابط' او 'الجيل الحائري' ذلك ان عمليات اقو عد  
 تطبق على القطع المنسبة الى الكلمات المحاورة في الجملة . ومعنى ذلك ان  
 هو عد انبوباوحية تطلق على السية السطحية الخطية للجملة . ومثلما اعتبر  
 بعض باحثين (روتسرع ١٩٦٨ ، نابولي ونيسبور ١٩٧٩ ، وكوبر وباكيا-كوبر ١٩٨١)  
 ترابط 'و' المحاورة ثلاثين لعمليات الوصل وان ذلك يجب ان يتميز بشك  
 مباشر بمحلق السية المركبية السطحية هاتهما يعبران هنا محويين في  
 مقارنه الموقف

وإذا كان عمل كوبر وباكيا - كوبر من الأعمال القليلة جدا التي سارت  
 تطوير انجتهامي والموقف من هذه الراوية فان تصديهما بعلاقة التي استحو  
 هذا 'اطاخرنا' هما سبها عتوى على الكثير من الخطا والموقف والتمسك  
 حاسم في رأيهما . عملتان تعبرنان مستقلتان . لكنهما عملتان متلا من  
 ولم يحسم المؤلفان غناء البحث عن محبت هذا التلازم بل انما عد بذهب في

عد من ذلك، فيقول انه قد يكون عندهما مسألة صدقه لا عدد، وهو هذا  
مبني على امر، فيفسر ويحول ان اثار التطويل العناني والوقف لم يمد  
سبلا فربما جاء ذلك للأسباب الأربعة التالية

١ - لم يفسر تطويلهما لمادا على التطويل العناني والوقف بل يكون  
حاصرين في إنتاج اللغة لمادا يرافق أحدهما الآخر؟

٢ - لم يفسر تطويلهما لمادا على التطويل ان يحدد موقعه في الموضوع  
بني حد، به أي في المقاصع العنانية المكون ان يفسرا غير هو هو هي  
تطويل سيكون مسافقا مع امدد التطويل ليستعمل عددا من المقاطع مثلا.

٣ - إنها نظرية لا تفسر بصفة ما اثره الخير الادراكي للوقوف والتطويل

عناني.

٤ - إنها نظرية لا تفسر العائق السلي من الوقف والتطويل (اذا كان هناك  
تعلق في الحقيقة) ولا تسطيع ان تفسر على وجه التحديد، امدد يوحده  
تطويل عناني ولا يوحده وقف في القطوع العنانية الصغرى.

ومن جهة ثانية فإن هذين الصورين يرمتهما تصوران هوولوجيان من  
حيث المظهر لا غير انهما تصوران تركيبان حادان لظاهرة هيولوجية، وقد  
قدم معا على حثرية الكفاءة الساسية التي تعتبر البنية التركيبية فيها محدد  
في حد كبير الموضع، مثلاً قائما على نظرية الانحدار لأن وجودها اخرى لا يسهل  
تركيب رسدك يمكننا القول بان النسق النظري الذي امتح منه هذين  
تصوران سبق نشر موحده، وهي هذا السياق ذكرت أن كلنا به على ارجح من  
كون كونر وبانكا كونر قد اهتمتا في بحثهما بصفة استثنائية بالنسبة للركب  
رسدنا تفسيرهما القائم على الانحاز بمنطق تركيبي، فانه لا وجود بطبيعة  
بحر لا يسهل يفسر لمادا لا تطبق وبجدية نفس الحجة على سب  
هوولوجية إن البنية التركيبية التي هي على اساسها المؤلفان، حيث هي



الإطار الذي يتم داخله إنتاج اللغة إن المتكلمين يتكلمون بحميلة تعنها حملة ومركب يعقبه مركب. وحينما يحتاجون إلى وقت إضافي لتصميم الوحدة اللاحقة للقول أو حينما يصلون إلى نهاية وحدة التصميم ويكونون مسعدين للاسترخاء، فإن الوحدة المعينة تعتبر وحدة تركيبية. وليس هناك طبيعة الحال أي سبب عن لماذا لم يكن بالإمكان أن يطلق أيضا على لسيه الفونولوجية إن المتكلمين يتكلمون بالمركب الفونولوجي الذي يتلوه مركب فونولوجي. ويحتاجون إلى وقت للتصميم قبل المركب الفونولوجي اللاحق. ويستريحون عند نهاية مركب فونولوجي<sup>(22)</sup>. وبالحملة فإن هذين التصورين غير فونولوجيين وإنما هما تصوران تركيبيان يعالجان ظاهرة فونولوجية بأدوات تركيبية خالصة وحتى حينما يعترفان بالبهاء الهرمي، فإن التمثيل في صلبه تمثيل هرمي تركيبية. بل إن أهدح خطأ تم الوقوع فيه يتمثل في أن هؤلاء المؤلفين قد خلطوا بين أمرين لا ينبغي الخلط بينهما، وهما البنية الإيقاعية (المروسية) والبنية التركيبية.

لقد حاولنا تقديم المعالجة التركيبية للوقف - والتي هي جوهر معالجة توليدية - وقد حاولت مختلف أوجه هذه المقاربة أن تؤكد أمرا بات سديها وينمثل هي أن الوقف ليس سوى متغير زمني إيجاري للتركيب (أثر صوتي به). وربما استطعنا أن نكتشف عن أن المعالجة هي عمقها كانت تركيبية وإن حاول أصحابها أن يعطوها لبوسا فونولوجيا. وبذلك صار الرسم (الإيقاع) مجرد بناء تركيبية. وقد اتضح لنا أن الدور الذي أسيد إلى الفونولوجيا ليس سوى دور الوسيط القائم بين علم الأصوات والتركيب.

ومن جهة ثانية، لقد تعددت المقاربات واحتملت، وكثرت التواعد والمبادئ والمرصيات وتنافس، فظهر أن اللغة شديدة التعقيد وأن وقائعها لا تكفي كل تلك التواعد والمبادئ والمرصيات، وأن أمر تحديد وقائعها باعتبارها تعقيد

وإنكاراً - وهو أمر يعكس بعداً بمرطاً - شيء لا يكاد يحيط بتنوعاته المادية  
سببها العلم. وربما نأب من الضروري الانسحاب إلى معاودة النظر في اعتبار  
توقف محرك إنكار صوتي حينما يعتذر على الباحث أمر الخروج عن بعض من  
نتيجة التفكير التي أرادها أن تحكم في الوقائع المعوية وأن يوجهها

### 5.1. خلاصة

لقد كان من شأن مطاف هذا العرض النقدي والتقويمي أن يساعدنا على  
لوقوف على الخلاصات الرئيسية التالية:

1- لقد تعددت الوقوف وتعددت معها المقاربات، غير أن الوقوف بقي، هي  
عربية هذه المقاربات، **ظاهرة انجازية**، مع أن الخصائص النظرية قد اجتمعت  
وتباعدت بل وقيل إنها قد تناقضت. وقد يكون من الصحيح الجرم بالقول أن  
مشاربتين التوليفية والبنيفية مقاربتان انتهتا معا إلى نتيجة واحدة تتجلى في  
نور الوقف تحتنا صوتياً أو أثراً صوتياً

2- ومع أن القليل من الدراسات قد اهتمت بحرها على أن للوقف صفة  
بالإيقاع، ومع أن علم الأصوات التجريبي قد سلط الأصواء على استقطيع  
ترمزي والإيقاعي للغة وعلى المتغيرات الرعبية للغة وصلتها ببعضها البعض  
( لوقف والتطوير مثلاً)، فإن حيلة هذا المجهود قد بقيت جاهزة ولم تلق  
كافة ضلالتها على توضيح الطبيعة الإيقاعية للغة وإيلائها المكينة الملائمة بها.

3- وإذا كانت بعض الأبحاث رائدة في مجال التشديد على هذا التنظيم  
الإيقاعي والكثيف عن هرمياته وتماسق مستوياته، فإن التركيب وهيمسه  
بموضع الذي استندت إليه بعض النظريات لم يكن بإمكانه إلا أن يشد بحذف  
بموضوعها وأن يكبح نزوعها للانفلات من سيطرته، وفي هذا الإطار لم يكن  
وسع بعض المجهود إلا أن يوظف للبرهنة على هذه السيطرة، فكان أن ربط  
العصر الإنشاع بالتركيب الذي اعتبره محددًا للظواهر الزمنية للغة.

4 - زعمنا لهذا السبب كان مبحث الوقف، وإن اتخذ في الظاهر صورة مبحث، فهو يروحي مبحثاً تركيبياً ودليلنا على ذلك على الأدل هو زفره المصولات التركيبية التي وقعنا عليها في هذا الفصل وهي مصولات سطور سطور النظرية التركيبية وتعتقد بعقدها. وستعرف المراد من النصوص على ضوء ما سيعرفه التركيب التوليدي من تقدم

5 - لقد ترتب عن هذه النظرة أن تم الكشف عن (ونمت البرهة عن) كيف يعلم التركيب الوقف، فصار من المسلم به القول بأن مواضع الوقف يحددها التركيب، وبأن بعض القواعد (المرتبطة به) لا تعدو أن تكون آثاراً صوتية للتركيب حتى صار التركيب يعكس النظام التحكمي الذي يلقي بعض شذرات الأساسية والجوهرية في اللغة ومنها المكون الإيقاعي وتنظيمه سلاقول

6 - لكل ذلك يقول بان "شجرة" المنازلة التركيبية للوقف لم تتمكن - وإن تتمكن - من إخفاء "عانة" هدد الظاهرة التي يطمح إلى المساهمة في حلاء عصر متأخرها المركبة ولعلنا نقول بأن مقارنة غير تركيبية للوقف ضرورة علمية خاصة إذا كانت هذه المقارنة مقارنة من النوع المسمى بالإيقاعي الذي يجد - إلى هذا الحد أو ذاك، من الهيمنة المطلقة للتركيب.

## الفصل الثاني

الفونولوجيا المركبية والوقف

(تقديم وتقويم)



## 0.2. تمهيد

يعرض في هذا الفصل المعالجة الحديثة للوقف الذي اضربه على وجه الخصوص. عمل ليبيرمار (1975) وليبرمار وپريسر (1977) وتوحي من هذا المعرض أمرين التير. أولهما، الكشف عما قد سميته بالمقاربة الإيقاعية (أو مقاربة الوقف المدرجة ضمن التصور الإيقاعي للغة)، وثانيهما، الكشف عن حدود هذه المقاربة التي سعمل على تطويرها في الفصل الرابع من الباب ثاثل. وقد عمدنا إلى هيكلة هذا الفصل على النحو التالي إذ حصصنا لقسم 1.2 بما يمكن أن نسميه بانبعث الميتولوجيا والإيقاع والتطريز بأسطير وجهة نظر جانبيت بينغ (1979)، وأردعنا هذا القسم بالقسم 2.2 الذي قدمت فيه مقاربتين مختلفتين في إطار الميتولوجيا المركبية. وحتما هذا الفصل بتقويم إحصائي لهدين التصورين اللذين نعتقد انهما قد فتحا الباب وأسعا أمرم لدرسة اللسانية (الفونولوجية) للوقف حتى وإن ظل التركيب متحكما هي رقاب هذه المقاربة.

## 1.2. انبعث الميتولوجيا والإيقاع والتطريز

لقد اتصح لنا، من خلال الفصل السابق، أن التطريز والإيقاع قد حظيا، أساسا، باهتمام علم الأصوات، لكننا نعلم، أيضا، أن مدرسة لندن (مدرسة فمريت) قد أولت عناية فائقة للطواهر التطريزية ومهدت، من دون شك، للمودح لتطريزي (المادج التطريزية) الحالي (الحالية) أو للنماذج الميتولوجية عبر بحطيه ومد أن بدأت الميتولوجيا الفوليدية الحديثة بعيد النظر في بعض من مسلمتها من قبيل، التصور الحطي واختزال الزمر في بعد واحد بصور

وحدات الترميزية عظيم عدد الوحدات طبيعة القواعد الصرفية  
منها ما تستند على الخاصية الإيقاعية للغة كاللاد من الأفعال  
في بناء الترميزية بل وفي تصورها وتصوير وحداتها، وهي علاقتها بال  
مكونات اللغة

ولأن الإيقاع ارتبط - ويرتبط - دائما بمفهومين أساسيين هما سر  
و المقصع، فقد أكتت معظم الدراسات الصوتولوجية على هذين المظهرين بحث  
وفحص دون أن يباح الفرصة بتوسيع البحث لدراسة مختلف مكونات  
عروضي ومنه الوقف.

لنا يعتقد أن ليرمان (1976) و ليرمان و هريس (1977) قد وفر  
صوتولوجيا فرصة حاسمة لأبحاثها وتحررها وهي تتمثل في الطبع الإيقاعي  
وهي وحدات هذه السنية الإيقاعية التي يمكن القول بأنها تعود إلى بقرات من  
ضيقين، (أ) بقرات لحنية (لحنية) ونموت صاعقة (هارة)، وكل الإيقاع  
الأول يتأسس أولاً، على تأثير التسمين اللتين هما اللفظ والوقف (وهو  
مصطلح مشترك عامنا وسعمل على إزاله عمومته في الفصل الرابع من كتاب  
ثالث)، إن مثل هذا التماس والتعلق يكشف عن أن تنظيم اللفظ والوقف  
في الكلام تنظيم إيقاعي، وأنه مبدأ أولي وكلية تنظم هي إلقاء مختلف  
وحدات الإيقاعية

## 2.2. البداية غير الخطية لدراسة الوقف

يمكن القول بأن جايت نينغ (1979) هي أول من حاول التماس دراسة  
عن مضاعفة زعيم خصة للوقف مستفيدة في ذلك من عمل ليرمان و هريس  
(1977) الذي كشف عن التنظيم الهرمي للغة وعن طبيعتها الإيقاعية وعن  
هذين المكونين (التنظيم الهرمي والتنظيم الإيقاعي) بمران مساهم  
أساسي لأية دراسة للوقف.

سواء كانت تقع في دراسة التي تشرحها "9" أو بعد ذلك في  
 المركبة الإيجابية لحل هذا الأمر العروضية بعد ذلك  
 من أجل فحصها عن موضوع العروضية العلاقة فيها العروضية  
 "10" استنادا لعدد من هذه التي تشرحها "11" في ذلك  
 عروضية "12" على السجدة العروضية وكما يمكن، أنه يمكن  
 مركبة الإيجابية بواسطة قديم على التراجع العروضية "13" -  
 توسيع المقترح للعروضية إلى تحليل "14" في ذلك  
 عروضية في كصيته كما ستناقش في هذا المقطع "15"  
 الحدود المركبة جزءا من البنية العروضية وكيف ترتبط المذبح "العروضية"  
 كما ترتبط الشجرة العروضية "16" في ذلك المقطع "17"  
 في معالجة الحدود المركبة (أو الوقت المبرر) بضعة طبيعي  
 شجرة العروضية والمذبح العروضية "18" في ذلك المقطع "19"  
 الشيء من أجل تفسير الحدود المركبة سيكون من الممكن أيضا  
 مسألة أخرى في النظرية العروضية "20" في ذلك المقطع "21"  
 يمكنها فقط أن تفسر إلى الأسباب التي

نفسا في دراسة التي تشرحها "22" في ذلك المقطع "23"  
 مركبة بالقول أن العروضية قد تكون هي اسطر العروضية واحدة من  
 سلاسل ممكنة دائما أن تكون قوية وهي هذه الحالة ستكون لها  
 شجرة واحدة ضعيفة دائما أن تكون ضعيفة وهي هذه الحالة  
 "24" في ذلك المقطع "25" في ذلك المقطع "26"  
 "27" في ذلك المقطع "28" في ذلك المقطع "29"  
 "30" في ذلك المقطع "31" في ذلك المقطع "32"



حمسة مثل المبادئ والاعت والظروف الجمالية. إلخ . التي يبدو أنها ليست لا  
ففي ولا أصعب من العمل ذاتها<sup>1</sup> . وعندما تعرضت التوسيع المصريح  
لاستعمال قيمة جفت هي النسبة العروضية وعندما اقترحت أن مواضعها ما حد  
بوضع نية إسناد القيمة جفت. صار باستطاعتها بعد ذلك أن تحدد مساح  
مركبي على مستوى النسبة العروضية. فكان أن حددته باعتبارها الموضع الواقع  
بين مكونين متجاورين. كل مكون منهما يشرف عليه جفت هي البنية العروضية  
ومن الملاحظ أن هذه القاعدة لا تسد الحدود المركبية، بل تحددها بمناطق  
بنية عروضية. وعلى إثر تحديد الحدود المركبية بمناطق البنيات التي تشرف  
عليها، القيمة جفت هي البنية العروضية. تكون القصبة اللاحقة هي مسألة إسناد  
جفت إلى العجرات في الشجرة العروضية. فلاحظت أنه من الضروري أن تكون  
العجرة الأخت حملة جذرية في إطار النظرية الملاقية<sup>2</sup>. ثم تذكر أن علاقة  
الشجرة العروضية بالبنية التركيبية مارالت محالاً لم يستكشف بعد نسيها، إلا  
أن لمرء بمكنه أن يأمل هي أن تكون هناك تناظرات وثيقة بين الإثنين. غير أن  
اهتمام ذلك لا يعطينا من العثور على بعض الأمثلة المصادفة الكامنة<sup>3</sup> ومن  
جهة أخرى. آثار انتباهها أن الأشجار العروضية. مثلها مثل الأشجار التركيبية،  
تعكس العلاقات غير الخطية<sup>4</sup>. وإذا كان هناك مجال جفت قابل للتعميد، فإنه  
من يكون سوى مجال النطاق التعميمي. وهو مجال يجب أن يحدد لأسباب  
مستقلة وكون الوحدات التعميمية تحددها حدود مركبية، ولو أنها ليست حدوداً  
مركبية إحصائية بالضرورة، تشير إلى أن تعريف الحد المركبي تعريف دقيق.  
وكان لاد<sup>5</sup> قد اقترح وحدة بالنسبة للجمال المتوهرة على أكثر من نطاق تعميمي

2, منه ص 10

3, منه ص 2

4, منه ص 5

5, منه ص 6

Ladd, D R (1978) P 98 6.



ال. سبع. بالكشف عن مشكلة "الحدود المركبة" الأخرى في ص  
 الحجة. أن "الحجرات" التي تعالج "الحدود" المركبة بوصفها مسائل منطق  
 مع معرطة الفهم. معادلات "تبيين" أنه بإمكان "الحدود" المركبة أن تحد. بسبب  
 بسبب معادلات التي تهتم عليها **جذ** هي "السعر" العروضية. وعدمه بعدد  
 محال **جذ** باعتبارها محال الباطن التعميمي. وقد زادت أن الحدود المركبة  
 لأحجية تقع نظراً لأن الحمل الجدية قد أسدت إليها قيمة **جذ** وبصر لأن  
 سبب لتي ليست ثنائية يجب دائماً أن تمتد إليها القيمة **جذ**. واقترحت هي  
 لأحير مكان تفسير اختلافات التقطيع الرمي بواسطة رصص "الشجرة  
 عروضية مع المدرج العروضي".

### 3.2. في نظرية المجالات التطورية أو الفونولوجيا المركبة

#### 1.3.2. المبادئ الأساسية الموجهة

للإجابة عن كيف تتعامل الفونولوجيا مع التركيب، ظهرت نظرية  
 مجالات التطورية أو الفونولوجيا المركبة باعتبارها نموذجاً صريحاً  
 ذو صحت للكشف عن مستويات المقطع والكلمة والمركب الفونولوجي والمركب  
 تنعيمي والقول ودراساتها، والوقوف على علاقات هذه المستويات وعلى  
 صلاتها بالأساق المرعية اللسانية الأخرى. وقد كانت العاية منها تكمن في  
 ضرورة نظرية للمحصل التركيبي الذي يكون بإمكانه أن يتسأ بالمجالات التي  
 تنقيد هيها قواعد الوصل، مثلما يكون بإمكانه أن يحدد مواضع في سمة  
 "تركيبة" يُعتقد أنها تتسبب في إطلاق القواعد الفونولوجية ويمكن القول بأن  
 جوهر هذه النظرية هو استحداثها وسيلة نظرية أو ميكانيزما يؤثر بواسطته  
 مركب في تطبيق القواعد الفونولوجية. وقد صاغ هير (1990) الفرضية  
 بمصده كما يلي



(1) للمركب فقط آثار فونولوجية وذلك بقدر حديده التقطيع المركب فونولوجي<sup>1</sup>

ومن النديهي أن المقصود بالتقطيع المركب الفونولوجي هو نظرية معدلات التطيرية. ويعني ذلك أن كل ملفوظ قابل لأن يُصنَّع بمطابق مركب بعين معنى الذي يتم به تقطيع الفقرات الموسيقية. وكما أن التقطيع هرمي في الموسيقى فهو هرمي أيضا في اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث قد تبار، خصوصا، على مستويين هما للمركب التعميمي والمركب الفونولوجي. وقد أفضت هذه الدراسات، على العموم، إلى اعتبار المركب التعميمي مكونا واسعا يشمل جُميلة تامة أو أكثر؛ وتكشف أساق تكوينه عن تنوع عال بالنظر إلى السية المكونية التركيبية. وهي تتأثر بعوامل من علم الدلالة والخطاب. أما المركب الفونولوجي فهو أصغر شكل بين وشديد الارتباط بالتركيب<sup>2</sup> وقد كانت العاية تكمن أيضا في بحث عن الطريقة "المقبولة" التي يتدخل بها التركيب في الفونولوجيا. إذ ترى هذه اسظرية أن صلة القواعد الفونولوجية بالتركيب صلة غير مباشرة، فهي تتم بتوسط الهرمية التطيرية، التي هي قسم فرعي من المكون الفونولوجي مظم هرميا. وهو قسم يتألف من مكونات تطيرية تطبق داخلها أقواعد فونولوجية. إن الهرمية التطيرية للقول تحددها البنية التركيبية إلا أنها لا تمثلها فهي تشتق حسب سيلكورك، انطلاقا من البنية التركيبية بمجموعة من القواعد التي تغير التعقيد وتوفر تسميات لمختلف مستويات التقطيع المركب

هذه المقاربة واحدة من المقاربتين الأساسيتين اللتين عالجتا القواعد فونولوجية التي تحيل على المفاصل المركبية. وتدافع هذه المقاربة الأولى

Hayes B (1990) P 8

Kanerva J M (1990) P 145

عن عسار حق القواعد الفونولوجية ولوح المؤشر المركبي التركيبي، وتسمى  
مفصل المظاهر الملائمة للمؤشر المركبي في الوصف النيويني لصاعدة  
فونولوجية معطاة، إنها مقارنة تسمح للقواعد الفونولوجية بالإحاطة مباشرة  
على تعقيدات التركيب، ولهذا الأمر مساوئته التي تكمن في كونها تأخذ بعين  
الاعتبار وصف القواعد الفونولوجية التي لا وجود لها في اللغات الواقعية وهي  
كون التعقيدات التي يفرها التركيب تختلف أحيانا عن التعقيدات المطلوبة  
فونولوجيا، وهي مقارنة مباشرة سبق أن عرضنا لبعض ملامحها عند  
كيميانتس (1978)، ولها أنصار آخرون تذكر من بينهم كايس (1985)  
واودن (1987).... وكان الشعور بأن اللوح المباشر للتركيب قد يجعل لمكون  
صونويحي مصرط القوة والحسوت هو الذي حدا ببعض اللسانيين إلى أن  
يقترحوا قيودا على كيف يكون التركيب متيسرا للفونولوجيا، وذلك بالألا يكون  
سقواعد انفونولوجية ولوح مباشر للتركيب، بل تلح بالأحرى المركبات التطريزية  
لتي تم بناؤها على أساس التركيب، إلا أنها لا تماثل بالضرورة أي مركب  
تركيبي موجود<sup>(13)</sup>.

ومن جهة أخرى، رأى هير (1989) أن الهرمية التطريزية قد كان وراء  
ظهورها أمران إثارة أساسيان على نظرية المفصل التركيبي أن تعالجها  
وهما **أولا**، تقييد مجال ما لقاعدة فونولوجية ما، إذ قد لا تطبق إلا إذ كانت  
انقطع الساحة إلى التعبير والقطع العرصة للتغيير توجدان داخل هذا المجال  
**وثانيا** إحالة قواعد الفونولوجيا المركبة على نهايات المجالات<sup>(14)</sup>

وقد عرفت هذه النظرية، في بدايتها، اتحاهين إثين مثلها كل من  
سيلكورك، ويسبيور وفوغل. وقد عرفت المقاربة الأولى بالمقاربة القائمة  
على النهاية، فيما عرفت المقاربة الثاسة بالمقاربة القائمة على

Bickmore, I. (1990) P 1 (1),

Hayes, B. (1989) P 202 203 (14)

**العلاقة** وقد لاحظت شين (1990) أن المسألة الأولى المتصلة بالعلاقة بين صوبولوجيا التركيب تهم ولوج الإخبار التركيبي ولوحا مباشرا للعمليات صوبولوجية. فيما تهم المسألة الثانية نوعية الخاصيات النحوية المتلائمة لصوبولوجيا. وبما أن الإخبار النحوي يتم بمسببه تعاقديا وهو الأشجار الموسومة، فإن هناك مظهرين أساسيين للتمثيلات التركيبية أوسام العجرة وهندسة التشجير وإذا كانت أوسام العجرة تخصص التمييز المقولي (س، ف، ص،) والدرجة المقولية (س، 0، س، س، س،) فإن هندسة التشجير تسر الهرمية المكونية المباشرة. وتسفر، بشكل غير مباشر، العلاقات النحوية مثل الرأس - الفصلة. . إن المقاربة القائمة على النهاية (سيلكورك 1986، شين 1987) و لمقاربة القائمة على العلاقة (نيسبر وفوغل 1986، هيز 1989) للبنية التطورية تستثمران على التوالي هذين المظهرين للبنية النحوية<sup>(1)</sup>. وقد اعتُبر أنه لا غنى عن كل واحد من ملامح السية المركبة التركيبية وذلك من أجل تمييز بنيات العمليات الصوبولوجية

### 2.3.2. الوقف في إطار الصوبولوجيا المركبة

سنتناول في هذا القسم كيف تم إدراج الوقف ضمن نظرية غير خطية وغير قطعية، بل نظرية أريد لها أن تكون إيقاعية. مثلما سنعاول أن ننظر إلى وضع الوقف في هذه النظرية وإلى صلته بالتركيب والصوبولوجيا. ولأن هذه النظرية تتكون من مقاربتين مختلفتين (وتشكاملان) انظر مقال شين السابق -كره-، فإننا سنناول الوقف في كل مقاربة من المقاربتين بشكل منفصل.

### 1.2.3.2. الوقف والنقرات الصامتة

يبدو أن تقديم هذا البصير الجديد للوقف في إطار هذه النظرية المحددة من شأنه أن يطرح مجددا دواعي طرحه والحلويات العكسية والعملية الحاشمة حلعه لذا كان من الضروري تقديم نظرة عاجلة عن أهم هذه القضايا، ويحق

سادى دى دى، القول بأن الربط القائم على النهاية عند سين (1987) وسيلكورك (1986) وسيلكورك وشين (1990) يتوحي محاوله احتزال الحساسيه التركيبه لـ «عوزيم الربط بخاصية مفردة للبية المركبة التركيبه المسماة بالدرجه مركبيه ونمراض العوزيشمات الربط المتاصل المركبة الموبولوجية في طرف المعين (إما اليعير و إما اليسار) من المكونات التركيبية من درجه مسقة. وهذا يعنى أن العلاقة بين البنية التركيبية والبنية التطريزية الواقعة فوق لتفعلية وتحت المركب التنغيمي يتم تحديدها بمصطق نهايات المكونات لتركيبية للأشواع المعينة إن المركزي. هنا، هو أن المفهوم القائل بأن الربط بين تركيب والمونولوجيا يمكن أن يحدد فقط بالاحالة على نهايات المكونات تركيبية. إن نظرية المجالات المنعرجة والقائمة على النهاية تشكل نظرة لعلاقة بين البنية التركيبية وبين البنية التطريزية أو الفونولوجية. كما تشكل نظرية لهذه البنية التطريزية ذاتها<sup>١١</sup> وحسب سيلكورك، فإن الوحدة تطريزية يمكن أن تحدد فقط بالاحالة على صابطين إثنين هما الدرجة وبوحدة<sup>١٢</sup>. وقد اقترحت سيلكورك صبطا ممكا لقاعدة بناء المركب فونولوجي، وعوض أن تصف كيف تنسب المركبات من الرؤوس، تدافع عن أن لمركبات الموبولوجية توصف وصفا جيدا بمصطق نهاياتها وقد انتهت بس أربع إمكانيات من أنواع التقطيع المركبي الممكن والذي قد تصنف وفقه العبات وهي 1- النهاية اليسرى من 2- النهاية اليسرى من 3- النهاية اليمى من 4- النهاية اليسرى من (توجد قواعد هذه الإمكانيات في سيلكورك (1986) وهيل وسيلكورك (1987) ما عدا الإمكانية الرابعة لتى لا ليس لها وجود فعلي).

لقد سبق لكل من ماكاولي (1986) وبيابل (1977) ورويسرغ (1978) وباربول (1978) وسيلكورك (1981) أن أكدوا أن الخصائص المفصلة للحمل يجب أن تمثل بطريقة ما بمثالا فوق قطعنا بدل أن تمثل بمثل الحدود المقطعة في بنى التركيب المعيار وقد أحالت سيلكورك من جهةها على عمل ماكاولي المذكور أعلاه حيث توحد الخطوط العريضة لنظرية الحدود بوصفها علامات المحال بنوف - قطعي، وتؤكد أنها مديرة لمقاربتة غير المعيار للحدود في الصوبوحي<sup>١</sup> كما ذكر باربول أن دراسة ماكاولي هاته تناسب جيدا النظرات المعاصرة بتصوير<sup>٢</sup> ولعل مثل هذا الصرح يعيد النظر في مسألة توصف تطبيق كل اقوعد لفونولوجية على إخبارات صرفية وتركيبية ومن ثمة يعيد النظر في بناء الوحدات لفونولوجية على أسس فونولوجية أولا وقبل كل شيء.

وهي هذا السياق، أكدت نيسبور وفوجل أن استقلالية المكون الفونولوجي كملة لم تكن تحظى بالقبول، وبالفعل عند كان تطبيق القواعد الفونولوجية، هي لفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية بتوقف في حالات عديدة، توقفا حاسما على إخبار غير الإخبار الفونولوجي المعصر. وقد كان هذا الإخبار مسند تسنين فونولوجيا بمصطلحات شبه فونولوجية وذلك بواسطة أنواع مختلفة من الرموز الحديثة<sup>٣</sup> ومن جهة أخرى، فإن الإخبار غير الفونولوجي المطلوب لتفسير العمليات الفونولوجية لم تكن طبيعته صرفية محسنة إذ هناك أيضا فونولوجية فونولوجية تتأثر بإخبار متصل بالبنية التركيبية، ذلك أن العلاقة بين فونولوجيا والتركيب قد عولمت، إلى حد كبير، هي الفونولوجيا الفونولوجية معصية طريقة مماثلة للعلاقة بين الفونولوجيا والصرف، أي بمصطلق الأنواع المختلفة من الرموز الحديثة<sup>٤</sup>.

Selkirk, E. O. (1980b) P. 110 Note 3, 18

Barboul, H. (1988) P. 206, 19

Nespor, M. and Vogel, 1986: P. 3, 20.



وعلاوة على ذلك، سجلت سيلكورك مجموعة من الملاحظات الأخرى على المقارنة الحدية المعيار، فذكرت أن متواليه من القطع الفونولوجية لا تتع وحدها وصفاً مسبقاً للخصائص الفونولوجية الدالة لقول ما، ولذلك أمكن البرهنة على أن هناك أنواعاً مختلفة من العلاقات بين القطع في الصوابية، وهي علاقات أمكن النظر إليها بوصفها "درجات" متنوعة من "التصام" وقد مثلت النظرية التوليدية المعيار، وهي تحذو في ذلك حدو اللسانيات البسيطة الأمريكية بعض هذه العلاقات بين القطع بوصفها عناصر مفصية أو حدوداً، مقترحة اعتبار هذه الحدود قطعاً بذاتها، واعتبارها تحتل موقعا بين القطع الفونولوجية الحقة هي تنظيم خطي صارم للتمثيل الفونولوجي<sup>22</sup>. وقد سبق أن قدمنا في الفصل الأول صورة مفصلة عن هذه الحدود، كما لاحظنا هناك أن ماكاولي وباربول وسيلكورك قد برهنوا جميعهم على أن الحدود، بوصفها كيانات قطعية، لا توهز نوع التمثيل الفونولوجي الذي تتطلبه قواعد البوص<sup>(23)</sup>. وقد أعادت سيلكورك هذا الرأي في عملها الصادر سنة 1980 الذي خصصت قسماً منه للبرهنة على فساد النظرية التي تمثل وفقها المجالات غير التركيبية في الفونولوجيا بمطلق الرموز الختامية المسماة بالحدود، مثلما خصصت هذا المقال لنسب الحالة التي سيكون عليها التمثيل فوق - قطعي سمجالات غير التركيبية، وهكذا برهنت ضد صيغة النظرية الحدية التي طلت سيرة النظرة التي اقترحتها الفونولوجيا المعيار (تشومسكي وهالي 1968، سيلكورك 1972، 1974). فحسب النسق الصوتي للغة الإنجليزية، هال نوعان من الحدود باعتبار أن ملائمين لتمثيل العلاقات بين الكلمات في القول، وهم حد الكلمة # وحد الكلمة المزدوج ##. ويمكن النظر إلى الحد ## باعتباره أساس حد مركب فونولوجي، وإلى الحد # باعتباره يتناسب حد الكلمة

(انظرية). ومن أجل أن يكون جرد التسق الصوتي للغة الإنجليزية لاسوع الحدود منيحا تفسيرا ملائما وصعبا للساسكربتية بحتم على سيلكورك أن يريد فيه ليتضمن حد القول وحد الوقف الذي تمثل له سيلكورك، // " كما انتهت سيلكورك إلى أن صيغة نظرية الحدود، عند تشومسكي وهالي، غير مقيدة بما فيه الكفاية لتشكيل جزءا من النظرية العامة للسحو. وبذلك يحب تنقيحها أو يحب طرحها كلها جانباً<sup>(24)</sup>. وتحلص سيلكورك إلى أن إلغاء عناصر الحدية من التمثيل الفونولوجي يعد ملمحا غير معياري لنظرية التمثيل لمونولوجي التي تقترحها وعلاقته بالتمثيل التركيبي فالملاح ليس بها أي دور هي تحديد محالات قواعد بناء المدرج المسؤولة عن توليد نماذج نر لكلمة في اللغة الإنجليزية هلهذه القواعد محال محدد فقط وفق ابنية المكونية التركيبية. وعلاوة على ذلك، فقد تمت البرهنة على أن العديد من لقواعد المتأثرة بالحد المرعومة في هوبولوجيا اللغة الإنجليزية هي، هي حقيقة أمرها، قواعد متأثرة بالبنية المقطعية [...] وأن حدود المقاطع يمكن أن تطابق حدود بعض أنواع المكونات التركيبية. إلا أن العناصر الحدية ليست مطلوبة لتعيين حدود هذه المكونات...<sup>(26)</sup>.

وينطلق مشروع سيلكورك لنظرية المحالات التطورية من اعتقادها بأن "لممصل" أو درجات التقصام بين قطع التمثيل المونولوجي التي يمكن أن تؤثر على تطبيق القواعد المونولوجية يجب أن يمثل له (أن تمثل له) بمنطق التسليم (ات) الهرمي (ة) للتمثيل المونولوجي<sup>(27)</sup>. وقد سبق لها، هي عمل آخر (198)، أن رأب أن نظرية البنية الفونولوجية القوق، قطعية تسمح بمعالجة عدد مريض إلى حد كبير من العيادين المهمة في الفونولوجيا، مثل تلك التي

(1980b) P 126، 24

25 نفس ص 127

(1984) P 34، 26

27 نفسه ص 8

سعى سائيف الأصوات والبر وعلاقات البروز وتمييز معالاب النموذج المودولوجيه وميادين أخرى<sup>(١٦)</sup>؛ فطورت. سبعة ذلك. نظريته تتمس بصنولوجي العوق - قطعي في النظرية اللسانية. وقد سبب في كنهها الفونولوجيا والتركيب. نفس المطلق واقترحت أن تتميز هذه العناصر معصية بمصطفى نيات تمثيلية هرمية ومعلقة مسبقا تعليلا مستقلا. وهكذا فإن نظرية التمثيل الفونولوجي التي تدافع عنها تلغي العناصر الحدية القطعية اعداء تما<sup>(١٧)</sup>، أي انها تقترح أن يتضمن التمثيل الفونولوجي مجموعة من مكوّنات التطويرية المخطمة هرميا والتي تُعبرُ. بالعمل المجالات الملائمة قواعد الوصل هي الفونولوجيا المركبة. كما تنهض لصالح تمثيل فونولوجي حر لتتصام أو المفصل، وهو تمثيل يضطرر تحويل البنية التركيبية إلى تمثيل فونولوجي يكون وسيطا بين التركيب وقواعد الفونولوجيا<sup>(١٨)</sup>. وتؤكد سيلكورك نظريتها عن المجالات التطويرية العوق - قطعية ليست تنوعا ترميزية نظرية لمجالات الحدية حسب<sup>(١٩)</sup> وأن هذه المجالات التي تسميها نظريته تناسب إلى هذا الحد أو داند امتدادات قول ما التي تُظهِر إبيها، هي نظرية لمعيار، باعتبارها محدودة برموز حدية من أنواع مختلفة، وحيث تعتبر حدود كيانات تشغل موضعها بين قطع المتوالية الختامية<sup>(٢٠)</sup>. إن مجالات قواعد الفونولوجيا القطعية لم يعد بإمكانها أبدا أن تتسبب بمطلق العناصر حدية إذ تم تعويضها كلها بمفهوم مجالات السية التطويرية ومن ثمة وجب معادها باعتبارها وسيلة زائده في النظرية. ذلك أن الإحصار حول السية سطحية لحمله ما والذي تم تسنيبه في الحدود يُحسن. هي الإطار النظري

Seuren E. O. 1981b) P 301-308

(1981 P 301-308

الحياة ٢٠

(1981) P 101-102

٢٠-٢١ ص ١٥١

بحالي، هي السببة النظرية ذاتها<sup>(١١١)</sup>. وكانت سيلكورك قد ميرت سر نوعا من تمثيلات التمثيل الأول هو التمثيل التركيبي. ومنطقه نعالج طائفة من لغة في النحو ان كان فونولوجيه من حيث طبيعتها ولكنها تشغل بمصطلح التمثيل التركيبي اني تشغل بمصطلح التعقيب الموسوم للمحمل أما النوع الثاني من التمثيل فهو الذي تسميه سيلكورك بالتمثيل الفونولوجي ويتميز بكونه علاقات بين كلمات الجملة يعبر عنها بمنطق الكيانات فوق-قطعية وتسميه بالمجالات النظرية. وباختصار، فقد نظر الى التمثيل الفونولوجي باعتباره يتكون من ا- بنية مكوبية نظيرية تشمل متواليات المقاطع، ب- طائفة من امراقي المستقلة القطع، ج- بنية إبقاعيه، أو المدرج العروضي، د- تخصيص الاقترانات أو الرصوف بين المظاهر المحتملة للتمثيل<sup>(١١٢)</sup>

وفيما يتصل بالتمثيل الموق - قطعي في النظرية اللسانية، ترى أن وحدات الفونولوجية (والتي سعرضها في الفصل الأول من الباب الثاني لأعرض لا صلة لها بهذا الموضوع) عبارة عن مقولات نظيرية، وقد اعتبرت أن مصطلح مقولة قد احتير بكامل الوعي من أجل الإيعاء بالمشابهة الملائمة إلى أبعاد الحدود لمقولات التركيب. ومن البديهي أن مفهوم لمقولة مفهوم مركزي في التحليل التركيبي<sup>(١١٣)</sup>. وبذلك هالتمثيل الفونولوجي ليس محتملا من هذه الحيشية عن التمثيل التركيبي. وباختصار، هان صورة التمثيل الفونولوجي التي تظهر هنا هي صورة لا تختلف اختلافا حذريا من حيث طبيعتها عن صورة التمثيل التركيبي، والعناصر الأساسية هي المقولات المنظمة تنظيما هرميا. وأما بالنسبة لكل مقولة، فإن النحو يحصص طائفة من شروط سلامة النكوب. ونبرر هذه المقولات في الأخير في صياغة

Selkirk E. O (1980a) P 53

(1984) P 8 4

(1981b) P 8 5

لعمليات التي تطبق على التمثيل. غير أن هذا التمثيل الفونولوجي بطبيعته لحال، ليس مماثلاً للتمثيل التركيبي. أما العلاقة بينهما فتكمن في ما يلي: يوفر حرج المكون التركيبي، في النحو التوليدي، الأساس بالنسبة لدخول المكون الفونولوجي أي أن هذا المكون يُنظر إليه بوصفه مؤولاً للتركيب وقد كان لتمثيل التركيبي شجرة أو تعقيفا موسومين وسليمي التكوين، فإن استميتل لمؤولوجي هو أيضا تعقيف أو شجرة موسومان وسليما التكوين غير أن لاحتلاعات بين التمثيلين كبيرة إذ يتضح بجلاء أن مقولات التركيب لانتشه مقولات الفونولوجيا، فلا توجد هناك بظائر تركيبية للعلاقات قوي / ضعيف هي لمؤولوجيا، والتي تمثل بوصفها تعشيات لعجرات في تمثيل ما، ومن جهة أخرى، لا يوجد هناك تناسب مباشر بين مكونات التركيب (الكلمات والمركبات) ومكونات الفونولوجيا<sup>(١٤)</sup>. ولذلك فالحوال المعقول عن العلاقة بين التمثيلين لمؤولوجي والتركيب يكمم في أن شروط سلامة التكوين بالنسبة للمقولات لتطريزية الموضوع حصيصا للمحالات التركيبية المعينة هي التحويل، إذ يمكن، لنظر إلى شروط سلامة التكوين بوصفها تتناول كدخل اسلسية لخدمية لقض التمثيل التركيبي وتوفر كخرج بنية تطريزية سليمة التكوين<sup>(١٥)</sup> وفي ما يتصل بالمكونات التطريزية، لاحظت سيلكورك، بخصوص لمركب التعميمي، أن الدراسات التي أجريت في إطار التراث التوليدي قد كان من عاداتها أن تعتقد أن البنية التركيبية السطحية لجملته ما تحدد، بطريقة أو بأخرى، تضميم القول إلى مركبات تنغمية. وتُدْرَج ضمن هاته الدراسات أعمال كل من داوبيج، وسيلكورك (1978، 1980، 1981). وهذا ما يرفسه سيلكورك مسسه فكرة المحور التي بلورها أعمال سابقه، وهي فكرة تقصي بأن تحديد ما يمكن أن يشكل مركبا تنغيميا هو، في الجوهر، من طبيعته دلالية ومؤدى هذا

<sup>(١٤)</sup> عصفه ص ٢٨٦<sup>(١٥)</sup> عصفه ص ٢٩

الكلام أن المركبات النغمية عبارة عن وحدات بنية إخبارية<sup>38</sup> وعبارة أخرى فإن فرصيتها تكمن في أن المكونات المباشرة لمركب تنغمي ما يجب أن نسجل إما علاقة موضوع رأس بغيره أو علاقه معبر (حصري) للرأس بغيره ويمكن لسطر إلى هذه الفرصية بوصفها محاولة توضيحية للمكرة القاسية بر مركب اتغمي عبارة عن وحدة معنوية . وكتطبيق لهذه الفرصية الأساسية، نقترح سيلكورك أن يسند التقطيع إلى مركبات تنغمية لحملة ما وشكر حر إلى بنية السطحية للحملة. وأن تكون تلك التقطيعات إلى مركبات تنغمية موضوعا لشرط سلامة التكوين (أو مصفاة) الذي يسر القيود المذكورة. نعا على العلاقات الدلالية المحصل عليها من خلال المكونات في المركبات اتغمية المتعاقبة. وترى سيلكورك أن شرط سلامة التكوين، والذي تسميه بشرط الوحدة المعنوية، يمكن أن يصاغ إما بصيغة بنية سطحية مقطعة إلى مركبات تنغمية، وإما بصيغة الشكل المنطقي (المقطع إلى مركبات تنغمية). ويتوقف هذا الأمر على المكار الذي يعتر فيه الإحمار المناسب دلاليا متيسرا. وبذلك تعتبر صياغة العلاقات الممكنة بين السية المكوية التركيبية والتقطيع إلى مركبات تنغمية - قاعدة التناسب التركيبي - التطريزي بالنسبة لمركب اتغمي - علاقة عادية جدا. ولا يحتاج المرء إلا أن يقول إن الحملة (العبي) تنسب متوالية من مركب تنغمي واحد أو من عدة مركبات تنغمية<sup>39</sup>.

كما تكمل سيلكورك بالبرهنة على اعتبار الإسناد الحر لتقطيع لمركبات اتغمية إلى جملة ما وجعل هذا التقطيع المركبي موضوعا لشرط الوحدة المعنوية مسحما مع المقاربة التي يجب تبنيها لإسناد النطاقات اتغمية إلى احملة كما سبرهن على أن العناصر النغمية التي نبني نطاق العلو اللحي للمركب اتغمي تُسند مباشرة (وبحرية) إلى البنية النغمية السطحية. وعلى

1984, P 27-28-28

39، نفسه ص 29

أساس هذا الإحصاء تعدد الخصائص الدلالية الجوهرية لنوّه الجملة كما  
يسس أن المركب التعميمي يوظف بوصفه محالاً بالنظر إلى بعض أنساق  
سرور الأيضاعي وقواعد الفونولوجيا الصلغة. خاصة منها قواعد الوص  
حارجي وإشاري من جهة ثانية. إلى أن حدود المركبات التجميعية تطابق في  
معالب الوقوف الحقيقية التي تمثل. هي نظريتها باعتبارها مواقع في المدرج  
لعروضي. وهكذا. يمكن أن تكون القواعد المتأثرة بالمعصل التي نظر بها  
باعتبارها تتوفر على مركب تعميمي بوصفه محالاً قواعد يتحكم هي تصنيفها  
فقط تحوز القطع و/ أو المقاطع المحددة بالنظر إلى المدرج العروضي<sup>٦٩</sup>  
وتعتبر سيلكوزك المركب التعميمي حالة خاصة من المركب الفونولوجي  
أي أنه مركب فونولوجي مقترن بنطاق تعمي ممبر ومتوفر على وظيفة مهمة في  
تمثيل السية الإخبارية للجملة وهذا الاعتبار. فإن وحدة القول. إذ كانت  
موجودة. فإنها قد تكون أيضاً مركباً فونولوجياً. ومن الواضح أن المركب  
فونولوجي قد استعمل هنا ليطبق على مستوى مفترض للسية التطريزية  
لإجليلرية والواقعة بين المركب التعميمي والكلمة التطريزية وقد نظر إلى  
مركب الفونولوجي الإجليلري باعتبار أن له دوراً في التقطيع الرسمي بقول  
رفقة تأثيره. هي نصي الآن. على حاصياته الإيقاعية. وعلى تقسيمه إلى  
وقوف<sup>٧٠</sup>.

وهي ما يتحمل بسعو التنفيذ. وبخصوص السية التجميعية. ترى سيكوزك  
أن هذه السية تشتمل على ثلاثة أشياء... فهي تشتمل. أولاً. على المركب  
لتعميمي للجملة. أي تقسيم الجملة إلى مركب تعميمي واحد أو أكثر و المركب  
لتعميمي عبارة عن وحدة من بنيه مكونة تطريزية بالنظر إلى ما هي أنصاف  
لتعميمي المميرة للغة التي لم يحددها. وتشتمل البنية التجميعية. ثانياً على

٦٩ - غيب عن ٦٨

٧٠ - غيب عن ٦٩

عش الطباق التفعيمي الخاص بكل مركب تعيمي. ونُمثل المركبات السعيمي على مستوى طبقة مستقلة المطع منفصلة عن الطبقة (الطبقات) التي تصم فطع والمناطق. ويشمل البنية التعيمية. **ثالثاً**. على أساس صرنا انعم موصفي الى كلمات الجملة<sup>(١١)</sup>. ومن الحدير بالملاحظة ان سيلكورك يستعم مصطلح المعنى التفعيمي لتشير فقط الى مظاهر ما لمعنى الجملة هذه مظاهر التي نحدد كلها تحديداً حرتيا بالنظر الى بينها التعيمية. وقد افحصت دراسة المعنى التفعيمي في الإنجليزية الى تحرنه الى مكويين. مكوي يمكن ان يسمى بالمكوي التعبير. والمكوي الآخر يمكن ان يسمى بسية لإخبارية أو مكوي البؤرة<sup>(١٢)</sup>.

ما عن التقطيع الرمني التركيبي (المنصل في المدرج) فقد تطرفت بكتابة الى طواهر التقطيع الرمني مثل الوقف والتطويل فذكرت ان حجة كثيرة قد تراكت وهي تميز بان هناك علاقة مهمة بين السية لمكونية تركيبية السطحية من جهة وبين طواهر التقطيع الرمني مثل الوقف و لتطويل. من جهة أخرى وهكذا. يمكن للوقوف مهما اختلف طولها ان تشكل جزءا من التعضيمات المبطوقة بطلاقة لجملة ما وعلاوة على ذلك. فإن احتمال ورود وقف ما هي قول ما. وأهميته أيضا يتصل بالبنية السطحية بقول . ونرى أن التعارض بين جملتين إحداهما يتعللها الوقف و لأخرى لا يتجسها (وهما هي الأصل جملة واحدة) يوحي بأن تلك السية التركيبية تعدد. بطريقة ما. إمكانات الوقف في القول. وتطلق. بعد ذلك. لتعالج مستنير يتسبب نعلق أولاهما بهل يجب ان تمثل اثار التقطيع الرمني التركيبي للقول بعبارة جريا من نفس البنية الإيقاعية مثل أنشاق بروز القول أو لا؟ أم

١١- نفس ص ١٩٧

١٢- نفس ص ١٩٥

١٣- نفس ص ٢١٧



المسألة، الثانية فتتعلق بكيفية تخصيص العلاقة بين البنية التركيبية وهذه  
 النمط لتقطيع الرمي التركيبي هي البعد بخصيصاً بالمعنى الصيق للكلمة؟  
 وقد كانت إجابتها عن السؤال الثاني نظراً لشدة الترابط بين السؤالين. فرأت  
 أن استطيع الرمي التركيبي إذا كان يجب أن يمثل في نهاية المطاف وهو  
 المدرج العروضي. مثلما ستيهز على وجوب ذلك، فإنه يجب، إذن، أن تُفهم  
 العلاقة بين البنية التركيبية والوقف/الطول باعتبارها علاقة غير مباشرة،  
 تتحقق بواسطة علاقتهما بالمدرج العروضي للقول. لكن إذا كان استطيع  
 الزمني التركيبي يمثل له بطريقة أخرى. فإن تصورات/أخرى لعلاقة البنية  
 التركيبية بالتقطيع الزمني هي التأويل الصوتي قد تكون بطبيعة الحال  
 ممكنة<sup>45</sup>. وقد افترضت سيلكورك، وهي تتفق مع ذلك مع ليبرمار (1975)،  
 أن الوقف والتطويل الختامي يحدثان نتيجة وجود مواقع صامتة هي المدرج  
 العروضي للقول (أي أن مواقع في المدرج) لا ترصص (على المستوى العميق) مع  
 المقاطع. وقد ذكرت سيلكورك بأن فرضية معايرة لهذه كان كاتفورد  
 (1966) وأبيركرامبي (1968) قد سبق لهما أن اقترحاها. وكان المصطلح الذي  
 استعمله أبيركرامبي لمعالجة تعاقب مصوتين هي التدرج الإيقاعي للمقاطع هو  
 لبر لصامت أما مصطلح استراحة الذي استعمله كاتفورد فيعبر تعبيراً  
 ملائماً عن المكرة القائلة بأن لهذه الوقوف ولهذا التطويل موقعاً تاماً هي بنية  
 إحصائية إحصائية شبيهة تمام الشبه بالتدوين الموسيقي، أي أنهما ليسا مجرد  
 آثار للإنعاز<sup>46</sup>.

وعلاوة على ذلك، افترضت سيلكورك أن تُدرج هذه المواقع الصامتة  
 بواسطة طائفة من القواعد المتأثرة بالبنية التركيبية للقول. واعتبرت أن هذه  
 لقواعد ستبنى، على المستوى الشكلي، بوصفها عمليات تساهم في بناء

<sup>45</sup> نفس ص 238

<sup>46</sup> نفس ص 296-299

للمدرج لعروضي لجملة ما، إذ تصاف المواقع الصامتة إلى المدرج العروضي مكون ما، وذلك، على سبيل الافتراض، بعد ما يتم تحديد اساق البروز. وتصاف هذه المواقع الصامتة وفق شروط معصية تركيبيا وينطلق سلكوراك على هذه الشروط مبادئ اصاحه نصف بهر صامتة التي اقترحها لعمل المصنوع لمكوية التركيبية إلى المدرج بهذه الصفة والتسمية الحديدية. وذلك هربها يقوم على أن البنية الإيقاعية التامة للقول، أي مدرجها العروضي شكلها لموقع الصامتة (على المستوى العميق) للتقطيع الرمي التركيبي، مشتم تشكها المواقع التي تمثل أنساق البروز، وهكذا تحدد مبادئ البروز ومبادئ صفة بقرة تركيبية المدرج العروضي (أو المدارج العروضية) بالنسبة للقول، وعمل أول ما يشير الانتباه، هي تصور سلكوراك، هو نظريتها لتقطيع لرمي للقول، فهذا التصور يختلف من عدة جوانب هامة عن النظريات الأخرى التي سبق لأصحابها أن طرحوها، فقد لاحظنا، في الفصل السابق، أن لبنية التركيبية، في أعمال كوبر مثلاً، دوراً مباشراً في عملية إنتاج اللغة، وقد أشرد، في ذلك الموضوع من البحث، إلى أن هذه الأبحاث ترى أن قواعد تطويل المقاطع ووضع الوقوف تستدعي مباشرة البنية التركيبية، ومن المفترض في التقوعد نفسها أن تكون بالفعل جزءاً من المستوى المعجم للتفويض الصوتي هي تمثيل اللساني للقول، ومعنى ذلك أن النظرية المفترضة هنا تعطي لبنية تركيبية دوراً مهيمناً في المودولوحيا، وصالحا حتى للقواعد المتحركة هي انصافيل الكمية للمدة، ومن جهة ثانية، يمكن أن يسجل احتلالها آخر بين سلكوراك وبين مثل هؤلاء الدارسين في موضوع نظرية سلكوراك للتقطيع الرمي التركيبي والنظريات الأخرى ويتمثل في الدور الذي أعطي للنسبة الإحصائية في تمييز الوقف والتطويل الختامي المناسبين تميراً بحويا وعدمه أشرد إلى إنكار كوبر وياكيا - كوبر (1980) لأي ارتباط بين التقطيع الرمي لركبي والصحابا المرتبطة بالإيحاء، وإعمال آخرين لهذه المسألة ذكر

المبادرة لوهيست (1971، 1980) ولي (1974) إلى هذا الارتباط: ارتباط التمثيل  
الرمزي التركيبي والبنية الإيقاعية والبنية التركيبية. غير أنها لاحظت، مع ذلك  
أن لا أحد قدم نظرية لتمثيل البنية الإيقاعية أو نظرية لتمثيل التمثيل الرمزي  
التركيبي بمطلق تلك البنية. مثلما لم يقدم أي واحد معبرجات واضحة تتعلق  
بمعالجة بين السية التركيبية والبنية الإيقاعية<sup>48</sup>.

إن التمثيل الزمني التركيبي الذي تقترحه سيلكورك والمطلق من فكرة  
أساسية كان ليبرمان قد اقترحها قد تمت بلورته وفق مواقع صامتة هي المخرج  
لعروضي لقول ما. وهكذا، فهي تنظر إلى التمثيل الرمزي التركيبي بوصفه  
موقع مدرجة صامتة، فتري أن تمثيلاً ما لآثار التمثيل الزمني التركيبي مثل  
تطوير الحتمية والوقف ضروري باعتباره جزءاً من مجموعة المعلومات  
المتحركة في آلية إنتاج اللغة. ولذلك تلورت رأياً يعرضه كالاتي. إن التمثيل  
الصوبولوجي المحدد لآثار التمثيل الرمزي التركيبي يعتبر أمراً مرغوباً فيه،  
ويربط هذا التمثيل المحدد إلى تمثيل صوتي - تمثيل مستوى منخفض جداً.  
يكون بمقدوره أن يوفر إجاباً كمياً واضحاً حول مدة القطع والوقف. وتقترح  
سيلكورك أن يكون هذا التمثيل الأكثر تجريداً عبارة عن رسم للمقاطع هي  
لمخرج العروضي الذي يمكن أن يتوفر على مواقع صامتة غير مرصوفة مع  
المقاطع. وسيتألف الرصف المدرجي لمقطع ما (وهذا يتضمن رسمه  
العمودي" أي تمثيل البروز، ورصفه الأفقي المُمثل بصيغة قاطعة هي  
استطويل الحتمية) مع عوامل أخرى مثل البناء القطعي للمقطع ودرجة الإسراع  
في انطق، وما إلى ذلك، لإمداد تخصيص كمي لعدد القطع التي شتمل عليها  
هذا المقطع وعلى غرار الوقوف، فإن نظريتها تعتقد بأن هناك مواقع مدرجة  
لا ترصف مع أي مقطع (أي مع أي مادة صوبية): وستوقف مدة وقف ما على  
عدد المواقع الصامتة ونوعها، ودرجة الإسراع في النطق، وما إلى ذلك<sup>49</sup>

١ ١4 نفسه ص 299

٢ ١4 نفسه ص 300

ألا أن الوصف المعاكس لهذه النظرية، فيما نرى سيلكورك قد يكون ذلك  
وصف الذي يشتمل على تمثيل فونولوجي غير كمي لأننا التقطيع الرمزي  
لتركيب هاته وذلك حينما يمثل التطويل والوقف فقط باعتبارهما جزءاً من  
التقسيم الكمي للمدة التي يعبر عنها في التمثيل الصوتي من المستوى الأكثر  
تخصصاً، والتي أدرجت بواسطة قواعد تحسب المدة على أساس نسبية  
تركيبية للقول. وهذا هو منظور كلات (1976) وكوبر وباكيا - كوبر (1980) \*

وبارتباط مع ذلك، تساءلت عن أنواع التحجج التي سيبعث عنها امرء في  
محاوئته تحديد التمثيل الملائم للتطويل العتامي والوقف، فأقرت بأنه يمكن  
سمه أن ينظر منطقياً أولاً إلى قواعد الفونولوجيا وإلى ربط الفونولوجيا  
بالتراكيب، فإذا كان التقطيع الرمزي التركيبي قد مثل له تمثيلاً ملائماً وفق  
لمدرج، فإنه من المتوقع، إذن، أن تكون قواعد النحو المتأثرة برصف القول  
بدء من المقطع بالمدرج (الذي يتضمن قواعد المكون الفونولوجي وكذلك  
قواعد بناء المدرج) عرضة للتغيير بفضل وجود الثغرات الصامتة وأنصاف  
لثغرات الصامتة التي ترى أنها مصدر الوقف والتطويل العتامي، وهي  
لحقيقة، فإن هالك حجة تقضي بأن يكون للمواقع الصامتة للتقطيع الزمني  
تركيبية تأثير على الظواهر الفونولوجية.

وبخصوص التقطيع الرمزي التركيبي وقاعدة الإيقاع ترى سيلكورك أن  
قاعدة حركة البقرة المرحمة للمدرج (قاعدة الإيقاع) تعدد بوصفها عملية  
تحرى على مستوى المدرج العروضي، وهي تطبق حينما تتجاوز ثغرتان على  
نفس المستوى العروضي، أي حينما نشكلان تضاربا. إن النظرية التي يتم  
وفقها تمثيل مساهمة التقطيع الزمني التركيبي باعتباره مواقع صامتة هي  
مدرج مسر افتقاد قاعده حركة البقرة وذلك في الحالات التي قد يتوقع منها

بحود مضارب، وإذن بدروع نحو وقوع قاعدة حركة النقرة. وذلك على أساس أساق برور متواليات المقاطع فحسب..... وهكذا، ولأن قاعدة الإصاع (إضافة نقرة) يجب أن تنظم بمنطق مدرجي، فإنها توفر حجة مهمة لصاحبه لتمثيل درجاب الفاصل المتنوعة بين الكلمات في الجملة بمصطلح مدرجي أيضاً<sup>١٠</sup>

وهي تناولها للتقطيع الزمني التركيبي والوصل الخارجي رأت أنه يمكن تقديم حجة أكثر حداً إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجي للتقطيع لرمسي على أساس حجة مستمدة من عملية قواعد الفونولوجيا القطعية التي تطبق على لقطع التي تنتمي إلى كلمات متجاورة هي الجملة (قواعد الوصل الخارجي). ومن المؤلف تماماً أن نجد أن قواعد مماثلة الصامت وقبض لمصوت وما شابه ذلك نطبق بين الكلمات، ومن المؤلف تماماً أيضاً أن تطبق قواعد الوصل الخارجي مثل هذه أو لا تطبقها يتوقف بطريقة ما على كيف تترابط الكلمات بإحكام - حيث تحدّد شدة الترابط، في نهاية المطاف، وفق بنية مركبة تركيبية سطحية. وكان قد سبق لسيلكورك (1980) أن اقترحت أن يتضمن التمثيل الفونولوجي طائفة من المكونات التطورية المنظمة هرمياً والتي نعلم بالعمل المجالات الملائمة بالنسبة لقواعد الوصل في فونولوجيا المركبة وقد عملت سيلكورك، في عملها سنة 1984، على برهنة لصالح تمثيل فونولوجي آخر للترابط، أو المفصل، والذي يفترض أيضاً أن تُربط النسبة التركيبية بتمثيل فونولوجي يصل بين التركيب وقواعد الفونولوجيا<sup>١١</sup> وهكذا تقصر أن تمثل المدرج العروضي درجات ترابط كلمات في متواليات ملائمة بالنسبة لتطبيق قواعد الوصل الخارجي إلى المفصل - وبالضبط الفاصل - يعتبر، في هذه النظرية، مسألة تحصى عدد

<sup>١٠</sup> ١٩٥، ص ٤٠٤

<sup>١١</sup> ١٩٨٠، ص ٤٠٧

عند فتح المدرجة الصامتة الواقعة بين المقاطع في حدود الكلمة - أما  
 لاقتراض القائل بأن المفصل المربوط بقواعد الوصل فيعتبر فصية بمصع  
 زمني تركيبي يسمح بتفسير وجود تطبيق قواعد الوصل بالصبط في  
 البيئات التركيبية التي تكون فيها الوقوف أكثر احتمالا. والمكره انكسرية ور  
 هذا يقول هي ان التحاور هي الرمز هو الذي يتحكم في تطبيق قواعد الوصل  
 بخارجي، وأن المدرج يعطي تمثيلا (محددا) لعلاقات التقطيع الرمي هاته  
 واد قلنا الاقراض القائل بأن قواعد الوصل تتطلب درجات ما من تحاور  
 محدد بالنظر إلى المدرج، وإذا تصورنا أن قاعدة ما - قاعدة مماثلة أنصية  
 مثلا- تتطلب ألا يكون المقطع المحتوي على الاسمى (الأخير) الذي تعب  
 مماثته منموصلا بابة نقرات صامتة عن المقصع المحتوي على الصامت سدي  
 يتمثل معه فإن القاعدة يمثل هذا التفسير - ستتتصر لتطبق فقط داخل  
 الكلمات، أو لتتصور مع سيلكورد ان تحدث القاعدة التي تسمح بصرف بقرة  
 صامتة على الأكثر، وبذلك القاعدة ستطبق، في نفس الآن، داخل الكلمات  
 وبين بعض الكلمات في الجملة (إلا أنها لا تطبق في كل السياقات التركيبية).  
 متوقفة في ذلك على كيف تم إدراج العديد من المواقع الصامتة. إن نظرية مثل  
 هذه ستحتاج أيضا إلى تفسير لماذا يكون الوصل في الكلام الأكثر سرعة أكثر  
 ترحيحا هي مدى أكثر من البيئات، وأما إذا اقتصارنا أن تكون قاعدة متأثرة  
 بعدد المواقع المدرجة التي يمكن أن تفصل القطع المستلزمة لذلك سيتطلب  
 أن تكون في الأساليب المختلفة (الإسراع) للقول تمثيلات محتملة لمدرج  
 ر لسة الإيقاعية) بالنسبة للجملة. وبذلك يفيد الرأي بأن الكلام السريع لا  
 يشمل فقط سرعة القول، بل يشمل أيضا إلغاء المواقع المدرجة الصامتة (من  
 قبل تغيير تمثيلها الصوتولوجي)<sup>١٠١</sup>.

ومن جهة أخرى، تسمح مقارنة المدرج العروضي للعناصر بنظرية لا نضبط بغير التمثيل حينما تتغير سرعة النطق. فليصرص أن عيظت محدودته هي الرمن التي تخصصها قواعد الوصل ليست قصية مجاوره على مستوى المدرج، بل هي قصية مجاورة في زمن واقعي. هذه العكس تسمح بـ على متداد الفرضية القائلة بأن تمثيل النقرات الصامتة هي المدرج يعتبر تمثيلا للعناصر المتحكم فيه تركيبيا. بتفسير إمكانات الوصل المحتملة هي سبقت التركيبية المختلفة على مستوى درجات السرعة المحتملة بكلام .  
ن المدرج شبيه بالتدوين الموسيقي. ويمكن لهذا التدوين أن يفد بسرعة متفاوتة الدرجة. فباعتبار السرعة المعينة يمكن أن يصرص أن تسند قيمة رمنية (مثالية) خاصة (مثل مدة خاصة) إلى نقرات المدرج العروضي أو أنصاف بقراءته. وكلما كانت السرعة أقوى كلما كانت مدة الرمن الواقعي هي المدرج العروضي أقصر<sup>(34)</sup>.

واعتمادا على ما سلف يمكن لسيلكورك أن تفسر، بصفة مباشرة، وبفضل فرصيات ثلاث جد طبيعية، سلوك قواعد الوصل في القول - لا فقط التميزات التي تقوم بها بين السياقات التركيبية. بل أيضا احتمالها الكبير لأن تطلق في سياقات أكبر من ذلك (مثلا خلال قطوع مكون أكبر) منذ أن تتزايد السرعة. **الفرضية الأولى** هي الفرضية التي برهنت لصالحها والقائلة بأن الفاصل الفوتولوجي المحدد تركيبيا هو عبارة عن مسألة مواقع مدرجية صامتة. **والفرضية الثانية** هي الفرضية القائلة بأن قيمة (مثالية) للرمن الواقعي تسند، بالنسبة لأية سرعة، إلى مواقع مدرجية عينية والمطلوب من شكره القائلة بأن المدرج عبارة عن سنة إيقاعية مجردة مماثلة للتدوين الموسيقي شيء ما يطلب تأويلا منظما (أو إيجارا). **والفرضية الثالثة** تنص

حتى ان تصور ثانة قاعدة وصل حاصلة تخصص لتجاوز الزمن الواقعي الذي حصه ان انه بطرئه لقواعد الوصل سواء كانت قائمة على الحدود التركيبية ه على لعمولات النظرية يجب عليها أن تحدد متطلبات التجاوز (متطلب محال) التي تمرصها قاعدة الوصل. وبذلك تكون وضعة المرصبة السببه هي تحصيل طبيعة متطلبات التجاوز في النظرية التي تبنيها سيلكورك ان يمر ه هذه النظرية وما تعد به يكمن في الامكانية التي توفرها لتخصيص حد دقيق، في ان واحد لمعاملات قواعد الوصل وما يحدث بسبب الدرجات المعتمدة سرعة.. ويظهر هذا التحليل للوصل حجة مهمة لصالح مفهوم يقول بان هناك مواقع صامنة في المدرج العروصي، وبان عددها في اي سياق تركيبى يحدده ربط لتمثيل التركيبى بالتمثيل المونولوجي، وذلك عن طريق إضافة نصف بقرة صامنة التي تساهم في بقاء المدرج<sup>(١٨٩)</sup>

وبخصوص العلاقة بين الوقف والتحليل نرى سيلكورك ان هناك حجة أخرى مختلفة إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجى العروصي للتقطيع الزمنى تركيبى، وتقوم هذه الحجة على رأي إميريقي حاص، اي ان الوقف و لتطوين لغتامي عبارة عن جزء لا يتجزأ من نفس الظاهرة، وليسا عمليتين مستقتين النحو مثلاً ذهب إلى ذلك بايك (191٩) وكاتفورد (1966) ومرتين (1970)، وتدل هذه الواقعة على أن تمثيل التقطيع الرسمى التركيبى وفق المسرح العروصي يظهر، بطريقة مبدئية، إمكانية واقعية لتفسير لماذا يجب ان يكون واقعة لما يترافق الوقف والتطويل بينما نظريات أخرى مثل بطرئه كلاب (1976) وكوپر وياكنا كوپر (1980) لا تنظر إلى هذا الترابط إلا بوصفه مسألة صدفة لا غير<sup>(١٩٠)</sup>. ويقترح، بعد ذلك، مبدأ يحوي كليا هو التالي



(2) الموقف المدرجي عبر المرصوف مع مقطع بحفقه في الرمن غياب  
،نصوبت، أي الوقف.

إن المدرج يحد المواضع في الرمن، ولا يتم التكلم به فحسب إلى نحد  
لدي يكون فيه المقاطع مرصوفة معه. أما المواقع المدرجية الصامته غير  
مرصوفة، مثل استراحات الموسيقى، فهي الوقوف في التحقيق المنطوق  
لمحطاة الإيقاعية. وقد يبدو أن المبدأ المذكور أعلاه المتحكم في تأويل  
التمثيل الفونولوجي ملحقٌ ضروري للنظرية<sup>٢٢</sup>.

وهي تساؤلها عن كيمية ظهور الطول الختامي الذي ترى أنه يعوض الوقف  
أو يتعديش معه، تلاحظ أن المقاطع ذاتها في القول هي التي لها صلة مباشرة  
بالمدرج (الذي ترصف معه)، لا قطع المقاطع، ثم تسأل قائلة: لماذا يحض  
رصد لمقطع الأساسي بالمدرج لهذا التعبير في المقام الأول، بحيث إن مقطع  
سبق به أن رُصِفَ يُرْصَفُ مع المواقع الصامته أيضاً؟ (أي لماذا تتحقق دائماً  
بمواقع الصامته المفترضة بوصفها وقفاً فقط دور أي تطويل في أي مكان؟)  
ماذا تقتصر ظواهر التطويل المناسبة تركيبياً، دائماً، على المقاطع الواقعة في  
المكون لختامي للمكون<sup>٢٣</sup>، وتعتقد سيلكورك أن نظريتها يمكنها أن توفر  
أجوبة دقيقة عن هذين السؤالين، تعللها حلويات جد مستقلة. غير أنه لكي  
يحدث ذلك يجب على بعض المبادئ العامة جداً للمحو المتحكم هي تمثيل أنواع  
أخرى من الظواهر الفونولوجية أن تسمح بدور في التحكم هي رصف المقاطع  
مع لمدرج العروضي، وينتقل الأمر ببعض مبادئ الفونولوجيا المستقلة لقطع،  
والعكس لأساسيه في هذه الفونولوجيا هي أن التمثيل الفونولوجي يتألف بصفة  
مترامية من طبقات متميزة، تحتوي كل طبقة منها على متواليات من الوحدات  
سببية وهي متوالية منظمة تنظيمياً حطياً، وكان من بين ما اقترح، مثلاً، أن

<sup>٢٢</sup> ٥٤، ص ٩١

<sup>٢٣</sup> ٥٤، ص ٩١

من الأعمام مستقلة عن القطع أو المقاطع. كما اقترح. على وجه الخصوص  
 - سئل هذه الأنعام صيغتها. بالموارد مع طبقة المقطع. ومن النديهي أن  
 يكون الأساس لهذه النظرية للتمثيل المونولوجي هو مجموعته المتكاملة  
 المتكاملة هي الاقتراحات أو العلاقات بين كيانات الطبقات المختلفة".  
 وتعرض سيلكورك إمكان حكم مبادئ الاقتراح المستقل القطع هذه. ثم  
 تعميمها. هي وصف المقاطع مع المدرج العروصي وتعتقد أن هذا التعميم  
 ممكن نظرًا لأن متواليات مقاطع قول ما عباره عن طبقة وأن مدرجها العروصي  
 (أو ربما أصناف بقرات المستوى العروصي الأول) يمكن أن يطر إليه بوصفه  
 طبقة". وإذا سمح مثل هذا التعميم للمبادئ بتعبير صحيح لطواهر هذين  
 مجازين. فإنه قد يكون من الخطأ. أن. ألا يتم تبني هذا التعميم وأن يطر إلى  
 هذه بطواهر بوصفها. على مستوى السطح تحليلات مختلفة إلى حد ما ننس  
 نوع الأساسي للتنظيم المونولوجي ومن جهة أخرى. تتوصل سيلكورك إلى أن  
 مبادئ انفولوجيا التي تضمن هذا النوع من الاقتراح من اليسار إلى اليمين بين  
 المقاطع والأنعام يمكنها بل ويجب عليها بالفعل أن تستند على لتصميم نفس نوع  
 الرصف بين المقاطع والمواقع المدرجية. كان هذا هو جواب سيلكورك عن  
 السؤال الثاني من السؤالين اللذين طرحتهما سابقاً"

وتشير سيلكورك إلى أنه قد يحدث في ظل شروط خاصة في لغة معينة  
 لا يكون ممكناً وجود أي اقتراح إضافي ما بكيانات غير مقترنة على صعيد  
 هيئة أخرى وتكمم القصية هي أن هناك. على العموم. "داعماً" لقرن كل كيان  
 على مستوى طبقة ما بكيان واحد على الأقل هي طبقة أخرى إلا أن هذا  
 قد يعجب أن يعبر عنه بعباير شكلية. ومن ثمة يُقترح أن يفسر أيضاً ما

تد في المقام الأول، رصوف (الطويل الحامي) الاصافيه لمقطع م مع موقع صامتة هي المدرج العروضي. وبهذا تُجيب سيلكورك عن السؤال الأول. تعتقد سيلكورك أنه يمكن للمقاطع أن تتوهر، على الأرجح، على قسيه قصوى للامتداد أو الانتشار. ويمكن لهذه القيود على قابلية الاستمرار أن تماثل تقريباً السند في بعض اللغات النغمية الذي يفيد بأن الافتراضات الإصافية لا تحلق انغام النطاق (مع أنها لا يمكن أن تكون خاصة باللغة إلى هذا الحد). من الممكن أن لا يرصف أي مقطع مع أكثر من عدد ما أكبر من مواقع انصاف البقرات، وذلك في نسبة معطاة لسرعة النطق... 2. أن تختلف المقاطع من مختلف الأنماط بالنظر إلى كم من المواقع المدرجية التي يمكنها تشغيلها... والفكرة هي أن وقوفها، على الرغم من أن الدافع يشغل مواقع صامتة في المدرج، ستحدث هناك وذلك بالصبط حينما يتجاوز عدد المواقع انصامتة في المدرج عتبة قابلية انتشار المقطع الذي يسبق المواقع الصامتة. وتعرف سيلكورك بكونها لا تملك حجة الآن تدعم هذا المقترح، ولكنها تقدمه بوصفه فقط تأملاً في محاولتها أن تُهم لمادا ترد الوقوف، على وجه الإطلاق، بوصفها انعكاسات للمواقع المدرجية الصامتة بالنظر إلى الدافع إلى القر بين الطبقات غير أن سيلكورك، مع ذلك، تشعر بأن هناك تشابهات كافية بين الامتداد المستقل القطع وإعادة الرصف التي برهنت لصالحها في بحثها سنة 1984 وهي تشابهات تسمح لها بأن تقبل بجدية الفرصية القائلة بأن نظرية موحدة مفردة تشمل النوعين معا من الظواهر<sup>(62)</sup>.

لقد برهنت سيلكورك، وهي تدافع عن المقطع الزمني التركيبي بوصفه مواقع (صامتة) غير مرصوفة في المدرج العروضي. على أن الوقوف عبارة عن تأويل صوتي معقول للمواقع المدرجة الصامتة هي بنظرها... وقد يبدو

ومن الحدير بالقول هو أن ما قد يشجع على العمل في هذا الاتجاه هو صحة المستمدة من الأدبيات التحريية والتي معادها أن التطويل الختامي ولوقف متماثلا إدراكيا إذ سبق لمارتيس (1970) ولوهيسست (1979) أن لاحظا أن المستمعين يدركون حالات التطويل الختامي بوصفها وقوفاً، ويبدو أن هذه النتيجة مفهومة بشكل أفضل في إطار النظرية التي تقول بها سيلكورك، وذلك إذا افترضت أن المستمعين ينقلون ما سمعوه إلى تمثيله لفونولوجي الأكثر تحريداً، وهكذا، وحسب نظريتها، وعلى مستوى أعمق لتمثيل، فإن هذه التحليات السطحية للتقطيع الزماني التركيبي تعتبر متمثلة، وعلاوة على ذلك، فإن نظريتها ستقوم بسوء آخر من التنبؤات بخصوص الوقف، أي أنه سوف تكون هناك علاقة مقايضة أو تضاييف سالبة هي حجم التطويل الختامي والوقف اللذين يُعثر عليهما في أي سياق تركيبى خاص. وقد يقبل افتراض سيلكورك القاضي بأن هناك، بالنسبة لأي "قطع" تركيبى خاص، عددٌ من غير متغير وثابت من مواقع أنصاف النقرة الصامتة في المدرج، وقد أدرجت هذه المواقع بواسطة قواعد إضافة نصف نقرة صامتة تركيبية، حسب طبعه علاقة نسبة المكون في هذا القطع. وبالنظر إلى هذه الفرضية وإلى نظريتها سوفس والتطويل الختامي، فإن الأمر سينتهي بنا إلى القول بأن مدة الوقف ومدته

تطويل الحتامى تتصافان دائما حتى إلى بعض حجم المدة بأنمها. وذلك حينما يستمر السياق التركيبى ونسبة الإسراع في النطق تأسيس. ومن الموضع بعد نعبرا في التطويل في أي موقع، إذا كان هناك، بالعمل تعبير هو نفسه معطى معينة للانتشار. ولعل أهم نقطة، فيما يرى سيلكورك، هي أن نظريته تتبنا فيما يبدو. بتغير مدة الوقف الذي يعقب المقطع المطول وفقا لنسبة، بنسبة تعاكس مدة تطويل المقطع<sup>(٤٥)</sup>.

هذه المقارنة العامة تؤكد، في الظاهر، واقعتان هما، 1- بعض سياقات التركيبية تعرض التطويل الحتامى ولا تعرض الوقف 2- لا يكشف الموقف التقيص، والسياقات التي يرد فيها التطويل فقط هي تلك سياقات التي يكون فيها قطع المكون صغيرا، ونسبهم هاتان الواقعتان إذ فترضا أن عدد المواقع الصامتة تتصايف مع حجم قطع المكون، همتى ما كان لقطع صغيرا كان عدد أنصاف النقرات الصامتة صغيرا، وحينما تكون أنصاف النقرات الصامتة قليلة جدا بحيث قد لا يتجاوز المقطع عتبة قلبية للانتشار في رصفه معها مثلما قد يحدث في القطوع الصغرى للمكون، فإننا تتبنا بأن تحدث دائما إعادة رصف (مستقلة القطع) autosegmental لكن تلك لموقع، وهذا يعني أن التطويل لا غير هو الذي سيكون في تلك المواقع لا لوقف وهذا هي الحالة المقيدة للتصايف السالب بين التطويل والوقف، الذي تتبنا به نظرية سيلكورك، إذ هي تتبنا بأن وقفا مثل هذا سيظهر فقط هي قطوع الصغرى للمكون<sup>(٤٦)</sup>.

وكنت سيلكورك قد قارنت البعاجات الطاهرة لنظريتها للتقطيع الرسمى تركيبى مع الحدود الطاهرة للنظريات من قبيل نظرية كلاب (1975، 1976) وطوره كوير وباكبا - كوير (1980)، اللين ينظر من خلالهما إلى الوقف

• أسلوب العناني بوصفهما عمليين مستقلين استقلالاً تاماً والدرس لأحب  
ر يتم تمثيل آثارهما تمثيلاً فونولوجياً<sup>66</sup>. ويعلص سيلكورك إلى أن موقع  
وخطيل العناني تحميضان لمواقع غير مرصوفة صامته على المستوى العميق  
في البنية الإيقاعية للجملة. ويمثل لهما هنا بوصفها مدرجاً عروصياً<sup>67</sup>.

ما عن تركيب العاصل الإيقاعي، فقد تناولت سيلكورك قاعدة إصافه  
صف بقرة صامته. فإذا كانت المواقع الصامته هي المدرج العروصي عبارة عن  
تمثيل ملائم للمفصل (العاصل) التركيبي. فإن النحو يجب أن يتضمن صائفة  
من القواعد تحدد بالنسبة لأية جملة معينة (ذات سية مركبية سطحية معينة).  
مكانات المفصل (الفاصل) بين الكلمات والمكونات المركبية التي تكون  
لجملة. ولأن العاصل الإيقاعي يعكس البنية المكونية السطحية للجملة. فإن  
قواعد لفاصل يجب أن تبنى بوصفها. تنظر إلى البنية السطحية وترتضيف  
موقع مدرج صامته بوصفها شكل وطبيعتها. لقد سبق لسيلكورك أن  
قترحت قاعدة (أو قواعد) مسماة بإصافة نصف بقرة صامته من شأنها أن  
تطبق في سياقات تركيبية ثلاثة في نهاية الكلمة، وفي نهاية مكون متفرع،  
وفي نهاية مكون يعترض احتمالاً ج وقد فهمت أن هذه القواعد تطبق سلوكياً هي  
بناء المدرج الذي يشكل من الربط انطلاقاً من التمثيل التركيبي إلى التمثيل  
فونولوجي وقد نُظر إلى آثارها التراكمية باعتبارها تمثيلاً لدرجات مختلفة  
لصاصل هي الجملة وفي معاودة نظرها في هذا المقترح تبدأ بالصياغة  
التالية لقاعدة إصافة نصف بقرة صامته

(3) أصف نصف بقرة صامته هي (اليمن الأقصى) لنهاية المدرج

لعروصي المرصوف مع :

66. طر: صامته لصريه كوير ديك. كوير في العند الآية

67. 1954 P 47

أ. كلمة

ب. كلمة تشكل رأس مكون غير مضموم

ج. مركب.

د. مركب أحت من ح<sup>(49)</sup>

ثم تنقل سيلكورك لتثير احنيططين. **أولهما** أن السد (ب) يميز بين كلمات المتوقعة على الموضع لها ولمركباتها الأم هي بنية موضوع الحصة. وعلى هذا السد أن يميز، مثلاً، بين متواليات مغير زائد رأس (مثل ط - س) ورأس زائد فصلة (مثل س - ط. ف - س، الح) وهذه هي النتيجة المرعوب هيها، وتشير إلى أن البند (ب) يكون له دور يلعبه فقط في المركبات التركيبية لا في الكلمات المزجية. **ثانيهما** أن السد (ح) يكون عرضة لقيد خاص فهذا البند يصنع نصف النقرة الصامتة هي نهاية مكون مركبي، ويكرر أحد آثاره هي أن يؤمن للتشكيلات المركبية المتعددة التفريع يميناً العميقة الدمج مقدار ملائمة من الوقف والتطويل يعقها، إلا أن القاعدة نفسها لا تستدعي استقريع، لكنها تشترط أنه إذا كانت الكلمة مركباً، فإن ذلك التشكيل لن يتقبل نصفي بقرتين، بل نصف نقرة واحدة<sup>(49)</sup>.

وهي موضوع هوبولوجيا الفاصل الإيقاعي وعلم أصواته. وهي حديثها عن وقف والتطويل العنثامي في اللغة الإنجليزية. رأت أن معطيات الوقف وانطويل انعتامي قد تشكل، مبدئياً، حجة أساسية هي تفويم أي مقترح متعلق بفواحد اصافة نصف النقرة الصامتة وبيئانها التركيبية. إلا أنها تلاحظ أن تلك المعطيات المتاحة يمكنها، في الحز، الأكبر منها، أن تعتبر أكثر إيجاء ولا تؤثر مساهمة على معترج ما واضح التغيرات ومميزها مثل اقتراحها. لقد اعترف

(49) عصف 4

(50) عصف ص 151-152

مد ٠ من طويل بار تقسيم حملة إلى كلمات يتعكس في الخصائص الألفاوية  
لعملية ٠، لك حتى حينما يسبق النثر (أو المرور) ثانياً. ويخلص سيكورز  
إلى أن نظريتها للماصل الأيقاعية تنبأ باحتلافات في البصيص الرسمي بسوء  
المحذوف ٠ إذ يجب أن يكون المقطع غير المنبور الذي يسبق قطعاً مكويب طرل  
من مقصع غير منبور يتلو قطعاً مكويباً. وهذا النوع من الجمع يشير إلى وجود  
موقع مدرجي واحد على الأقل واقع بين كلمات في المتوالية (وتعبير أ.ق.، فهو  
يشير، على الأقل إلى وجود موقع واحد بعد كلمة من مقولة أساسية) وتؤكد  
ذلك المعطيات المأخوذة من الدراسات التجريبية في موضوع إنتاج السعة. فتقد  
قيس، وبصفة متساوقة أن المقاطع الختامية في الكلمة أطول من المقاطع  
لاستهلاكية في الكلمة أو المتحللة للكلمة (انطراؤلر ١٩٧٣، كلات ١٩٧٥،  
سلاكانني وأوكانور وأوسطون ١٩٨١) ويتم التنبؤ بهذا المفعول إذا اعتُرض وجود  
موقع (موقع) صامت (صامتة) بين الكلمات ويتم أحد التصويل الختامي بعين  
لاعتبار بوصفه امتداداً مستقلاً القطع من اليسار إلى اليمين ومع ذلك ينبغي  
أن نلاحظ أن مثل هذه المعطيات، وهي تؤكد الامتداد من اليسار إلى اليمين  
ووجود مواقع صامتة لا تقدم حجة متعلقة بتفاصيل ما حول قاعدة إضافة  
نصف بقرة الصامتة، من مثل لاسيمترية قاعدة إضافة نصف البقرة الصامتة  
وتأثيرها بعض أنواع الإخبار التركيبي بحسب. غير أن هناك حجة ما لصالح  
لاحتساح إلى البند (ب) الذي يصح نصف بقرة صامتة إضافة بعد الكلمة  
من س المركب غير مضموم. لقد سبق لكافوزد (١٩٦٦) أن تحدث عما سمعه  
بالاستراحة والتي مثلت عنده اختلافات إيقاعية بين حملتين. وقد أولت  
سليكورز هذه الاستراحة باعتبارها بقرة صامتة<sup>٢٠</sup>. كما رأت أنه من المعوم  
بإضافة إلى ذلك، أن نقل الطبيعة التفرعية لمكون ما على اليسار في قطع



مكوني ما إلى وقف أو أثر بطويل. وعلى العموم، فإن السواد التلاني الأولي  
 بعد عدة أصاغة نصف الصامتة، سواء هي الباليق أو من خلال تكرار قائم  
 على كلمات مدمجة أو مركبات مدمجة، توفر تفسيراً بالنسبة للملاحظة العامة  
 الفادله بأن المكونات الطويلة تعقبها وقوف طويلة، وفيما يتعلق بالطول ينشأ  
 دُعم إلى تعقيد مكوني أكبر أو إلى عمق الدمج. ولأن المكونات تنزع إلى  
 تكون متفرعة إلى اليمين في اللغة الإنجليزية، فإن طول مكون ما على اليسار  
 يسبب دائماً العمق الأكبر للدمج، ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن كوير  
 وياكيا - كوير (1980) اللذين بينا أن عمق الدمج يتصايف مع طول الوقف، قد  
 وحدا أن عمق دمج المكون الأيسر في قطع مكوني هو الأهم.

أما بالنسبة للبد (ج) من قاعدة إصاغة نصف نقرة صامتة، والتي تسد  
 نصف نقرة صامتة في نهاية الأحوات المكونية لـ ج، فإن ما يسنده هو حجة  
 التقطيع الرمزي<sup>(71)</sup>.

وفي (1986) اقترحت سيلكورك أن هناك مستوى تسميه بنية - م  
 ويتوسط بين البنية التركيبية والتمثيل الصوتي. وهو يتألف، من بين ما يتألف  
 منه، من البنية التطريزية، وترى أن حاصلات السية التركيبية التي تنعكس في  
 لسية لتطريزية محصورة حداً، والمستوى الذي تشكل فيه البنية التطريزية  
 حراً من التمثيل هو المستوى الذي لا توجد فيه بنية تركيبية وبعبارة أخرى،  
 ومما لا يتم نقل التركيب إلى البنية التطريزية، فإن التركيب نفسه يوضع جانباً،  
 وقد صاغت سيلكورك نموذجاً يتكون من مكونات فرعية هي المكون الصوتي  
 تركيبية؛ والمكون الصوتيولوجي؛ ومكون التجسيد الصوتي<sup>(72)</sup>؛ ومن هذا المنطلق  
 تنقلت إلى الحديث عن المدرج العروصي مدكرة بأنها قد برهنت على أن  
 المدرج العروصي لا يوفر التمثيل لعلاقات البروز أو للتعمق الإيقاعي فقط بل

تظهر أيضاً للماصل والمفصل. حيث يمثل بوصفه أنصاف نمرات (غير مقترنة) صاممة تظهر بين الكلمات في المتواليه. وتُدرج فواصل أصابعه صاممة الصممة الصامتة الـ **سي** هي التمثيل بواسطة السيه التركيبية السطحية بلحمه. فلما برهنت على أن أنصاف البقرات الصامتة تظهر تمثيل **وقف مجرد** (راحة في الترتيب الموسيقي) ترى أنه قد أثر في تطبيق قواعد بوصف حتى يتم تطبيقها في شكل التحقيق الصوتي، ثم تسجل أن أنصاف البقرات لصامتة في التمثيل الفونولوجي شبيهة إلى حد بعيد بالعناصر الحدية وأن كل لحجج المصادرة للحدود باعتبارها معينة لمحال فونولوجي هي حجج عالية. ويمكن للمرء، وهو يواصل الحديث عن الدور المركزي لأنصاف البقرات لصامتة في الفونولوجيا ذاتها، أن يبرهن على أن المكوينية التطويرية للبيئة هم قد حدثت انطلاقاً من التمثيل الفونولوجي المشتتمل على أنصاف البقرات لصامتة، وأن إدراج نصف البقرة الصامتة، لا البنية التطويرية، هو الذي يته تحديده مباشرة بالنظر إلى التركيب أن إعطاء البنية التطويرية الموقع المركزي في السية - **م** لا يجعلها بصرف حرمان أنصاف البقرات الصامتة من ية علاقة مباشرة بالتركيب، إنها ما تزال تسمح للمرء بتفسير الإمكانية لقتلة بأن أنصاف البقرات الصامتة، وكذلك بعض مظاهر المدرج العروضي، لا تحدّد سطر إلى المجالات التركيبية، بل تحدّد بالنظر إلى البنية التطويرية وبما هو هذا النوع من تعلق ساء المدرج العروضي بالبنية التطويرية بعد مسألة مرعوباً فيها. ومن المفري الافتراض أن ساء المدرج العروضي يُعبر اعتماداً على محالات السية التطويرية، وأن البنية التطويرية تحدّد التمثيل المعرر للماصل (للمفصل) في الزمن الذي سبق أن مثله سيلكورك باعتباره أنصاف بقرات صامتة أيضاً<sup>(٣٣)</sup>.

الامر، قد يكون قادرا على اشتقاق هذا النوع من البنية التطورية بصفه غير مباشرة فيما يتعلق بالتركيب، بل إنه قد يكون قادرا على اشتقاقه، انطلاقا من تمثيل يشمل انصاف بقرب صامتة في أعداد متنوعة بين الكلمات التي سبوا بها نصها أن أدمجت فيما ينصل بالبنية التركيبية. وهذا يعني بوضوح أن البنية 'التطورية' يمكنها أن تنفي 'انطلاقا' من بنية نصف بقرة صامتة وذلك، مثلا، جعل نهايات مكون تطوري خاص تتطابق مع متواليات متعاقبتين من أنصاف البقرات الصامتة مع تساوي العدد الأصلي لحجم محصوص. وبهذه الطريقة فإن التمثيل الهرمي من النوع الذي تحدثت عنه سيلكورك سابقا يتم اشتقاقه بصفة آلية. ومن المهم أن تتقاسم القواعد الخاصة لإدراج نصف البقرة الصامتة التي قترحتها سيلكورك في كتابها **الفونولوجيا والتركيب** الخاصية الأساسية مثل قواعد اشتقاق المكون التطوري<sup>179</sup>.

#### 2.2.3.2. الموقف في المقاربة القائمة على العلاقة

لقد أثبتنا أعلاه أن مقارنة نيسبور وفوغل هي مقارنة الفوريشمات، الربط لقائم على العلاقة. وهذه المقاربة تميز تمييزا قاطعا بين رؤوس المكونات التركيبية وفصلاتها وهذا يعني أنهما قد احتكما احتكاما قاطعا إلى مختلف أنواع العلاقات الحاصلة بين المكونات التركيبية الموحدة في نفس المحل لـفونولوجي المشتق. وقد فحصت نيسبور وفوغل (1986) قواعد من مجموعة من اللغات التي تحيل على المركبات الفونولوجية فأقرت بأن كل المركبات لـفونولوجية تتضمن، كحد أدنى، رأسا من وكل العناصر على الجهة غير استكرارية للرأس والتي ما تزال داخل من نفس. وقد انتهت نيسبور وفوغل على ثر تصديهما لها عدة بناء المركب الفونولوجي إلى التوصل إلى خمس امكانيات مبطنه قد تصنف فيها اللغات: 1- الفضلة المحظورة 2- الفضلة الاختيارية

- الفرع 3 - الفصلة الإجبارية، 1 - الفرع: 4 - الفصلة الاحتيالية، -  
الفرع: 5 - الفصلة الإجبارية، - الفرع: 1.

لقد خصت بيمبور وفوغل القليل مما حصصته سيلكورك للوقف  
و لتطويل، ومع ذلك، فإن ما أتينا به يكسب أهمية بالغة وقد يكون من الجدير  
بذكر القول بأن بيمبور وفوغل قد كرستا عملهما هذا للبرهنة على استقلالية  
المكونات التطيرية عن التركيب، معتمدتين في هذه البرهنة على الوقائع التي  
وفرتها العديد من اللغات

وبالنظر إلى موضوع بحثنا، فإن ما همنا، بالأساس، هو بعض أوجه  
التطيرية التي لها صلة بالوقف والتطويل، ويتعلق الأمر بالمركب الفونولوجي  
والمركب التثميني والقول المونولوجي.

وفي مجال المركب المونولوجي، برهنا على أن هذه المقولة لتطيرية  
توظف مفاهيم تركيبية أكثر عمومية في بنائها، فقاعدة تكوين المركب  
الفونولوجي تعيل على مثل هذه المفاهيم العامة مثل مفاهيم المركب التركيبي  
و رأس المركبي. كما تستعمل الرامتر الذي يقيم الوجهة التي تدمج فيها  
الحمل في لغة معطاة من نوع *ص*، وقد أثارت الكاستان الانتباه إلى أن المركب  
المونولوجي المسمى بعد المكون الأول هي البنية التطيرية الذي يمسك الصكرة  
التي مؤداها أن الطول يلعب دورا في تحديد المقولات التطيرية، ومعنى ذلك  
أن الطول المسمى للتكمالات غير المتفرعة في مقابل التكمالات المتفرعة يسدو  
وكأنه عامل حاسم في تحديد إمكانية البنية في بعض اللغات، وذلك نظر لأن  
لتكمالات غير المتفرعة تكون، عموما، أقصر من التكمالات المتفرعة وهذا  
يعني، أنه قد يكون هناك نزوع عام إلى لعب تكوين مركبات فونولوجية (غير

5 - يمكن النظر إلى قواعد الإمكالية الأولى في ص 179 180 187 وقواعد الإمكالية الثانية

في ص 165 164 174 وقواعد الإمكالية الثالثة في ص 180 187 من الإمكالية.

11 - يجب أن فلاحتي. هما على ذلك هي عملهما (199)

مصرعه) منميزه العصر<sup>١٦</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أنهما قد تناولا بأدب في مصر هذه المفولة الطربرية طاهرة التطويل. وقد لاحظنا، في هذا الصدد، أنه علينا ما اعتقد الناس أن التطويل يقع في نهاية المكونات التركيبية وليس أن لمطبع المركبي التطريزي يلعب دوراً في التطويل وذلك فقط بالمعنى الذي يسي به المركب الموبولوجي اعتماداً على مفاهيم تركيبية. وتعرف أن عدم التقيد بمثل هذا التعبير في السابق إلى أن التقطيع غالباً ما كانا يتطابقان فقد لوحظ في اللغة الإنجليزية. كما في اللغة الإيطالية. أن المركب الفونولوجي يعد أيضاً محال التطويل الختامي. وكان ليبيرمان وبريسر (1977) قد لاحظ أن قاعدة عكس اليامي لا تطبق إذا تم تطويل السد الواقع بين النبرين، وقاعدتهما هي التي تفسر ذلك جيداً. لأن التطويل يقع في نهاية المركب فونولوجي، ولأن الكلمتين معاً المستلزمين هي قاعدة عكس اليامي يجب أن تنتمي إلى نفس المركب الفونولوجي<sup>١٧</sup> كما أثارت مسألة طول المصوت في لغة شيمويي التي درسها كيسنورث وأباشيخ (1974) والتي تعد ملائمة للنظرية التطريزية، فطول المصوت، هي هذه اللغة، طول تعارضي. على العموم، مع أن هناك بيانات خصوصية يتم التنبؤ به فيها: أ) في نهاية الكلمة، حيث يتنبأ بقصر لمصوت إذا كانت نهاية الكلمة تتطابق مع نهاية مركب فونولوجي، وطوله إذا لم يحدث ذلك ب) قبل مقطع ثقيل داخل نفس المركب الموبولوجي، حيث يكون المصوت قصيراً ج) قبل متوالية تتكون على الأقل من ثلاثة مقاطع داخل نفس المركب الفونولوجي، حيث يتنبأ بقصر المصوت أيضاً. وتفسر هذه توقعات ثلاث قواعد تقصيرية هي: التقصير الختامي والتقصر الواقع ما قبل ل طول والتقصر الواقع ما قبل المقطع الثالث قبل الأخير<sup>١٨</sup>.

Nespor, M. and Vogel, I. (1986) P. 186-187

١٦ - نفس ص ١٨٦

١٧ - نفس ص ١٨٨

١٨ - نفس ص ١٨٩

هكذا لاحظنا، إذن، أن طول بعض المكونات المولودية يلعب دوراً في تحديد التفسير النهائي لسلسلة ما إلى مركبات فولوجية. وقد رأينا، في لعب مثل لايطالية أن مركبا فولوجيا قصيرا (أي غير متفرع) قد تعاد بيسه، بحسب بعض الشروط، ليشكل مركبا فولوجيا أكبر ومجردا مع مركب فولوجي محاوراً<sup>١٨٩</sup>.

وهي محال المركب التفعيمي، كان من الضروري أن تشيرا إلى مفهومين تركبيين جوهريين يلتزمهما هذا المركب وهما الربط السيوي باشجرة ولحمة الحذرية ومن جهة أخرى. فقد أوضحنا أن صياغة قاعدة تشكيل مركب التفعيمي الأساسية تقوم على مفاهيم تميد بأن المركب التفعيمي هو مجال نطاق تفعيمي وأن نهايات المركبات التفعيمية تتطابق مع المواقع التي قد تدرج فيها الوقوف هي جملة ما. وقد لاحظنا، عموماً، وهي علاقة بالطاقات التفعيمية، أن هناك بعض أنواع التركيب التي يبدو أنها تشكل محالات انتعيم بدتها وتشمل الحمل الاعتراضية والحملات الموصولة غير الحصرية ولنداء والحشو والاستصام المحاري وبعض العناصر المنقولة. إلا أنهم لاحظنا أن هذه الراكيب تمثل متواليات يمكن اعتبارها بمعنى ما خارجة عن الحمة الحذرية التي تقتصر بها. وعلاوة على هذه الأنواع الحصرية من تركيب التي تشكل إخباريا المركبات التفعيمية، هناك مفهوم تركبي آخر ملائم لتشكيل المركب التفعيمي وهو جملة الجذر. وعلى وجه الخصوص فإن حدود جملة الجذر تحدد مركبا تفعيمياً، بينما العمل التي ليست حملاً حذرية لا تحدد. غير أن هناك حالات لا تشكل فيها جملة الجذر مركبا تفعيمي مجرداً<sup>١٩٠</sup> وأثارتنا مسألة ما قد قيل بخصوص كون محال المركب التفعيمي

<sup>١٨٩</sup> نفسه ص ٩٦

<sup>١٩٠</sup> نفسه ص ١٨٩

ساسه مكنه مركبيا. فبين لهما أنه حينما يكون لجملة الجدر مركب تنعيمي احادي متحلل فإن هذه هي الحالة التي لا يكون فيها السلاسل على حسب و حسب هذا المركب التنعيمي مناظرة لأي مكون في التركيب<sup>٤٠</sup> اما عن بطول صفه ذكرنا انه واحد من الوقائع المختلفة التي يمكن أن تلعب دورا في تحديد سية. ولأن التحديد الأساسي للمركب التنعيمي يُخصّص أن كل المركبات الفيزيولوجية لجملة الجدر تشكل مركبا تنعيميا مفردا إذا كانت المواد التي تشرف عليها جملة الجدر طويلة، فإن المركب التنعيمي الناتج يكون طويلا يصح بصمة آلية وفي هذه الحالات، ترد المركبات التنعيمية المبسطة هي لعاب متولد مكونات أقصر إلى حد ما، وربما يعود ذلك إلى اسباب فيزيولوجية ذات صلة بالقدرة على التنفس.. إن عامل الطول أيضا يلعب دورا في تحديد كيف تصنع العديد من المركبات التنعيمية الصغرى انطلاقا من مركب تنعيمي كبير وسلاضافة إلى ذلك، تحدثا عن دور الإسراع في النطق في تقطيع المركبات التنعيمية<sup>٤١</sup>.

وكاست الكاتبان قد تناولتا المركب التنعيمي في عمل سابق (1983). وقد حاولتا تصميم ظاهرة التنعيم الخصوصية. أي مواضع القطوع التنعيمية التي تتمظهر بواسطة تطويل العناصر التي تسبق مثل هذه القطوع، وبإدراج الوقف، أو باحتمال إدراجه<sup>٤٢</sup>.

أما في ما يتعلق بالقول الفيزيولوجي، فقد نبهنا على أنه تحده بداية مكون تركيبى ونهايته (س ر). وبعبارة أخرى، فإن القول الفيزيولوجي يتألف من تلك لمركبات التنعيمية التي تشرف عليها نفس العجزة س ر هي الشجرة التركيبية وعلاوه على حالات التشديد الخاص، فإن هناك، مع ذلك، أسبابا لإسناد قيم

٤٠ نفسه ص ٢١٠

٤١ نفسه ص ١٩٦ - ١٩٤

٤٢ نفسه ص ٣٠

ض (صعب) وق (قوي) إلى مختلف المركبات النحوية للقول العودولوجي. وجدت سبع<sup>٥٠</sup>، قد اقترحت. كما استرنا إلى ذلك في حبه. أن هناك سبع حاسب في الحملة يرد على مستوى المركب التثني العناني لشير في أن رب عول قد انتهى. وذلك حسبما لا يكون هناك نبر حملة وهذه الملاحظة وكذلك الملاحظة القابلة بأن العناصر الواقعة في نهاية مكون تركيبي وعلى وجه الخصوص في نهاية الحملة تنزع إلى أن تطول - إن هاتين الملاحظتين يبدو أنهما تشيران إلى أن المركب التثني الأخير من القول هو الأقوى<sup>٥١</sup> ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن السلسلة التي تشرف عليها هي عدة حملة جذرية، فإنها تتضمن أحيانا أكثر من جملة جذرية، وأحيانا أقل منها. مفترضين أن العجزة العليا للشجرة التركيبية قد تكون مقولة أخرى غير ج<sup>٥٢</sup>، وقد لاحظ روكا ألا وقما صوتيا بمكة أن يتخلل قولاً فونولوجياً<sup>٥٣</sup>. أما هير (1989) فقد اعتبر القول يشتمل على متوالية قصوى تقع بين وقوف صوتية أو وقوف بنيوية، وهويهي بالوقوف "الصوتية" تلك التي لا يسمعها فقط المتكلمون الأصليون بل تلك التي تشمل التوقف العملي عن التكلم، أما المراد بالوقف لبنيوي فهو انقضاء وقوف التذكر وطواهر إنجارية أخرى<sup>٥٤</sup>

وقد قامت مارينا نيسبور في عمل لاحق (1990) بمناقشة نفس القضايا التي شرحتها برهنة زمينتها فوغل إلا أنها قد دقت بعض الأمور وأدحت بعض التعديلات على تصورهما، وأطالت القول نسبيا حول الوقف. هناك شرط أساسي مفرده الولوج غير المباشر للتركيب. فإن القواعد المؤسسة للنسبة تقع من سية مركبيه السطحية وبطريق القواعد العودولوجية. وحسب المصادر

Bray, J. (1979), p. 145, 55

Nespor, M. and Vogel, (1986), p. 22, 56

٥٠ نفس ص ٢٦

Rosa, 1994, p. 10, 58

٥١ نفس ص ٢٦



لصوبولوجية التطيرية. فإن مستوى التمثيل هذا هو شجرة البنية المكسبة  
والنظر إلى مقاربه البنية الإيقاعية. فإن هناك مستويين للتمثيل عوسطن  
تركيب والصوبولوجيا. **الأول** هو البنية السطحية المغممة التي يبنى علو  
ساسها **الثاني** الذي هو المدرج العروضي والمدرج بنية هرمية لا يعلن إس  
مكونات وعلى هذه البنية تحيل قواعد الوصل العارحي والقواعد الإيقاعية.  
ونعتبر البنية التطيرية والمدرج العروضي مستويين دالين من التمثيل لبنة  
تطيرية تتوسط بين التركيب والمكون التطيري للصوبولوجيا الصاعد  
معجمية، والمدرج بتوسط بين الفونولوجيا التطيرية وفونولوجيا الإيقاع،  
ووفق هذا التصور، فإن التداخل بين التركيب والفونولوجيا يقتصر على  
لفونولوجيا التطيرية؛ وهي حالة الفونولوجيا الإيقاعية فإن المرء يمكنه  
بسهولة أن يتحدث عن الإحالة على التركيب على وجه الإطلاق<sup>(9)</sup>.

إن المكون الإيقاعي للصوبولوجيا يسمح لتحديد متوالية غير إيقاعية بأن  
تتووع إلى حد ما عبر اللغات. ويتوقف التشكيل غير الإيقاعي، عموماً، على ما  
إذا كانت اللغة ذات تقطيع رمزي مقطعي أو لا. إن الإيقاع يتم التمثيل به بمسطق  
مدرج لذي يبنى على أساس الإخبار الموجود هي الشجرة التطيرية، أي أن  
كل مقطع يسند إليه موقع يُعلم به على المستوى الأول للمدرج. ومن ثمة، فإن  
بعض الحفامي المعبر لكل مقولة تطيرية علياً يسند إليه من إضافي على  
مستوى مدرجي منفصل. وترى نيسبور أن تشكيلات المدرج الناتجة بهذه  
طريقة ليست دائماً سليمة التكوين. فهناك، على وجه الخصوص، حالات  
تجمع فيها الكلمات في سلاسل بحيث تكون بعض البروزات متراصة فيما  
بينها ويكون أخريات شديدة الانعصال عن بعضها البعض. هاتان الحالتان  
نعرفن بصارب البحر وانحداره على التوالي. وحينما يظهر تشكيل من هذين  
تشكيلين غير الإيقاعيين، فإن قاعدة من بين ثلاث قواعد إيماعية تطبق

سهدف تلك التشكيل فتتج عن ذلك سلسلة أكثر إضعافه. ومرت من الصفح  
في بعض السكيات غير الإضعاف هناك قاعدة حذف النقرة وجاهده إدراج  
سفرة اللتين صاعتهما على الشكل التالي

#### (4) قاعدة حذف النقرة

احذف س في المستوى الذي حُد في التضارب الأدنى.

#### قاعدة إدراج النقرة

ادرج س في المستوى المدرجي الأدنى بين موقعين

متصاربين إذا كان الأول أكثر بروزاً من المستوى

الذي حُد في التضارب الأدنى<sup>(91)</sup>

وقد تتحقق قاعدة ادراج النقرة عند نيسبور، على المستوى لفيرياتي،  
ما على شكل تطويل للمقطع الحتامي هي الكلمة، وإما على شكل وقف، وذلك  
هي للغة الإيطالية<sup>(92)</sup> وأصاحت إلى تلك القواعد قاعدة حذف الموقع  
وتنص على حذف س في المستوى الأول من المدرج إذا تناسب مع مقطع  
"قصير" هي نهاية كلمة ما وتعتبر بأحد المعاني قاعدة حذف الموقع طيرة  
قاعدة إدراج النقرة<sup>(93)</sup>. وقد ذكرت أيضاً أن قاعدة إدراج النقرة تعتبر تطويلاً  
إضافياً<sup>(94)</sup>. أو أن مضافها الفيرياتي قد يكون إما الوقف وإما تطويل المقطع  
الأحمر<sup>(95)</sup>.

١. عدم ص 24- 217
٢. عدم ص 3
٣. عدم ص 57
٤. عدم ص 100
٥. عدم ص 261- 262

## 4.2. خلاصة وتقويم

عتمدت سيلكورك في بناء نظريتها للوقف على ليرمان (1975) في بحث نظري للمونولوجيا العروضية خاصة فيما يتصل بالنيات الهرمية . صارت اللغة عبارة عن تنظيم هرمي مماثل للتنظيم الموسيقي وكان أن سعى عمل ليهام لكوير ومايير (1960) المخصص للإيقاع الموسيقي والذي أمدف مجموعة من المصطلحات التي وظفتها في دراستها المتمحورة حول العلاقة بين التركيب والفونولوجيا. وفي هذا السياق، استعارت منهما مفهوم اسقرة بذي أصلها على البضنة، كما أن ما سميها بالوزن في الموسيقى هو ما سمته بالإيقاع في اللغة ولأن تمثيل التنظيم الإيقاعي في الموسيقى يمثل أنبصت أو اسقرات، ولأنه يميز بين البقرات القوية والبقرات الضعيفة، فقد طهر لها أن المدرج العروضي تمثيل من هذا النوع<sup>(96)</sup>.

وقد عادت سيلكورك إلى العديد من الباحثين الذين استشهدت بهم لتدعم نظريتها، وتعيد إليهم الاعتبار، ويذكر من هؤلاء أبيركرامبي (1967، 1971)، فقد ادرك أبيركرامبي مصطلح "النبر الصامت للإحالة على "حركات عصلات تنفس" القابلة للإدراك والتي تقع حينما يكون هناك وقف حيث يتوقع محي، نقرة وذلك حسب التقطيع الزمني الموضوع سلفاً<sup>(97)</sup>. وقد لاحظ أبيركرامبي أن النبر الصامت قد يستعمل، من بين وظائفه العديدة، لتمييز البنيات التركيبية التي يمكنها أن تكون عامصة في مواضع أخرى. ولعل مفهوم النبر الصامت هو لدى وقد مفهوم النمر الصامتة التي أصبحت بعدا هاما للنسبة الإيقاعية، وهو حده صار بحسب لها حسابها أيما وقع الوقف. وهذا يعني أن اسحس لاصح في اللغة لسر تحليلنا إلى أن تضبط الوقوف بالنسبة للبقرات الصامتة الممكنة. وكان كانفور (1985) قد ذكر شيئا شبيها بذلك الأمر .

<sup>96</sup>، Selkuk F. O. 1984, P 10

<sup>97</sup>، Aherc ombre D. 1968, P 146

لقد اقترحت سبلكورك، وهي تحدو في ذلك حدو لبرمان (1975). ان يكون رصف المدرج العروصي لقول ما أكبر من مجموع تلك النقرات و نصفه بـ ١٠٠٠ تمثل المقاطع. حاصه وأن المعصل المركزي قد يمثل هي المدرج بواسطة مواقع مدرجية صامتة تصمر تحتها هي نصفها أنصاف النقرات. وهي موقع مدرجية صامتة تقع بين التمثيلات المدرجية المعطاة بشكل مسلسل بكميات المعجمية ومن الملاحظ أن المدارج تتألف من صفوف وأعمدة من نقرت وأنصاف النقرات. ترصف أنصاف النقرات مع المقاطع على المستوى لأول من المدرج. وقد ترصف أنصاف النقرات هذه مع المواقع المدرجية في مستويات العروضية العليا، وهي هاته الحالة هي تحدو بوصفها نقرات (أو أنصاف نقرات) (صعبة أو قوية) أما النقرة الصعبة فهي نقرة لم ترصف مع أي موقع مدرجي أعلى. ومن الضروري الإشارة إلى أن التعبير بين النقرات وأنصاف النقرات يناسب بصفة مباشرة التعبير بين قوي/ضعيف ومنبور/غير منبور فالنقرات أو أنصاف النقرات التي لا تناسب دخل المدرج في مستوى أعلى قد يُحال عليها باعتبارها نقرة صعبة أو نصف نقرة؛ والنقرات أو أنصاف النقرات التي لا تناسب مع النقرة على المستوى العروصي الأعلى قد يُحال عليها باعتبارها نقرات قوية أو أنصاف نقرات<sup>(١٣)</sup>. وإذن، فإن مفاهيم منبور و غير منبور و درجة النبر قد تمثل فقط بواسطة رصف للنقرات وأنصاف النقرات على أي مدرج عروضي، إذ يرصف المقطع المنبور مع نقرة ويرصف المقطع غير المنبور مع نصف نقرة صعبة. وكذا المقطع الذي له سر أشد من سر حاره إذا كان له تمثيل على المستوى المدرجي الأعلى<sup>(١٤)</sup>

ومن جهة أخرى. فإن هناك ملامح أساسية أخرى للمودج سبلكورك وردها هوغ وماكالي (1987) وهي: المستوى المقطعي (صف أنصاف النقرات) ويسهل الإحالة على كل حالة المستوى الأكثر انخفاضاً من كل مدرج. وبعداً

(١٣) Selkirk E. O (1984) P 10 11

(١٤) Hoegs, R. and McCully C B (1987) P 184

مقطع بشكل مسجل بوصفه مكوناً بطريزياً - تحدد المواقع المدمجة  
 لأخرى في المسبوبات العليا (أنصاف النقرات القوية والنقرات الضعيفة  
 ؛ صعيته) الأحالة على التكوين الداخلي للمقاطع و/أو مواقعها في المعال -  
 تركيبة - توفر نظرية المدرج أيضاً موقعا للمثيلات التي تتضمن مواقع  
 مدرجة صامتة. وتعتبر هذه المواقع ملائمة باعتبارها علامات على التقطيع  
 الرمسي التركيبي والمفصل (الوقف والتطويل)؛ - تعد البنية التقييمية بص  
 موقعا لها في النظرية، إذ يكون لها ذلك الموقع في شكل أنصاف نقرات  
 صامتة<sup>(80)</sup>. إن أنصاف النقرات الصامتة تقع في نهاية الكلمة وفي نهاية مكون  
 متفرع، وفي نهاية بنت أية عجرة حملية. وأنصاف النقرات الصامتة لا ترد أبداً  
 د حل الكلمة، ووجود أنصاف النقرات الصامتة أو غيابها سيكون مسؤولاً عن  
 قدر كبير من التنوع في حركة النقرة. وقد تمكّن، بالفعل، (أنصاف) لنقرات  
 الصامتة التي تدرجها قاعدة رصف النقرة الصامتة التضارب الذي قد يكون  
 موحوداً في مكان آخر إذا كان الرصف المدرجي العروضي العميق للحملة  
 عبارة عن مجرد رصف لمقاطعها مع المدرج وفق المبادئ التي أعلنت عنها  
 سيلكورك<sup>(81)</sup>. لقد أدرجت سيلكورك أنصاف النقرات الصامتة بعد كمات  
 المحتوي وأطراف المكونات التركيبية من أجل أن تنهض بأعناء الوقف  
 والتطويل التركيبين.

إن الإطار النظري الذي بنته كل من سيلكورك وشين ونيسبور وهوكس  
 وهيز وغيرهم يستدعي منا الملاحظات التالية:

أ - يعد هذا التصور بلورة هامة ونظيراً دالاً لتصور ليرمان (1975).  
 ويرمان وپريس (1977) وكشفاً عن جوانب إيعاقيه بارزة جمع بين الوقف  
 والتطويل

2. إلى جانب الشدائد على الإيقاع لم يتخلَّ أنصار هذا النصور عن دور ما للتركيب في تصور الوقف إذ لا يزال التركيب متحكماً. بصورة ما هو عبثية بوحيا، ولا يزال بصماته (ممولاته ومفاهيمه) حاضرة بقوة في مثل هذا الحيز.

3. لا يزال هذا التصور آمياً في حوهره للتصور البيوي والبيوي الكلاسيكي للوقف. فالوقف لا يزال مجرد انحراف للتركيب وتحقيقاً رمي به على لرغم من أن سيلكورك أعانها قد انتهت إلى أن المدرج العروصي هو بوسيلة الرابطة بين البنية الحوية وبنية الوقف وأن الوقف يمثل مجرد على مستوى البنية الإيقاعية.



## I

### خلاصات الكتاب

لقد حاولنا، عبر مختلف محضات هذا البحث، أن نتعقب أمرين إثنين  
شكلا قطبي هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بـ:

الوضع اللساني للوقف

- تحديد ملامح هذا الوضع؛

ومن ثمة التطرق إلى الاشكالية التي ندرنا كل إمكانياتنا وكل جهودنا  
لصكرية من أجل الكشف عن مختلف تحليلاتها ومظاهرها، وهي التساؤل عن  
**بنية الوقف المحتملة للغة**. والبحث في العوامل التي أخفت - وتحصي -  
هذه البنية. فكان لزاما علينا أن نقوم التراث الوقفي الذي أمان لنا عن عدة  
أعطاب قد بجمها هي أن الدراسة الوقفية قد عانت من عدم إحاطة علم و حد  
ها، ومن عياب منهج علمي متماسك الأدوات التحليلية والمناهج الإحصائية،  
ومن اعتبار الظاهرة ظاهرة سلوكية ملموسة، بل إن مقارنتها، على الرغم من  
الأهمية الكبيرة بالوقف ومختلف دلالاته، قد كانت مقارنة **ظاهرة فوق-**  
**قطعية غير مميزة على المستوى اللساني**، شأنها في ذلك شأن محسب  
طواهر الوقف-قطعية، بل إنها قد تكون، في نهاية التحليل وهي عدد لا يستهان  
به من الأبحاث، شبيهة إلى حد كبير، بتلك الظواهر التي عُدت من الظواهر  
بمصاحبة للغة، إنها لا نعدو أن تكون ظاهرة مادية ملموسة. ومن هنا - انتهى  
بى ادراكنا أن مثل هذه البداية لأبد من أن نسم بميسمها الأبحاث للاحفة



مهما كتب الطرية المسنام. ويقصد بذلك أن الوقف لن يُنظر إليه إلا باعتبار  
سلوكا انسانيا ملموسا يجسد أمورا عميقة.

وهذا أفصحت لنا دراستنا للمقاربات النيوية والبوليديية على وجه  
الخصوص، إلى الوقوف على حلاصتين أوليين هما.

- اختزال الوقف في انقطاع الكلام وتوقفه.

- للوقف وضع لساني لا بانتمائه الطبيعي إلى المونولوجيا بل بتوظيف  
لتركيب له.

ويعتقد أن هي الحلاصة الأولى استمرارا للتصور القاصي بأن لوقف  
طاهرة إجازية، وأن في الحلاصة الثانية تأكيداً لهذا التصور الذي يعتبر الوقف  
ثراً إنجارياً للتركيب. وقد شكلت هاتان الحلاصتان المؤقتتان الأوليان مقدمة  
منطقية للبرهنة على أن مثل هذا الوضع الذي بدا أن اللسانيات قد أسدته  
إلى الوقف لا تبرره إلا العوامل التالية:

- عامل هيمنة التركيب واعتباره المكونَ النحويَ الجوهرية والحلقة  
لمركزية للمكونات النحوية:

- ومن ثمة عامل تهميش الفونولوجيا باعتبارها مكوناً ثانوياً لا غير.

- عامل الحدود المصطنعة التي أقيمت بين علم الأصوات والمونولوجيا،  
و التي عسرت على المونولوجيا الإيقاعية -وما زالت تعسر عليها- ولادتها  
وتكملها بدراسة الظواهر الإيقاعية ومنها الوقف.

عامل تهميش الظواهر فوق-قطعية، ومنها الظواهر الإيقاعية.

وعلى إثر النهضة التي اجتاحت الفكر اللساني مع بداية سنوات السبعين  
واسي كان من نتائجها انصصال الكثير من المواقع (الفونولوجية والصرفية) عن  
سركيب. فتأسس الصرف (النظري) كمكون مستقل، وبأسست المونولوجيا  
الإيقاعية ممثلة في المونولوجيا العروضية. وظهرت اتجاهات مونولوجية أخرى

من قبل السويولوجيا المستقلة القطع، والمورولوجيا التابعة ونظريه المعدل،  
 سحر بره والسويولوجيا المركبة ... كان من المنطقي ان يحتل الصاهر  
 فوق قطعة المكانه اللابقه بها هي البحث المورولوجي فانصب جهود  
 بحثي على هاته الظواهر لتكشف تنظيمها وحيويتها هي اسمنير  
 عويوجي وكان ان مثلت سيلكورت. على وجه الخصوص دورا زياد في  
 معالجة الوقف من زاوية إيقاعية.

غير أن هذا العمل ذاته قد مثل نوعا من الانحسار الذي نرد أسبابه  
 العميقة إلى.

- إذا كان هذا العمل قد رشح النظرية الإيقاعية ومثل لها، هي أحد  
 جوانبها، والوقف هي صلتها ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه ظل، مع ذلك  
 حاصف لتركيب بمماهيمة ومصطلحاته والذي بدا انه يشكل إطار العمل  
 - ما رالت النظرة إلى الوقف تركيبية ذلك أن مواضعه تركيبية وما زال  
 لوقف محدد أثر صوتي للتركيب.

لا يتم استحضار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توظيفها تركيبيا، فبعد  
 لإيقاع خادما طيعا هي يد التركيب، فتبتهت بذلك معالمه.

وقد انتهت سيلكورت إلى ذلك على الرغم مما وقفا عليه من إشارات  
 و عدة قد ينظر إليها باعتبارها إشارات بيهة خارجة عن المألوف وعن لامتد  
 شددت على التنظيم الإيقاعي للغة، وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف وعلى  
 اسطيم الإيقاع له، وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يخص،  
 مثلا، برهع الالتباس، وعلى الصلة الوثيقة للوقف بالموسيقى، وعلى الخاصية  
 سحر بره له، وعلى مختلف بعلياته. مثلما تم التفكير في طبيعة النمشل  
 مورولوجي للوقف الذي عاد مواقع مدرجة صامدة ذات تناسب تام مع  
 مضاع.

وقد كان من شأن تلك الإشرافات الفكرية ان كثفت رعبنا هي الخروج  
عن المألوف والمعتاد، وأن وطدت فيما العرم على معاللة أهواننا اسطرية  
ولبحث عما يمكنه أن يسند، مرة أخرى، هذا البروع. هكذا ألبا على مسب  
ن يستمر هي البحث عن جوانب إغماعية للوقف، وإذن عن مقارنة ايصاعيه به

## -II-

## الزمن والصوت

## نحو صوتية زمنية

نقد قاربت الفونولوجيا موضوع اللغة من زاوية كونها تنظيماً ذا أبعاد ثلاثية، أي أن اللغة تنظم تنظيماً تطريزيا وتنظيماً عروضياً وتنظيماً زمنياً (جون لافر ١٩٩٤). وبذلك يبدو أن التنظيم الرسمي قد تم اختزاله في مدة القطعة. وقد تمت نمدجتها باستعمال رموز مرتبة هرمياً وسكونية داخليا. ومن الواضح أن هذه الظواهر لا تستبعد الظواهر الزمنية. فقد احتزلت هذه الظواهر في ما سمي بالظواهر الكمية والنبر «stress» والطول و«ترافق» والنطقي «coarticulation» وأصاعت الفونولوجيا الحديثة ممثلة في الفونولوجيا المستقلة القطع «autosegmental phonology» والفونولوجيا العروضية «Metrical phonology» والفونولوجيا الطبقية «Articulatory phonology» بعض من الخصائص الرسمية (طبقة الهيكل «Skeletal tier» = طبقة التقطيع الزمني «Timing tier» = الأحياز الزمنية «Slots tier» - التقطيع الزمني بين الحركات طبقية). (مثلاً يبدو أن هناك «متغيرات زمنية» قد أُنقي عليها خارج هذا سعد الزمني في الفونولوجيا وذلك بسبب النظر إليها باعتبارها ملامح هاشية خارج لسانية. ومن هذه المتغيرات «الوقف» الذي أعتقد أنه جزء من هذه الشبكة الزمنية التي تساهم في تنظيم اللغة.

من هذه الراوية بوحينا، في هذا العمل، المساهمة في بحث الأساق الرسمي ومدى تشكيلها بنية ومدى مساهمتها في بناء اللغة وذلك من

حلال موضوع **الوقف**. ومن الحلّي أن نكون وراء هذه الأنساق الرمزية صوبيات من **التبصّات** المميزة. فقد أصبح من البديهي أن المتكلمين يظّمون لمطبع لرمي اللغة حول **التقرّات**. وبحصل عليها المستمعون من خلال الحرح output المتوصل المستمر.

إن تناول الأنساق الرمزية مارال يبدو تناولا يقع خارج المؤبولوحب ومن ثمة تصور أن **البناءات الفونولوجية ما تزال في جوهرها بناءات غير زمنية**، وأن الزمن ليس بعدا إنجازيا بل هو بعد مكون لنسق اللغة، **واذن فهو بعد مكون للفونولوجيا**. ولا أحيل في هذا الصدد إلا على ما سمي بالتقطيع الزمني والبرنامج التطقي.

لقد وُصِفت اللغة الطبيعية باعتبارها مكونة من سلاسل من الرموز لتمييزة الشكلية وأنها مرتبة ترتيبا مكونيا في سلاسل متعاقبة. وهذه لسلاسل هي التي يتم تحقيقها على المستوى الميزيائي كلاما هي حال إنتاج لغة. ومن المفترض في المكون الصوتي لنسق الكلام أن يتخذ الوحدات الرمزية لفونولوجيا بوصفها دحولا inputs ويُنْتَج حركات بواسطة أعضاء لطلق. وفي هذا السياق، ذكر فاولر وآخرون (1981) أن هذا التحويل انطلاقاً من لدهي والرمزي إلى وقائع فيزيائية مستمرة هي الزمن يُعد عربيا وإشكاليا ذلك لأن لوقائع الصوتية الميزيائية للكلام ليست مختلفة احتلاها جوهريا عن أنواع أخرى من الوقائع الفيزيائية التي تعتبر تجريدا ووقائع ذهنية. ومن هذا المطلق وبما أن حركات اللغة وكلماتها وحملها هي أيضا فيزيائية ووقائع مستمرة مدحوظة في الحركات اللغوية، اقترح روبرت بورت وفريد كاميز ومايكر كاسر Robert Port, Fred Cummins and Michael Gasser (1995) فرصة للعمل مفدها أن **الوحدات اللسانية هي بمثابة وقائع وأفعال تقع في الزمن ويؤطرها الزمن** إذ يتم إنتاج الجمل والتخاطب في الزمن مثلما يتم تأويلها في الزمن ومن

، وية، ينظر هذه، بصير الرمن والبعد الزمني للأفعال اللسانية على كل المستويات مُشكّلتين مركّبتين. وإذا كانت كل مستويات اللغة تجري في الزمن فإن المعرفي والفيزيولوجي يجب أن يتشابكا ببعضهما البعض ونهذه المعنى يتحول البعد الزمني من بعد هامشي إلى بعد مركزي.

وقد دعوا إلى ما سموه بالفونولوجيا الزمنية (Timing Phonology) بلغة وهي علم متفرع عن الفونولوجيا. ويهتم هذا المجال بأدراك اللغة وإنتاجها في زمن ووصف اللغات الطبيعية وهي تعنى ببنية اللغة والكلام في الزمن. ومن البديهي أن بعض الطواهر التي قيل إنها تشكل التنظيم العروصي لغة تعد نفسها مندرجة ضمن هذا التنظيم الزمني للغة.

إن اللغة (ات) تكشف عن بنيات زمنية دورية وهذه الأنساق يدركها الإنسان المستمع باعتبارها تكشف عن بنيات زمنية دورية حتى ولو كانت لأفرادات بعيدة عن الوضوح هي العروض المرتبة. ولا شك أن لهذه البنية خاصيات كلية. ومن هذه الراوية أيضاً. يمكن القول بأن التناوبات الزمنية بين العناصر القوية والعناصر الضعيفة في إنتاج اللغة واسعة الانتشار في اللغات أو أنها حاصية كلية كما أشار إلى ذلك ليرمان وبريس (1977). كما أشار بيب (1945) وأبير كرامبي (1967) إلى أن الدورية أو ما يقارب الدورية على مستوى زمني ما أو آخر يُعد خاصية كلية للغة. وقد مير بايك بين لغات ذات تقطيع رمزي نبري ولغات ذات تقطيع رمزي مقطعي، وأقر أسير كرامبي بأن كل لغات لسانية تتوفر على إيقاع نبري أو مقطعي واقترح أن للمستمعين الذين يحدثون عن النمط الإيقاعي الآخر توقعات بخصوص أطراد تعاقب المقاطع وعلى الرغم من العلاقات التي أثبتت بين اللسانيين في هذا الموضوع، فقد بدأنا الطريقة المثلى والأكثر بساطة لنفل الرموز اللسانية المتميزة. بر فرصات حول الحجم (المدى) الزمني تكمن في السؤ بالتساوي برمي

Roachman التام (المثالي). وكان كلاس (1949) قد تحدث عن نزوع عميق نحو التسوي الزمني إذ تتضمن الدورية وقوعاً مطرداً لأفعال لا تماثل واقع شبيهة على مستوى مدارات متعاقبة. أما الانحرافات على المستوى الزمني فيها غير كافية لتفسير ابعاد التماوي الزمني الملحوظ. ويبدو للمستمعين يمرضون اطراد على العلامة اللعوبة التي تعكس قدرتهم على استيعاب سيحدث ومتى سيحدث. ولعل أبير كرومبي (1967) كان على حق حينما أكد أن للمستمعين إدراكاً مباشراً وحدسياً لإيقاع اللغة.

ويستنتج من ذلك أن اللغة بنية زمنية (تنظيماً زمنياً) طالما تم إقصاؤها واختزالها. وضمن هذا التصور الذي عرصناه قد يكون من المفيد تقديم **تصورات صوتية مختلفة للوقف** من شأنها أن تنهض بالتصور لايقاعي للوقف الذي يمكننا تلويته اعتماداً على بعض ما توهره الفونولوجيا المعروضية والفونولوجيا المركبية (Phrasal Phonology). إنا نذهب إلى أن علم الأصوات هو القادر على أن يرشد الباحث إلى إدماج عامل الزمن في الفونولوجيا باعتباره بُعد كفاءة Competence. ولعل هذا هو ما سيمكننا من تكوين بنى لسانية رمزية ومن النظر إلى أن البعد الزمني بعد مكون للتمثيل الفونولوجي. ومن ثمة، فاللغة تتكون من أحياء solis زمنية بعضها مملوء وبعضها فارغ. ويكون الوقف بهذا المعنى حيزاً زمنياً فارغاً أو حيزاً زمنياً تم إفراغه. وإذا كان الوقف متظماً زمنياً للأقوال فلا شبهة أن له نظاماً ونسبة. وهذا يعني أن الأمر يتعلق بتعويض المفهوم الصوتي لموقف بمفهوم فونولوجي أي أن الأمر يتعلق بصناعة مفهوم الوقف مما عساه يكون هذا المفهوم؟ وما هي بنيته؟

يبدو أن الموقف الذي يعتبر الوقف مجرد أثر صوتي فقط موقف مبالغ فيه ويمكن الانطلاق في هذا المسعى من مجموعة من مبادئ الفونولوجيا

لأنه يهتم Rhythmic Phonology وأسسها مؤكداً أن الكلام يبدو مبنيًا حول  
سدى منبته هرميا ومكونة من مواقع قوية ومواقع ضعيفة وهي الالفاظ  
اللسانية الحديثة ما يسند ما يذهب إليه، وهي التراث الوقفي العربي وهي  
مؤسسي العربية ما يعزز هذا الرأي.

نقد كانت بعض النظريات اللسانية ترى أن التركيب هو المتحكم في  
تقطيع الزمني (المدة والتساوي الزمني). وقد كانت هذه النظرية هي نظرة  
غلبة في الحقل اللساني وإلى جانبها تطايرت عدة آراء لتعصي إلى أن لوقف  
ينبغي النظر إليه من زاوية نظر إيقاعية ويتعلق الأمر بالصورة القاصي بأن  
نصاء الأفقي الذي تشمله الوحدات يختلف من وحدة إلى أخرى من حيث  
طبيعتها ونوعيتها (صامت أو متحرك) ومن حيث جهرها Voicing وجهرتها  
Sonorancy. ومن حيث بيتها الداخلي ومن حيث معاقب المدد المختلفة  
والمستفوتة ومن حيث توزيع هذه المدد على المستوى الأفقي. وبعبارة أخرى،  
فقد بدا لنا أن التقطيع الزمني للقول يشكل البداية الحقيقية غير  
المعلنة للنظر الجدي إلى الوقف فقد أصبح الاهتمام موحها نحو لبع  
الرمي لغة الذي طالما تم احتراؤه فيما سمي بـ **خطية الدليل** Linear of the sign  
وكان ذلك كان إيادنا بضرورة إدماج المتغيرات الزمنية في  
خوبولوجيا بهدف تأسيس **فونولوجيا زمنية**. لقد أصبح حلما القول أن التقطيع  
تشغل اختيارا وأن ما يسمى بـ الوحدات التطيرية تشغل اختيارا. وأن هذه  
لاخير اختيار زمنية متفاوتة شكل فيما بينها أساسا مبنية نية هرمية. وما  
لرمز هو الذي يوظفها فإنها قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة بحسب قوة  
رمز يوظفها وضعه.

ويبدو أن الفونولوجيا العروضة بقولها أن تنظيم اللغة مماثل هي تنظيمه  
لأنه هي وهي هرمية للتنظيم الموسيقي ستكون لا محالة الإطار النظري لدراسة



معالجة الوقف. غير أن هذا التصور الجديد ظل محكوماً بالصورة التوليدية لسبق فهم صاغت الطريقة المقبولة التي يدخل بها التركيب في مولوجيا هكذا تمت إعادة تحليل الحدود المركبة داخل إطار الطريقة عروضية باعتبار هذه الحدود جزءاً من البنية العروضية. وركزت على المكون الإيقاعي في المولوجيا وميزته عن البنية التطورية ونظرت في صلاحيته بالتركيب وعلى الرغم من عودة المولوجيا الإيقاعية لأبير كرامبي (96<sup>7</sup>، 97<sup>7</sup>) وكاتسوز (1985)، وعلى الرغم مما توقعت عنده من تشديد على الطبيعة الإيقاعية للغة. وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يتصل، مثلاً، برفع الالتباس (Disambiguation)، وعلى صلة الوثيقة للوقف بالموسيقى. وعلى الخاصية التجريدية التي جاءت عرضاً عند سينكورك (1984)، وعلى الرغم من إعادة التفسير في طبيعة التمثيل الفونولوجي للوقف الذي أصبح **مواقع مدرجية (مدرج = Grid) صامتة ذات تناسق تام مع المقاطع**، فإن ما أحرته الفونولوجيا العروضية قد مث نوعاً من الانحسار الذي ترد أسبابه العميقة إلى:

1. تناقص خلاصاتها هاته مع واقع التحليل ومع مقاربتها للوقف
2. لا يتم استحصار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توطينها تركيبياً وذلك بعبء الإيقاع حاداً طبعاً في يد التركيب فتبعت بذلك معالم الإيقاع.
3. إذا كان هذا العمل قد رسخ النظرية الإيقاعية ومثل لها، في أحد حواشيها بالوقف هي صلته ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه طلق، مع ذلك، حاصلاً للتركيب بمعانيه ومصطلحاته والذي بدا أنه يشكل إطار العمل.
4. ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية وما زالت مواضعه يحددها التركيب وما زال الوقف مجرد أثر صوتي للتركيب.

لقد عدّ الوقف، إذن، جزءاً لا يتجزأ من النص باعتباره ظاهرة بصرية لفظية والكلام. فهو لا يلغيها وإنما يقوم عليها ليهيكلها ويبينها، مثلاً، عدّ

حر، لا يحرق من الإيقاع، إذ الإيقاع لا يتم إلا به. وبذلك يبدو ألا مفر من دراسة الوقف باعتبارها مدحاً ضمن الإيقاع ويعتمد أنه بالإمكان أن تتصاف إلى هذه الحجة جرح آخر، معر المقاربة التي نذهب إليها، ومنها:

■ لغة انداع وتشكيل في الرمز ووحدتها القطعية والفوق - قطعية تتورع وتتورع على مستوى الأحياء الزمنية. ومن وحدتها الفوق - قطعية الصمت وسكوت وقد عررت الدراسات الصوتية حصوع بسق حركات النطق و تنفس الإيقاع يتراكم على الصوامت والمصوتات. كما ظهر أن للتقطيع الرمي دوره في رفع انتاس مجموعة من التراكم، وهي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف وما استحويل وإما بهما معا. وفي هذا الإصار كاب لوهيست (1977) قد ذكرت أن برح الوقف طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي مثلما أشار أير كرومبي (1968)، إلى أن للنهر الصامت وطيفة تصطلع بتغيير السياات التركيبية المعاصرة والمتنسة.

■ لغة منظية تنظيمية إيقاعية، وتشمل في هذا التنظيم الوحدت لإيقاعية الأحياء الرسمية بسوع من التساوي. وما دام الوقف حرءا من اللغة وبعد من أبعادها الرسمية، فهو مكون فرعي من مكون الإيقاع.

■ سبق لستوكويل (1972) أن ذكر أن الوقف يقع بين الطاقات التيفية International contours وأنه باعتبارها حدودا لا يتناسب مع الصمت أو عيات التصويت أو المجموعات التنفسية.

■ ذهب كار تشيسكي (1931) إلى أن التقويم هو الذي يحكم في تركيب لا لعكس وأن بناء الجملة بناء إيقاعي في أصله (نفسى - فيزيولوجى) كل ذلك يدفع بالمرء إلى القول إن الوقف نظم اللغة ويهيكلها وبسبب وجمعه بول إن مكونات النحو تضافر ويصفه متكاهنه في عملية بناء اللغة ومما لا شك فيه أن دراسة الوقف في اللغة العربية سيكشف عن ذلك.



## ثبت مصطلحات

### أ

Combination	،تتلاف
Starting	الابتداء
Prominence	الابرار
Inter-stressed dimensions	،الأبعاد الماييس - نبرية
Temporal dimensions	أبعاد زمنية
Continuum	الاتصال
Gapping	،الإثغار
Hiatus	اجتماع ساكنين
Fricative	احتكاكية
Temporal slots	أحيار زمنية
Reduction	الاحتلاس
Epenthesis	الإدراج
Insertion	إدراج
Embedding	إدماج
Release	،الارتقاء
Height	الارتفاع
Rounding	الاستدارة
Dental	أسمانى

Semi segments	أشياء القطع
Prosodic trees	الأسجار التطيرية
Resyllabification	إعادة التحري المقطعي
Realignment rules	إعادة رصف (قواعد)
Parenthesisation	الاعتراض
Diacritics	الاعجاميات
Occlusion	الاغلاق
Linking	الاقتران
Signaux, Signals	أمارات
Spreading	الامتداد
Features spreading	امتداد الملامح
Conventional orthographic	بملاء تعاقدي
Performance	إجاز
Occlusive	نحباسية
Silent demi-beat	أصناف النقرات الصامتة
Tones	أنغام
Explosive	اصحاري
Explosive	الانفجارية
Nasality	الأنفية
Rhythm	الانقاع

## ب

Prominence	البرور
------------	--------

## ت

Contrast	حاس
Dependency	تعبية
Syllabification	التحريء المفصلي
Phonology	تحقيق البص
Transformations	التحويلات
Actualization	التحيين
Coarticulation	اترافق البطني
Licensing	لترخيص
Synchronization	تراص
Sibilant	تسريية
Labialisation	تشفيه
Correlation	تضاياف
Sentences prosodies	تطريرات الحملة
Lengthening	التطويل
Compensatory Lengthening	تطويل تعويضي
Opposition	تعارض
Opposite	تعارضية
Syntactic bracketing	التعقيف التركيبي
Compensatory	تعويضي
Prosodic feet	المصعيلات العروضية
Advanced tongue root	تقدم جذر اللسان
Timing	التقطيع الزمني
Phrasing	التقطيع المركبي

Segmentation	مقطع
Syntactic constraining	انقياد التركيبي
Phonological representation	تمثيل الصوتي لوجه
Double articulation	المفصل المزدوج
Harmony	تتاعم
Features Harmony	تتاعم العلامح
Alternation	تأوب
Intonation	التنغيم
Variants	تنوعات
Lexical spelling	لتهجية المعجمية
Decreasing descendant	متناقص
Frequency	استواتر
Distribution	التوزيع

## ث

Opaque	ثاخن
weight	اثقل
Root	الجذر

## ج

Sentence	الجملة
Root Sentence	الجملة الجذرية
Clause	الجملة
Aspect	الجهة
Voicing	الحهر

## ح

Obstruant	حاجرية
Boundary	حد
Deleting	لعدف
Redundant	حشوي
Pharynx	الحلق
Palatal	الحنك

## خ

Extralinguistic	خارج لسانية
Output	الخروج

## ج

Input	دخول
diachronic	ديكروني

## ر

Alignment	رصف
Desambiguation	رفع اللبس

## س

Prefix	سابقة
Synchronic	ساكروني
Code	سفر



## ش

Phrasal tree	الشجرة المركبة
Wellformedness condition	شروط سلامة التكوين
Bilabial	الشفتية
Labial	استهوي

## ص

Voice onset	صدر الجهر
Onset	صدر
Morphemes	الصريفات
Consonants	الصوامت
Initial consonants	الصوامت الاستهلالية
Affricates	الصوامت المركبة
Stop consonants	الصوامت الوقمية
Schwa	صويت

## ض

Subglottal pressure	الضغط تحت - مرماوي
---------------------	--------------------

## ط

Coronal	طرف اللسان
---------	------------

## ظ

Paralinguistic	الظواهر المصاحبة للغة
----------------	-----------------------

## ع

Node	العجزة
------	--------

One to one relationship	علاقة عنصر بعنصر
Pitch	العلو الموسيقي
Deep branching	عمق الفرع
Deep embedding	عمق الدمج
Phonological process	العمليات الفونولوجية
Embedded elements	عناصر مدمجة

## غ

Uvular	غشائي
non linear	غير الخطية
Nondistinct	غير مميز

## ف

Delinking	فك الاقتران
Complements	الفصلات
Rhythmic phonology	الفونولوجيا الإيقاعية
Harmonic phonology	الفونولوجيا التناغمية
Suprasegmental	فوق - قطعي
Suprararyngeal	الفوق - حنجري
Phrasal phonology	الفونولوجيا المركبية
Segmental phonemes	الفونيمات القطعية

## ق

Rhyme	قافية
Coda	المحل
Peak	قمة

Readjustment rules

قواعد التعديل

extern hiatus rules

قواعد الوصل الخارجي

Utterance, énoncé

أقوال

Constraints

القيود

ك

Competence

كفاءة

ل

Suffix

لاحقة

Melody

الحن

م

Association principles

مبادئ الاقتراح

Creasing, ascendant

متصاعد

Multidimensional

المتعددة الأبعاد

Polysyllabic

المتعددة المقاطع

Variant

متغير

Respiratory group

مجموعة تنفسية

Voiced

مجهورة

Metrical grid

المدرج العروسي

Phrase

لمركب

Gloss

المرماز

Continuous

مستمرة

Vowels

لمصوتات

Structure	التمصيل
Heavy syllables	مقاطع ثقيلة
Light syllables	مقاطع خفيفة
Syllable	لمقطع
Category	مقوله
Component	مكون
International features	الملامح النغمية
Prosodic feature	ملمح تطريزي
Assimilation	المماثلة
Distinct	مميز
Non voiced	مهموس
Non voiced	مهموسة
Convention	مواصفة
Empty grid positions	موقع مدرجية فارغة
Marked	الموسوم

## ن

Accent emphatique	السر التشديدي
Silent accent	السر الصامت
Stress	السر
Silent accent pulse	السر السري الصامت
Periodical pulses	النبضات الدورية
Intonational contour	النطاق النغمي
Silent beats	الضربات الصامتة
Noyau	نواة

## 9

Vocal cords	الوتران الصوتيان
Pause	الوقف
Stop	وقفة
Intrasegmental pause	الوقوف الداخلي - قطعية
Inter-segmental pauses	الوقوف البين - قطعية

## المصادر والمراجع

### - A -

- Abercrombie D (1963). Conversation and Spoken Prose in **Studies in Phonetics and Linguistics** Oxford University Press (1965)
- Abercrombie, D (1964a) Syllable Quantity and Enclitics in English in **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford University Press (1965)
- Abercrombie, D (1964b) A Phonemian's view of verse Structure in **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford University Press (1965)
- Abercrombie D (1965) **Studies in Phonetics and Linguistics** Oxford University Press.
- Abercrombie, D (1968) Some Functions of Silent Stress in **Work in Progress**. Vol 2.
- Adams, C (1979) **English Speech Rhythms and The Foreign Learner** The Hague Mouton
- Anderson, S R (1985) **Phonology in the Twentieth Century** The University of Chicago Press.
- Arnoff, M (1980) The Treatment of Juncture in American Linguistics in Arnoff, M and Kean, M-L. (ed), **Juncture** Anna Libri

### - B -

- Bailey C J. N (1971). Tempo and Phrasing. in **Working Papers in Linguistics**. N° 32.
- Basbol, H (1975). Gramatical Boundaries in Phonology in **Annual Report of the Institute of Phonetics**. University of Copenhagen Vol 9

- Basboll, H. (1978). Boundaries and Ranking of Rules in French Phonology in Cornulier, B. de and Dell, F. (eds) **Études de Phonologie Française** C.N.R.S. Paris.
- Basboll, H. (1988). Phonological Theory in Newmeyer, J. (eds), **Linguistics: The Cambridge Survey** Vol I Linguistic Theory Foundations Cambridge University Press
- Bastian, I. Delaire and Liberman, A.M. (1959). Silent Interval As a Cue For the Distinction Between Stops and Semivowels in Medial Position in **Journal of the Acoustical Society of America** N°31
- Binguetel, A. P. and d'Arvy, J. (1986). Time-warping and The Perception of Rhythm in Speech. in **Journal of Phonetics** N°14
- Berthel, F. (1979). Éléments de Conversation in **Communications**, N°30
- Bickmore, J. (1990). Branching Nodes and Prosodic Categories: Evidence From Kinyambo. in Inkelas, S. and Zec, D. (eds) **The Phonology Syntax Connection**. The University of Chicago Press
- Bierwiesh, M. (1966). Regeln für die Intonation Deutscher Sätze in Bierwiesh, M. (ed), **Studia Grammatica VII**. Untersuchungen über Akzent und Intonation in Deutschen. Berlin Akademie Verlag
- Bing, J. (1979) **Aspect of English Prosody** Unpublished Ph. D. dissertation University of Massachusetts
- Bing, J. M. (1979) A Reanalysis of Obligatory "Gomma-Pause" in English in **Occasional Papers in Linguistics** Vol. 5 University of Massachusetts
- Bloch, B. and Trager, G. L. (1942). **Outline of Linguistic Analysis** Baltimore Special Publication of The Linguistic Society of America
- Broomfield, L. (1933). **Le Langage**. Payot, Paris.
- Bolinger, D. (1949). Intonation and Analysis. in **Word** N°5
- Bolinger, D. (1961). **Generality, Gradience and The All-Or-None**. Mouton The Hague.
- Bolinger, D. (1963). Length, Vowel, Juncture in **Linguistics** N° 1
- Bolinger, D. (1972) (eds). **Intonation: Selected readings**. Penguin Books
- Bolinger, D. and Gerstman, L. J. (1957). Disjuncture as a Cue to Contrasts in **Word**. N° 13

- Boomer, D. S. (1970). Review of F. Goldman-Eisler, *Psycholinguistics Experiments in Spontaneous Speech* in **Lingua** N° 25.
- Boomer, D. S. (1965). Hesitation and Grammatical Encoding in **Language and Speech** N°8.
- Boomer, D. S. and Dittman, A. I. (1963) Hesitation Pauses and Junctions Pauses in Speech. in: **Language and Speech** N°63.
- Boomer, D. S. Laver, J. D. M. (1968) Slips of The Tongue in **British Journal of Disorders of Communication** N° 3.
- Borden, G. J. (1980). **Speech Science Primer** The Williams and Wilkins Company, Baltimore.
- Brown, E. and Currie, K. L. and Kenworthy, J. (1980) **Questions of Intonation** London: Croom Helm.
- Batchelor, A. (1981) **Aspects of The Speech Pause: Phonetic Correlates and Communicative Functions**. Institut für Phonetik Arbeitsberichte N°15.
- Batterworth, B. (1980). Evidence From Pauses in Speech in: Batterworth B. (ed) **Language Production** Volume I: Speech and Talk. Academic Press.

- C -

- Carre, J. and Tiffany, W. R. (1960) **Phonetic Theory and Application to Speech Improvement** New-York: Mc Graw Hill.
- Chafe, W. (1980) Some Reasons For Hesitating in: Dechert, H. D. and Raupach, M. **Temporal Variables of Speech**. Mouton Publishers.
- Chen, M. (1990) 'What Must Phonology Know About Syntax?' in: Inkelas, S. and Zec, D. (eds) **The Phonology Syntax Connection**. The University of Chicago Press.
- Chomsky, N. (1955) **The Logical Structure of Linguistic Theory** New York: Plenum Press, 1975.
- Chomsky, N. (1965) **Aspects de la Théorie Syntaxique**. Trad. J.C. Milner. 9-11 Seuil Paris.
- Chomsky, N. and Miller, G. A. (1963). Introduction to Formal Analysis of Natural Languages in: Luce, Galanter, Bush (eds), **Handbook of Mathematical Psychology** Vol. II. New York.



- Chomsky, N. and Halle, M. (1968). **The Sound Pattern of English** Harper and Row Publishers.
- Clark, H. and Clark, E.V. (1977) **Psychology of Language** Harcourt Brace Jovanovich Inc.
- Classe, A. (1939). **The Rhythm of English Prose** Blackwell Oxford England.
- Clements, G. N. (1978) Tone and Syntax in Ewe. in Napoli, D. J. (ed) **Elements of Tone** Stress and Intonation Washington D. C. Georgetown University Press.
- Clements, G. N. and Ford, K. C. (1979) Kikuyu Tone Shift and its Synchronic Consequences. in **Linguistic Inquiry** N°10.
- Coates, R. (1980) Time in Phonological Representations. in **Journal of Phonetics** N°8.
- Cooper, W. E. (1980). Syntactic-To-Phonetic Coding. in Butterworth, B. (ed) **Language Production**, Volume 1, Speech and Talk Academic Press.
- Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980) **Syntax and Speech** Cambridge, Mass. Harvard University Press.
- Cornulier, B. de (1978). Syllabe et Suites de Phonèmes en Phonologie du Français. in Cornulier, B. de et Dell, F. (ed) **Etudes de Phonologie Française** CNRS, Paris.
- Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948) An Experimental Study of Pausing in English Grammar in **American Speech** N°23.
- D'Onofrio, A. (1981) Aspects Phonétiques et Phonologiques des Éléments Prosodiques in **Modèle Linguistiques** Tom III Fasc 2.
- Cruttenden A. (1986) **Intonation**. Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1969). **Prosodic Systems and Intonation of English** Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1975). **The English Tone of Voice**. Essays of Intonation, Prosody and Paralanguage Edward Arnold.
- Crystal, D. (1978). **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics** Andre Deutsch London.
- Crystal, D. (1979) Prosodic Development. in Fletcher, P. and Garman, M. (ed) **Language Acquisition**, Cambridge University Press.

- Ceder, A. (1990). From Performance To Phonology. Comments On Beckman and Edward's Paper. in: Kingston, J. and Beckman, M. I. **Papers In Laboratory Phonology I. Between The Grammar and Physics Of Speech** Cambridge University Press

- D -

- Dæder, R. (1983). Stress-timing and Syllable-timing Re-analyzed in **Journal of Phonetics**, N°11.
- Dell, F. (1973) **Les Règles et les Sons** Hermann Collection Savoir
- Delyfer, M. Ph. (1988). 'Phénomènes de Pausc' in **Revue de Phonétique Appliquée** N° 87 - 88 - 89
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1976) The Function and Status of Boundaries in Phonology in Jullard, A. and Al (ed), **Linguistic Studies Offered To Joseph Greenberg II** Anna Libri
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1980) On The Phonological Definition of Boundaries in. Aronoff, M. and Kean, M-L (eds), **Juncture** Anna Libri
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1994) **The Prosody of Greek Speech** Oxford University Press.
- Dougherty, R. (1970) A Grammar Of Coordinate Conjoined Structures in **Foundations Of Language**, N°46.
- Downing, B. J. (1970) **Syntactic Structure and Phonological Phrasing in English**, Ph. D University of Texas Dissertation At Austin
- Downing, B. J. (1973) Parenthesization Rules and Obligatory Phrasing in **Papers in Linguistics** 6.
- Downing, B. J. (1975). On Predicting Obligatory Comma-pause in **Texas Linguistic Forum** Vol.2
- Drommel, R. H. (1980). Towards a Subcategorization of Speech Pauses in: Dechert, H. W. Raupach, M. (ed), **Temporal Variables in Speech** Mouton Publishers.
- Dabois, J. et autres (1973) **Dictionnaire de Linguistique** Larousse
- Duez, D. (1991). **La Pausc dans La Parole de L'Homme Politique** CNRS Paris
- Dupriez, B. (1984) **Gradus**, 10/18

## - E -

- Ermonds, J. E. (1970). **Root and Structure-Preserving Transformations** Reproduced by The Indiana University Linguistics Club.
- Ermonds, J. (1976) **A Transformational Approach to English Syntax, Root, Structure, Preserving and Local Transformations** New York, Academic Press.

## - F -

- Fenagy, I. (1983). **La Vive Voix. Essais de Psychophonétique**, Payot, Paris
- Fenagy, I. and Magdics, K. (1960). Speech of Utterance in Phrases of Different Lengths. in **Language and Speech** N°3
- Fletcher, J. (1991) Rhythm and Final Lengthening in French in **Journal of Phonetics** N°19.
- Ford, M. (1978). **Planning Units and Syntax in Sentence Production** Ph.D. dissertation, University of Melbourne.

## - G -

- Calisson, R. and Coste, D. (1976). **Dictionnaire de Didactique des Langues** Hachette, Paris
- Gattman, M. (1990) **Psycholinguistics** Cambridge University Press.
- Gee, J. P. and Grosjean, F. (1983). Performance Structures: A Psycholinguistic and Linguistic Appraisal in **Cognitive Psychology** N°15
- Goldman- Eisler, F. (1968). **Psycholinguistics: Experiments in Spontaneous Speech**. London. Academic Press.
- Goldman- Eisler, F. (1972) Pauses, Clauses, Sentences. in **Language and Speech**, 15.
- Grosjean, F. and Deschamps, A. (1973). Analyses des Variables Temporelles du Français Spontané. II Comparaison du Français Oral Dans La Description avec L'Anglais (Description) et Avec Le Français (interview Radiophonique). in **Phonetica**, N°28.

- Grosjean F and Deschamps, A (1973) Analyse Contrastive des Variantes corporelles de l'anglais et du français. Vitesse de Parole et Variantes Composantes. Phénomènes de L'Hésitation in **Phonetica** N° 31
- Grosjean F and Collins, M (1979) Breathing, Pausing and Reading in **Phonetica**, Vol. 36, N° 2.
- Grosjean F (1980) Linguistic Structure and Performance Structures: Studies in Pause Distribution in Dechert, H. W. and Raupach M (eds) **Temporal Variables in Speech**. Mouton Publishers.
- Grosjean F and Grosjean, L. and Lane, H. (1979) The Patterns of Silence, in **Cognitive Psychology** N°11
- Grammont M (1960). **Traité de Phonétique**. Armand Colin, Paris.

#### - H -

- Halliday, M. A. K. (1973). The Tone of English in Jones, W. E. and Laver, J. (ed), **Phonetics in Linguistics: Book of readings**. Longman
- Hanni, R. (1980) What is Planned During Speech Pauses? in, Giles, H. Robinson, W. P. and Smith, P. M. **Language social Psychological Perspectives**. Pergamon Press
- Harris, S. L. (1951) **Structural Linguistics**. Phoenix Books. Ninth Impression 1974. The University of Chicago Press
- Haugen, E. (1949) Phoneme Or Prosodeme, in **Language** N°25
- Hawkins, P. R. (1971) The Syntactic Location of Hesitation Pauses **Language and Speech**, N°14
- Hayes B. (1989a), Compensatory Lengthening in Meter, in **Linguistic Inquiry** Vol. 20 N°2
- Hayes B. (1989b) The Prosodic Hierarchy in Meter in, Kiparsky, P. and Yarmans, G. (eds) **Rhythm and Meter**. Orlando. Academic Press.
- Hazet-Masseux M. C. (1983). Le Rôle de l'Intonation dans la Définition et la Structuration de l'Unité de Discours, in **BSLP** Tome LXXVIII Fasc. I
- Henderson J. A. (1949). Prosodies in Siamese: A Study in Synthesis in Jones F. and Laver, J. (eds) **Phonetics and Linguistics: A Book of readings**. 1973 Longman.
- Hockett C. F. (1942) A System of Descriptive Phonology in **Language** N°18

- Hockett, C. F. (1947) Peiping Phonology in **Journal of the American Oriental Society** N°67
- Hockett, C. F. (1955). **A Manual of Phonology** Indiana University Publications, Memoir 11 of I. J. A. L.
- Hockett, C. F. (1958). **A Course in Modern Linguistics** The Macmillan Company
- Hoggs, R. & McCully, C. B. (1987). **Metrical Phonology** a Coursebook Cambridge University Press.
- Hudson, R. A. (1976) Conjunction Reduction Gapping and Right Node Raising, in: **Language** 52

- J -

- Jakobson, R. (1949). L'Aspect Phonologique et L'aspect Grammatical, du Langage dans Leur Interrelation in **Essais de Linguistique Générale(I)** (1963) Collection Poins, Paris.
- Jones, D. (1918). **An Outline of English Phonetics** W. Heffer and Sons LTD Ninth Edition (1972) Cambridge
- Joos, M. (1957) (ed). **Reading in Linguistics I** Fourth edition (1971), The University of Chicago Press.
- Jorgensen, F.E. (1975) **Trends in Phonological Theory: An Historical Introduction** Akademisk Forlag Copenhagen.
- Jorgensen, F.E. (1979) Temporal Relations in Consonants- Vowel Syllables with Stop Consonants Based on Danish material in Lindblom, B. and Öhman, S. **Frontiers of speech Communication Research** Academic Press

- K -

- Kanerva, J. M. (1990) Focusing in Phonological Phrases in Chichewa in Inkelas, S. and Zec, D. (eds). **The Phonology-Syntax Connection** The University of Chicago Press.
- Karcevsky, S. (1931). Sur La Phonologie de la Phrase in **T.C.L.P** 4
- Kenstowicz, M. and C. Kisseberth (1979). **Generative Phonology** Academic Press.

- Klatt, D. H (1975). Vowel Lengthening is Syntactically Determined in A Connected Discourse in **Journal of Phonetics** N° 3
- Kenopczynski, G (1979). Le Statut de La Prosodie dans Les Recherches sur L'Acquisition du Langage. Reflexions sur Les Corpus. in Leon, P et Ross, M **Problemes de Prosodie** Vol I **Approches Theoriques** Societa Phonetica Didici

### - L -

- Laad, D. R (1978). **The Structure of Intonational Meaning** Ph.D Dissertation Cornell University
- Ladefoged, P (1967) **Three Areas of Experimental Phonetics** Oxford University Press.
- Lafont, R **Le Travail et la Langue** Flammarion, Paris
- Laver, J. D. M (1970) The Production of Speech in Lyons J (ed) **New Horizons in Linguistics**. Penguin Books
- Lea, W (1974) **Prosodic Aids to Speech Recognition** IV **A General Strategy for Prosodically Guided Speech Understanding** Univac Report N° PX10791 St. Paul Min. Sperry Univac
- Leniste, I (1970) **Suprasegmentals**. MIT Press Second Printing 1977
- Leniste, I (1972) The Timing of Utterances and Linguistic Boundaries in **The Journal of The Acoustical Society of America**, Vol. 51 N° 6 Part2)
- Leniste, I (1973) Rhythmic Units and Syntactic Units in Production and Perception in **Journal of The Acoustical Society of America** 54
- Leniste, I (1977) Isochrony Reconsidered in **Journal of Phonetics** N° 5
- Leniste, I (1979) Perception of Sentence and Paragraph Boundaries in Ermablom, B. and Öhman, S (ed) **Frontiers of Speech Communication Research** Academic Press
- Leniste, I (1980) Phonetic manifestation of Syntactic Structure in English in **Annual Bulletin**, N°14
- Leniste, I (1984) The Many Linguistic Functions of Duration. in James F. Copelan Rice (ed) **New Directions in Linguistics and Semiotics** University Studies. Moulton, Texas.

- Leontieva, I. T. (1979) Recherches Soviétiques dans le Domaine de la Théorie de L'Intonation in Léon, P. et Rossi, M. **Problèmes de Prosodie** Vol. I. **Approches Théoriques**. Studia Phonetica. Didier
- Lieberman, A. M. and Mattingly, I. G. (1985) The Motor Theory of Speech Perception Revised. in: **Cognition**. N°21
- Lieberman, Ph. (1967) **Intonation, Perception and Language**. The MIT Press. Cambridge Mass.
- Lieberman, Ph., Katherine, S. and Sawashima, M. (1970), On The Physical Correlates of Some Prosodic Features. in: Léon-Taure-Rigault, ed., **Prosodic Features Analysis**, Studia Phonetica. Didier
- Lieberman, Ph. and Blumstein, S. F. (1988) **Speech Physiology, Speech Perception, and Acoustic Phonetics**. Cambridge University Press
- Lisker, L. (1978) Segment Duration, Voicing and The Syllable in: Bell, A. and Hooper, J. B. (ed) **Syllables and Segments**. North-Holland Publishing Company
- Loansbury, I. G. (1954). Transitional Probability, Linguistic Structure and Systems of Habit-Family Hierarchies in: Osgood, C. E. and Sebeok, T. A. (eds) **Psycholinguistics: A Survey of Theory and Research Problems**. Baltimore, Indiana University Press.
- Luchsinger, R. and Arnold, G. E. (1965) **Voice-Speech-Language**. Tran G. G. Arnold and E. R. Luchsinger (Belmont, Calif. Wads North, London, Constable)

- M -

- Malmberg, B. (1974) **Manuel de Phonétique Générale**. Editions Picard Paris.
- Martin, J. E. B., Kolodziej, and J. Genay (1971). Segmentation of Sentences into Phonological Phrases as a Function of Constituent Length. **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N°10.
- Martin, J. (1970). On Judging Pauses in Spontaneous Speech. in: **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N°9
- Martinet, A. (1960). **Eléments de Linguistique Générale**. (1970), Armand Colin

- Martinet, A. (1964) **Element of General Linguistics** Trans. Palmer, F. London: Faber and Faber.
- Martinet, A. (1965). **La Linguistique Synchronique** (1968) PUF, Paris.
- Martin, Baltazar, M. (1977).
- Mather, F. et Rappet, Thomas. (1983) **Introduction à la Psycholinguistique**, Dunod, Paris 1988.
- Masco-Galazzi, E. et Pedoya-Gumbretiero, L. (1987) A l'École de Bernard Pivot: Une Stratégie de Hiérarchisation des Informations par Prosodie, in **Études de Linguistique Appliquée** N°66.
- MacLay, H. and Osgood, C. L. (1959) Hesitation Phenomena in Spontaneous English Speech, in: **Word** N°15.
- Miller, G. A. Galanter, E. and Priam, A. (1960) **Plans and The Structure of Behavior**, Holt, Rinehart and Winston Inc. New York.
- Moulton, W. G. (1947) Juncture in Modern Standard German, in: **Language** N°23 Reprinted in: Joos, M. **Readings in Linguistics I** (fourth Edition (1971), The University of Chicago Press.
- Moles, A. (1966) Methode Cybernetique et Structures Linguistiques, in: Moles, A. Vallancien et autres, **Phonetique et Phonation**, Masson et Cie Editeurs. (ed).
- Mounin, G. (1968). **Clefs Pour La Linguistique**, Seghers, Paris 1971.

#### - N -

- Nespor, M. and Vogel, I. (1986) **Prosodic Phonology**, Foris Publications, Dordrecht-Holland, Riverton-USA.
- Nespor, M. (1990) On the Separation of Prosodic and Rhythmic Phonology, in: Inkelas, S. and Zec, J. (ed) **The Phonology-Syntax Connection**, The University of Chicago Press.

#### - O -

- O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1980). Prospectus For A Science of Pausology, in: Dechert, H. D. and Raupach, M. (ed) **Temporal Variables of Speech**, Mouton.



- O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983). Pausology in Sedelow W. A. and S. S. (ed). **Computers in Language Research**, N°2, Vol 1. Mouton Publishers
- O'Connell, D. C. (1988). **Critical Essays on Language Use Psychology** Springer Verlag
- O'Connor, J. D. (1973). **Phonetics** Penguin Books
- Ostrick, D. (1978). Heavy Syllables and Stress in: Bell, A. and Hooper J. B (ed) **Syllables and Segments**. North-Holland Publishing Company
- Ostrick, D. K. (1973). The Duration of Speech Segments: The Effect of Position in Utterance and Word Length in **JASA** N°54
- Ouy, Collectif (Martinet(dir) et al.), (1969). **La Linguistique**. Guide Collectif Denoël

- P -

- Perkell, J. S. (1980). Phonetic Features and the Physiology Of Speech Production. in Butterworth, B. (ed) **Language and Production**. Vol:1 speech and Talk. Academic Press.
- Pike, K. (1945). General Characteristics of Intonation in Bolinger, D. (ed), **Intonation: Selected Readings 1972** Penguin Books.
- Pike, K. L. (1947). Grammatical Prerequisites To Phonetic Analysis in **Word**, Volume 3, N°3

- R -

- Repp, B. H. (1985). Can Linguistic Boundaries Change the Effectiveness of Silence as a Phonetic Cue? in: **Journal of Phonetics** N°13
- Robins, R. H. (1957). Aspects of Prosodic Analysis in Phonetics in Jones F. and Laver, J. (ed), **Linguistics: A Book of Readings**. Longman 1973
- Rochester, S. R. (1975-1976). Defining The Silent Pause in Speech in **Journal of Ontarian Speech and Hearing Association** N°8
- Rochester, R. (1977). Le Rôle des Pausés en Langage Spontané in Sarasin R. (dir) **Psycholinguistique Expérimentale et Théorique** Les Presses de l'Université de Québec Canada.

- Ronat M (1983) Note sur L'Intonation Anglaise: Theories Recentes in **Grammaire Transformationnelle: Théories et Méthodologies** Edited par Le Centre de Recherche, Revue Encrages Univ Paris VIII Vincennes et St Denis
- Ronat M (1986) La Phono-Syntaxe Est Elle Métalinguistique in Ronat M, Colquhoun D et Al (ed) **La Grammaire Modulaire** Minuit
- Ronat M, Di Cristo, A., Hirst, D., Martin, P. et Nishinuma, Y (1984) **L'Intonation, de L'Acoustique à La Sémantique** ed Klincksieck Paris
- Rosenberg J (1975) **French Liaison, Phrase Structure, and Semicyclical Rules**. Unpublished Manuscript, Massachusetts Institute of Technology
- Rosenberg, J (1978) **The Syntax of Phonology** PH.D. diss MIT
- Ruder, K. J. and Jensen, P. J (1969) Speech Pause Duration As A Function Of Syntactic Junctures **Paper Presented To Second Louisville Conference On Rate and/or Frequency Controlled Speech**
- Ruder, K. J. and Jensen, P. J (1972) Fluent and Hesitation Pauses As A function Of Syntactic Complexity in **Journal of Speech and Hearing Research** N°15

- S -

- Selkirk E. O (1974) French Liaison and the X Notation in **Linguistic Inquiry** 5(4) Traduit en Français par Pollock, J-Y (1977) in Ronat M (ed) **Langue: Théorie Générative étendue** Collection Savoir Hermann
- Selkirk, E. O (1980a) The Role of Prosodic Categories in English Word Stress, in: **Linguistic Inquiry**, Vol 11, N°3.
- Selkirk E. O (1980b) Prosodic domains in Phonology Sanscrit Revisé in Aronoff M and Kean M-L **Juncture** Anna Libri
- Selkirk E. O (1978-1981a) On Prosodic Structure and Its Relation To Syntactic Structure in Frothheim, T. (ed), **Nordic Prosody II**, Trondheim Tapir
- Selkirk E. O (1981b) On The Nature of Phonological Representation in **The Cognitive Representation of Speech**, in Myers, T Laver J Anderson J (eds), **The Cognitive Representation of Speech** North Holland Publishing Company

- Seuren, L. (1984) **Phonology and Syntax: The Relation Between Sound and Structure**. MIT Press.
- Seuren, L. O. (1986). On Derived Domains in Sentence Phonology. in **Phonology Yearbook** N° 3.
- Sommerstein, A. H. (1977). **Modern Phonology**. Edward Arnold.
- Spector, R. (1973). Boundaries in Phonology. in: Anderson, S. R. and Kiparsky, P. (eds). **A Festschrift for Morris Halle**. New York: Holt Rinehart and Winston Inc.
- Stockwell, R. P. (1972). The Role of Intonation: Reconsiderations and Other Considerations. in Bolinger, D. L. (ed). **Intonation**. Selected Reading Books, Penguin.
- Stockwell, R. P., Donald, B. J. and Silva Fuenzalida (1956). Spanish Intonation and Intonation. in **Language**, N° 32. Reprinted in: Joss, M. (Fourth Edition) **Readings in Linguistics I**, 1971. The University of Chicago Press.
- Studdert Kennedy, M. (1981). Perceiving Phonemic Segments. in Myers, T., Laver, J., Anderson, J. (eds). **The Cognitive Representation of Speech**. North Holland Publishing Company.

- T -

- Taylor, W. L. (1953). Cloze Procedure - A New Tool For Measuring Readability. in **Journalism Quarterly**, N° 30.
- Trager, G. L. (1941). **The Theory of Accentual Systems in Language, Culture and Personality**. Essays in Memory of E. Sapir (ed) Spier, L. and Al. Mena Sha, Wis. Sapir Memorial Pub. Fund.
- Troubetzkoy, N. S. (1949). **Principes de Phonologie**. Traduction: Cantineau, Klincksieck, Paris (1976).

- U -

- Umeda, N. (1975). Vowel Duration in American English. in **Journal of The Acoustical Society of America**, 58.

### V.

- Vassiere J (1981) Speech Recognition As Models Of Speech Perception in Myers J Laver J Anderson J (eds) **The Cognitive Representation of Speech** North Holland Publishing Company

### - W -

- Wells R S (1945) The Pitch Phonemes Of English in **Language** N° 21
- Wells R S (1947) Immediate Constituents in **Language** N° 21
- Wexler A L and Kennedy R A (1969) Relationship Between Processing and Retrieval Latency in Sentences of Varying Grammatical Form in **J. Exp. Psychol** N°79.
- Wundt W (1912) in Blumenthal A L (ed) **Language and Psychology: Historical Aspects Of Psycholinguistics** 1970 New York Wiley



## فهرس المحتويات

3	• الإهداء
5	• مقدمة الكتاب
	• الفصل الأول: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية:
13	( علم الأصوات والفونولوجيا والتركيب )
15	0.1. تمهيد
16	1.1. عوامل ضعف دراسة الوقف
44	2.1. علم الأصوات ودراسة الوقف ..
44	• 1.2.1. اللغة والزمن .....
48	• 2.2.1. البنية الزمنية للوحدات الصوتية .....
48	1. 1.2.2. التقطيع الزمني للحركات النطقية .....
63	1. 2.2.2.1. البعد الزمني الفيزيائي .....
64	1. 3.2.2.1. إدراك البعد الزمني .....
65	1. 4.2.2.1. التصاري الزمني .....
76	• 3.2.1. الوقف والتقطيع الزمني للغة .....
76	1. 1.3.2.1. التحديد الفيزيائي .....
79	1. 2.3.2.1. التحديد النطقي .....

90	.....	1.3.3.1. التحديد السمعي
95	.....	3.1. الفونولوجيا والوقف
95	.....	● 1.3.1. المقاصد والوقف
97	.....	1.1.3.1. تحديد المقصود
99	.....	2.1.3.1. خاصيات المقصود
103	.....	3.1.3.1. المقصود والوضع اللساني للوقف
105	.....	● 2.3.1. الحدود في النظرية التوليدية الكلاسيكية
105	.....	1.2.3.1. مفهوم الحدود وأنواعها
116	.....	2.2.3.1. الحدود والوضع اللساني للوقف
		4.1. التركيب والوقف أو من القيود التركيبية في الفونولوجيا
123	.....	إلى التركيب
124	.....	● 1.4.1. المعالجة التركيبية ضمن آفاق اللسانيات النفسية
129	.....	● 2.4.1. المعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات
129	.....	1.2.4.1. المعالجة البنيوية للوقف
141	.....	2.2.4.1. الوقف والتفهم في ضوء التوليدية الكلاسيكية
144	.....	● 3.4.1. نظرية (ات) التقطيع المركبي ووضع الوقف
		● 4.4.1. عن القيود التركيبية مجدداً أو زحف التركيب
166	.....	وتضاف دور الفونولوجيا
171	.....	1.4.4.1. القوى النسبية للحدود ونظرية المجالات
171	.....	1.1.4.4.1. سيلكورك وترميز
173	.....	2.1.4.4.1. بيرفيس وعمق الدمج
174	.....	3.1.4.4.1. ستانلي وعمق التفريع
176	.....	4.1.4.4.1. نظرية مجالات تطبيق القواعد
178	.....	1.4.1.4.4.1. نظرية المجالات المقولية

178	3.4.1.4.4.1. نظريات الهرميات المقولية
181	3.4.1.4.4.1. نظريات الهرميات غير المقولية
182	2.3.3.1. حصيلة وتقويم
	3.3.3.1. نظرية الإعلام العدي وتطبيق القواعد أو المجالات
186	تركيبية عند كليمنس
190	● 5.1.1. تحكم التسنين التركيبي في التسنين الصوتي
190	3.4.1.1. التصور وخلفيات
	2.5.1.1. تأثير التسنين النحوي على الوقف باعتباره
191	خاصية زمنية للغة
198	3.5.4.1. نظرية أنواع الحدود والوقف
207	4.5.4.1. الوقف والبنيات اللسانية والبنيات الإنجازية
210	5.5.4.1. تقويم إجمالي للتصورين
215	5.1. خلاصة الفصل الأول
217	الفصل الثاني: الفونولوجيا المركبية والوقف: (تقديم وتقويم)
219	0.2. تمهيد
219	1.2. انبعاث الفونولوجيا والإيقاع والتطريز
220	2.2. البداية غير الخطية لدراسة الوقف
224	3.2. في نظرية المجالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبية
224	● 1.3.2. المبادئ الأساسية الموجهة
227	● 2.3.2. الوقف في إطار الفونولوجيا المركبية
227	1.2.3.2. الوقف والنقرات الصامتة
256	2.2.3.2. الوقف في المقاربة القائمة على العلاقة
264	4.2. خلاصة وتقويم للفصل الثاني



1 - خلاصات الكتاب	269
[1] - الزمن والصوائتة: نحو صوائتة زمنية	273
ثبت المصطلحات	281
المراجع	291
فهرس المحتويات	307